وزارة الثقافة والاعلام



دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد - ١٩٩١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نظرات فاحصة

في

قواعد رسم الكتابة العربية ، وضوابط اللغة ، وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي

تأليف

محمد بهجة الأثري

الطبعة الاولى ١٩٩١



طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»
رئيس مجلس الادارة :
الدكتور محسن جاسم الموسوي

تعنون جميع المراسلات
باسم السيد رئيس مجلس الادارة
العنوان :
العراق - بغداد - اعظمية
ص . ب . ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

ينتظمُ هٰذا السِّفْرُ سبعةَ أبحاث في قضايا ضوابط اللغة العربية وغيرها(1)، قد تُعَدُّ من أهمّ قضاياها من وجوه مختلفة. . استدعى شأنُها الخطير تجديدَ بحثها، وتعميقَ هٰذا البحث بأناة وتأمُّل ورويّة ونظر فاحص متحرّر يقيمها على النهج السَّويّ ، ويتوَجَّهُ بها الى نصابها الصحيح يضعُها فيه ، ويخلّص بعضاً منها من التعقيد في « **التقعيد** » ، وبعضاً اخر من الانحراف عن نظام الفصحى وسليقتها الفطرية**وضيمه** بإقحام الغَلَط فيه ، وبعضاً ثالثاً من الإخلال به وإحلاله في منزلة غير منزلته الحقيقية ، وهو البحث السابع من هٰذه الأبحاث.

ثلاث حالات . . لحظها الناظر الفاحص عند بحثه هٰذه القضايا الخطيرة ، قد تلبَّسَتْها فضامتها بما ذهب بخصائصها وانسجامها مع نظام الفصحى الطبيعي ، وطبائع الأشياء.

فكان حقاً عليه أن يبحثها بعيداً عن متابعة الأقوال المرسلة فيها في غير تثبُّت ، فاجتهد ــ والاجتهاد سنة أهل التحقيق ــ أنْ **يُقَوِّمَها** لتعتدل ، ويجلُو عن وجوهها ما رانَ عليها من الظلماء لتستبين ، غير متكلّف لذلك ، ولا قاصد غير وجه الحقيقة.

البحث الأوّل « رأي في بعض قواعد رسم الكتابة العربية » :

ورسم الكتابة ، هو الدرجة الأولى في سُلَّم وسائل المعرفة ، ويجب أن تكون هٰذه الوسيلة **ميسَّرة** لا معسرة. وقد لحظ النظر الفاحص على بعض قواعدها تعقيداً ، وقيوداً كثيرة التكاليف وثقيلة الوطأة ، تتلخص في (١) رسم الألف (ا) ياءً (ى) في بعض الكلم مغايراً لنطقها ، بسبب ربطها بالأصول الصرفية ، ثم إيجاب زيادتها بعد واو الجماعة في الأفعال دون الأسماء وهي لا تنطق ، ثم إسقاطها في كلمات معروفة : **(هٰذا)، و(ذلك)، و(هؤلاء)؟** و (لكن) من حيث تنطق ويجب رسمها فيمنعونه. (٢) في رسم الهمزة بصور متعددة تبعاً لحركتها وسكونها ، وما يحيط بها من أحوال الحركة والسكون من يمينها ومن شمالها لِتُجْلَس على كرسي الواو أو الياء أو الألف ، أو**لِيُنْتَزَعَ**

---

(١) هذه الأبحاث السبعة ، قُدّمت الى مؤتمرات (مجمع اللغة العربية) في (القاهرة).

الكرسي من تحتها فتفرد الى جانب الحرف الساكن قبلها.

وقد نزع البحث في إصلاح ذلك الى أصلين :

الأصل الأول : أن **يُحْمَلَ** الخط على النطق ، أي : يكتب بحسب نطقه من غير نظر إلى الأصول الصرفية ، ليحقّق التطابق بين النطق والكتابة اطّراداً من غير توقف.

والأصل الثاني : أن ترسم الهمزة حرفاً مستقلاً بصورة واحدة حيث وقعت ، ويستعان عليها عند اختفاء القرينة بوضع حركة فوقه أو تحته بحسب نطقها (أَ) (أُ) (إِ).

وكلا الأصلين ، نزع إليه مَنْ نزع من الأئمة **الأوَّلين** ، وألفاه النظر الفاحص منسجماً مع طبائع الأشياء ، فابتعثهما ليحقّق الصحة واليُسْر **معاً.**

البحث الثاني : « الآلة والأداة في اللغة العربية في ضوء عبقرية العربية ومطالب التمدن الحديث » :

وهو أوسع هٰذه الأبحاث السبعة. وقد استقرَّ بحث اشتقاق **اسم الآلة** في كتب النحو عامةً منذ وُضِع (النَّحْو) الى يوم الناس هٰذا على ثلاثة أوزان ، هي : « مِفْعَلُ ، ومِفْعَلَةُ ، ومِفْعال » ، بشروط مُقَرَّرَة ، واختلاف في سماعيّتها أو قياسيتها.

فنقض النظر الفاحص شروطَ اشتقاقها. ثم خرج بالمسألة من سجن هٰذه الأوزان الثلاثة الى الفضاء الأرحب ، فأضاف إليها ــ باستقرائه ــ **٢٤** وزناً اشتقاقِيَّ الطبيعة والصفة ، تشتق عليها أسماء الآلات والأدوات والمرافق. . وجد العرب أهل اللغة قد استعملوها في قديم الدهر ، ولم **تحفل** بها كتب النحو.

وطُولع مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة (سنة ١٩٦٢م) بهٰذا البحث الجديد ، فتجاذبته الآراء المرتجلة ، ثم كتبت فيه ثلاث دراسات ، اتخذها أساساً ، وبها ما بها ، بنى عليه قراره في الأخذ بأربعة أوزان منها ، أعلن إضافتها الى الأوزان الثلاثة ، فأصبحت عنده (٧ أوزان) يمكن الاشتقاق عليها ، وتلكأ في قبول الباقيات ، نزولاً على ما جاء في بعض الدراسات الثلاث من دعوى قلّة

المسموع من المشتقات منها ، مع طبيعتها الاشتقاقية ، واستعمال أهل اللغة أنفسهم لها في قديم الدهر ، وليس شيء منها بالمفتعل أو المُسْتَكْرَه ، والداعية الى الاشتقاق عليها **بالغةٌ** أقصى الشدة في مطالب هٰذا العصر الآلي.

البحث الثالث : « تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ » :

وقد لحظ النظر الفاحص انتشار مزاعم الشذوذ في كتب النحو ودواوين اللغة ، فأشار الى أسبابه ، ثم وقف عند أهمّ ما استرعى فكره من هٰذه المزاعم التي تُضاف الى المشتقّات خاصّةً ، ليبطلها ، فقَرَّر أن الاشتقاق قانون نفسي مستقرّ في حاقّ سلائق العرب **ونحائزهم** ، يحكم لغتهم ، ولا يخلّون به ، ويتناكرون خلافه إذا سمعوه ، وساق لذلك **بعض أمثلتِهِ** مما امتُحِن به بعض فصحاء العرب أيامَ تدوين اللغة أخذاً من مشافهتهم. ثم فرغ للألفاظ التي زُعِم شذوذها في بابَي اسم الفاعل واسم المفعول ، ساقها لفظاً فلفظاً ، وفنَّد ما حُكي من شذوذها بأدلّته وشواهده الصحيحة ، ذاكراً انطلاقه فيما يقرره من مراعاته أصلين اعتمدهما فيما تدارسه وأقام عليهما عمود البحث والنقاش والتوجيه.

فأما الأصل الأول ، فهو هٰذا القانون النفسي الّذي استقرّ في **فطرة** العرب ، وصدروا عنه في كلامهم : تصريفِه وأعرابه ، سليقةً **وطبعاً، وجرى** عندهم قياساً مُطَّرداً لا يتوقف بقوة الطبع ورهافة الحِسّ.

وأما الأصل الثاني ، فهو التَّهَدِي فيما لم يدوَّن في المعاجم من الأصول بفروعها التي وردت في كلام الفصحاء الأولين وأثبتتها المعاجم ، فأجرى عليه النقاش ، ونفى به مزاعم الشذوذ في **هٰذين البابين،** وقديماً قرر أبوعلي الفارسي وتلميذه ابن جني أن : « الفرع يدُلُّ على أصله ، والوصف يهدي الى فعله. فإذا صَحَّتِ الصفة ، فالفعل حاصل في الكف ».

البحث الرابع : « مزاعم بناء اللغة على التَّوَهُّم » :

بِناءُ اللغة على التوهم ، فيما قرر النظر الفاحص ، يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكم لغتها ، وتجري عليه صورها اطراردا على نسق

متعيّن . . لكن هٰذا القانون ، قد يبدو على بعض جوانبه سمات من الاختلال في ضوابط النحاة واللغويين ، وفي هٰذا الاختلاف بينهم في مسائل السماع والقياس ، وهو أمر معهود في كل اللغات ، لضياع بعض معالم الأصول . وقد ردّ البحث حدوثه في دراسات النحاة واللغويين إلى أسبابه وعوامله ، ثم حصر (مزاعم التوهم) المنسوبة إلى أبنية العربية في سبعة أشياء ، هي : تَوهُّمُ حذف الحرف الزائد ، وتوهُّمُ حذف الحرف الأصلي ، وتَوَهُّمُ التغيير ، وتوهُّمُ زيادة الحرف الأصلي ، وتَوَهُّمُ أصالة الحرف المتحوّل ، وتَوهُّمُ أصالة الحرف الزائد ، والعطف **على التَّوَهُّم**. وذهب يعرض أمثلة هذه « التَّوهُّمات المزعومة » في كتب النحو واللغة ، ويفنّد دعوى بنائها على التوهم **وشبهاته** ، ويثبت أن العربية في أصولها وفروعها إنما تجري على قانونها النفسي الفطري **الذي يحكمها**، ومنه تستمد صور أبنيتها واشتقاقاتها طرداً من غير توَهُّم في شيء من هٰذه الأبنية أو المشتقات ، وإنّما التوهُّم قائم في أنفُس القائلين به .

البحث الخامس : « كيف تستدرك الفصاح في معاجم اللغة الحديثة » :

تناول البحث نهج بعض المعاجم اللغوية الحديثة في إقحامها ألفاظاً قد تحيَّفها التصحيف ، أو التحريف ، أو زيغ المعنى وتحويله عن دلالته الصحيحة في كلام العرب ، قمشاً من هنا وهنا . . . من غير تبيُّن لأصالة مواردها ، وتثبُّت من صحتها بالتمحيص والتحقيق ، ذهابا منها **الى الاستدراك** على المعاجم الأصول المحررة .

وعرض أمثلة من هٰذه الألفاظ **الزائغة ، وأمعن في تبيين** وجوه الفساد الذي دخلها إمعاناً مقترنا بضروب من الشروح والتفصيل ، تبيانا للمذهب السَّويّ الذي ينبغي أن يَسْتَنَّهُ المعجم الحديث فيما يأخُذُ أو يترُكُ حفاظا على سلامة الفُصحى : حقائقها ، ومجازاتها ، واستعاراتها ، ومعانيها ، ودلالاتها .

البحث السادس : « الألفاظ الحضارية الدخيلة ، ودلالاتها » :

عرض هٰذا البحث لتوثيق الألفاظ **الحضارية** الدخيلة ودلالاتها التاريخية ، التي طرأت على اللغة العربية إبّانَ اتصال العرب بالأمم واتصال الأمم بهم بعد الإسلام ، وثُبِّتت أشياء منها في المدوَّنات ، وحفلت بها المعاجم اللغوية المستحدثة ، مطلقةً القولَ بتعريبها من غير تأصيل أو شرح واف ، وأهملت أشياء منها وردت في المؤلفات . . يمرّ بها المحققون مَرَّ الكرام ، ولا يجدون لها ذكراً في هٰذه المعاجم اللغوية العامة أو المفردة للمعربات ، فلا يظفرون فيها بمرادهم ، ومن هٰذه الألفاظ ما ركبه التحريف أو التصحيف وكتب بصيغ مختلفة ، أمثال : (القرسطون) « القارسطون » ، و (البرفرا) ، و (الكنكلة) ، و (الجغانة) التي كُتِبَتْ بعدة صيغ . وهٰذه الألفاظ وغيرها منقولة من لغات مختلفة ، يونانية وهندية وفارسية ، ولها دلالات تاريخية ، ومن شأنها أنَّها ترشد إلى علائقنا بالأمم وعلائق الأمم بنا . وقد اتّجه البحث بأثارة موضوعها والتمثيل له أن يبعث نشاط المجامع اللغوية الى العناية بهٰذا الجانب اللغوي ، وكتابته كتابةً علميةً دقيقة ووافية ، **ليتَعَرَّفها** مَنْ يقعُون عليها في الكتب القديمة ، وإن قضى الزمان عليها ، فتركت ، ولم يتداولها الاستعمال .

البحث السابع : « إلى خطِّ سير جديد في تدوين تاريخ الأدب العربي » :

عرض هٰذا البحث لمنهجين **اصْطُنِعا** في تدوين تاريخ الأدب .

المنهج الأول : منهج علماء العرب ، الذي تواصل اصطناعه الى زمن قريب في تدوين تاريخ الأدب العربي ذي العصور الطّوال **الضاربة** في أعماق الزمن ، والممتدة أوطانه ما بين الأندلس في الغرب وتخوم الصين في الشرق ، **وقد شارك** فيه آلاف من النوابغ من أمم كثيرة دانت بدين واحد هو الإسلام ، واصطنعت في أدبها لغة واحدة هي هٰذه العربية الفصحى العظيمة . فكتبوا تاريخه بها على نحو يلائم شأنها العظيم في تعدُّد فنونه ، وتشعُّب أغراضه ، وتكدست مما كتبوه في هٰذا التاريخ سُنون من الكتب الكبار لم **تَدَع شيئاً منه غيرَ مُحَرَّر** وغير واضح القسمات .

والمنهج الثاني : منهج المؤرخين الأوربيين ، وأدبُ الأوربيين حديثُ

النشأة بالقياس الى عَراقة الأدب العربي ، ثم هو أدب وَحَداتٍ إقليمية صغيرة ، ولغات متباينة ، وهم قد أخضعوه للأحداث السياسية ونحوها قصداً الى تبيين مؤثراتها في الفكر والنتاج الأدبي ، وهو أمر سهل يمكن حصر الكلام فيه في هٰذه الحدود الإقليمية الضيقة ، والوحدات المنفصلة والمتباينة اللغات ، بخلاف الأدب العربي وتميزه بوحدة اللغة وقدم نشوئه وترامي أوطانه . .

وقد وجد النظر الفاحص اصطناع بعض الكتّاب العرب المحدثين المنهج الأوربي فيما تصدوا له من تدوين تاريخ الأدب العربي ، قد أخلّ بعظمة هٰذا التاريخ في أبعاده وأغواره ، مع اعترافه بحسن تنسيق المنهج الأوربي وتبويبه ، غير أن هٰذا شيء ، ومهمة تبيين الحقائق التاريخية شيء **آخَرُ** ، الى آخر ما بسطه من القول فيما ينبغي أن يدون به تاريخ الأدب العربي عند إرادة تجديد تدوينه .

محمد بَهجة الأثري

رأي في قواعد رسم اللغة العربية

حضرة صاحب المعالي السيد العلامة الجليل ، رئيس مجمع اللغة العربية .

أذكرني ما أنْهاهُ إليَّ العلاّمة الدكتور منصور فهمي كاتب سرّ المَجْمَع من عزم بعض زملائنا الأعلام على إلقاء محاضرة عامّة في المؤتمر الثّاني والعشرين (١٩٥٥ ــ ١٩٥٦م) ، في تيسير قواعد رسم الكتابة ، ورغبتهم في أن يشاركهم الأعضاء المراسلون بإبداء الرَّأي في شأن هٰذا التّيسير. . . مُشارَكتِي القديمةَ في درس هٰذا الموضوع في « المؤتمر الثّقافيّ العربيّ الأوّل ، الذي عقدته « جامعة الدُّوَل العربيّة » (سنة ١٩٤٧م) في « بيت مَري » في لبنان ، ثمّ في اللّجْنة التي ألّفها « المَجْمَع العلميّ العِراقيّ » من بعض أعضائه العاملين ، وعهد إليها أن تدرس ما بعث به « مجمع اللغة العربيّة » من مقرراته أو مقترحاته في ذلك. . .

وأذكُرُ أنَّ رئاسة « مكتب المؤتمر الثّقافيّ العربيّ » هٰذا كانت قد عرضت على « لَجْنَة القواعد واللغة » الّتي شُرِّفْتُ برئاستها يومئذٍ « لائحةً » وضعتها لَجْنَةٌ وزاريّة بالقاهرة في وسائل تيسير قواعد رسم الكتابة ، لِتَرى رأيَها فيها ، فناقَشَتْها طويلاً ، ثمّ أمْضَتْها بعدَ أنِ اطمأنّت إلى أنّ ما تضمنته من قواعِدَ سليمةٍ يحقّق التّطابُقَ بين الكتابة والنّطق بطريقة مُطّرِدة ، خالية من الخِلاف ، بريئة من التعقيد.

ومع أنّ ما أقرّته اللجنة من بعض هٰذه القواعد الجديدة ، وهو موضوع رسم الهمزة ، كان دون ما أطمَحُ إليه من التّيسير ، فقد وقفت « اللجنة الثقافية » في « أمانة جامعة الدُّوَل العربية » منها موقفَ الحَذِر المُسْتَأْني ، واتّخذتْ قراراً بأنّها مُجَرَّدُ عَرْض ، وأنّها ترى أنَّ الزَّمَن غيرُ صالح لتنفيذها حتّى تُعْرَضَ على الهيآت الرسمية ، كالمجامع العلميّة واللغويّة ونحوها ، لإبْداء الرّأي فيها ، وذلك أخذاً بالحيطة ، ومُراعاةً لبعض الأحْوال في الظّاهر.

وإنّي لأَحْمَدُ مجمع اللغة العربية أنْ عاد فأولىٰ هٰذه المسألة الخطيرةَ عِنايتَهُ ورعايته ، بعدَ أنْ تخلّت عنها « اللَّجْنَةُ الثّقافيّة » المذكورة « للهيآت

الرسميّة » الّتي هو طليعتها في النّاحية اللغوية ، من غير شَكّ ؛ ذلك بأنّها مُقَدَّمةٌ عندي على جميع مسائل الإصلاح اللغويّ ؛ لِأنّها الدّرجة الأولى في سُلَّم وسائل المعرفة ، وهي على ما نعلم جميعاً من التّصعيب والتّعقيد ، فهي أولى بأن تُقَدَّم على غيرها من المسائل الّتي تتطلّب الإصلاح والتّجديد. والإصلاحُ إنّما يجب أن يُبْدَأ فيه ــ من تحت ــ بدرجة السُّلَّم الأولى ، ويرتقىٰ منها صُعُداً الى الذِرْوَة.

وفي عقيدتي أنَّ الزَّمَن كان وما يزال صالحاً لتنفيذ كُلّ إصلاح يحفَظُ الأصول ، ويقرّب الغاية ، ويحقّق النهضة. ومن الإخلال بحقِّ الأمّة العربيّة وحَقِّ نهضتها العتيدة أن تكون أُولى وسائل المعرفة عِندَها أداةً كثيرة التّكاليف ، ثقيلةَ الوطأة ، عقيمةً ، مُعَوِّقة ، يشكو منها العالم كما يشكو منها المتعلّم ، وتستنفد من الأوقات الثّمينة في غير طائل ما ينبغي أن يُسْتَنْفَدَ في غيرها من المطالب العالية والدّراسات المُجْدِية. وليس أدلّ على ذلك من هٰذه الاختلافات الكثيرة والصُّوَر المعقّدة في رسم بعض قواعد الكتابة ، ومن تخطئة النّاس بعضهم لبعض منذُ وضَعَ علماء المِصْرَيْنِ البَصْرةِ والكوفة ، هذه القواعِدَ ، وبنوها على أصولهم النّحوية وأقيستهم الصَّرْفيّة المختلفة المتعارضة.

وها قد خلت العصور ، ونحن جميعاً نخضع لحَذْلَقات توصف بأنّها « علمٌ بأصول » ، تأمُرُ أن نكتُبَ ما لا نلفظ فنُطيع ، وأنْ لا نكتُبَ ما نلفُظُ فنمتثل ، وأنْ نرسم الصَّوتَ بغير صورته فنفعل ، وأن نكتُبَ الحرف بصُوَر متعدّدة ــ وكان يجب أنْ لا تكون له إلاّ صورة واحدة ــ فلا نعصي لها أمراً. وهي كُلُّها ــ كما هو ظاهر ــ رسوم مُعَقَّدة مُسْتَمَدَّة ممّا أشرت إليه من أصول نُحاة المِصْرَيْن المتضاربة ، ومن خطوط بدائية غير قياسيّة الأصول.

ولست أدري كيف يَصِحّ في العقل الرَّشِيد أن تُسْقَطَ صورة الصوت الملفوظ ، كالألف في مثل « هاذا » و « ذالك » و « ها أُلاءِ » و « لاكِنْ »

ونحوها من كلمات ، وتُكْتَب : هذا » و « ذلك » و « هؤلاء » و « لكن » بغير الألف الملفوظة ؟

وكيف يَصِحّ في المنطق السّليم أنْ يرسم ما لا يلفظ من الحروف بصورة الملفوظ منها ، كالألف الّتي تُزاد بعدَ واو الجماعة المتطرّفة في الفعل ، وفي الأسماء المجموعة المضافة عند بعض النُّحاة ، وفي « المائة » إفراداً وتثنيةً وتركيباً (دون جمعها !) وهي لا تلفظ ، والواو في مثل : « أولئك » و « أُولاء » و « أُولي » ونحوها ، وهي لا وجود لها في النُّطق ؟

وفيمَ يشغل النّاس أنفُسَهُم ، منذ عصور ، بكيفية كتابة الهمزة ، وينفقون أجزاء ثمينة من أعمارهم في تأمُّلِ حَرَكاتها وسكونها وما يُحيط بها من أحوال الحركة والسُّكُون من عن يمينها ومن عن شِمالها ، أمِن أجل أن يُجْلِسُوها على « الكُرْسِيّ » الّذي يليق بها من كراسيّ الألف والياء والواو ، أو لِيَنْزِعُوا هٰذه الكراسيَّ جميعاً من تحتها ، ويُلْقُوها في العَراء ، لِتَفْتَرِشَ الأرض متواضعةً ذليلةً بجانبِ بقيّةِ الحروف ؟

لقد نَوَّعُوا رسم هٰذه « الهمزة » بحَسَب مواقعها في الكلمة ، وقسموها أقساماً أربعة ، وعمدوا الى الهمزة المتوسِّطة فقسموها الى : همزةٍ متوسطة بالأصالة ، وهمزةٍ متوسِّطة تنزيلاً أو عارضاً ؛ ثم إذا الهمزة المتوسِّطةُ بالأصالة لها وَحْدَها سِتَّ عشرةَ صورةً عقليّة حاصلة من ضرب حركاتها الثّلاث وسكونها في حركاتِ ما قبلَها أو سكونها ، الى آخر ما يقال في شرح ذلك . ثمّ نَجِدُهم ــ بعدَ تأصيل كُلِّ هٰذه الأصول للهمزة ــ يختلفون في رسمها في بعض الكلمات ، « كالمِئة » ، آختلافاً شديداً ، فكتَبَها بعضُ النُّحاة « مئة » بصورة فئة ، وكتبها آخرون « مِأة » بألف عليها همزة ، ورسمها آخرون « مائة » بألف زائدة ثمّ همزة على الياء ، وقد زادوا هٰذه الألفَ في إفرادها وتثنيتها وتركيبها ، وأسقطوها في جمعها كما في : مِئين ومِئات ، وكُلُّ فريق علَّلَ رسمه لها بنوع من التَّعْليل ، وعَلَّل

البَصْرِيُّونَ الزِّيادةَ بتعليل ، وعلّلها الكُوفِيّونَ بتعليل آخَرَ يطول إيراده بما فيه من المناقشات والمناقضات !

ثُمّ فيم التَّنويع لكتابة الألف المتطرّفة في آلاف من الكلمات من أسماء وأفعال ثلاثية وغير ثلاثية ، تُنْطَقُ ولكنّها لا ترسم بصورتها المخصوصة بها دائماً ، بل ترسم بها حيناً ، وبالياء حيناً آخَرَ ؟ ولأجلِ أن يرسم الكاتب هٰذا الحرف صحيحاً ولا يُعَدَّ جاهلاً ، يجب أن يلاحظ عِدَّةَ أشياء : أَنْ يعلَمَ أوّلَ ما يَعْلَمُ : ما أصلُ الكلمة ؟ أواوِيّ هو أَمْ يائيّ ؟ وأنْ يَحْسِبَ بَعْدُ حُرُوفَها : ما عَدَدُها ؟ وأَنْ يلاحِظ بعدَ هٰذا وذاك كونَها آسماً أو فعلاً ، ثمّ يُمْعِن في ملاحظة حركة الاسم : هل هو مكسور الأوّل أو مضمومه ؟ ثُمَّ في أصله : هل هو عربي أو أعجميّ ، ثُمَّ في نوعه : هل هو من أسماء النّاس ، أَوْ من أسماء البلدان ، أَوْ من أسماء الحَيَوان ، أو من أسماء المشروبات ، أَوْ من أسماء الفنون والصِّناعات ؟ . كُلُّ هٰذه الحذلقات ، لأجلِ أن يَتَسَنَّى له كتابة هٰذا الحرف إمّا بصورته وهي الألف ، وإمّا بغيرِ صورته وهي الياء !

قد يَصِحّ أن تكونَ أمثال هٰذه الحذلقات الّتي تضيق بها الصُّدُور ، ومنها كثيرٌ في كتب القوم ، مقبولةً سائغةً في عهود التَّأَخُّر والجمود ، أيّامَ ضُيِّق نطاق المعرفة ، وقُصِرَ العلمُ على الخاصّة ومَنْ إليهم ممن يخدُمُ (السُّلْطان) ، وأيامَ صار مِنَ (العلماء !) مَنْ يرون في الكتابة وعلمِها أنّها من فروض الكِفاية ، كسائر العلوم والصِّناعات في نظرهم !

على أنّ تلك العصور الّتي حدَثَ فيها كلُّ هٰذا ، لم تَخْلُ مع كلّ ذلك من عبقريّات ضاقت بهٰذه الحذلقات ذَرْعاً ، فَضَرَبَتْ بها عُرْضَ الحائط ، ورسمت للإِصلاح خطوطاً أصيلة ، ولكنّها رسمتها عَرَضاً لا قَصْداً ، وعلى سبيل الانفراد ، لا على سبيل التجمع كما نحاول (نحن) اليوم ، وإِنْ لازَمَ مُحاولَتَنا شيء غير يسير من التَّردُّد والتَّلَبُّث والحَذَر .

و (نحن) أولىٰ بأن نضطلع بمثل هذا الإِصلاح ، وأن نَزِيدَ عليه ؛ لِأَنَّ

عصرنا يتطلّب منّا ذلك ، إذْ كانت طبيعته تختلف كُلَّ الاختلاف عن طبيعة تلك العصور القديمة. وأهونُ ما نفكّر فيه ونطلبُهُ ونُلِحُّ في طلبه ، هو أن نجعَلَ هٰذا العِلْمَ غَرَضاً عامّاً ، مُشَاعاً بين النّاس كالهواء والماء ، لا يجوز أن يمنع منه مانع ، ولا أن يُحْرَمَهُ إنسانٌ له حَقُّ الحياة. ولعَلَّ التمثيل بالماء لا يستقيم لنا ، إذْ أصبح الماء يباع ويشرىٰ بالمقاييس والمقادير حيث يسيل أنهاراً وحيث يفيض فيَطُمُّ على القُرِيّ[١]، ولن نرضَى أن يكون شأن العلم كذٰلك ، ويأبى المخلصون إلاّ أنْ يُذِيعوه في الشُعُوب ، وأن يَفْرِضُوه عليها فرضاً ، والكتابةُ هي وسيلة إذاعة هٰذا العلم وفَرْضِهِ على النّاس ، والوسيلةُ ينبغي أن تكون سهلةً خفيفة المَؤُونة ، لا تثقيلَ فيها ولا تعقيد ، لِيُفِيدَ منها النّاس في يسر وسهولة ، وليفرغوا للإفادة من الغايات ، ولا يشغلوا عن المنافع بوسائلها.

والطّريقة المُثْلَىٰ ــ كما أراها ــ تتلخّص في أصل عامّ ، يسيرٍ كُلَّ اليسر ، قريب التناول ، سهل التعلُّم ، لا يستنزف جهداً عقليّاً ، ولا يستنفد **وقتاً**. ذٰلك هو أن نقطع صلة الكتابة بأقيسة النُحاة وأصول الصَّرْفيّين من علماء المِصْرَيْنِ جميعاً ولهجات القبائل قطعاً تامّاً ، فلا نفكر فيها أبداً ، ولا نلقي إليها بالاً ، وأن نقيمها بعد ذٰلك على أساس التَّطابق بين الأصوات ورسمِ صُوَرِها أو رُمُوزها المخصوصة بها ، فنرسُمَ كُلَّ صوت بنقشه الدّالّ عليه ، ونستعين بالشَّكْل أحياناً حينَ لا تستبين القرينة ، مع « تَحفُّظات » قليلة تقتضيها أصول اللغة وطبيعة النُّطْق بها ، وأن نتّخذَ للهمزة رمزاً مستقلاً يلزَمُ صورةً واحدة في كل موضع تَرِدُ فيه كسائر الحروف ، وسأذكر رأيي في رسم هذه الصورة من بعدُ.

هٰذا الأصل العامّ ، هو شيء منطقيٌّ تقتضيه طبيعة المطابقة بين الصَّوْت وصورته المُتَعارَفَة. وهو ، كما أُريده ، خالٍ من الخلاف ، وكفيلٌ بأن يُسْقِطَ عن النّاس عالِمِهِم ومُتَعلِّمِهِم تكاليفَ هٰذه القواعد المتعارِضة الثّقيلة المتكلفة الشّاقّة جملةً ، ويجعَلَ الكتابة صورة سليمة واضحة لِما ننطِق به ، وأداةً رفيقة صالحة للإبانة والاستفادة والإفادة في أيسر وقت وأهون جهد.

لقد وَقَع النّاس عصوراً طِوالاً تحت سلطان هذا الرسم القديم ، ووقعنا مثلهم تحت هٰذا السُّلْطان ، فخضعنا له خضوعَ « **المنوَّمِين** » للمنوِّمين ». وقد آنَ أوانُ أن نتحرَّرَ منه ومن قيوده ، ولا خيرَ في التَّلَبُّث والتَّرَدُّد والحَذَر ما دُمْنا نُريد أن نحقّق منفعةً أيَّ منفعة ، وأن نَدْرَأَ مَفْسَدَةً ، وأن نحفظ هٰذا الميراث العربيّ : لا نُبْطِلُ نِظاماً عامّاً من أنظمته ، ولا نغيّر أصلاً من أصوله.

أما ما تتخذه « اللجنة الثقافية » في « أمانة جامعة الدول العربية » من قرارٍ بحقٍّ هٰذا الإصلاح (على ما فيه من نقصٍ يسير ، وأنّه مُجَرَّد عَرْض ، وما ذهبت إليه من الرأي في الزّمن وأنّه غير صالحٍ لتنفيذه) ، فهو يدعوني الى أن أَضَعَ بين يديها صورة مُصَغَّرَة لإصلاح قواعد الكتابة الذي أراده أحرار العلماء ومفكروهم من (القُدامىٰ خاصّةً) ، لتستظهر بها في موقف التنفيذ إذا شاءت ، ولِتكُونَ هٰذه الصورة جُنَّةً لها ولغيرها تَقِي بها نفسَها من سِهام مَنْ لا يحملون أنفسهم على عناء التفكير والتَّأَمُّل فيما ينبغي أن يأخُذُوا ويَدَعُوا ، وفيما ينبغي أن يُدْرَأَ به العيب عن لغتنا ، ووسائل تعليمها ، وتيسير هٰذا التعليم من شؤون الإصلاح ووسائله مما يتحقّق به أكبر الخير والنّفع للنّاس.

وفي كتبِ هٰؤلاء العلماء الأحرار المفكرين من القُدامىٰ آراء خطيرة في إصلاح هذا الرسم العربيّ في أهمّ أبوابه وأكثرها تعقيداً وبلبلةً ، جَهَرَ بها نفرٌ منهم مخالفين بها الجمهور المقلّد ، وهم فيما خالفوهم به من ذٰلك على حقٍّ لا شِيَةَ فيه. ولكنّ النّاس صَمُّوا آذانهم عن سماعها ، وأَغلَقُوا منافذَ عقولهم دُونَها ، ومَضَوْا في سبيلهم من التّقليد في التّعْقيد.

ففي مسألة كتابة الهمزة ، وهي مسألة شائكة ومُعَقَّدَة جدّاً ، نجِدُ أبا زكريّا يحيىٰ بن زياد المعروف بالفَرّاء ــ إمام العربية في عصره وأعلم الكوفيّين بالنَّحْو بعد الكِسائيّ ، وكانت وفاته سنة ٢٠٧ للهجرة ــ يضرب بقواعدها كُلِّها عُرْضَ الحائط جُمْلةً ، ويختار لها شَكْلاً واحداً لا ثانِيَ له في جميع مواضعها ، هو شَكْلُ الألف ، ويقول : « يجوز أن تكتب ألفاً في كُلِّ موضع »[٢]. وهٰذا الرّأي عندي

من حيث الأصل ، أعني الاستقلال بالصُّورة الواحدة ، هو المخرج الوحيد الّذي نُنجو به من شدائد الهمزة وتنويع رسمها ، ولا بأس بهٰذه الصورة الّتي يختارها الفرّاء. فإذا تمّ الاتفاق عليها ــ ويجب أن يتمّ على شَكْلٍ مّا ــ كتبناها بصورة الألف (ا) مثلًا حيث وردت ، وما أشكلت قراءته أو خفيت قرينته آستعنّا عليه بالحركات ، وأرجو أنْ لا يكون عامل الأُلْفَة للقواعد القديمة مُثَبِّطاً عن الإقدام على حسم مادة هٰذه المشكلة المزمنة.

وفي مسألة كتابة الألف المتطرّفة بصورتها حيناً وبغير صورتها حيناً آخر (ومشكلتُها تلي مشكلة الهمزة في الخطورة) أصبت في « الشّافية » نَصّاً بأنّ جماعة من النُّحاة قالوا « بكتابة الباب كِلّهِ بالألف حَمْلاً للخطّ على اللفظ ، ثالثةً كانت أوْ فوقَها ، منقلبةً عن ياء أو عن غيرها ، في عَلَم أو غيره ». وَوَجّهَهُ شيخ الإسلام زَكَريّا الأنصاريّ ، المُتَوَفّى سنة ٩٢٦هـ ، في شرحه « مناهج الكافية » بأنّه القياس ، وبأنّه أنفى للغلط. وقال ابن السيد البَطَلْيَوْسِيّ الأَنْدَلُسِيُّ في « الاقتضاب شرح أدب الكُتّاب » : إنه هو آلذي آختاره أبو علي الفارسيّ في مسائله الحَلَبِيّة ، وهَمُّكَ هؤلاء جميعاً من أئمة مشهود لهم بسَعَة العلم ونَفَاذ البصر.

هٰذه الآراء العالية ، قد آحتوت على بذرة الإصلاح الأولى لرسم الكتابة العربية ، وهي حُجَج رائعة من القديم ، يَصِحّ أن يُسْتَظْهَرَ بها على مَنْ يتمسّك بالقديم ، غير السديد ، وأصحابُها من أئمّة العربيّة وحُرّاس لغة القرآن ، وفيهم ناس من أهل المئة الثانية الهجرية ، وآخَرُون من أهل المئة الرابعة ، ثم من أهل المئة العاشرة ، أفلا يحقّق أهل المئة الرّابعة عشرةَ الإصلاحَ الذي فكر فيه أهل تلك العصور ؟ ومتى نحيا الحياةَ العقلية السّليمةَ الطَّيِّبَةَ ، ونحن نَتَلَكّأُ عن أهون الأشياء ؟

تكاد تنحصر مشكلات رسم الكتابة العربية في : رسم الهمزة ، وفي رسم الألف زيادة ونقصاً وتغييراً ، وفي كتابة الألف المتطرّفة.

فمن المفيد حقاً أن نرسم الهمزة بشكل مستقلّ واحد كما أجازه الفرّاء. وأن تحمل الخط على اللفظ ، ــ لأنّه القياسُ ، ولأنّه أنفى للغلط ، كما رأى أبو علي ، والبَطَلْيَوْسيّ ، وصاحب الشّافية ، وزكريا الأنصاري ، وغيرهم ــ لا في كتابة الألف وحدها ، بل في أبواب رسم الكتابة العربية كلها ، مع آلتزام « التحفّظات » الّتي أشرت إليها من قَبْلُ ؛ ذلك لأنّه هو الشّيْء الطّبيعيّ المعقول ، ولن يتسنّى الإصلاح المنشود بغيره.

وتحياتي الطّـيّبات للزملاء الأعلام المؤتمرين لتحقيق أمثل إصلاح مرجوّ لرسم الكتابة العربيّة ، وأجل نفع أدبيّ مرتقب للعرب.

١٩٥٥/١٢/١١

(١) من المَثَل : « جَرَىٰ الوادي فَطَمَّ على القَرِيِّ » ، أي : جرى سيلُ الوادي عظيماً وكَثُرَ حتى عـ[illegible] وغلب ، وأتى على القَرِيّ فدفنه ، والقَرِيُّ : مَسِيلُ الماء من التِلاع أو مدفعه من الر[illegible] الى الروضة.. يضرب عند تجاوز الشَّرّ حَدَّه.

(٢) وقال أبو العباس أحمد القلقشندي في « صبح الأعشى » (٣/ ٢١٠) : « ومنهم مَنْ يجعل صورتها الألِفَ على كل حال ، فيكتبها على هذه الصورة : المرأة والكمأة ويَسْأَمُ ويَسْإِمُ ويَلام ، وهو أقلّ استعمالاً. وقد كتب منه حرف في القرآن بالألف ، وهو قـ[illegible] تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبائكم ﴾ ». يريد «أنباإكم».

الآلة والأداة في اللغة العربية

في ضوء عبقرية اللغة ومطالب التَّمَدُّن الحديث

كلُّ كائنٍ حيٍّ ، يدخُلُ عالمَ الحياة طفلاً ، ثم يتدَرَّجُ الى الشّباب فالكُهولة فالشَّيْخُوخَة التي تُسْلِم الى الفناء . . . إلّا كائناً واحداً كان استثناءً من ٱلقاعدة ، ذٰلك هو هذه اللغة .

فإنّها دخلت عالم ٱلحياة طفلةً كما تدخلها الأحياء كافّةً ، ثم دَرَجت في مراحلها التّاريخيّة ، حتى ٱكتملت قُوَّتُها ، فوَقَفت لا تَريمُ عندَ شباب دائم لا يَشِيب ، بل يَشِبُّ شِباباً(*) ، ويتجدَّدُ على هَرَم الزّمن ، آخِذاً في نُمُوّه صُعُداً على نظام الارتقاء . . ذٰلك بما ٱستكنّ في طبيعة تكوينها من القُوَّة التي تعطيها ٱلحياة الدّائمة من باطنها الحيّ ، وتحفَظُ عليها شَباب السِّنّ ، مع استبقائها متميِّزَةً في نفسها .

ولدت هٰذه اللغة الكريمة ٱلعظيمة في زمن قديم لا يعرف أوّلُه ، وٱجتازت مراحل تَطوُّرِها الطّبيعيّ التّاريخي ، حتى شارفت الجاهليّة الأخيرة مكتملَةَ النُّضج ، تتفصَّدُ عروقُها فُتُوَّةً وقُوَّةً وحياةً ، ومتميِّزة بٱستعلان الشّأن وٱستعلائه ، بصيرورتها عَمُودَ القوميّة ولِسانَ مفاخِرها ومآثِرها في ٱلوجود .

ثُمَّ نزل بها « ٱلتنزيل » لِتكون عَمُود الدّعوة العُظمى ، ولسانَ الشّريعة والعقيدة والحضارة والفِكر ، وٱنساحت مع ٱلعظماء الفاتحين ٱلعرب في جَنَبات الأرض شرقاً وغرباً ، وٱمتدّت معهم ٱمتدادَ المحيط الأعظم لا تُدْرَكُ شواطئه ، فجرت على يَبَس الصَّعيد هُنا وهُناك ماءً وجَنىً ، وٱستسلمت لسحرِ بيانها الأفئدةُ ، فتناغىٰ بها مَنْ ليسوا مِنْ أهلَها ، وٱستجابت لكلّ نداء ، وتَلَوَّنت بلون كلّ إناء ، وكان لها على كل لسان مذاق .

وبعد أن وَسِعَتْ كتاب الله لفظاً وغاية ، آية آية ، ووفت بمطالب الإسلام العظمى في الدَّعوة والتَّبشير والفتح ، جرت مع السّياسة والإدارة أشواطاً بعيدة . واستلهمتها الحضارة والنَّفْس الإنسانيّة كما استلهمها الدِّين عقيدةً وشريعةً ونظاماً ، فأمَدّتهما بما طَمَحتا إليه من إبانة ، وما أدركها في طريقها الطّويل وَناء ، ونَهَضت بمنطق « أرسطو » ، وعبّرت فأحسنت التعبير عن فلسفة « الاغريق »

وثقافات « الصين » و « ٱلهند » وأساطير « فارس » ، وٱنداحت دائرتها للعلوم والفنون والآداب التي عرفتها عصور العرب الذهبيّة ، وكانت تُرْبي على ثلاثِ مئةٍ عدّاً ، بينَها كثير ممّا لم يهتد إليه أهل التمدُّن الحديث إلّا بعد أن نَضِجَ تَمَدُّنُهم في المئة التاسعة عشرة الميلاديّة ، كالسّياسة المدنيّة والشَّرْعيّة ، وتدبير المنزل ، والاقتصاد السّياسيّ ، والعُمْران ، والاجتماع ، وفنون الحرب وآلاتها ، ونحو ذلك من مبتكرات العقل الّتي جالت فيها أقلام القوم وأتت منها بالبدائع والرّوائع .

وكما عَذُبت في فم ٱبن البادية وٱنسجمت مع نوازعه وأفكاره وطبيعة بداوته ، وأبانت فأجادت الإبانةَ عن مقاصده ورَغَباته وأهوائه . . عَذُبت كذلك في فم الحَضري المُثَقَّف الّذي رَبِيَ في أحضان التّرَف والنَّعيم ، وأسلست قيادَها لمطالبِ معيشتِهِ ونَوازعه النّفسيّة وخَطَراته الفكريّة والشُّعوريّة وحاجاته العُمْرانية والمدنيّة ، وتلوّنت بألوانِ حياته في جِدِّهِ وهَزْلِه ، ومَدَّت له من أسبابها في كُلّ شأن ما شاء ، وما خانته في أَرَب من آرابه .

حتّى إذا انحسر سلطان العرب من هُنا ومن هُناك ، وتراجع التمدُّن العربيّ الإسلاميّ أمام طُوفان الغُزاة ـــ المُغُول والصّليبيّين والأسبان ـــ انحسر سلطانُها من الشَّرْق والغرب ، وسال سيلُ العُجمة في الأوطان العربية ، وهجمت الألفاظ الأعجميّة الدَّخيلة على الألفاظ العربيّة الأصيلة في الدّواوين ، فأبعدتها منها جملةً ، وزاحمت لغةَ التخاطب في المنازل والأسواق والمجتمعات ، فٱحتّلت آلاف من مُواضَعاتها مكانَ المُواضَعات العربيّة في التِّجارة والصِّناعة والزِّراعة ونحوها من شُؤون الحياة .

وأعان على ذلك شيوع الجهل والأُمّيّة في الناس ، وخمود جَذْوَة القوميّة العربيّة ، وفُتُور الحماسة للغة العربيّة ، بما رَزَأَتْ به الدّول الأعجمية الباغية تلك المجتمعات : من سَدِّ منافِذ المعرفة بوجوهِ أجيالها النّاشئة ، وتغليب سلطان لغاتها على سلطان اللغة العربيّة تغليباً حَصَرها في دائرة ضيّقة بين أَسْوار عالية تحجُبُ عنها الأُفُق الّذي تطمَحُ ببصرها إليه .

حتّى إذا تَنَفَّسَ فجر هٰذا العصر ، وبدأت الأمّة العربيّة تتنسّمُ نسيم **الحُرِّيّة** ، وتحاول أن تسترجع الذّاهب من سلطانها السّياسيّ والقوميّ والاجتماعيّ . . كانت المـدنيّة العصرية قـد دخلتِ الأقطار العـربية على حـظوظ متفـاوتـة من القُـوَّة والضَّعْف ، بعلومها ، وفنونهـا ، وصِناعـاتها ، ومختـرعاتهـا ، وضروب أثـاثها ورِياشها وآنِيَتها ، وصُنوف مَطاعِمها ومشاربها ؛ وطَفِقَتْ تَفْرِضُ على اللغة العربيّة أسماءَها الدَّخِيلة الّتي تميزها أفواجاً إثْرَ أفواج ، كما تَفْرِض نفسَها على الحيـاة العربيّة بكل مقوِّماتها ومفاهيمها ومُسَمَّيـاتها وأعيـان آلاتها وأدواتهـا في مختلف مظاهر الحضارة.

هُنا وقَفَتِ اللغة العربيّة أمامَ حالة جديدة خطيرة من غَزْو اللغات الأوربيّة الحديثة بعد غَزْو اللغات الشرقيّة القديمة ، تُؤْذِنُها بشرّ مستطير أثيم ، وآحتلالٍ لغويّ أجنبيّ مُقيم ، وتقتضيها الاستعصـام بقُواهـا الطبيعيّـة لدحـرِ هذا آلْغـزو وهزيمته.

وبدأت في غَمْرَة آلموقف تتأمّل تأمُّلَ آلمستبصر في العواقب ، ما الّـذي تصنَعُه : هل تأذن لهذه الألفاظ الأعجميّة الّدخيلة أن يَسِيلَ سيلُها عليها ، وتُغرقها بصِيَغها وأشكالها ولغاتها ، بل رطاناتها المتعدّدة ، **عن طَواعِيَةٍ واستسلام ؟** أو تقبَلُها كُلَّها أو بعضَها بعد إخضاعها لأصول التّعريب ، كما فعلت إبّانَ تاريخها آلمديد حين اتّصلت بشعوب الأرض آتّصالَ النِّدّ بالنِّدّ ، أو آتّصالَ الغالب بآلمغلوب ، فأخذت قليلاً وأعطت كثيراً ، وما فَرَّطَت من مُقَومات شخصيّتها الأصيلة بشيء ؟ أو تضطلع بما تطلَّبُه آلحياة منها من ألفاظ عربيّة خالصة تؤدّي آلمعانيَ الأجنبيّة بالنّقل وبالاشتقاق من صَميم مادَّتها الأَصِيلة ، وهي بها فارهة وغنيّة أكبر الغِنى ؟

وفي هٰذا نَشِبَ الخِلاف بين اللغويين وجماعات من الدّارسين والباحثين ، فذَهَب كلُّ فريق مذهباً ينبُعُ من طبيعة دراسته وتلقّيه ووَعْيِه الخاصّ . ثم لم **يلبَثْ** أن خَفَتْ حِدَّتُه ، وطَفِقَ يزول رُوَيْداً رُوَيْداً كلّما تطوَّرتِ الحياة آلعقليّة والعلميّة ، وازداد الشّعـور القوميّ ، حتّى سيطر آلرأي الّـذي يحقّق سلطان اللغة العـربيّة

وقُدرتَها على الاستقلال بنفسها في التّعبير عن آلخَلَجات والأفكار ، وعن شُؤون آلحيـاة جليلِها ودقيقِهـا ، وعن مطالب آلعلوم والفنـون والصِّناعـات ، مستغنيةً بثروتها عن الاستعارة من اللغات ، إلاّ ما تقضي به الضَّرُورة في بعض الحالات .

على أنه ينبغي أن نذكُرَ في صراحة تامة أنّ المدى أمامَ اللغة العربيّة في هٰذه الأشياء ما يزال بعيداً ، وأنّه كلما قَرُبَ بَعُدَ ؛ ذلك لأنّ الحضارة تزداد في كلّ يوم تقـدُّماً وانبسـاطـاً وآتّسـاعـاً وتعقّـداً بكَثْـرة مـا يتـطوَّر أو يتجـدَّد من شؤونهـا ، ولا سيما شؤون الفنون والصِّناعات والمخترعات ، وذلك كلّه يتقاضى علماءَ اللغة أن يدأبوا ويواصلوا الدَّأب ، وأن يضطلعوا دائماً في غير تلَبُّث ولا وَناء ، بمجهود عنيف مستمرّ يتكافأ مع حركة الإنتاج المتدفّق ، وحوافزه السّريعة التي لا تستأني ولا تَعْرف البُطْءَ ؛ لأنّ الحياة العصريّة مدفوعة بالحركة والسُّرْعة والنّشاط الّذي لا يفتُرُ ، ومَـنْ وَنَى عن الاندفاع معها خَلَّفَتْه وراءَها ، فيَظَلُّ في السّاقـة أو وراء السّاقة مُنْبَتّاً .

وإنّ أوّل ما يتقاضى علماءَ اللغة المبادرةَ الى التّعبير عنه ، وتسميتِهِ تسمياتٍ عربيّةً دقيقةً ، هو مـا يدور بين النّـاس من أسباب العيش ووسـائله ، وما يكـون اتّصاله بحياتهم أقربَ من غيره ، وما لا ينفصلون عن تنـاوُلِهِ وآستعمـاله لحـظةً من اللحـظات من أجهـزة وآلات وأدوات كهـربيـة وبخـاريـة ، يمـارسـونهـا في المصانع ، أو يرتفقون بها في آلمنازل وآلفنادق والمطاعم . . . وهي وما إليها من صنوف الرِّياش والأَثاث والماعُون من الكَثْرَة والتَّنَوُّع والتعقيد والشُّيُوع بالمكان الذي لا يوصف ، ومُعْظَمُها يتطلَّبُ تسمياتٍ عربيَّةً فصيحـة مأنـوسةً تَسُـوغُها[1] الأذواق.

ولَشَدَ ما يستشعـر الإنسانُ الضِّيقَ والحَـرَجَ حين يستعمل هٰـذه الأشياء ، فيتعذَّر عليه الوقوع على أسماء عربيّة لها ، أو يقع لبعضها على أسماء عاميّة ، أو مُعَرَّبة ، ومنها ما أصابه أشنع التّحريف فأفسد معناه ، كالذي سَمِعْتُه ذاتَ يوم من عامل في مصنع كان يعالج أَداةً عَطِبَتْ في « سيّارة » ، فسألته عن آسمهـا ،

فرأيته يَتردَّدُ ، ثمَّ قال بعدَ لأيٍ بسذاجة العاميّ البريء : اسمها ــ أكرمك الله ــ « نَذْل » ، وهو لا يعلم أنَّ أصلها الإنكليزي "Needle" ومعناه الإِبْرَة ، ولم يخطر بباله أن يفكر فيمَ يقال لهٰذه الأداة التي تُشْبِهُ الإِبْرَةَ « نَذْل » بحيث لجأ الى التّأدُّب مع مُخاطَبِه وإكرامه عن ذكرها له حين اضْطَرَّه الى إسماعه إيّاها ، آستجابةً لسؤاله ، ومثلُ هٰذا كثير.

وآلمشكلة القائمة تُحَلُّ بوسيلتين :

الوسيلة الأولى : هي أن يُسْتَحيا القديم ، ويُلاءَم بينَه وبينَ الحاضر من غير قسر ولا إعنات ، فتستعمل الألفاظ العربيّة الّتي نُسيت في معانيها الأصليّة ، وفيما يُشْبِه معانيَها الأصليّة ، أو يكون لها بها صلة غير المشابهة.

ولا ريبَ في أنّ التَّوسُّع في أوضاع اللغة القومية حتّى تَفْرُهَ وتَغْنَى بنفسها ، أبقى على حياتها وأضمنُ لدوام شبابها وتجدُّدِه من السَّماح للدَّخيل بآقتحامها وآحتلالِ مكانها كما يَوَدُّ « ناسٌ » أن يكون !

إنّ دواوين اللغة العربيّة تَفيض بأسماء الآلات والأدوات والأثاث والرِّياش والماعون ، وألفاظ الشُّؤون العامّة الّتي تشتدّ حاجة الناس اليها. وقد آستخرجتُ من كنوزها ما استطعت ، وجعلته على طَرَف الثُّمام[١] من متناوليه ، ليستعملوه في التّعبير عن المعاني الجديدة ، وفي اطلاقه على المسميات المستحدثة على النَّحْو الّذي أشرت إليه ، وهو سبيل مسلوك في اللغة مُنْذُ القديم.

والوسيلة الأُخرى : هي وسيلة الاشتقاق الّذي هو في اللغة العربية أشبه بـ « المولّد » "Generator" في الصِّناعات الآليّة ، ما يَفْتَأُ يُوَلِّد لها الطّاقة بعد الطّاقة ، ويُمِدُّها بالقُوَّة والقدرة على الحركة والعمل ما تحرّك. فكما أنّ هٰذا هو شأن « المُوَلِّد » في الصِّناعات الآليّة ، فكذلك الاشتقاق في اللغة العربيّة يُمادُّها ما آمْتَدَّ بأهلها البقاء على وجه الزّمن ، ويساعدها على نموّها وتطوُّرها دائماً ، وعلى إسعاف الحياة بما تطلُبُ منها من ألفاظ.

وسبيل هذه الوسيلة سبيلٌ لاحبة معروفَة ، قد عَبَّدَتْها اللغة العربيّة بفطرتها

المستقيمة ، ونَوَّعَتِ الآلاتِ التي تبلغُ براكبها غايته البعيدة في سهولة ويُسْر. لكنّها تَحيَّفَها الخالفون وجاروا عليها ، فضَيَّقُوها ، وألقوا فيها الحَسَكَ والشَّوْك ، وقصروا سلوكها على آلة معقدة مغلقة ، مثقلة بالقيود ، بطيئة الحركة كراحلة صديق الشّاعر القاهريّ الظّريف « البهاء زهير » :

تَمْشِي فَتَحْسَبُها العُيُو	نُ على الطَّريقِ مُشَكَّلَهْ !
مِقْدارُ خُطْوَتِها الطَّويـ	ـلةِ حينَ تُسْرِعُ أَنْمُلَهْ !
وتُخالُ مُدْبِرَةً إذا	ما أقبلت مستعجلهْ !
تَهْتَزُّ وَهْيَ مكانَها	فكأنَّما هِيَ زَلْزَلَهْ !

وأعني بهذه الآلة ، قاعدة (اسم الآلة) كما وردت في كتب النُّحاة ، وما أريد بما أصف من حالها غير الجدّ الّذي يمكّننا من النّهوض بأداء الأمانة.

على أنّ بحث اسم الآلة هٰذا في جملته وأساس تناوله ، لم يتوَسَّعْ فيه النُّحاة من قدماء ومُحْدَثِين ما تَوَسَّعُوا في غيره من مباحث النَّحْو واللغة ؛ لأن الحياة القديمة لم تكن تدعو لبحثه وتُلِحّ في تعميقه ، فأوجزَ الأوائل فيه الكلام إيجازاً شديداً ، ونقله الأواخر عن نهجه في لغة العرب ، فقَيَّدُوا مُطْلَقَه ، وحَرَّمُوا مُباحَهُ ، وحَجَّرُوا به واسعاً.

أما وقد تجددت حياتنا على نحوٍ يتطلّب منّا الاستبحار في كلّ شيء ، ومن ذٰلك اللغة ، فلا مَنَاصَ لنا من أن نعيد النّظر في قاعدة (اسم الآلة) هذه ، وأن نبحَثَها بحثاً جديداً وعميقاً ، يوضّح غموضها ، ويكشف معالم ميدانها الفسيح ، وينتهي بها الى غايتها من الانتفاع بها في توسيع مادّة اللغة في جانب من أهمّ جوانبها بالقياس الى الحياة الحاضرة.

***

بُحِثت هذه القاعدة في كتب النَّحْو على طريقتين مختلفتين ، وسارت بها كلّ منهما على منهجِ بحثِها في سائر أبواب النَّحْو. أولاهما ما أسمّيه الطّريقة العربيّة ؛ لأنّها تقوم على الاستقراء اللغويّ ومراعاة الاستعمالات العربيّة الأصيلة

فتقعَّدُ ولا تُعقِّدُ. والأخرى ما أسمّيه الطّريقة الأعجميّة ، لأنّها تسير على منهج من التّعليل المنطقيّ قلّما تلتفت معه الى الاستقراء اللغويّ ، وتفرض شروطاً تُحرِّم أنواعاً من مُباح الاستعمالات العربيّة ، فتقعّد وتعقّد.

(١) فأمّا الطريقة العربيّة ، فقد تناولتها من ناحية أبنية بعض صِيَغها الاشتقاقيّة التي تلحق أولها ميم مكسورة ، للتّفريق بينها وبين صِيَغ أسماء المكان والمصدر التي تكون على مثالها وتفتح ميمها ، إذْ كانت العرب تفرّق بين دَلالات الصِّيَغ المتشابهة بالحركات وغيرها ، فتقول مثلاً : « **مِقَصٌّ** » للشّيء الّذي يُقَصُّ به ، و« مَقَصٌّ » للمصدر والموضع الذي يكون فيه القَصّ ، لَمْ تذهب الى أبعدَ من ذلك ، ولا إلى أكثر منه مما يستدعيه البحث التفصيليّ.

فقال سيبويهِ من أئمة نُحاة البصرة الأوائل في « الكتاب » ، وأوجز : « باب ما عالجت به : أما المِقَصُّ فالّذي يُقَصُّ به ، والمَقَصُّ المكانُ والمصدرُ. **وكلّ شيء يعالج به** ، فهو مكسور الأول ، كانت فيه تاء التّأنيث أو لم تكن ، وذلك قولك : مِحْلَب ، ومِنْجَل ، ومِكْسَحة ، ومِسَلَّة ، والمِصْفَى ، والمِخْرَز ، والمِخْيَط. وقد يجيء على مِفعال ، نحو مِقْراض ، ومِفْتاح ، ومِصْباح ، وقالوا : المِفْتَح ، كما قالوا المِخْرَز ، وقالوا المِسْرَجَة كما قالوا المِكْسَحَة ».

وقال الكِسائيّ من أئمّة الكُوفيّين في « كتاب ما تلحَنُ فيه العَوامّ » : « وما كان من الآلاتِ مِمّا يُوضَع ويُرفع ، مِمّا في أوّله ميم ، فاكسِرِ الميم أبداً على مِفْعَل ومِفْعَلَة ، تقول : هٰذا مِشْمَلٌ ، ومِثْقَب ، ومِقْوَد ، ومِنْجَل ، ومِبْرَد ، ومِقْنَعَة ، ومِصْدَغَة ، ومِجْمَرَة ، ومِسْرَجَة ، ومِشْرَبَة ، ومِرْفَقَة ، **ومِخَدَّة** ، ومِحَسَّة ، ومِظَلَّة. فهذا كلُّه مكسورُ الأوّل أبداً ، سِوَىٰ مُنْخُل ، ومُسْعُط ، ومُدْهُن ، ومُدُقّ ، ومُكْحُلَة ، فإنّ هٰذه الأحرُفَ جاءت عن العرب بضمّ الميم ».

وقال ثَعلَب في « الفصيح » ، وآبن السِّكّيت في « إصلاح المنطق » : « وكلّ آسم في أوّله ميم زائدة على مِفْعَل ومِفْعَلَة ، **مما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به** ، فهو مكسور الأوّل ، نحو : مِطْرَقة ، ومِرْوَحَةٌ ، ومِرْآة ، ومِئْزَر ، ومِحْلَب للذي يُحْلَب

فيه ، ومِخْيَطٌ ، ومِقْطَع ، إلا أحرُفاً جئن نَوادِرَ بالضّمّ في الميم والعين ، وهن : مُدْهُن ، ومُنْخُل ، ومُسْعُط ، ومُدُقّ ، ومُكْحُلَة ، ومُنْصُل وهو السّيف ».

ذلك هو منحى الأوائل في المسألة ، وهو يتلخص في أمرين :

(أ) أنّ القصد هو بحث بناء مِفْعَل ومِفْعَلَة ، وضبط حركة الميم التي تلحقهما بالكسر لما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به من الأسماء ، وبالفتح للمكان والمَصْدَر ، إذْ كانت العوامّ تلحَنُ في ذلك فتفتح ميم مِفْعَل ومِفْعَلَة مما يُنْقَل أو يُعْمَلُ به ، وإنّما هي بالكسر. وليس القصد أن يحصر آشتقاق آسم الآلة بهذه الصِّيغ الثّلاث حَسْبُ ، فإنّ ذلك لا دَلالةَ عليه في هٰذه النُّقُول.

(ب) عَبَّر سيبويه عن « الآلة » لا بلفظها ، بل بملحوظها ؛ وهو قوله : « ما يعالج به » ، وأتى الكِسائيّ بصريح لفظها مجموعاً « الآلات » ، غير أنّ مفهومها عنده هو « ما يوضع ويرفع ». فهل يفيد هٰذا التّعبير ما أفاده تعبير سيبويه ؟ أو يُفيد معنى « الأداة » كما أفهمها منه ؟ وبين « الآلة » و « الأداة » فرق لا شبهة فيه ، سأفصّله في موضعه من هٰذا البحث. وقول ثعلب وآبن السِّكّيت ، « ممّا يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به » ، نصٌّ على هذا التّفريق. فكأنَّ ثعلباً وآبنَ السِّكّيت قد آستدركا بهذا المَلْحَظ الجديد على قاعدة سيبويه السّاذَجة ما نَقَصَ منها ، ودلاّ به أيضاً على ما فاته من المواءمة بين المعنى العِلاجيّ والتمثيل له ؛ لأنَّ من أمثلته « المِحْلَب » للّذي يُحْلَبُ فيه ، وهو وِعاء يكون فيه الشّيء ولا يعالج به كما يعالج بالمِقَصّ مثلاً ، وشَتَّانَ ما هُما. فذلك « أداة » ، وهذه « آلة ». وهٰذا الملحظ هو في الوقت نفسه تصحيح لكلام الكِسائيّ أيضاً.

هٰذا ، وقد تردَّد لفظ « الآلة » في كلام الفرّاء المُتَوفّى سنة ٢٧٦هـ في التّفْريق أيضاً بين دَلالَتَيْ حركة ميم مِفْعَل ومِفْعَلَة بالكسر والفتح ، نقله آبن قُتَيْبَةَ في « أدب الكاتب ــ ط. السلفية ٤٣٣ » فقال : « قال الفَرّاء : يقال : مِرْقاة ، والفتح أكثر ، وكذلك مِسْقاة ومَسْقاة ، من جعلهما (آلةً تستعمل) كسر ، مثل : مِغْرَفة ، ومِقْدَحة ، ومِصْدَغَة ؛ ومَنْ جعلهما موضعاً للارتقاء وللسَّقْي ،

نَصَبَ. » عنى فَتحَ الميمَ فيهما.

وذكر اصطلاح (اسم الآلة) عليّ بن عيسى الرُّمّانيّ المُتوفّى سنة ٣٨٤هـ في « كتاب شرح سيبويه » مُدْرَجاً بعد قول سيبويه « باب ما عالجت به ».

ثم جعله جارالله الزَّمَخْشَرِيّ ، وقد يكون غيره سبقه إليه ، عُنوانَ الباب في « المُفصَّل ».

(٢) وأمّا الطّريقة الأعجميّة ، فقد تناولت القاعدة على منهج بحثها بالتّحليل المنطقيّ ، وفرض الشّروط الّتي تُحَرِّم المباح من الاستعمالات العربيّة ، ووضعت لها تعريفات على أنحاء تتقارب في أشياء وتتباعد في أخرى.

ولَعَلّي لا أبعد عن الصّواب إذا زَعَمْتُ أنّ الزَّمَخْشَرِيَّ هو واضع أساس الطّريقة الأعجميّة لِاسم الآلة ، وإن كان تعريفه له يوهم لأوّل وَهْلَة أنّه بسبيل من نهج الأوائل ، إن لم يكن غيره سبقه الى ذلك. ونصُّ تعريفه : « اسم الآلة : هو اسمُ ما يعالج به الشّيء ويُنْقَل ، ويجيء على صيغةِ : مِفْعَل ، ومِفْعَلَة ، ومِفْعال ». والشّطْرُ الأول من التّعريف ، منقول من الطّريقة العربيّة ، من ثعلب وابن السِّكّيت ، مع فرق واحد ، هو « الواو » في نصّه ، و « أوْ » في نَصَّيْهما كما رواه السُّيُوطي. . ولكِنّ شطره الآخر قد عدل به عن طريقة الأوائل في تناول الباب من جهة التّفريق بين دَلالة حركة ميم مِفْعَل ومِفْعَلَة بالكسر والفتح إلى حصر الاشتقاق بهذه الصِّيَغ الثلاث (التي أخذها من سيبويه ، ولم ينبّه كما نبّه سيبويه على قلة مِفْعال ، فجعلها كلّها على مستوى واحد من الشُّيُوع) دونَ غيرها من صِيَغ الآلة الاشتقاقيّة المتعدّدة في اللغة العربية. وهذا القيد الّذي يحرّم ذلك ، هو من صميم القُيُود الّتي فرضتها الطّريقة الأعجميّة ، ولم يقل به الأقدمون.

ثم جاء الخالفون فأضافوا إليه قيوداً جديدة ، وصاغوا قاعدتهم صياغات مُنَوَّعَة رانَ عليها الاختلاف والاضطراب ، وهي كثيرة لست بسبيل نقلها الى هذا المكان ، وإنّما حسبي منها أن أنقُلَ ما يجمع أصولهم فيها لأَدُلَّ على فسادها بالقياس الى الاستعمالات اللغويّة عند العرب.

قال صاحب روح الشروح على « المقصود » : « أمّا اسم الآلة ، فاسمٌ مشتقّ من يفعل لِما يعالج به الفاعل المفعول ، ولذا لا يبنى إلّا من الفعل الثلاثيّ المتعدّي ».

وقال الزّنجانيّ صاحب « العِزّيّ » : « وأمّا اسم الآلة ، وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه ، فيجيء على مثال : مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعال ، كمِحْلَب ومِكْسَحَة ومِفْتاح ».

وقال السَّعْدُ التفتازانيّ : « وقد عُلِم مِنْ تعريف الآلة أنّها إنّما تكون للأفعال العلاجيّة ، ولا تكون للأفعال اللازمة ، إذْ لا علاجَ لها ».

وقال الشّيخ زكريّا في « شرح الشّافيّة » : « الآلة للفعل الثُّلاثيّ ، وهي اسم لما يستعان به في الفعل المشتقّة هي منه ، تجيء على مِفْعل ، ومِفْعال ، ومِفْعَلَة بكسر أوّلها ، والأصل في الآلة مِفْعال ، والآخران منقوصان منه ، كالمِحْلب ، والمِفْتاح ، والمِكْسَحةِ لِما يستعان به في الحَلْب ، والفَتْح ، والكَسْح ».

وقال صاحب « الهمع ١ /١٦٨ » : « بناء الآلة مُطّرد على مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين ، ومِفْعال ومِفْعَلَة كذلك ، كمِشْفَر ، ومِجْدَح ، ومِفْتاح ، ومِنْقاش ، ومِكْسَحَة. والمُفْعُل بِضَمَّتَيْن ، والمَفْعَل بفتحتين ، والفِعال بالكسر : يحفظ ولا يقاس عليه ، كمُنْخُل ، ومُسْعُط ، ومُدهُن ، وإراث آلة تأريث النّار ، أي إضرامها ، وسِراد ما يُسْرَدُ به ، أي يُخْرَز ».

وقال بعض الشُّرّاح : « المِفْعَلَة لا تنقاسُ ».

وقال نِظام الدّين النَّيسابُوريّ : « وهذه الأوزان ، أي مِفْعال ، ومِفْعَل ، ومِفْعَلَة ، قياسيّة ، لا من حيثُ أنّه يجوز أن يشتقّ كل منها من أيّ فعل اتّفق وإن لم يُسْمَعْ ، بل من حيثُ أن كُلّاً منها إن كان قد ورد السَّماع به في فعل مُعَيَّن أمكن أن يطلق هو على ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل ، كالمفتاح ، فإنّ كلّ ما يمكن أن يفتح به البيت يُسَمّى مفتاحاً ، وإن لم يكن الآلة المعروفة

بذلك ».

وتتلخّص هٰذه النقول ونحوها ممّا لم أنقله في ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أنّها تحصر اشتقاق آسم الآلة بالفعل ، وبأن يكون معلوماً وثُلاثيّاً متعدّياً ؛ وتمنعه من اللازم والمَزيد ومن أسماء الأعيان وإن ورد في كلام العرب عشرات بل مئون من الأسماء المشتقّة منها.

الأمر الثّاني : أنّها تَقْصِرُ الأوزانَ الاشتقاقيّة على : مِفْعَل ، ومِفْعال ، ومِفْعَلَة ، على آختلافٍ في أيّها هو الأصل.

الأمر الثالث : أنّها آختلفت في قياسيّتها ، فقال الأكثرون : يطّرد مِفْعَل ومِفْعال ومِفْعَلَة ، وقاس بعضهم على مِفْعَل ومِفْعال ، ومنَعَ القياسَ على مِفْعَلَة . واشترط بعضٌ آخرُ السَّماعَ فيها كُلِّها ، ومنعوا أن يطبَّقَ القياس ويُعْمَلَ به إلّا في المسموع ، فكادوا يبطلون القياس ، ويَسُدُّون بابه في شأن آسم الآلة . . . ثلاثة مذاهب في ثلاثة أوزان !

وألاحظ على ذلك أنّ الأمرين الأوّل والثّاني منقوضان بِدَلالة الاستقراء اللغويّ على خلافه ، وأن الأمر الثّالث لم يَرْجِع بحثه الى طبيعة اللغة ، وإنّما يرجع الى التّعليل المنطقيّ الّذي هو أساس الطّريقة الأعجميّة في النّحو العربيّ والى دعوى كثرة الورود وقلّته ، ومن أجل ذلك آختلفوا فيه ولم ينتهوا به الى رأيٍ جميع .

وهٰذا وذاك لا يَصِحُّ أساساً لقاعدة ، ولا يَصِحّ كذلك أن يُسَمَّى ما يبنى على مثله « قاعدة » . فإنّ القواعد إنّما تبنى على آستقراء الجزئيّات ومناحي اللغة في استعمالاتها ، وأن تكون الى هذا جامعة مانعة ، مُتَّفَقاً عليها كما جرى عُرْف العلماء . وأين هٰذا ممّا كشفتُهُ من أمرها ؟

بل إنّني لأَذْهَبُ في ناحية الاستقراء الى أدنى مراتبه في الباب ، وأُريد آستقراء أقوال علماء اللغة الأوائل فيه ، لا الاستقراءَ اللغويّ العامّ ، فلا أجد أصحاب هٰذه « القاعدة » قد مارسوه . فنحن إذا عدنا الى ما قدمته من أقوال هٰؤلاء

العلماء في الكلام على الطّريقة العربيّة ، وعرضنا « القاعدة » عليها ، اهتدينا الى أنّهم إنّما عَرَفُوا منها قول سيبويه وَحْدَه في المعنى العِلاجيّ الّذي آستنبطوا منه شرط آشتقاق آسم الآلة من الفعل الثلاثي المتعدّي دونَ غيره . وقولُ سيبويه ليس هو وَحْدَهُ في الباب ، فإنّ الى جانبه أقوالاً لغيره من علماء اللغة الأثبات الذين قصروا جهدهم كُلَّه على الاستقراء والتُّعمّق في اللغة ، تصحّح قول سيبويه كما شرحته آنفاً ، فهل عَرَفُوها ثمّ تخيّروا منها كلام سيبويه ورَجَّحُوه عليها ؟ وإذا كان ذلك ، فهل من حقّهم أن يفعلوه ، وأن يرجّحوا قولاً على قول دون أن يذكروا عِلّة ترجيحه ؟ أوَ ليس من حَقّ اللغة وحَقّ أصحابها بها أن يطالبوا بأداء أَمانتها في صدق ، وأن يأخُذُوا بحُجَز الباحثين أن ينطلقوا مع الأهواء ، أو يتسكّعوا في الدّراسات القاصرة ؟ أو أقول إنّ القوم لم يَعْرِفُوا أقوالَ هٰؤلاء العلماء كما يَدُلُّ عليه ظاهر حالهم ، فيتحقّق بذلك رأيي في أنّهم لم تكن لهم تَجْرِبَة ، حتّى في أدنى مراتب الاستقراء ، تُخَوِّلُهُمْ أن يَضَعوا « قواعدَ اللغة العربيّة » على هٰذا النَّحْو من التّحجير الّذي تأباه طبيعة العربيّة ، ولا تُقِرّه مناحي آستعمالات أصحابها العرب ؟

ولستُ أعجبُ بعدَ هٰذا لشيء عجبي لمثل هذه « القاعدة » المعوّقة أن تسلك سبيلَها الى الأذهان ، ثم تجتاز العصور حتّى تبلُغَ عصرَنا وتكون فيه « نافذة المفعول » !

ولكنّ هذا العجب يزول حين نَرُدُّ الأمر الى طبيعة التّقليد آلذي يتقيّد بكلّ مألوف عن تَعَصُّب ، وتكون منه عندَ صاحبه عادة التّسليم لكلِّ مَقروءٍ بحيثُ لا يخطِرُ بباله أن يفكّر في بحثه ونقده ، للخلوص إلى الحقيقة الّتي هي مطلب الإنسان المُثَقَّف .

وإذْ وصلتُ بالبحث الى أثر المسألة في عصرنا ، فقد لَزِمني آستيفاؤه أن أعرض لظاهرة من نقدها عند عالم لغويّ مفكر[٣] متعمّق في اللّغة ومدرك لحاجات العصر ، نقل نتائجها عنده على النّحو الّذي اهتدى له الى (مجمع اللغة

العربيّة) في بداية إنشائه قبل ثمانية وعشرين عاماً ، ورمى في جملة نقده الى صوغ آسم الآلة من كلّ فعل ثلاثي أو غيره ، متعدٍّ أو لازمٍ ، ومن أسماء الأعيان أيضاً ، ولكنّه وقفَ فيه عندَ ترجيح أقوال اللغويّين على أقوال النُحاة ، ولم يتعمّق ، ولم يَرجِعْ الى أقوال النُحاة القدماء وطريقتهم في بحث آسم الآلة ، ولم يبيّنْ أسرار الاشتقاق من هٰذه الأشياء ودَلالات الفروق آلتي تنشأ من كلّ نوع منها ، ووَقَف أيضاً عندَ بحث الصِّيَغ الثَّلاث : مفعلة ومفعل ومفعال ، ولم يتعرَّضْ لصِيغة أخرى يُضِيفُها إليها. وبحثُه هذا على ما ذكرتُ من نقصه ، صادَفَ ما يستحقّه من عناية ، فنوقش ، وشايعه عليه فريق من الأعضاء ، وعارضه آخرون معارَضَةً شديدة. لماذا ؟ لِأَنَّ أقوال النُحاة لا تقبَلُ الرَّدَّ ، وقد فاتهم أنّ اجتهادات النُحاة أنفسهم قد تخالفت ، وناقَضَ بعضهم بعضاً ، فكيف لا يُرَدُّ الخاطىء منها ؟ وأين تبقى قاعدة الأصوليين في رَدِّ القولين المتعارضين : « إذا تعارضا تساقطا » ؟ أفلا ينبغي أن يسقُطَ ما تساقط من نفسه ؟

ولم ينته « مجمع اللغة العربيّة » من مناقشة الموضوع الى نتيجة حاسمة ، وإنّما انتهى الى قرار بـإقرارِ القاعدة ، ونَوَّه المقرِّر أو شارح القرار بـ « عِظَم بركته » ، وقال بالنص : « إن (مجمع اللغة العربيّة المَلَكِيّ) وَجَدَ في الأوزان الثّلاثة سِداداً من عَوَز ، ولم يتوسع في صوغ آسم الآلة من أيّ فعل أو آسم عين ، وإنّما راعى جمهرة المسموع » الى آخر كلامه.

ولكِنّ « مجمع اللغة العربيّة » في النّاحية العمليّة لم يجد يومئذٍ في هٰذه الأوزان الثلاثة سِداداً من عَوَز ، فخالفها في أحيان كثيرة الى أوزان أُخَرَ من نوع فاعلة وفَعّالة ، صاغ عليها عشراتٍ من أسماء الآلات والأدوات ، يتعرّفها متتبّعُ دراساته في مجلته ومحاضر جلساته ومجموعات مصطلحاته في غير عَناء. وهو قد فعل هٰذا كما فعل كثير من الباحثين والمترجمين فِعْلَهُ من قبلُ ومن بعدُ دونَ أن يتّخِذ فيها قراراً ، أو يتذكّرَ هٰذا القرار فيرتَدّ إليه وينزع عن إباحة ذلك !

**

بعدَ هٰذا التّفصيل آلذي لم يكن بُدٌّ من تأسيسه للوصول الى تحرير المسألة ، أمْضي بالبحث الى غايته ، فأقرّر أوّلاً : أنّ أوزان أسماء الآلة والأداة ، لا تنحصر في ثلاثة كما تُوهِمُهُ قاعدة النُحاة ، وإنّما هي كثيرة سأوردها في البحث.

وأقرر ثانياً أنّ العرب قد آشتقت عليها كلّها من الأفعال المتعدّية واللازمة ، ومن الثُلاثيّة وغير الثُلاثيّة ، ومن المصادر ، ومن أسماء الأعيان ، ولهٰذا سرٌّ دقيقٌ سأكشفه.

وما وَسِعَ العربَ من التَّصَرُّف بعقلها في لغتها وتنويع أوزان كلامها وآشتقاقاته ، ينبغي أن يَسَعَنا أيضاً ، فلا يُحَرِّمَ علينا ما أحلّوه لِأنفسهم ، ولا يحجّر علينا الواسع ممّا تَوَسَّعُوا فيه ، ما لم نَرِدِ الخروج على مقاييسهم ، ونحن الى ذلك في دهرنا أحوجُ منهم إليه.

والعرب إذْ تتوسَّعُ في لغتها بالاشتقاق وتنويع صِيَغِه ، إنّما تتصَرَّف بحُرّيّة تجري مع غريزتها اللغوية في إقامة دَلالات الألفاظ على المعاني ورموزها عن الفروق التي تميّز معنى عن معنى ، فتشتقّ مثلاً الاسمَ من الفعل المتعدّي وتريد به المعنى العِلاجيّ الذي يوصل أثر الفعل الى منفعلِهِ ، كالمِقَصّ والمِنْشار والمِكْنَسَة والسِّداد والحاملة والسّاطُور والقَذّافة ، وتشتقّ من الفعل اللازم لِتَدُلَّ على قيام المعنى بنفسه ، وأَنَّ مدلوله هو غير مدلول المشتقّ من الأفعال المتعدّية ، كالمِعْزَف والمِسْرَجَة والمِصْباح والسِّراج والمائلة والدَّرّاجة. وتشتقُّ من الاسم الجامد وتقصد آختصاصه به ، كالمِخْصَرَة من الخَصْر ، لأنّه يُسْنَدُ بها ، والمِخَدَّة من الخدّ ، والمِصْدَغَة من الصُّدْغ ، والمِوْرَكَة من الوَرِك ، والمِرْفَقَة من المِرْفَقِ لِأَنّها تتّخَذُ لها وتوضع تحتها.

ولا ريبَ في أنّ جميع هٰذه المعاني الاشتقاقيّة المتنوّعة الأخذ والدَّلالات ، قائمةٌ في النّفس دائماً ، ومحتاجٌ إليها في الاستعمالات أبداً. وإنّما يَقْوَى بعضُها ويكثُرُ ، ويضعُفُ بعض آخَرُ ويَقِلُّ على حَسَب ما يتوافر له من الدّواعي والحاجات

أو يَقِلُّ. فقد تشتدّ الحاجة في زمنٍ إلى نوع من الألفاظ يستكثر بالوضع والاشتقاق ، وقد تضعُفُ الحاجة في زمنٍ الى هذا النّوع ، وتشتدّ الى نوع آخر ، فيضعُفُ الأوّل وتَضيق دائرته ويموت كثير من ألفاظه ، ويتسع الثّاني وتكثُرُ أفراده وتقوىٰ أُسْرَتُهُ ، وقد تشتدّ الحاجة في زمن آخر إلى هٰذه الأنواع جميعاً ، فتستعمل كلّها ، وتستكثر أفراد كلّ نوع آستكثاراً لا يُحَدُّ.

وهٰكذا تسير اللغة في موكب الحياة ، وتجري مع الحاجة صُعُداً أو صَبَباً على حَسَب الأطوار الّتي تتجدَّدُ أو تتقلَّبُ عليها الحياة في نظامها العامّ.

واللغة نظام تابع في مَساراته لِهٰذا النّظام العامّ ، تجري بسبيلٍ لا تَحيدُ عنه ، وليس بِمُجْدٍ في بناء قواعدها وضوابطها أن تُقْصَرَ النَّظْرة على كثرة ورود الشَّيْء وقِلَّتِه دُونَ آستكناه هذا السرّ الّذي كشفناه وتَعَرُّفِهِ.

أمّا الأصل الّذي جرى عليه البصريّون وخالِفُوهم من مقلّدة النُّحاة ، فهو من أفسد الأشياء ، أوقَعَهُمْ في أشياء من التّناقض والاضطراب ، وآنتهى بهم الى الحكم على كثير من ألفاظ اللغة بالشُّذُوذ ، وقَيَّد حُرّيّة التَّصَرُّف فيما كانت العرب تتصرّف فيه ، وحَرَّمَ المباح من الاستعمالات العربيّة الأصيلة أن يقاس عليها ، حتى عُدَّ المقيس على ما يظنّونه قليلاً شاذّاً أو عاميّاً ، كما زَنَّ(١) الزَّبيديُّ (المِزْوَلَة) بالعاميّة(٢)، مع أنَّ الأصل في الأشياء الإباحة ما لم تَجُرَّ الى مَفْسَدَة. وأية مَفْسَدَة في إرادة آطّراد الاشتقاق على مقاييس كلام العرب في المشتقّات دون المُرْتَجلات ، كَثُرَ ورودُها أو قَلَّ ؟ ولماذا يكون المقيس على القليل شاذّاً أو عاميّاً ؟

فليس ما ذَهَبُوا إليه من هٰذا ، الأصلَ في بناء الضّوابط ، وإنّما الأصل هو ما تَبَيَّنْتُهُ من سرّ النّظام اللغوي في أصل الطّبيعة العربيّة من حيثُ مناحيها في الكلام . . . فهو الذي ينبغي أن تُبْنَى عليه الأحكام ، لِتُساير الضّوابطُ المستحدثةُ الفِطرةَ اللغويّة ، ولِيُنْتَفَعَ بكلِّ مَوْرِد من مواردِ اللغة على وَفْق النّظام الطّبيعيّ الّذي خلقت منه وعليه.

وأقرّر بعدَ هٰذا وذاك أنَّ هٰذا التقسيم الّذي أستحدثه ، هو كما يلائم كلّ الملاءمة السِّرَّ اللغويَّ الّذي أرادته العرب في تنويع أوزان أسماء الآلة والأداة ، وتنويع ما تشتقّ منه ، يلائم كل الملاءمة طبيعة الحياة الصّناعية وحاجاتها في العصر الحاضر أيضاً.

إذ هي تضع أمامَنا أجهزةً وآلاتٍ وأدواتٍ ، يختلف بعضُها عن بعض ، ويفرّق أصحاب الصّناعات بينها بحَسَب وظائفها. فيطلقون لفظة «outfit» على هيكل الشّيء الصّناعيّ ، ويقابله في اللغة العربيّة لفظة (الْجَهاز) ، بالفتح والكسر ، ومنه جهاز العروس ، وجهاز السَّفَر ، وجهاز الرّاحلة. ويُطلقون لفظة «instrument» على ما يعالَجُ به ويكون واسطة بين الفاعل ومنفعِله في وصول أثره إليه ، كالمِنشار والمِثْقَب والمُوَلِّد والمُكَثِّف ، ويقابله في اللغة العربيّة لفظة (الآلة). ويطلقون لفظة «tool» على كل جزء صغير في الجهاز والآلة ، وعلى ما يرتفق به من المَتاع والأثاث والرِّياش والماعون ونحوِ ذلك ، ويقابله في اللغة العربيّة لفظة (الأداة).

وواضح أنّ لفظة (الجهاز) في اللغة العربيّة ليست نَصّاً على أمثال هٰذه الهياكل الصّناعية المستحدثة ، ولكنها بسبيل من النَّصّ في إطلاقها عليها بالمشابهة ، وهو آستعمال عربي صحيح ، يكثُرُ في اللغة العربيّة. وهو من أهمّ وسائل توسيعها لا يحتاج الى كلام جديد فيه.

وأمّا (الآلة) و (الأداة) ، فإنَّ كلام المعاجم والمتداوَل من كتب اللغة فيها ، وبعضها ناقلٌ عن بعض ، موجَزٌ إيجازاً شديداً ، لا يخرج عن تفسير الآلة بالأداة والأداة بالآلة ، ولا يُشير الى فرقٍ ما بينَهما ، إلّا قليلاً يؤخذ بالاستنتاج ، كقول الزَّبيدِيّ في مستدركات التاج : « والآلة ماآعتملت به من أداة ».

ومُؤَدّىٰ كلام هذه المَعاجِم أنَّ الآلة والأداة لفظان مُتَرادِفان ، أوقعتهما العرب على معنىً واحد ، كما نقول : السَّيْف والعَضْب ، والأسَد والليث والغَضَنْفَر ، والخمر والرّاح والقَرْقَف. وهو مذهب لبعض علماء اللغة

في المترادِفات. والصَّحيح ما عليه الأكثرون ، ومنهم آبن الأعرابيّ وثعلب وآبن فارس ، وهو أنّ كل لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخرَ من معنى وفائدة ؛ لِأنّ كَثرة الألفاظ للمعنى الواحد إذا لم تكثر بها صفات هٰذا المعنى ، كانت ضرباً من العبث الّذي تُجَلُّ عنه هٰذه اللّغَة الحكيمة المحكمة. ويتساوق مع هٰذا المذهب ما قدّمت آنفاً من قول ثعلب وآبن السِّكِّيت : « ما يعتمل به أو ينقل » ، الذي آستنتجت منه إرادتهما التّفريق بينَ الآلة والأداة ، بدليل التّمثيل للقاعدة بأسماء تنوّعت دَلالاتُ ما آشتقّت منه من تعدية ولزوم . . .

فلا جَرَمَ أنَّ بين (الآلة) و (الأداة) فرقاً ؛ لِأنّ الآلة الّتي يعالج بها وتكون واسطة بين الفاعل ومُنْفَعِلِهِ في وصول أثره إليه ، هي غير الأداة التي يرتفق بها.

وهٰذا القول بوجود الفرق بينهما إنّما يجري بسبيلٍ من دَلالة تنويع العرب الاشتقاقَ في هٰذا الباب من الأفعال المتعدّية الّتي تفيد العِلاج تارةً ، ومن اللازم وغيرِهِ تارةً لإفادةِ معنى آخر. وفائدته عظيمة في حلّ المشكلة حَلاًّ يلائم فِطرة اللغة في إطلاق حُرّيّة آشتقاق أسماء الأجهزة وأسماء الآلات وأسماء الأدوات من الأفعال والأسماء التي تلائم معانيها ووظائفها.

وقديماً فَرَّقَ أصحاب العلوم بين الآلة والأداة ، وهو ممّا نستأنس به في هٰذا الشأن ، فآستعملوا كلاًّ منهما في معنىً خاصّ ، فأطلقوا (الآلة) على العلوم الآليّة ؛ لأنّها في عُرْفهم هي الواسطة بين الفاعل ومنفعلة في وصول أثره إليه ، وقالوا : إنّ إطلاق (الآلة) على العلوم الآليّة كالمنطق مثلاً مع أنّها من أوصاف النّفْس ، إطلاقٌ مجازي ، وإلاّ فالنّفس ليست فاعلة للعلوم غير الآليّة ، لتكون تلك العلوم واسطة في وصل أثرها إليها. وأطلقوا (الأداة) على الحرف المقابل للاسم والفعل ، وهو ما فعله النُّحاة والمنطقيّون.

وكما أقرِّر إطلاقَ الاشتقاق في هٰذا الباب آنسياقاً مع أغراض اللغة في تنويع دَلالات المشتقات بحَسَب تنوُّع ما تشتقُّ منه من الأفعال وغيرها ، ومع أغراض الصِّناعات الآليّة المختلفة في العصر الحاضر ، وأنا معتقد صحّة مذهبي ومعي

الحُجَجُ الّتي أطمئنّ إليها . . . أقرّر كذلك إضافةَ أوزان أُخَرَ آشتقّ عليها العرب الى مُثَلَّثِ « مِفْعَلَة ، ومِفْعَل ، ومِفْعال » ، تنفيساً للغة من كَرْب التّضييق عليها من غير مُسَوِّغ ، وفتحاً للمسالك الكلاميّة أمامَ النّاطقين بها ، من غير نظر الى كَثْرَة أو قِلّة ، ما دام كلام العرب قد جرى به كما هو مذهب الكوفيّين في إجازة القياس حتّى على المثال الواحد المسموع ، وإنْ لم أُحِبَّ أنّ أغرق مثلهم هذا الإغراق في الإطلاق في كلّ باب ، كما لم أُحِبَّ أن أجمُدَ جمودَ الخالفين من النُّحاة النّازعين الى مذهب البصريّين في التقييد.

***

والأوزان التي أريد إضافتها وإباحة الاشتقاق عليها ، هي :

(١) فِعَال : وهذا الوزن هو الوزن الوَحِدُ الّذي ظفِرَ بعناية بعض النُّحاة به بعد الأوزان الثلاثة المذكورة ، ولكنهم حكموا بعدم آطّراده بناءً على قاعدتهم في الكَثْرَة والقلّة ، إذْ كان كل ما عَرَفُوه منها ــ كما قال بعضهم ــ سبع كلمات ، إلا بعض القدماء قال بقياسيّته ؛ لِأنّ فيه كثرةً عَرَفَها وجَهِلَها أولئك. وهي في الحقيقة أكثر ممّا جاء عن العرب من أسماء الآلة على : مِفْعَلَة ، ومِفْعَل ، ومِفْعال. ومن هٰذا نتبين مبلغ حظ هٰؤلاء ممّا زعموه من آستقراء اللغة ، ومن دعواهم بناءَ أحكامهم على الكَثْرَة الّتي يزعُمُون.

وقد ذكر بعض الفضلاء المحققين المعاصرين لنا أنّه جمع ممّا ورد على هذا الوزن من أسماء الآلات والأدوات اثنتين وأربعين كلمة.

وجمعت (أنا) ٣١٥ كلمة على (فِعال) ، و ٧٠ كلمة على (فِعالة) من أسماء الآلات والأدوات وما يرتفق به.

أ ــ الكلمات التي وردت على زِنَة (فِعال) :

(١) ــ (الإباض) : الحبل يشدّ به رُسْغ يد البعير حتّى ترتفع يده عن الأرض. ٢ ــ (الإتاد) : حبل يضبط به رجل البقرة إذا حُلِبت ، ٣ ــ (الإثار) : شبه الشِّمال يشدّ على ضَرْع العَنْز ، شِبه كيس ، لِئلاّ تُعانَ ،

٤ ـ (الإجاح) : السِّتْر ، ٥ ـ (الإداء) : الوكاء ، وهو سِداد السِّقاء ، ٦ ـ (الإراث) : ما أُعِدّ للنّار من حِراقة ونحوها ، ٧ ـ (الإرار) : غصن من شوك أو قَتاد ، تُضْرَب به الأرض حتّى تلين أطرافه ، ثمّ تَبُلُّهُ وتَذُرّ عليه ملحاً ، ثمّ تُدخله في رحم النّاقة إذا ما رَنَتْ فلم تَلْقَح ، ومُمارَنَتُها : أن يضربها الفحل فلا تَلْقَحَ ، ٨ ـ (الإراض) : بِساط ضَخْم من وَبَر أو صوف ، سُمّي لأنّه يلي الأرض ، ٩ ـ (الإران) : سَرير الميت ، أو تابوته ، والسَّيْف ، ١٠ ـ (الإزار) : المِلْحَفة ، ويُؤَنّث ، كالمِئْزَر والإِزْر والإزارة ، ١١ـ (الإسار) : القَيْد ، ويكون حبل الكِتاف ، والحبل ، والقدّ الذي يشدّ به الأسير ، ١٢ـ (الإشاح) : الوشاح ، ١٣ـ (الإصار) : وَتِدُ الطُّنُب ، والزِّنْبيل ، وكِساء يُحْتَشّ به ، ١٤ـ (الإطار) : خشب المُنْخُل ، وكلّ ما أحاط بشيء ، ١٥ـ (الإكاء) : الوكاء ، وهو سِداد السِّقاء ، والخيط الذي تشدّ به الصُّرّة أو الكيس وغيرهما ، ١٦ ـ (الإكاد) : حِزام يربط به ويُشَدّ ، جمعه أكائد وتآكيد ، وقيل : هي سيور يشدّ بها القَرَبُوس الى دَفّتي السرج ، ١٧ـ (الإكاف) : الوِكاف ، وهو البَرْذَعة « ما يوضع على الحمار أو البغل ليركب عليه ، كالسرج للفَرَس » ، ١٨ـ (الإمام) : الخيط يمدّ على البناء فيبنى عليه ، ١٩ـ (الإناء) : الوِعاء للطّعام والشّراب ، جمعه آنية ، وجمع جمعه أوانٍ ، ٢٠ـ (الإياد) : ما أُيِّدَ به من شيء ، والسِّتر « واحد السُّتور » ، ٢١ـ (الإيال) : وِعاء اللَّبَن ، وعن الليث : الإيال وِعاء يُؤال فيه شراب أو عصير أو نحو ذلك ، ٢٢ـ (البِجاد) : كِساء مخطَّط من أكسية الأعراب ، ٢٣ـ (البِداد) : لِبْدٌ يشدّ على الدّابّة الدَّبِرَة ، ٢٤ـ (البِزال) : الحديدة التي تفتح مَبْزَلَ الدَّنّ ، ٢٥ـ (البِساط) : القِدْرَ العظيمة ، ٢٦ـ (البِطان) : حِزام القَتَب « الإكاف » ، ٢٧ـ (البِوان) : عمود للخِباء ، ٢٨ ـ (التِّلامُ) : مِنفاخ الصّائغ ، ويقال له الجِمْلاج ، ٢٩ ـ (الثِّبات) : ما يشدّ به الشيء ليثبت ، كثِبات الحِمل ، وثِبات السَّرْج ، ٣٠ ـ (الثِّنان) : ما تثْنيه من طرف

ثوبك فتجعل فيه شيئاً تحمله ، ٣١ ـ (الثِّدام) : المِصْفاة ، ٣٢ ـ (الثِّفال) : الإبريق ، و ـ : الحَجَرُ الأسفل من الرَّحى ، و ـ ما يُبْسَط تحت الرَّحى عند الطّحن ، من جلد وغيره ، ليسقط عليه الدَّقيق ، ٣٣ ـ (الثِّقاب) : ما تُثْقب « تشعل » به النّار ، ٣٤ ـ (الثِّقاف) : أداة من خشب أو حديد تثقّف بها الرِّماح لتستوي وتعتدل ، ٣٥ ـ (الثِّناء) : قَيْدٌ للدابّة ذو شِقّين ، تُربط بكلّ شِقٍّ رِجلٌ ، ويُسمّى كلّ شِقّ ثِناءً أيضاً ، جمعه أثْنِيَة ، ٣٦ ـ (الجِراب) : وِعاء يحفظ فيه الزّاد ونحوه ، ٣٧ ـ (الجِراف) : مكيال ضخم وافٍ ، ٣٨ ـ (الجِعار) : حبل يَشُدُّ به النّازل في البئر وسطَه ، وطَرَفُه في يد رجل آخر ، أو وَتِدٍ ، لئلاّ يسقُطَ فيها ، ٣٩ ـ (الجِعال) : ما تُنَزّل به القِدر ، ٤٠ ـ (الجِلاز) : العَقَب المشدود في طرف السوط ، و ـ السَّيْر الذي يشدّ في طرف السَّوْط ، ٤١ ـ (الجِلال) : الغِطاء ، ٤٢ ـ (الجِهاز) : جِهازُ كلّ شيء (وجَهازُه بالفتح) ما يحتاج إليه ، يقال جِهاز العروس ، والمسافر ، والجيش ، والميت ، ٤٣ ـ (الجِواء) : ما توضع عليه القِدر من جلد وغيره ، ٤٤ ـ (الجِياء) : ما توضع عليه القِدر من جلد وغيره ، ٤٥ ـ (الحِباك) : القِدّة التي تضمّ الرأس الى الغراضيف[1] من القَتَب والرَّحْل ، ٤٦ ـ (الحِتار) : حبل يشدّ في أعراض المَظالّ ، تشدّ إليه الأطناب ، ٤٧ ـ (الحِجاب) : اسم ما احتُجِب به ، ٤٨ ـ (الحِجاز) : حبل يشدّ به العِكْمُ ، و ـ حبل يُلقَى للبعير من قِبَل رجليه ثم يناخ عليه ، ثمّ يشدّ به رُسْغا رجليه الى حِقْوَيْه وعَجُزه ، وقيل : الحجاز حبل يشدّ بوسط يَدَي البعير ، ثم يخالَفُ فتُعقد به رجلاه ، ثم يشدّ طرفاه الى حِقْوَيْه ، ثمّ يلقى على جنبه شبه المقموط ، ثمّ تُداوَى دَبَرَتُه ، فلا يستطيع أن يمتنع إلا أن يُجَرَّ جنبه على الأرض ، و ـ كلّ ما تشدّ به وسطك لِتُشَمِّر ثيابك : حِجاز ، ٤٩ ـ (الحِجام) : مِخْلاة تجعل على خطم البعير ، لِئلا يَعَضّ ، ٥٠ ـ (الحِداد) : ثياب المآتم السُّود ، ٥١ ـ (الحِذاء) : النَّعْل ،

٥٢ ـ (الحِراث) : السَّهْمُ قبلَ أن يُبْرَى ويراش ، ٥٣ ـ (الحِزاق) : رِباط القوس ، و ـ : السِّوار الغليظ ، و ـ كلّ ما رُبِط به : حِزاق ، ٥٤ ـ (الحِزام) : معروف ، ٥٥ ـ (الحِشاش) : ما يوضع فيه الحشيش ، و ـ الجُوالِق ، ٥٦ ـ (الحِشاك) : خشبة تشدّ في فم الجَدْي ونحوه لِئلاّ يرضع ، ٥٧ ـ (الحِشان) : السِّقاء المتغيّر الرِّيح ، ٥٨ ـ (الحِصار) : وِسادٌ يرفع مؤخَّرُها ، ويحشى مُقَدَّمها ، كالرَّحْل يلقى على البعير ويركب ، كالمِحْصَرَة ، أو هي قَتَب صغير ، و ـ قيد الدّابّة ، ٥٩ ـ (الحِضاج) : الزِّقّ المستند الى شيء ، ٦٠ ـ (الحِقاء) : رِباط الجُلّ على بطن الفَرَس إذا حُنِذَ(٧) للتضمير ، و ـ الإزار ، أو مَعْقِدُهُ ، ٦١ ـ (الحِقاب) : شيء تشدّه المرأة على وسطها تعلّق به الحُليّ ونحوها ، ٦٢ ـ (الحِلاب) : الإناء يحلب فيه ، ٦٣ ـ (الحِلال) : مركب من مراكب النِّساء ، ٦٤ ـ (الحِمار) : العود الّذي تحمل عليه الأقتاب ، و ـ خشبة في مقدَّمَة الرَّحْل يقبِض عليها الرّاكب ، و ـ الخشبة التي يعمل عليها الصَّيْقَل ، وهو مَنْ صناعته الصَّقْل ، ٦٥ ـ (الحِناك) : الخيط الّذي يُحَنَّك به ، و ـ خشبة تَضُمّ الغراضيف ، أو قُدَّة تضمّها ، و ـ خشبة تُرْبَطُ تحت لَحْيَي النّاقة ، ثمّ يربط الحبل الى عُنُق الفَصِيل ، فَتَرْأَمُهُ ، كالحُنْكة ، ٦٦ ـ (الحِواء) : جماعة البيوت المتدانية ، ٦٧ ـ (الحِواص) : عود يُخاط به ، ٦٨ ـ (الحِيال) : خيط يشدّ من حزام البعير المُقَدَّم الى حزامه المؤخَّر ، لئلاّ يقع الحَقَب على ثِيلِه(٨) ، ٦٩ ـ (الخِباء) : بيت من وَبَر أو شعر أو صوف يكون على عمودين أو ثلاثة ، ٧٠ ـ (الخِتاع) : الدَّسْتبانات ، مثل ما يكون لأصحاب البُزاة ، ٧١ ـ (الخِتام) : الطِّين أو الشَّمْعُ يختم به على شيء ، ٧٢ ـ (الخِدار) : عود يجمع الدَّجْرَيْن الى اللُّؤمَة(٩) ، ٧٣ ـ (الخِراص) : الرُّمْح ، و ـ سِنانُهُ ، ٧٤ ـ (الخِشاش) : عود يجعل في أنف البعير ، يشدّ به الزِّمام ، ٧٥ ـ (الخِصار) : الإزار ؛ لأنّه يُتَخَصَّر به ، ٧٦ ـ (الخِطام) : الزِّمام ،

و ـ خِطام القوس : وَتَرُها ، ٧٧ ـ (الخِفاء) : رِداء تلبسه العروس على ثوبها فتُخفيه به ، و ـ كل ما سَتَر شيئاً فهو له خِفاء ، ٧٨ ـ (الخِلاج) : ضرب من البرود المُخَطَّطَة ، ٧٩ ـ (الخِلاف) : كُمّ القميص ، ٨٠ ـ (الخِلال) : عود يجعل في لسان الفَصِيل ، لِئلاّ يرضع ولايقدر على المصّ ، و ـ العود الذي يتخلَّل به ، و ـ ما خُلَّ(١٠) به الكساء من عود أوحديد ، ٨١ ـ (الخِمار) : كلّ ما سَتَر ، ومنه خِمار المرأة ، وهو ثوب تغطّي به رأسها. ومنه العِمامة ، لأنّ الرَّجل يغطّي بها رأسه ويُديرها تحت الحَنَك ، ٨٢ ـ (الخِناق) : القلادة ، و ـ ما يخنق به ، ٨٣ ـ (الخِوان) : ما يؤكل عليه ، ٨٤ ـ (الخِياط) : الإبرة ونحوها ، ٨٥ ـ (الدِّثار) : الثوب الذي يكون فوق الشِّعار ، و ـ الغطاء ، ٨٦ ـ (الدِّسار) : المِسمار ، و ـ حبل من ليف تشدّ به ألواح السَّفينة ، ٨٧ ـ (الدِّسام) : ما تسدّ به القارورة ونحوها ، ٨٨ ـ (الدِّعام) : عماد البيت ، مايسند به و ـ الخُشُب المنصوبة للتَّعْرِيش كالدِّعامة ، ٨٩ ـ (الدِّفاء) : ما استُدْفِيء به ، ٩٠ ـ (الدِّماس) : كلّ ما غَطّى ووارَى ، و ـ كِساء يطرح على الزِّقّ ، ٩١ ـ (الذِّراع) : ما يُذْرَعُ به ، ٩٢ ـ (الذِّناب) : خيط يشدّ به ذَنَب البعير الى حَقَبه لئلاّ يخطر بذَنَبه فيلطخ راكبه ، ٩٣ ـ (الرِّئاس) : رِئاس السيف : مَقْبِضُه ، ٩٤ ـ (الرِّباط) : ما يربط به ، ٩٥ ـ (الرِّتاق) : ثوبان يُرْتَقانِ بحواشيهما ، ٩٦ ـ (الرِّجاعُ) : الزِّمام ، و ـ الخِطام ، ٩٧ ـ (الرِّجام) : حجر ، أو ما يُشبِهه يربط بخيط ويلقى في الماء لِيُعْلَم عمقه ، و ـ ما يُبْنَى على البئر فتُجعل عليه الخشبة للدَّلْو ، والرِّجامان : خشبتان تُنصبان على البئر فتجعل فيهما البكرة ، ٩٨ ـ (الرِّحال) : الطَّنافِس الحِيريّة ، ٩٩ ـ (الرِّداء) : الوِشاح ، و ـ ما يلبس فوق الثِّياب كالجُبّة والعباءة ، و ـ الثوب يستُرُ الجزء الأعلى من الجسم فوق الإزار ، ١٠٠ ـ (الرِّساغ) : حبل يشدّ في رُسْغ البعير وغيره شديداً ثمّ يشدّ الى وَتِد ليحبسه ،

١٠١ ـ (الرِّشاء) : الحبل ، أوحبل الدَّلْو ونحوها ، ١٠٢ ـ (الرِّصاغ) :
الرِّساغُ للحبل ، ١٠٣ ـ (الرِّفاس) : حبل يشدّ به رُسْغ الدّابّة الى عَضُدها
حتى يُرْفَعَ عن الأرض ، ١٠٤ ـ (الرِّفاع) : حبل يشدّ في القَيْد ، يأخذه المقيّد
وـ الخُشُب المنصوبة للتَّعْريش كالدِّعامة بيده ، يرفعه إليه ، ١٠٥ ـ (الرِّفاق)
: حبل يشدّ به عَضُد البعير إذا خِيف ، أن يَهْرُب ، ١٠٦ ـ (الرِّكاب) . .
للسَّرْج ما توضع فيه الرِّجل ، ١٠٧ ـ (الرِّكاس) : حبل يشدّ
في خَطْم الجمل الى يده أو يديه ، فيضيِّق عليه ، فيبقى رأسه
معلَّقاً لِيَذِلَّ ، ١٠٨ ـ (الرِّواق) : بيت كالفُسطاط ،
يحمل على عمود واحد طويل ، ١٠٩ ـ (الرِّواء) : حبل يشدّ به الحِمل والمَتاع
على البعير ، ١١٠ ـ (الرِّهاط) : متاع البيت ، ١١١ ـ (الرِّياش) : الأثاث ،
١١٢ ـ (الزِّراد) : خيط يخنق به البعير لِئلاّ يَدْسَعَ ، أي يدفع ، بجِرَّته فيَمْلأَ
راكبه ، ١١٣ ـ (الزِّلاج) : المِغلاق ، إلاّ أنه يفتح باليد ، والمغلاق لا يفتح
إلاّ باليد ، ١١٤ ـ (الزِّمال) : لِفَافَةُ الرّواية وهي المَزادة فيها الماء ،
١١٥ ـ (الزِّمام) : ما يُزَمّ به ، أي يُشَدّ من خيط ونحوه ، وـ شِسْع النَّعْل
ونحوه ، ١١٦ ـ (الزِّناق) : كلّ رِباط في جلدة تحت الفَك الأسفل يشدّ
الى الرأس ، وـ ضرب من الحُليّ : وهو المِخْنَقَة ، ١١٧ ـ (الزِّوار) : حبل
تجمع به يدا الأسير الى صدره ، وـ كلّ شيء كان صلاحاً لشيء وعصمة له ،
١١٨ ـ (الزِّيار) : ما يزيّر به البيطار الدّابّة ، وهو شِناق يشدّ به جَحْفَلَةَ الدّابّة ،
أي يلوي جحفلتها . وهو أيضاً شِناق يشدّ به الرَّحْلُ الى صُدْرَة البعير ،
١١٩ ـ (السِّبار) : ما يعرف به غَوْرُ الجُرح أو الماء ، ١٢٠ ـ (السِّباق) :
الرِّباط ، وـ القيد ، والسِّباقان : قيدانِ من سير أو غيره يوضعان في رجل
الجارح من الطَّيْر ، ١٢١ ـ (السِّجاف) : السِّتر ، وـ ما يركَّب على حواشي
الثوب . « مولد » ، ١٢٢ ـ (السِّحال) : اللِّجام ، ١٢٣ ـ (السِّخاب) :
القِلادة تُتخذ من قَرَنْفُل وسُكّ ومَحْلَب ، ليس فيها من اللؤلؤ والجوهر شيء ،

١٢٤ ـ (السِّداد) : ما سددتَ به خَلَلاً ، وـ سِداد القارورة لِما يَسُدُّ فمها ،
١٢٥ ـ (السِّدار) : شِبه الكِلَّة تُعرَّض في الخِباء ، وـ شبه الخِدْر ،
١٢٦ ـ (السِّراج) : المصباح الزّاهر الّذي يُسْرَج بالليل ، ١٢٧ ـ (السِّراد) :
المِثْقَب ، وـ ما يخرز به ، ١٢٨ ـ (السِّطاع) : خشبة تنصب وسط الخِباء
والرِّواق ، وقيل : هو عمود البيت ، ١٢٩ ـ (السِّطام) : المِسْعار لحديدةٍ
مفطوحة تحرّك بها النّار وتسعر ، وـ صِمام القارورة ، وـ المِحراث ،
١٣٠ ـ (السِّفار) : حديدة ، أو جلدة توضع على أنف البعير بمنزلة الحَكَمَة
من أنف الفَرَس ، ١٣١ ـ (السِّقاء) : وعاء من جلد يكون للماء واللَّبَن ،
وـ كلّ ما يُجْعَل فيه ما يُسْقَى ، ١٣٢ ـ (السِّقاب) : قطنة كانت المرأة
في الجاهليّة تحمّرها بدمها ، فتضعها على رأسها ، وتخرج طرفها من قِناعها ،
ليُعلم أنّها مصابة بفقد زوج أو قريب ، ١٣٣ ـ (السِّلاب) : ثوب أسود
أو أبيض ، تلبسه المرأة في الحِداد والحزن ، ١٣٤ ـ (السِّلاح) : اسم جامع
لآلة الحرب ، ١٣٥ ـ (السِّماط) : ما يُمَدّ عليه الطّعام في المآدِب ونحوها ،
١٣٦ ـ (السِّماك) : ما يُسْمَك به الشيء : أي يرفع ، ١٣٧ ـ (السِّمام) :
اللواء ، على التشبيه ، ١٣٨ ـ (السِّناج) : السِّراج ، ١٣٩ ـ (السِّناف) :
حبل أو سير ، يُشَدُّ من تصدير البعير ، ثمّ يقدَّم حتى يجعل وراءَ كِرْكِرَته ، فيثْبُتُ
التّصدير في موضعه ، وبه يثْبُت الرَّحْل أو السَّرْج إذا خَمَص بطن البعير ،
أو اضطرب تصديره ، ١٤٠ ـ (السِّنان) : نَصْلُ الرُّمح ، ١٤١ ـ (السِّوار) :
حِلية من الذَّهب مستديرة كالحلقة تلبس في المِعصم أو الزَّنْدِ ، وهو القُلْبُ ،
١٤٢ ـ (السِّواك) : ما يُدْلَك به الفم من عيدان شجر الأراك ونحوه . وهو
المِسْواك ، ١٤٣ ـ (الشِّبام) : عود أو نحوه يوضع في فَم الرَّضيع ،
ليمنعه الرَّضاع وـ الشِّبامانِ : خيطان في طَرَفَي البُرْقع ، يشدّ بهما ،
١٤٤ ـ (الشِّجاب) : خَشَبات منصوبة يوضع عليها الثِّياب ، كالمِشْجَب ،
١٤٥ ـ (الشِّجار) : عود يجعل في فم الجَدْي لِئلاّ يرضَع أمَّه ، وـ خَشَب

البئر ، و ــ الخشبة التي يُضَبَّبُ بها السَّرير من تحت ، و ــ الخشبة التي توضع خلف الباب ، و ــ الهودج الصَّغير الَّذي يكفي واحداً خَشْبُ ،
١٤٦ ــ (الشِّحاك) : هو (الحِشاك) الَّذي سلف ذكره ، ١٤٧ ــ (الشِّداد) : ما يُشَدُّ به ، ١٤٨ ــ (الشِّراس) : مادّة يلصق بها ، وفي القاموس المحيط : هو « أفضل دِباق الأساكفة ، والأطبّاء يقولون (إشراس) » ، ١٤٩ ــ (الشِّراع) : شراع السَّفينة ، وهو القِلْع ، و ــ الوَتَرُ ما دام مشدوداً على القوس ،
١٥٠ ــ (الشِّراك) : سير النَّعْل على ظهر القدم ، ١٥١ ــ (الشِّصار) : خشبة تدخل بين منخري النّاقة ، وقيل : تشدّ بين شفريها ، ١٥٢ ــ (الشِّظاظ) : العود الَّذي يدخل في عروة الجَوالِق ، ١٥٣ ــ (الشِّعار) : ما ولي جسد الإنسان من الثِّياب ، و ــ جُلُّ الفَرَس ، ١٥٤ ــ (الشِّكال) : القيد ، و ــ خيط في الرَّحل يوضع بين التَّصْدير والحَقَب ، و ــ وِثاق بين الحَقَب والبِطان ، وبين اليد والرِّجل ، ١٥٥ ــ (الشِّمال) : كيس يجعل علىَ ضرع الشّاة إذا ثَقُلَ ، وكذلك النَّخْلَةُ إذا شُدّت أعذاقها بقِطَع الأكسية لئلاّ تُنْفَضَ ،
١٥٦ ــ (الشِّناق) : حبل يجذب به رأس البعير والنّاقة ، و ــ شِناق القِربة : علاقتها ، و ــ كلّ خيط علقت به شيئاً شِناق ، و ــ الوَتَر ، ١٥٧ ــ (الشِّوار) : متاع البيت ، و ــ متاع الرَّحْل ، و ــ جهاز العروس[1] ، ١٥٨ ــ (الشِّياع) : زَمّارة الرّاعي ، و ــ البُوق يُدْعَىٰ به ، و ــ ما تُشَبّ به النّار من الوَقود الخفيف ،
١٥٩ ــ (الشِّياق) : النِّياط ، و ــ ما يُمَدّ به الشيء لِيُشَدَّ الى شيء ،
١٦٠ ــ (الصِّداد) : ما اصْطُدَّتْ به المرأة ، وهو السِّتْر ، ١٦١ ــ (الصِّدار) : ثوب رأسُه كالمِقْنَعة وأسفلُه يُغَشِّي الصَّدْر والمنكبين تلبسه المرأة ،
١٦٢ ــ (الصِّرار) : ما يُصَرُّ به ، أي يُشَدّ ، و ــ السَّدُّ ، والحاجز ،
١٦٣ ــ (الصِّفاد) : ما يوثق به الأسير من قِدّ أو قَيْد ، ١٦٤ ــ (الصِّقاب) : لغة في (السِّقاب) الَّتي تقدّمت ، ١٦٥ ــ (الصِّقاع) : البُرْقُع ، و ــ شيء يشدّ به أنف النّاقة إذا أرادوا أن ترأم ولدها أو ولد غيرها ، و ــ خِرقة تقي الخِمار

من الدُّهْن ، و ــ حديدة تكون في موضع الحكَمَة من اللجام ،
١٦٦ ــ (الصِّلال) : بِطانة الخُفّ ، أو ساقها ، كالصِّلالة ،
١٦٧ ــ (الصِّماد) : سِداد القارورة ، ١٦٨ ــ (الصِّمام) : سِداد القارورة ،
١٦٩ ــ (الصِّوار) : وعاء المسك ، وهو النّافجة ، جمعه أصْوِرة ،
١٧٠ ــ (الصِّواع) : السِّقاية ، أي إناء يشرب فيه ، ١٧١ ــ (الصِّوان) : ما يُصان فيه الكُتُب والملابس ونحوها ، جمعه أصْوِنة ، ١٧٢ ــ (الصِّيان) : الصِّوان ، ١٧٣ ــ (الضِّبارة) : الحُزْمة من الصُّحُف ، ضُمَّ بعضها الى بعض ،
١٧٤ ــ (الضِّماد) : ما يُضْمَد ، أي يشدّ به العُضو الجريح أو الكسير من عِصابة ولِفافة تشدّ عليه وتربط ، ١٧٥ ــ (الضِّمام) : ما يضمّ به الشيء الى غيره ،
١٧٦ ــ (الضِّياق) : دُرْجَة من خِرَق وطِيب تستضيق بها المرأة .
١٧٧ ــ (الطِّراز) : غِلاف الميزان ، ١٧٨ ــ (الطِّراف) : بيت من أدَم ، وهو من بيوت الأعراب ، ١٧٩ ــ (الطِّراق) : حديد يُعَرَّض ويُدار ، فيجعل بيضةً أو ساعداً أو نحوه ، فكلّ طبقة على حِدَةٍ طِراق ، و ــ كلّ خَصيفة يخصف بها النَّعْل ، ويكون حَذْوُها سواءً ، و ــ كلّ صِيغة على حَذْوٍ ، وجلد النَّعْل ، و ــ أن يُقَوَّرَ جلد على مقدار التُّرْس ، فيُلْزَقَ بالتُّرْس ، ١٨٠ ــ (الطِّلاء) : الحَبْلُ تربط به رِجل الطَّلِيّ إلى وَتِد ، ١٨١ ــ (الطِّمان) : حبل يشدّ به الهودج ، أو الحِمل ، ١٨٢ ــ (الظِّلال) : ما أظَلَّك ، ١٨٣ ــ (العِجار) : ثوب تلفّه المرأة على استدارة رأسها ، ١٨٤ ــ (العِجاز) : عَقَب يشدّ به مقبض السَّيف ، ١٨٥ ــ (العِذار) : ما سال من اللجام على خَدّ الفَرَس ، و ــ شَفْرَتا النَّصْل ، ١٨٦ ــ (العِراس) : حبل يشد به عنق البعير إلى ذِراعه ،
١٨٧ ــ (العِراض) : حديدة يُؤَثَّرُ بها أخفاف الإبِل ، لتُعْرَفَ آثارُها ،
١٨٨ ــ (العِراق) : الطِّبابة ، وهي الجلدة الَّتي تغطّى بها عيون الخُرَز ، و ــ الزّاوية ، ١٨٩ ــ (العِران) : المِسمار يضُمّ السِّنانَ والقناة ، و ــ عودة البَكَرة ، و ــ خشبة تجعل في وَتَرة أنف البعير ، وهو ما بين المنخرين ، وهو

الّذي يكون للبَخَاتيّ ، ١٩٠ ـ (العِصاب) : ما يشدّ به من مِنديل ونحوه ، ١٩١ ـ (العِصام) : من المَحْمِل شِكالُهُ ، و ـ من الدَّلْو والقِربة والإداوة : حبل يشدّ به ، و ـ من الوعاء : عُروة يعلّق بها ، جمعه أعصمة وعُصْم وعُصُم وعِصام على لفظ مفرده ، ١٩٢ ـ (العِضاد) : حديدة تُجذَب بها فروع الشجر وتُمال وتكسر ، و ـ كلّ ما يحيط بالعَضُد من حُليّ وغيرها ، ١٩٣ ـ (العِضام) : كالعَضْم ، وهو خشبة ذات أصابع تُذَرَّى بها الحنطة ، و ـ لوح الفدّان الّذي في رأسه الحديدة الّتي تشقّ الأرض ، ١٩٤ ـ (العِطاف) : الرِّداء ، و ـ الإزار ، والسَّيْف ، ١٩٥ ـ (العِفاص) : صِمام القارورة ، و ـ الوعاء الّذي تكون فيه النَّفَقَةُ إن كان من جلد أو من خرقة أو غير ذلك ، ١٩٦ ـ (العِقاص) : خيط تشدّ به أطراف الذّوائب ، ١٩٧ ـ (العِقال) : الحبل الّذي يعقل به ، أوالرِّباط الّذي يعقل به ، ١٩٨ ـ (العِكاس) : ما يشدّ به خَطْم الدّابّة إلى رُسْغ يدها لِتَذِلّ ، ١٩٩ ـ (العِكام) : ما يشدّ به من حبل أو خيط ، ٢٠٠ ـ (العِلاط) : حبل يجعل في عُنُق البعير ، و ـ خيط الإبرة ، ٢٠١ ـ (العِماد) : ما أقيم به من شيء ، و ـ خشبة تقوم عليها الخيمة ، ٢٠٢ ـ (العِناج) : زِمام البعير ، و ـ حبل أو سير ، يشدّ تحت الدَّلْو ، ويتصل طرفاه من أعلاها بما تتّصل به آذانها، فإذا انقطعت آذانها أمسكها أن تقع في البئر، ٢٠٣ ـ (العِناس): المِرْآة ، ٢٠٤ ـ (العِنان) : سير اللجام الّذي تمسك به الدّابة ، و ـ الحبل ، ٢٠٥ ـ (العِياب) : المِنْدَف ، ٢٠٦ ـ (العِيار) : كلّ ما تقدّر به الأشياء من كَيْل أو وزن ، ٢٠٧ ـ (العِيان) : حديدة تكون في الفَدّان وهو الآلة الّتي يحرث بها ، ٢٠٨ ـ (الغِدان) : القضيب تعلّق عليه الثّياب ، ٢٠٩ ـ (الغِرار) : المِثال تضرب عليه النِّصال لتُصْلَحَ ، ٢١٠ ـ (الغِراف) : مكيال ضَخْم مثل (الجِرْاف) ، وهو القَنْقَل ، ٢١١ ـ (الغِسان) : جِلد يلبَسُه الصَّبيّ ، ٢١٢ ـ (الغِشاء) : الغِطاء ، و ـ غِشاء كلّ شيء : ما تغشّاه كغِشاء القلب والسَّرْج والرَّحْل والسَّيْف ،

٢١٣ ـ (الغِلاف) : الصِّوان ، و ـ ما اشتمل على الشيء ، و ـ غِلاف السَّيْف والقارورة ، ٢١٤ ـ (الغِيار) : الزُّنّار للمجوسيّ ونحوه يشدّه على وسطه . ٢١٥ ـ (الفِئام) : وِطاء يفرش في الهَوْدَج ونحوه ، ٢١٦ ـ (الفِتان) : غشاء يكون للرَّحْل من أَدَم ، ٢١٧ ـ (الفِدام) : المِصفاة ، و ـ ما يوضع على الفم سِداداً له ، و ـ ما يشدّ على فم الإبريق ونحوه لتصفية ما فيه ، ٢١٨ ـ (الفِراش) : ما يفرش من متاع البيت ، ٢١٩ ـ (الفِراض) : اللباس ، ٢٢٠ ـ (الفِراغ) : حوض واسع ضخم من أَدَم ، و ـ الإناء ، و ـ القوس الواسعة جُرح النَّصْل أو البعيدة السَّهْم ، و ـ القَدَح الضَّخْم لا يطاق حَمْلُه ، ٢٢١ ـ (الفِرام) : خرقة تحملها المرأة في فرجها تحتشي بها عند الحيض ، ٢٢٢ ـ (الفِضال) : الثَّوب الواحد المبتذل يلبَسُه الرَّجل أو المرأة في بيته للخِدمة والنوم ، ٢٢٣ ـ (الفِعال) ، من الفأس والقدوم والمطرقة : نِصابها ، ٢٢٤ ـ (الفِكاك) : ما يُفَكّ به ، ٢٢٥ ـ (الفِيار) : إحدى حديدتَيْن تكتنفان لسان الميزان. / ٢٢٦ ـ (القِبال) ، من النَّعْل : زمام ما بين الإصبع الوسطى وما تليها ، ٢٢٧ ـ (القِراب) : غمد السَّيْف والسِّكّين ونحوهما ، و ـ صِوان من جلد يَضَعُ فيه المسافر أداته وزاده ، ٢٢٨ ـ (القِراط) : المصباح ، ٢٢٩ ـ (القِرام) : ستر فيه رَقْم ونقوش ، و ـ ثوب غليظ من صوف ذي ألوان يُتّخذ سِتراً ، ويُتَّخذ فِراشاً في الهودج ، ٢٣٠ ـ (القِران) : حبل يُقَلَّدُ البعيرَ ويقاد به ، ٢٣١ ـ (القِشاع): الرُّقْعَةُ الّتي توضع على النِّجاش[١٣] عند خَرْز الأديم ، ٢٣٢ ـ (القِطاج): قَلْس[١٤] السّفينة، ٢٣٣ ـ القِطاط): المِثال الذي يَحْذِي عليه الحاذي ويقطع النَّعْل ، ٢٣٤ ـ (القِطاع) : المِثال الّذي يقطع عليه الثَّوْب والأديم ونحوهما ، ٢٣٥ ـ (القِطان): شِجارُ[١٥] الهَوْدَج ، ٢٣٦ ـ (القِلاد) : شيء يُطَوَّل مثل الخيط من الصُّفر يقلَّد على البُرَة الّتي يشدّ بها زمام النّاقة ، وهو طرفها ، يثنى على طرفها ويلوى لَيّاً حتّى يستمسك ، ويقلّد أيضاً على حلقة القُرْط ، ومثله الإقْليد ،

٢٣٧ ـ (القِلاع) : شراع السَّفينة ، ٢٣٨ (القِلال) : خُشُب تعرّش للكروم ، ٢٣٩ ـ (القِماط) : الحبل الذي تشدّ به يدا الأسير ورجلاه ، و ـ الخِرقة الّتي تُلَفّ على الرَّضيع ، ٢٤٠ ـ (القِناب) : وَتَرُ القوس ، و ـ الغِطاء الذي يستر مِخلب الأسد ، ٢٤١ ـ (القِناع) : ما تغطّي به المرأة رأسها ، و ـ ما يستر به الوجه ، ٢٤٢ ـ (القِياد) : ما تقاد به الدّابّة من حبل ونحوه . / ٢٤٣ ـ (الكِتاب) : الصحف المجموعة . ، ٢٤٤ ـ (الكِتاف) : ما شُدَّ به ، و ـ الحبل الّذي يكتف به الإنسان ، و ـ وثاق في الرَّحْل والقَتَب ، وهو إسار عُودَيْن أو حِنْوَيْن يشدّ أحدهما الى الآخر ، ٢٤٥ ـ (الكِدان) : حبل يشدّ في عروة في وسط الدَّلْو يقوّمه لِئلاّ يضطرب في أرجاء البئر ، ٢٤٦ ـ (الكِران) : العُود ، أو الصَّنْج ، ٢٤٧ ـ (الكِساء) : اللباس ، ٢٤٨ ـ (الكِظام) : سِداد الشّيء ، ٢٤٩ ـ (الكِعام) : ما يجعل على فم الحيوان لِئلاّ يَعضّ أو يأكل ، ٢٥٠ ـ (الكِفاء) : سُترة تلقى على الخِباء حتّى تبلُغَ الأرض كالإزار له ، ٢٥١ ـ (الكِفاس) : الدِّثار ، و ـ قِماط معاوز الرَّضيع ، ٢٥٢ ـ (الكِفاف) : ما استدار حول الشيء ، ومن الثّوب حواشيه وأطرافه ، ٢٥٣ ـ (الكِماد): خرقة تُسخّن على الورم ، أو موضع الوجع ، ٢٥٤ ـ (الكِمام) : ما يُكَمّ به فم البعير لِئلاّ يَعضّ أو يأكل و ـ المِخلاة تعلّق على رأس الحصان ، جمعه أَكِمَّة ، ٢٥٥ ـ (الكِنان) : الغِطاء ، و ـ كلّ شيء يقي شيئاً ويستره ، ٢٥٦ ـ (الكِوار) : بيت يُتّخذ للنّحل من قضبان ضيّق المدخل ، تُعَسِّل فيه . ٢٥٧ ـ (اللِباس) : ما يستُرُ الجسم ، ٢٥٨ ـ (اللِثام) : النّقاب يوضع على الفم أو الشَّفَة ، ٢٥٩ ـ (اللِجام) : الحديدة في فم الفرس ، ثمّ سمّوها مع ما يتّصل بها من سيور وآلة لجاماً ، ٢٦٠ ـ (اللِحاف): ما يُلْتحف به أي يتغطّى به ، و ـ اللباس فوق سائر اللباس من دِثار البرد ونحوه، ٢٦١ ـ (اللِحاق): غلاف القوس، ٢٦٢ ـ (اللِدام): الرِّقاع يرقع بها الخُفّ ونحوه، ٢٦٣ ـ (اللِزاز) : مِتْرَس الباب ، ٢٦٤ ـ

(اللِزاق) : ما يلزق به الشيء ، ٢٦٥ ـ (اللِسان): لسان الميزان، عَذَبته، ولسان النّعل الهَنَةُ النّاتئة في مُقَدَّمها ، ٢٦٦ ـ (اللِفاع) : ما يجلّل به الجسد كلّه ، كِساءً كان أوغيره ، ٢٦٧ ـ (اللِفاق) : ثوبان يلفق أحدهما بالآخر ، ويقال له أيضاً : التِّلفاق ، ٢٦٨ ـ (اللِفام) : ما على طرف الأنف من النِّقاب ، ٢٦٩ ـ (اللِقاع) : الكِساء الغليظ ، وهو عند الأزهريّ تصحيف اللفاع ، ٢٧٠ ـ (اللِكاز) : رُقْعة تُدْخَل في ثُقْب المِحْوَر إذا اتّسع ، ٢٧١ ـ (اللِكاف) : لغة في (الإكاف) ، وقد تقدّم ، ٢٧٢ ـ (اللِهاز) رُقْعة يضيّق بها المِحْوَرُ الواسع ، كاللِكاز ، ٢٧٣ ـ (اللِواء) : العَلَم . / ٢٧٤ ـ (المِثال) : القالب الذي يقدر على مثله ، و ـ الفِراش ، و ـ حجر قد نُقِر في وجهه نقرٌ على خلقة السِّمة سواء ، فيجعل فيه طرف العمود أو المِلمول المُضَهَّب ، فلا يزالون يَحْنُون منه بأرفق ما يكون حتى يدخل المِثال فيه ، فيكون مثله ، ٢٧٥ ـ (المِجار) : العِقال ، ٢٧٦ ـ (المِداد) : المِساك في جانبي الثّوب إذا ابتدىء بعمله ، جمعه : أَمِدَّةٌ ، ٢٧٧ ـ (المِساد) : المِسْاب ، وهو الزِّقّ ، أو العظيم منه ، أو وعاء من أَدَم يوضع فيه الزِّقّ ، أو هو سِقاء العَسَل ، ٢٧٨ ـ (المِساك) : ما يُمْسَك به نِصاب النَّصْل ، ٢٧٩ ـ (المِقاط) : الحبل ، أو الضَّفير الشّديد الفَتْل ، ٢٨٠ ـ (المِلاح) : المِخلاة ، و ـ سِنان الرُّمْح أو الرمح نفسه ، و ـ السُّتْرَة ، ٢٨١ ـ (المِهاد) : الفِراش ، جمعه : أَمْهِدة ، ومُهُد ، ٢٨٢ ـ (المِهار) : العود يجعل في أنف البُخْتيّ « الجمل الخُراسانيّ » ، ٢٨٣ ـ (النِّجاد) : حمائل السَّيْف ، ٢٨٤ ـ (النِّجاش) : سير يجعلونه بين الجلدين ثم يخرزونه ليجمع بينهما ، ٢٨٥ ـ (النِّجاف) : المِذْرَعة ، و ـ ما يشدّ على ضرع الشّاة لتُمْسِك اللبن ، و ـ نِجاف الباب « الدَّرَوَنْد » ، ٢٨٦ ـ (النِّخاس) : رُقعة تُدْخَل في ثُقْب المِحْوَر إذا اتّسع وقَلِق ، ٢٨٧ ـ (النِّخاف) : الخُفّ ، ٢٨٨ ـ (النِّصاب) : مَقْبِض السِّكّين ، ٢٨٩ ـ (النِّصاح) : السِّلك ونحوه ، ٢٩٠ ـ (النِّطاق) : حِزام يشدّ به الوسط ، و ـ إزار تلبسه المرأة ، تشدّه على وسطها للمَهنة ،

٢٩١ ـ (النِّظام) : الخيط ينظم فيه اللؤلؤ وغيره ، ٢٩٢ ـ (النِّفاض) : إزار من أُزُر الصِّبيان ، و ـ بساط يُنْحَتّ عليه ورق السَّمُر ونحوه ، ٢٩٣ ـ (النِّقاب) : القِناع على مارِن الأنف ، ٢٩٤ ـ (النِّماص) : خيط الإبرة ، ٢٩٥ ـ (النِّياط) : ما يعلَّق به الشيء ، كنياط السَّيف ، ونياط القوس. ٢٩٦ ـ (الهِجار) : حبل يعقد في يد الدّابّة ورجلها في أحد شِقَّيْها ، و ـ من القوس : وَتَرُها ، و ـ الطَّوْق ، و ـ التّاج ، ٢٩٧ ـ (الهِلال) : الحديدة ، أو الخَشَبة تضمّ بين شِقَّي الرَّحْل ، و ـ السِّنان له شُعبتانِ ، يُصاد به الوحش. ٢٩٨ ـ (الوِثاب) : السَّرير ، و ـ الفِراش « في لغة حِمْيَر » ، ٢٩٩ ـ (الوِثاق) : الحبل ، أو الشيء الّذي يوثق به ، ٣٠٠ ـ (الوِجاء) : وِعاء ، يعمل من جِران الإبل ، تجعل فيه المرأة غِسْلَتها وقُماشها ، جمعه أَوْجِيَة ، ٣٠١ ـ (الوِجاح) : السِّتْرُ ، وربما قلبوا الواو همزة فقالوا : إجاح ، ٣٠٢ ـ (الوِراك) : ثوب يُزَيَّن به المورك ، وهو الموضع الذي يَثْنِي الرّاكب رِجله عليه قُدّام واسطة الرَّحْل ، و ـ قادمة الرَّحْل ، ٣٠٣ ـ (الوِساد) : المِخَدَّة ، و ـ المُتَّكَأ ، و ـ كلّ ما يوضع تحت الرّأس ، ٣٠٤ ـ (الوِسام) : ما وُسِم به الحيوان من ضروب الصُّوَر ، ٣٠٥ ـ (الوِشاح) : ويقال فيه الإشاح ، وقد سبق : خيطان من لؤلؤ وجوهر ، منظومان ، يُخالَف بينهما ، معطوف أحدهما على الآخر ، و ـ نسيج عريض ، يرصَّع بالجوهر ، وتشدّه المرأة بين عاتِقها وكَشْحَيْها ، و ـ القوس ، ٣٠٦ ـ (الوِطاء) : خِلاف الغِطاء ، ٣٠٧ ـ (الوِعاء) : الظَّرْف ، يُوعَى فيه الشَّيء ، ٣٠٨ ـ (الوِغام) : السَّيْف ، و ـ السَّوْط ، و ـ العصا ، و ـ الحَبْل ، ٣٠٩ ـ (الوِفاض) : الجِلدة توضع تحت الرَّحَى ، ٣١٠ ـ (الوِفاع) : صِمام القارورة ، و ـ الخِرقة تقتبس فيها النّار ، ٣١١ ـ (الوِقاد) : ما توقد به النّار ، ٣١٢ ـ (الوِقام) : السَّيْف ، و ـ السَّوْط ، و ـ العصا ، و ـ الحبل ، ٣١٣ ـ (الوِقاء) : ما وقيتَ به شيئاً ، ٣١٤ ـ (الوِكاد) : واحد الوكائد ، وهي حبال يشدّ بها البقر عند الحَلْب ،

أو الّتي يشدّ بها القَرَبُوس إلى دَفَّتَي السَّرْج ، ٣١٥ ـ (الوِكاء) : سِداد السِّقاء ، و ـ الخيط الذي تشدّ به الصُّرَّة أو الكيس وغيرهما ، ويقال فيه (الإكاء) ، وقد سبق .

(ب) ـ الكلمات التي وردت على زِنة (فِعالة) :

١ ـ (الإِزارة) : الملحفة ، كالإزار ، ٢ ـ (الإِسادة) : الوِسادة ، وهي المِخَدَّة ، والمُتَّكَأ ، ٣ ـ (الإِصارة) : كالإصار ، وهي وَتِدُ الطُّنُب ، و ـ الزّنبيل ، و ـ كساء يحتشّ به. ٤ ـ (البِطانة) : بِطانة الثَّوْب ، ما يُبَطَّن به ، وهي خلاف ظِهارته ، ٥ ـ (الثِّفالة) : كالثِّفال ، وهي الإبريق ، و ـ الحجر الأسفل من الرَّحَى ، و ـ ما يبسط تحت الرَّحَى عند الطّحن ، من جلد وغيره ، ليسقُطَ عليه الدَّقيق. ٦ ـ (الجِبارة) : ما يشدّ على العظم المكسور لينجبر ، و ـ سِوار من الذهَب والفِضّة ، جمعها الجبائر ، ٧ ـ (الجِعالة) : ما تنزّل به القِدْرُ كالجِعال ، ٨ ـ (الجِلازة) واحدة الجلائز ، كالجِلاز ، وهي عَقَبات تُلْوَى على كلّ موضع من القوس ، ٩ ـ (الجِنازة) : النَّعْش ، ١٠ ـ (الجِئاوَة) : وِعاء القِدْر ، أو شيء توضع عليه من جلد ونحوه ، ١١ ـ (الجِياءَة) : كالجِئاوَة والجواء ، ١٢ ـ (الحِبالة) : المِصْيَدَة ، كالأُحْبُول والأُحْبُولة ، ١٣ ـ (الحِداجة) : مركب للنّساء كالمِحَفَّة ، وهي أيضاً الأداة ، ١٤ ـ (الحِمارة) : العود الذي تحمل عليه الأقتاب ، و ـ خشبة في مقدِّمة الرَّحْل يقبض عليها الرّاكب ، و ـ الخشبة الّتي يعمل عليها الصَّيْقَل ، وهو مَنْ صِناعته الصَّقْل ، كالحِمار ، ١٥ ـ (الحِمالة) : عِلاقة السَّيْف ونحوه ، ١٦ ـ (الحِياصة) : حِزام الدّابّة. ١٧ ـ (الخِزامة) : حلقة من الشَّعر ، توضع في ثقب أنف البعير ، يشدّ بها الزِّمام ، و ـ خِزامة النَّعْل : سير رقيق يُخْزَم « يشدّ » بين الشّراكين ، والشِّراك سير النَّعْل على ظهر القَدَم ، ١٨ ـ (الخِزانة) : مكان الخَزْن ، ١٩ ـ (الخِشاشة) : العود الّذي يجعل في أنف البعير. ٢٠ ـ (الدِّعامة) : كالدِّعام ، وهي ما يُسنَد به الشَّيء ، و ـ عِماد البيت الذي يقوم

عليه ، ٢١ ــ (الرِّبابة) : الخيط تشدّ بها السِّهام ، و ــ جماعة السِّهام ، أو خِرقة تجمع فيها ، أو سُلْفَة تلفّ على يد مُخْرِج القِداح لئلاّ يجد مَسَّ قِدْح يكون له في صاحبه هوى ، والسُّلْفَة : جلد رقيق يجعل بِطانةً للخِفاف ، ٢٢ ــ (الرِّجازة) : مركب أصغر من الهودج ، و ــ ما يُزَيَّن به الهودج من صوف وشعر أحمر ، جمعها رجائز ، و ــ ما عدل به ميل الحمل والهودج ، وهو كساء يجعل فيه حجارة ويعلّق بأحد جانبي الهودج ليعْدِلَه إذا مال. ٢٣ ــ (الرِّحالة) : السَّرْج ، أو سرج من جلود ليس فيه خَشَب ، يُتَّخَذُ للرّكض الشديد ، جمعها رحائل ، ٢٤ ــ (الرِّداحة) : مصيدة تُبْنَى للسِّباع ، ٢٥ ــ (الرِّداعة) : مثل البيت يتخذ من صفيح يصاد به الضَّبُعُ والذِّئب ، ٢٦ ــ (الرِّساعة) : واحدة الرِّسائع ، وهي سيور مُضَفَّرَة في أسافل حمائل السُّيوف ، ٢٧ ــ (الرِّفادة) : الدِّعامة للسَّرْج والرَّحْل ونحوهما ، و ــ القطعة المحشوّة تحت السَّرْج ، و ــ خرقة يُضَمَّد بها الجُرْح وغيره ، ٢٨ ــ (الرِّفاعة) : العُظّامة أو العِظامة وهي ثوب تعظّم بها المرأة عجيزتها ، و ــ خيط يرفَع به المُقَيَّدُ قيده إليه ، ٢٩ ــ (الرِّكاسة) : الآخِيَّة ، جمعها رَكائس. ٣٠ ــ (الزِّناقة) : حلقة تجعل في الجليدة تحت الحَنَك الأسفل ، ثم يجعل فيها خيط يشدّ في رأس البغل الجموح. ٣١ ــ (السِّتارة): ما يُسْتَرُ به ، كالسُّتْرَة والمِسْتَر والإستارة ، جمعها السَّتائر ، ٣٢ ــ (السِّجافة) : كالسِّتار ، ٣٣ ــ (السِّدافة) : الحِجاب ، ٣٤ ــ (السِّفارة) : كالسِّفار ، وهي حديدة ، أو جلدة توضع على أنف البعير بمنزلة الحَكَمَة من أنف الفرس ، جمعها أَسْفِرَةٌ وسُفْر وسفائر ، ٣٥ ــ (السِّقاية) : الإناء يُسْقَى به. ٣٦ ــ (الصِّبارة) : صِمام القارورة ، ٣٧ ــ (الصِّلالة) : بِطانة الخُفّ ، أو ساقها ، كالصِّلال ، جمعها أَصِلّة ، ٣٨ ــ (الصِّمادة) : كالصِّماد ، سِداد القارورة ، ٣٩ ــ (الصِّمامة) : كالصِّمام ، سِداد القارورة. ٤٠ ــ (الضِّبارة) : الحُزْمة من الصُّحُف ، ضُمّ بعضها إلى بعض ، جمعها الضَّبائر ، وهي الإضبارة أيضاً وجمعها أضابير ،

٤١ ــ (الضِّمادة) : العِصابة ، وكلّ ما يضمد به الجرح وغيره ، جمعها الضَّمائد ، وهي كالضِّماد ، ٤٢ ــ (الضِّمامة) : الإضبارة ، كالضِّمام والإضمامة. ٤٣ ــ (الظِّهارة) ، من الثّوب : ما يظهر للعين منه ، وهي خلاف البِطانة التي تلي الجسد ، ومن البِساط : وجهه ، و ــ ما يفرش على الحَشِيّة لِينام عليه ، جمعها ظهائر. ٤٤ ــ (العِجازة) : ما تعظّم به المرأة الرَّسْحاء عَجِيزتها ، ٤٥ ــ (العِصابة) : ما عُصِبَ به ، كالعِصاب ، ٤٦ ــ (العِضادة) : عِضادَتا النِّير الخَشبتان تكونان على جانبيه ، وعِضادتا الباب : خشبتان منصوبتان مثبتتان في الحائط على جانبيه ، ٤٧ ــ (العِظامة) : ما تعظّم به المرأة الرّسحاء عجيزتها ، وتقال أيضاً (العُظّامة) كرُمّانة ، ٤٨ ــ (العِلاقة) : ما يعلّق به السَّيْف ونحوه ، ٤٩ ــ (العِمامة) : معروفة. / ٥٠ ــ (الغِرارة) : وِعاء من الخيش ونحوه ، يوضع فيه القمح ونحوه ، وهو أكبر من الجُوالق ، الجمع غرائر ، ٥١ ــ (الغِفارة) : زَرَد ينسج من الدُّرُوع على قَدْر الرّأس يلبس تحت القَلَنْسُوَة ، و ــ خرقة تلبسها المرأة لتغطّي رأسها ما قَبَلَ منه وما دَبَرَ ، غير وَسَطه ، ٥٢ ــ (الغِلالة) : العِظامة التي تعظّم بها المرأة الرّسحاء عَجِيزَتَها ، و ــ المسمار الّذي يجمع بين رأسَي الحَلْقة ، و ــ شعار تحت الثوب ، والجمع غَلائل ، ٥٣ ــ (الغِمامة) : خَريطة لفم البعير ونحوه ، يمنع بها الطّعامَ ، و ــ ما يشدّ به عينا النّاقة أو خَطْمُها. ٥٤ ــ (الفِدامة) : المصفاة ، و ــ ما يوضع على الفم سِداداً له ، و ــ ما يشدُّ على فم الإبريق ونحوه لتصفية ما فيه ، كالفِدام ، ٥٥ ــ (الفِرامة) : خرقة تحملها المرأة في فرجها ، عند الحيض كالفِرام ، ٥٦ ــ (القِلادة) : ما جُعل في العُنُق ، يكون للإنسان والفرس وغيرهما ، ٥٧ ــ (الكِظامة) : السِّدادة ، و ــ حبل يشدّ به أنف البعير ، و ــ الحَلْقَةُ في طَرَفَيْ عاتق الميزان يجمع فيها خيوط الكِفّة ، ٥٨ ــ (الكِعامة) : ما يجعل على أنف الحيوان لئلاّ يَعَضَّ أو يأكل ، كالكِعام ، ٥٩ ــ (الكِمادة) : خرقة تُسَخَّن وتوضع على الورم أو موضع الوجع يستشفى

بهـا ، كالكِمـاد ، ٦٠ ـ (الكِمامة) : المِخْلاة تعلّق على رأس الحصـان ، و ـ ما يكُمّ به فم البعير لئلاّ يَعَضَّ أو يأكل ، كالكِمام ، و ـ ما يجعل على أنف الحمـار وغيره لئلاّ يؤذيه الـذُّبـاب ، و ـ غِـطاء النُّور ، جمعهـا كَمـائم ، ٦١ ـ (الكِنـانـة) : جَعْبَـة صغيـرة من أَدَم للنَّبْـل ، جمـعهـا كـنـائن ، ٦٢ ـ (الكِوارة) : بيت يتّخذ للنّحل من قضبان ، ضيّق المدخل ، تُعَسِّل فيه ، كالكِوار ، و ـ خرقة تجعلها المرأة على رأسها ، ٦٣ ـ (اللِفاعة) : الرّقعة تزاد في القـميص ، ٦٤ ـ (اللِفـافـة) : مـا يلفّ عـلى الـرِّجـل وغيـرهـا ، ٦٥ ـ (اللِّوابة) : عصاً تكون على فم العِكم ، ٦٦ ـ (النِّخاسة) : الرقعة تُدْخل في ثقب المِحْوَر أذا اتّسع وقَلِق ، كالنِّخاس ، ٦٧ ـ (النِّفاجة) : رقعة مربّعة تحت كُمّ الثوب ، ٦٨ ـ (النِّهاية) : الخشبة الّتي تحمل عليها الأثقال ، والنِّهاية طَرَف العِران الّذي في أنف البعير ، وذلك لانتهائه ، ٦٩ ـ (الوِسادة) : المِخدَّة ، و ـ المُتَّكأ ، و ـ كلّ ما يوضع تحت الـرّأس ، كـالـوِسـاد ، ٧٠ ـ (الوِشاحة) : السَّيْف.

٢ ـ فاعِل :

بني على زِنَتِهِ :

١ ـ الآمد : السَّفينة إذا كانت مشحونة. ٢ ـ الباصر : القَتَب الصّغير المستدير ، ٣ ـ الباضع : السَّيْف القاطع ، ٤ ـ الباضك : السَّيْف القاطع. ٥ ـ الجازع : الخَشَبة توضع في العريش عَرْضاً ، يطرح عليه قُضبان الكَرْم ، و : كلّ خشبة معروضة بين شيئين لِيُحْمَل عليها شيء. ٦ ـ الحاجر : ما يُمسك الماءَ من شَفَة الوادي ، كالحاجُور. ٧ ـ الخـازق : السِّنان ، و : من السهـام المُقَـرْطِس. ـ ٨ الـدّابـر : سهم يخـرُجُ من الهـدَف ، و : قِـدْحٌ غيـر فـائـز. ٩ ـ الـدّالف : السَّهْم يُصيب مـا دونَ الغَـرَض ثُـمَّ يَنْبُـو عـن مـوضعـه. ١٠ ـ الذّابح : سِمَةٌ ، أو مِيسَمٌ « مِكْواة » تَسِمُ على الحلق في عُرض العُنُق.

١١ ـ الـرّائد : يَدُ الرَّحَى. ١٢ ـ الـرّامـح : المِلْواحُ الّـذي تُصادُ بـه البُزاةُ والصُّقُور. ١٣ ـ الرّامِق : كالرّامح. ١٤ ـ الزّاجل : الحلقة من الخشب تكون مع المُكارِي في الحِزام ، قال ابن سِيدَهْ : الزّاجِل الحلقة في زِجّ الـرُّمْح. ١٥ ـ الشّـارِم : السَّهْمُ يَشْرِمُ « يَشُقّ » جـانب الغَـرَض « الهَـدَف يُرمَى فيه ». ١٦ ـ الصّارم : السَّيْف القاطع ، كالصُّـرُوم. ١٧ ـ الصّاري : دَقَلُ السَّفينة. ١٨ ـ العائد: السَّفِينة إذا كانت مشحونة. ١٩ ـ العاتق: الزِّقّ الواسع، و: القوس القديمة المُحَمَّرَةُ. ٢٠ ـ العارض : الخَشَبة التي يدور فيها الباب ، و : واحدة عوارض السَّقْف. ٢١ ـ الفارج : القوس البائنة عن الوتر. ٢٢ ـ الفالق : مِقْطَرَةُ السَّجّان ، وهي خَشَبة فيها خروق على قَـدْر السّاق. ٢٣ ـ القـادِس : السَّفِينة العظيمة. ٢٤ ـ القاضب : السَّيْف القَطّاع. ٢٥ ـ القاعد : الجُوالِقُ الممتلىء حَبّاً ، و : ـ قَواعد الهَوْدَج ، خَشَبات أربع تحتَـهُ رُكِّبَ فيهنّ. ٢٦ ـ القالب : ما تُفْرَغ فيه المعادن وغيرها ليكونَ مِثالاً لِما يُصاغ منهـا. ٢٧ ـ النّاتقَ : الزِّنادُ الواري. ٢٨ ـ النّاقر : السَّهْم يُصيب الهَدَف. ٢٩ ـ الهـاجنُ : الزَّنْـدُ الّذي لا يُوري بِقَدْحَة واحدة. ٣٠ ـ الهادي : النَّصْلُ. ـ الواحف : الغَرْب تنقطع منه وَذَمَتانِ ويتعلّق بوَذَمَتَيْن. ٣١ ـ الوادق : الحديدة من السَّيْف وغيره.

٣ ـ فاعِلة :

بُني على زِنَتِها :

١ ـ الآمِدَة : السَّفِينة إذا كانت مشحونةً ، كالآمِد . ٢ ـ البارجة : سفينة كبيرة للقتال. ٣ ـ الباسنة : سِكّةُ الحَرّاث ، و : آلات الصُّنّـاع ، و : جَوالِق غليظ من مُشَـاقة الكَتّـان ، جمعهـا بَـآسِن. ٤ ـ الجـارنـة : الـدِّرْع اللَّيِّنـة. ٥ ـ الجامعة : الغُلُّ ، لِأنّها تجمع اليَدَيْنِ الى العُنُق. ٦ ـ الحاملة : المِحْمَلُ ، أيِ الزَّبِيلُ الذي يحمل فيه العِنَبُ إلى الجَرِين. ٧ ـ الخابية : الحِبّ ، تركوا همزتَها. ٨ ـ الخادعة : الباب الصَّغير في الباب الكبير. ٩ ـ الـدّالية : شيء

يُتَّخَذُ من خُوص وخَشَب ، يُسْتَقَى به بحبال تُشدّ في رأس جِذع طويل ، و : المَنْجَنُون ، و : النّاعورة. وقيل : المنجنون تُديرها البقرة ، والنّاعورة يُديرها الماء. ١٠ ـ الدّامغة : حديدة فوق مؤخّر الرَّحْل ، و : خَشَبة معروضة بين عمودين يُعَلّق عليها السِّقاءُ. ١١ ـ الرّادّة : خشبة في مقدَّمة العَجَلة تُعَرَّض بين النَّبْعَيْن. ١٢ ـ الرّادعة : قميصٌ قد لُمِّعَ بالزَّعْفَران أو الطِّيب. ١٣ ـ الرّاوية : المَزَادةُ فيها الماء. ١٤ ـ الزّافرة والزّوافر : الخشبُ تُقام وتُعَرَّض عليها الدَّعَمُ لِتَجْرِيَ عليها نَوامي الكَرْم ، و : القوس ١٥ ـ السّاعدة : خَشَبةٌ تُمْسِكُ السُّكْر. ١٦ ـ السّانية : الغَرْبُ وأداتُه. ١٧ ـ الشّاصرة : من حبائل السِّباع ، أي الّتي يُصطاد بها. ١٨ ـ الشّاصية : الزِّقُّ المملوءُ الشّائل « المرتفع » القائمة. ١٩ ـ الصّاخِرة : إناء من خَزَف. ٢٠ ـ الطّارِقة : سَرِيرٌ صغير. ٢١ ـ العائدة : السَّفينة المشحونة ، كالآمِدة. ٢٢ ـ العاتِقةُ : القوسُ القديمةُ المُحَمَّرَة ، كالعاتق. ٢٣ ـ العاتكة : القوسُ القديمة المُحَمَّرَة. ٢٤ ـ الغاشية : غاشية الرَّحْل ، وهي الحديدة الّتي فوق مؤخرة الرَّحْل ، وهي الدّامغة. ٢٥ ـ الغامدة : السَّفينة المشحونة. ٢٦ ـ الفالقة : مِقْطَرَةُ السَّجّان ، كالفالق. ٢٧ ـ الفالية : السِّكّين. ٢٨ ـ الماثِلة : منارة المِسْرَجَة ، من : مَثَلَ بين يَدَيْهِ ، أي انتصبَ قائماً. ٢٩ ـ الماخرة : السَّفينة الّتي تمخُرُ الماءَ ، أي تدفَعُه. ٣٠ ـ النّابية : القوسُ الّتي تنبو عن وَتَرِها ، أيْ تتجافَى عنه. ٣١ ـ النّاخِرةُ : المُجَوَّفة الّتي فيها ثُقْبة. ٣٢ ـ النّازية : القَعِيرةُ من القِصاع ، كالنَّزِيّة. ٣٣ ـ النّاطبةُ : ما يُجْعَلُ في مِبْزَل الشَّراب ، وفيما يُصَفَّى به الشَّيْء فيتبزّلُ منه ويُصَفَّى. ٣٤ ـ النّافجةُ : وِعاءُ المِسْك. ٣٥ ـ النّامرةُ : مِصْيَدَة تُرْبَطُ فيها الشّاة للذِّئب. ٣٦ ـ الهادية : العصا.

ـ فَعُول :

جاء على زِنَتِهِ :

١ ـ البَضُوك : القاطعُ من السُّيُوف . ٢ ـ الجَحُوف : الدَّلْو الّتي تَجْحَفُ

الماءَ ، أي تأخُذُه. ٣ ـ الدَّحُوب : الوِعاءُ ، و : الغِرارةُ ، أو : جُوَيْلِقٌ يكون مع المرأة في السَّفَر للطَّعام وغيرِه. ٤ ـ الذَّنُوبُ : الدَّلْوُ فيها ماء ، وقيل : الدَّلْوُ ما كانت. ٥ ـ الرَّبُوض : الضَّخْمَة من السَّلاسِل ، و : الواسعةُ من الدُّرُوع. ٦ ـ الرَّسُوب : السَّيْف يَغيب في الضَّرِيبة. ٧ ـ السَّجُور : ما يُسْجَر به التَّنُّور ، كالمِسْجَر. ٨ ـ السَّكُوك : الدِّرْعُ الضَّيِّقَة. ٩ ـ الشَّبُوبُ : ما يُشَبُّ « يُوقَدُ » به النّار. ١٠ ـ الصَّرُوم : السَّيْف القاطع ، كالصّارم. ١١ ـ الصَّمُوتُ السَّيْف الرَّسُوبُ ، والدِّرْعُ الثَّقيلة. ١٢ ـ الضَّجُوع : الدَّلْوُ الواسعة ، و : القِرْبَة تَمِيلُ بالسَّقْي ثِقَلاً. ١٣ ـ الضَّرُوحُ : القَوْسُ الشَّدِيدةُ الدَّفْعِ للسَّهْم. ١٤ ـ الطَّحُورُ : القَوْسُ البعيدةُ المَرْمَى ، كالمِطْحَر. ١٥ ـ الطَّرُوحُ : القوسُ الشَّديدة الدَّفْع للسَّهْم ، كالضَّرُوح. ١٦ ـ العجوزُ : الإِبْرَةُ ، و : التُّرْسُ ، و : الجَعْبَةُ ، و : الحَرْبَةُ ، و : الدِّرْع للمرأة ، و : الرّايةُ ، و : الجَفْنَةُ ، و : القوس ، و : السَّفينة ، و : الصَّنْجَةُ ، و : القِدْرُ ، و : مِسمارٌ في قبضة الباب ، و : مَناصِبُ القِدْر ، و : نَصْلُ السَّيْف. ١٧ ـ العَضُوضُ : القوسُ لَصِقَ وَتَرُها بكَبِدِها. ١٨ ـ العَطُوف : مِصْيَدَةٌ فيها خشبة منعطفة ، كالعاطوفُ ، و : القِدْح ينعطف على القِداح فيخرُج فائزاً ، أو القِدْحُ لا غُرْمَ فيه ولا غُنْمَ. ١٩ ـ الغَشُوش : السِّقاء يتحلَّب. ٢٠ ـ الفَرُوجُ : القوسُ الّتي انفرجت سِيَتاها ، وسِيَةُ القَوْس ما عُطِف من طَرَفَيْها. ٢١ ـ القَدُومُ : آلةٌ للنَّجْر ، مُؤَنَّثة. ٢٢ ـ القَلُوعُ : قوس ، إذا نُزِع فيها انقلبت. ٢٣ ـ اللَّبُوسُ : الدِّرْع. ٢٤ ـ اللَّغُوبُ : السَّهْم الفاسد لم يُحْسَن بَرْيُهُ. ٢٥ ـ المَرُوح : القوس يَمْرَح راؤوها لِحُسْنِها ، أو كأنَّ بها مَرَحاً لِحُسْن إرسالها السَّهْمَ. ٢٦ ـ النَّشُوصُ : الرُّمْح المنتصبُ ، و : الّذي يجعل الخمير فيه ثمّ يخبز قبل أن يختمر. ٢٧ ـ النَّقُوعُ : شيءٌ ينقع فيه الزَّبيبُ وغيره ثمّ يُصَفَّى.

وورد على زِنَةِ (فَعُولة) بندرة ، مثل : القَصُورَة ، وهي الحَجَلَةُ ، كالمقصورة.

٥ ـ فَعِيل :

جاءَ على زِنَتِهِ :

١ ـ الأَصيص : نصف الجَرَّة تزرع فيه الرياحين ، و : مِرْكَن ، أوباطية ، يبال فيه ، و: شيء كالجَرَّة له عُرْوَتان يحمل فيه الطين. ٢ ـ الجَرير : الزِّمام ، و : حبل يُجعَل للبعير بمنزلة العِذار للدّابة. ٣ ـ الجَشِير : الوَفْضَة : « خَريطة الرّاعي لزاده وأداته ، و : الجَعْبَة من أَدَم ، و : الجَوالِق الضخم. ٤ ـ الجَفِير : جَعبة من جلود. ٥ ـ الحَمِيت : وِعاء السَّمْن مُتِّنَ بالرُّبّ ، و : الزِّقّ الصَّغير ، أو الزِّقّ بلا شعر. ٦ ـ الخَسِيج : الخِباء ، أو الكِساء منسوج من صوف. ٧ ـ الخَشِيب : السَّيْف الصَّقيل ، و : السَّيْف الّذي بُرِيءَ بطبعه ولم يُحكَم عمله. ٨ ـ الخَصيف : النعل المخصوفة. ٩ ـ الخَطِير : الزِّمام ، و: الحبل. ١٠ ـ الخَلِيّ: الخَلِيّة. ١١ ـ الخميس: التَّنُّور. ١٢ ـ الرَّصِيص: نِقاب المرأة إذا أدنته من عينيها ، وقد رَصَّصَتْ. ١٣ ـ الرَّصِيع : زِرّ عُروة المُصْحَف. ١٤ ـ الرَّهيش : السَّهْم ، و: القوس الدقيقة يُصيب وَتَرُها طائِفَها. ١٥ ـ الزَّنِيء : السِّقاء الصغير. ١٦ ـ السَّبِيد : الجَوالق من صوف أو وَبَر. ١٧ ـ السَّدِيس : ضرب من المكاكيك « جمع مَكُوك مِكْيال ». ١٨ ـ السَّطيح : المَزادة. ١٩ ـ السَّفِيح : الجَوالِق : و : الكساء الغليظ ، و : قِدْح من المَيْسِر لا نصيب له. ٢٠ ـ السَّفِير : قلادة من ذهب وفِضَّة. ٢١ ـ السَّعيط : المُسْعُط ، وهو الإناء يُجْعَلُ فيه السَّعُوط ويُصَبّ في الأنف. ٢٢ ـ السَّميق : خشبة توضع في عنق الثّور من النِّير ، وهما سَمِيقان ، والأَسْمِقة : خَشَبات في الآلة التي يُنْقَل عليها اللبن. ٢٣ ـ الشريط : عَتِيدَة تَضَعُ المرأةُ فيها طِيبَها ، و : العَيْبَةُ ، و : خُوص مفتول يُشَرَّط به السَّرير ونحوُهُ. ٢٤ ـ الشَّظِيظ : الجَوالِق المشدود. ٢٥ ـ الشَّعِيب : المَزادة ، أو من أَدِيمَيْن ، أو المخروزة من وجهين ، و : السِّقاء البالي. ٢٦ ـ الصَّرِيم : عود يعرض على فم الجَدْي لِئلّا يرضع. ٢٧ ـ الصَّلِيف : عود يعترض على الغَبِيط ، تُشَدّ به المحامل ، وهما صليفان.

٢٨ ـ الغَبيط : المَرْكَب الّذي هو مثل أُكُفّ البخاتيّ ، أو رَحْل قُبَّتُهُ وأَحْناؤه واحد. ٢٩ ـ الغَدِير : السَّيْف. ٣٠ ـ الفَرِيج : القوس البائنة عن الوَتَر ، كالفارج. ٣١ ـ الفَرِيس : حلقة من خشب معطوفة ، تُشدّ في رأس حبل ، يقال لها بالفارسيّة « چنبر ». ٣٢ ـ الفَرِيض : السَّهْم المفروض فُوقُهُ. ٣٣ ـ الفَقِير : الزِّبِيل ، يمانية. ٣٤ ـ الفقيص : حديدة كحلقة في أداة الحَرّاث. ٣٥ ـ القَصِيد : العصا. ٣٦ ـ القَضِيب : السَّيْف القَطّاع ، و : اللطيف من السُّيوف ، و : القوس عُمِلت من قَضيب ، أو غُصن غير مشقوق. ٣٧ ـ القَضِيم : العَيْبَةُ ، و : النِّطَع ، و : الجِلد الّذي يكتب فيه ، و : حصير منسوج ، خيوطه سُيُور. ٣٨ ـ القَعِيد : شيء كالعيبة يُجلَس عليه ، و : الغِرارة ، أو شبهها يكون فيها القَدِيد والكَعك. ٣٩ ـ القَفِيز : مِكيال. القميص : م. ٤٠ ـ الكَتيف : السَّيف الصفيح ، و : جِراب لا يُضَيِّعُ شيئاً. ٤١ ـ الكَرِيب : خشبة الخبّاز التي يُرَغِّف بها. ٤٢ ـ الكَلِيت : حجر مستطيل ، يُسَدّ به وِجار الضَّبُع ، وهو « الكِلّيت » أيضاً ، بتشديد اللام. ٤٣ ـ الكَنِيف : التُّرس ، و : السُّتْرَة ، و : السّاتر. ٤٤ ـ اللبيد : المِخْلاة ، و : الجَوالِق. ٤٥ ـ اللَّعِين : المنصوب في الزَّرع ، يُفَزَّع به الطَّير. ٤٦ ـ المَليل : المِحْضَأُ ، وهو ما تُحْضَأُ به النّار ، أي توقد. ٤٧ ـ المَنِيحُ : قِدْح لا سَهْمَ له. ٤٨ ـ النَّجِيف : سهم عريض النَّصْل. ٤٩ ـ النَّخِيس : البكرة يتّسع ثَقْبُها من أكل المحْوَر ، فتُثقب خشبة في وَسَطها ، وتُلْقَمُ الثَّقْبَ المُتَّسع ، وتلك الخشبة : نِخاس ، ونخاسة. ٥٠ ـ النَّشِيز : المِئزر. ٥١ ـ النَّشيص : الرُّمح المنتصب ، و : الّذي يجعل الخَمير فيه ثمّ يخبز قبل أن يختمر ، كالنَّشُوص. ٥٢ ـ النَّشِيل : السَّيْف الخفيف الرقيق. ٥٣ ـ النَّصِيف : مِكيال ، و : الخِمار ، و : العمامة ، و : كلّ ما غَطّى الرأس. ٥٤ ـ النَّقِيب : المِزْمار ، و : لسان الميزان. ٥٥ ـ النَّقِيع : شيء ينقع فيه الزَّبيب وغيره ثم يُصَفّى ، كالنَّقُوع. ٥٦ ـ الوَبِيل : خَشَبة القَصّار التي يدُقّ بها الثِّياب بعدَ الغَسْل ،

و : خشبة يضرب بها النّاقوس. ٥٧ ـ الوَشِيع : خَشَبة الحائك التي تُسَمّى الحفّ ، و : خشبة غليظة على رأس البئر يقوم عليها الساقي. ٥٨ ـ الوَضِين : بِطان عريض منسوج من سُيُور أو شَعَر ، أو لا يكون إلا من جِلد. ٥٩ ـ الوَطِيس : التَّنُّور.

٦ ـ فعيلة :

بُني على زِنَتِها :

١ ـ الأَرِيكة : سَرِير في حَجَلة ، أو : كلّ ما يُتَّكَأ عليه من سَرير ومِنَصَّة وفِراش ، أو سَرير مُتَّخَذ [مُنَجَّد] مُزَيّن في قبّة أو بيت. فإذا لم يكن فيه سرير ، فهو حَجَلَة. ٢ ـ البسيطة : القِدْر العظيمة. ٣ ـ البصيرة : التُّرس ، و : الدِّرع ، و : كلّ ما لُبِس من سلاح. ٤ ـ البقيرة : بُرْد يشقّ فيُلْبَس بلا كُمَّيْن. ٥ ـ الثَّميمة : التَّامورة المشدودة الرأس ، والتَّامورة : الوِعاء. ٦ ـ الجبيرة : العيدان التي تجبر بها العظام ، و : اليارَق ، وهو السِّوار المنبسط غير المبروم المَلْوِيّ. ٧ ـ الْجَنِيَّةُ : رِداء من خَزّ. ٨ ـ الحشيّة : المرفقة ، أو المصدغة تعظّم بها المرأة بدنَها ، أو عجيزتها ، كالمِحشَى. ٩ ـ الحَنِيرَةُ: مِنْدفة القطن ، و : القوس ، أو بلا وَتَر. ١٠ ـ الحنيّة : القوس. ١١ ـ الْحَوِيّة : كساء مَحْشُوّ حول سنام البعير. ١٢ ـ الخنيعة : قِطعة من الأَدَم ، يَلُفُّها الرامي على أصابعه. ١٣ ـ الخريطة : وِعاء من أَدَم وغيره ، يشرج على ما فيه. ١٤ ـ الخليطة : سيف يندلق من غِمده. ١٥ ـ الخليّة : ما يعسّل فيه النحل ، أو : مثل الراقود من طين ، أو خشبة تنقر فيعسّل فيها. و : السَّفِينة العظيمة ، أو : التي تسير من غير أن يسيّرها الملاح ، أو : التي يتبعها زورق صغير. ١٦ ـ الخميصة : كِساء أسود مُرَبَّع ، له عَلَمان. ١٧ ـ الدَّرِيئة : الحلقة يُتَعَلَّمُ الرّامي الطعن والرمي عليها. ١٨ ـ الذَّرِيعة : الحلقة يُتَعَلَّم عليها الرمي. ١٩ ـ الرَّصِيعة : العقدة في اللجام ، و : حِلية السيف المستديرة ،

أو : كلّ حلقة مستديرة في سيف أو سَرْج أو غيرهما. ٢٠ ـ السَّرِيحة : السير يخصف بها. ٢١ ـ السَّرِيّة : نصْل صغير مدوَّر. ٢٢ ـ السطيحة : مَزَادة تكون من جلدين غيرَ مُرَبَّعَة. ٢٣ ـ السَّفِيفة : خَشَبة عريضة دقيقة طويلة ، توضع ثم تُلَفُّ عليها البواري. ٢٤ ـ السقيفة : الجِبارة من عِيدان المُجَبَّر. ٢٥ ـ السَّوِية : قَتَب عجميّ للبعير ، و : كساء محشوّ بثُمام ونحوه كالبرذعة ، يُحَوَّى حول سنام البعير ثم يركب ، كالحوِيّة. ٢٦ ـ الشريجة : شيء ينسج من خُوص النّخل ، يحمل فيه البِطّيخ ونحوه ، و : جَدِيلة من قَصَب للحَمام ، و : العَقَبَة الّتي يلصق بها ريش السّهم ، و : قوس تُتَّخذ من الشريج للعُود الّذي يُشق فِلْقَيْن. ٢٧ ـ الشَّرِيرة : المِسلّة. ٢٨ ـ الشَّرِيطة : شِبه خيوط تُفْتَل من الخُوص والليف ، وقيل : هي الحبلُ ما كان ، سمّي بذلك لأنّه يُشرَط خُوصه ، أي يُشقّ ثمّ يفتل (ينظر « الشريط » في « فَعيل »). ٢٩ ـ الشَّعِيرة : هَنَةٌ تُصاغ من فِضّة أو حديد على شَكْل الشَّعِيرة تكون مِساكاً لِنِصاب النَّصْل. ٣٠ ـ الشَّكِيكة : السَّلّة تكون فيها الفاكهة. ٣١ ـ الشَّكِيمة: في اللجام: الحديدة المعترضة في فم الفَرَس ، فيها الفأس. ٣٢ ـ الصَّفِيحة : المَزَادة من أَدَمَيْن قُوبل أحدهما بالآخر ، وتكون صغيرة ، وتكون كبيرة ، وهي من أواني المِياه ، و : السَّيْف العريض. ٣٣ ـ الضَّرِيبة : السَّيْف. ٣٤ ـ الطَّرِيدة : قصبة فيها ثلاث عروض ، تبرىٰ بها المَغازل وغيرها. ٣٥ ـ الظَّعِينة : الهَوْدَج ، فيه امرأة أم لا. ٣٦ ـ العتيدة : الطَّبْلَةُ ، أو : الحُقّة يكون فيها طيب الرَّجُل والعروس. ٣٧ ـ العقيقة : المَزَادة. ٣٨ ـ الغريبة : رحى اليد. ٣٩ ـ الفَرِيغة : المَزَادة الكثيرة الأخذ للماء ، و : الإناء ، و : القَدَح الضّخم لا يُطاق حمله ، و : القوس الواسعة جرح النَّصْل ، أو البعيدة السهم ، و : النِّصال العريضة. ٤٠ ـ القَبِيعة : ما على طرف مقبض السَّيْف من فِضّة أو حديد ، كالقَوْنَع. ٤١ ـ القذيفة : كلّ ما يُرمىٰ به. ٤٢ ـ القَرِيّة : العصا ، و : أعواد فيها فُرَض ، يجعل فيها رأس عمود البيت. و : عود الشراع الذي في عرضه من أعلاه ،

أو في أعلى الهَوْدج. ٤٣ ــ القعيدة : شيء تنسجه النّساء ، يُشبِه العَيْبَةَ ، يُجلَس عليه. ٤٤ ــ القفيصة : حديدة من أدوات الحَرْث. ٤٥ ــ الكتيفة : ضَبَّةُ الباب ، وهي حديدة طويلة عريضة ، وربما كانت كأنّها صفيحة ، و : كلبتا الحدّاد. ٤٦ ــ الكصيصة : حِبالة يُصاد بها الظّبي. ٤٧ ــ الكظيمة : المَزَادة. ٤٨ ــ اللبيخة : نافجة المِسْك. ٤٩ ــ اللبيدة : المِخْلاة. ٥٠ ــ المسيحة : القوس. ٥١ ــ المصيصة : القَصْعَة. ٥٢ ــ المَضِيغة : عَقَبَةُ القوس التي على السِّيَتَيْن ، أو : عَقَبَةُ القَوّاس الممضوغة. ٥٣ ــ المَطِيلة : الحديدة تضرب وتُمَدّ وتُسبك وتُدار ، ثمّ تطبع لتصاغَ بيضة ، وكذلك الحديدة تذاب للسيوف ثمّ تُحمى وتُضرب وتُمدّ وتربّع ثمّ تُطبع بعد المَطْل فتُجعل صفيحة. ٥٤ ــ النَّضيدة : الوِسادة ، و : ما حشي من المَتاع. ٥٥ ــ النَّفيجة : القوس. ٥٦ ــ النَّقيّة : سُفرة من خوص يُشَرُّ عليها الأَقِطُ. ٥٧ ــ النَّقيدة : الدِّرع. ٥٨ ــ النَّميّة : نصلانِ من الغَزْل يُقابَلان فيُكَبّان. ٥٩ ــ الوتيرة : حلقة يتعلّم عليها الطّعن. ٦٠ ــ الوَثيّة : القِدْر الكبيرة ، و : الجُوالق الضخم. ٦١ ــ الوَذِيلة : المِرآة. ٦٢ ــ الوشيجة : ليف يفتل ثمّ يشدّ بين خَشَبتين فيُنْقَلُ به البُرّ المحصود ليكدس. ٦٣ ــ الوشيعة : القَصَبة التي يجعل النّسّاج لحمة الثّوب ، و : خشبة يلفّ عليها ألوان الغَزْل. ٦٤ ــ الوصيّة : جريدة النخل يُحزَم بها. ٦٥ ــ الوفيعة : مثل السَّلّة ، تتّخذ من العراجين والخُوص ، كالوفعة ، و : خرقة يمسح بها القلم ، و : صوفة تُطلىٰ بها الجرباء. ٦٦ ــ الوليجة : الجُلّ ، و : الغِرارة ، و : العدل ، يُحمل فيه الطّيب والبزّ ونحوه. الوليّة : البرذعة ، أو ما تحتها. ٦٧ ــ الوَنِيّة : الجُوالِق ، و : اللؤلؤة ، و : العِقد من الدُّرّ.

٧ ــ فاعول :

بُني على زِنَتِهِ :

١ ــ الآرِيّ : الأَخِيّة لآخِيَة ، وهي عُروة تثبت في الأرض أو الحائط

وتربط فيها الدّابة ، وقال ابن قتيبة في « أدب الكاتب » : « قالوا : وآريّ الدّابة ، فاعول ، من التّأرّي ». ٢ ــ الباسوط ، من الأقتاب : ضدّ المفروق. ٣ ــ الباصور : رَحْل دون القِطْع ، وهو النّمرقة أو طِنْفِسَة يجعلها الراكب تحته وتغطّي كتفي البعير. ٤ ــ التّابوت : م. ٥ ــ الحابُول : الكَرّ الّذي يُصعد به على النّخل. ٦ ــ الحاجُور : ما يُمسك الماء من شَفَة الوادي ، كالحاجر. ٧ ــ الحادور : القُرْط. ٨ ــ الخابُور : مِسمار من الخشب. ٩ ــ الخاطوف : شبيه بالمِنجل ، يُشدّ في حِبالة الصائد ، فيختطف الظّبي. ١٠ ــ الداحول : ما ينصبه صائد الظّباء من الخشب. ١١ ــ الدّاموس : القُتْرَة ، وهي ناموس الصّائد. ١٢ ــ الرّاحول : الرَّحْل. ١٣ ــ الراووق : المِصفاة. ١٤ ــ الرّاسوم : طابع يطبع رأس الخابية. ١٥ ــ الرّاقود : الكأس ، و : دَنّ كبير أو طويل الأسفل يُسَيَّع داخله بالقار. ١٦ ــ الرّاقول : حبل يُصعد به النّخل ، وهو الحابول. ١٧ ــ السّاجور : القِلادة : أو : الخَشَبة التي توضع في عُنُق الكلب. ١٨ ــ السّاطور : سيف القصّاب. ١٩ ــ السّاعور : كهَيْأَة التّنّور. يُحتفَر في الأرض ، ويُختبز فيه. ٢٠ ــ السّاقور : الحديدةُ تُحْمَىٰ ويُكوَىٰ بها الحمار. ٢١ ــ الشّاقول : خشبة قدر ذراعين ، في رأسها زجّ. ٢٢ ــ الصّاقور : الفأس العظيمة التي لها رأس واحد رقيق ، تكسر به الحجارة ، كالصّوقر ، وهو المِعْوَل أيضاً. ٢٣ ــ العاطوف : مِصيدة فيها خَشَبة معطوفة الرّأس ، كالمعطوف. ٢٤ ــ القادوف. المِجداف ، يمانية. ٢٥ ــ الفاثُور : الطَّسْت ، أو الخِوان يُتّخذ من رُخام أو فِضّة أو ذهب ، و : المِصحاة ، وهي النّاجود والباطية. ٢٦ ــ الفاعوس : الكُرّاز الذي يشرب فيه. ٢٧ ــ الفانوس : م. ٢٨ ــ القارور : القارورة ، ما قرّ فيه الشّراب وغيره. ٢٩ ــ الكابول : حِبالة الصّائد. ٣٠ ــ الكانون : الموقد : كالكانونة ، و : المُصْطَلىٰ. ٣١ ــ الماعون : أسقاط البيت كالدّلو والفأس والقِدر والقَصْعَة. ٣٢ ــ النّاجود : إناء الخمر. ٣٣ ــ النّاعور : دَلْو يستقىٰ بها ، و : أحد النّواعير التي يُستقىٰ بها ،

يـديرهـا الماء ، ولهـا صوت ، و : جَنَـاح الرَّحىٰ. ٣٤ ــ النّـاقـور : الصُّـور. ٣٥ ــ النّـاقـوس : خشبـة كبيـرة طـويلة وأخـرى قصيـرة ، واسمهـا الـوبيـل. ٣٦ ــ النّاموس : الشَّرَك ، و : قُتْرَة الصّائد. ٣٧ ــ الهاوون : الّذي يُدَقُّ فيه، وهو الهاوُنُ أيضاً.

٨ ــ فاعولة :

بُنِيَ على زِنَتِها :

١ ــ الرّاعوثة : حجر يقوم عليه المستقي ، كالأرعوثة. ٢ ــ الصاقورة : الفأس العظيمة ، كالصُّوْقَر. ٣ ــ الطّاحونة : التي تدور بالماء ، وهي الطّـحّانة أيضاً ، و : الـرَّحىٰ. ٤ ــ القـابـوعـة : المِحْـرَضَـة ، وهي وِعـاء الحَـرَض « الأُشنان ». ٥ ــ القارورة : ما قَـرَّ فيه الشّراب وغيره ، أو : يُخَصّ بالزُّجاج ، و (قـوارير من فِضّـة) ، زعمها بعضهم « من زجـاج في بياض الفِضّـة وصفـاء الزّجاج » ، وهي القارور أيضاً. ٦ ــ القـازوزة : المشربـة ، أو : قَدَح ، أو : الصَّغير من القوارير ، أو الطّاس. كالقاقوزة والقاقُزَّة. ٧ ــ القاقوزة : كالقازوزة. ٨ ــ الكانونة : المَوْقِد ، كالكانون. ٩ ــ الناعورة: الدّولاب ، و : دَلْو يُستقىٰ بها. ١٠ ــ النّامورة : مِصيدة تربط فيها شاة للذّئب ، أو: حديدة لها كلاليب ، تُجعل فيها لحمة ، يُصاد بها الذّئب.

٩ ــ فَـعّال :

بُنِيَ على زِنَتِها :

١ ــ الخَطّار : المقلاع ، و : المنجنيق. ٢ ــ الخَيّاب : القِدح الـذي لا يُوري. ٣ ــ الشّلاّق : شِبْهُ مِخلاةٍ للفقراء والسُّؤّال. ٤ ــ الصَّوّان : حجـارة يقتدح بها. ٥ ــ الطَّرّاد : السَّفينة الصغيرة السَّريعة. ٦ ــ العَطّاف : القِدح الّذي لا غُرْمَ فيه ولا غُنْمَ لـه ، وهو العـطوف أيضاً. ٧ ــ الفَـدّام : ما يـوضع في فم الإبريق ، ومثله الفِدام ككِتاب. ٨ ــ الفَدّان الآلة التي يُحرث بها ، ومثله الفَدان

بتخفيف الدّال. ٩ ــ القَبّان : ما يوزن به. ١٠ ــ القَدّاح : الحديدة التي يُقدح بها ، وقيل : القَدّاح والقَدّاحة الحجر الذي تُقدح به النّار. قال الأزهري : القَدّاح الحجر الّذي يورىٰ منه النّار ، وقال الأصمعي : يُقال للّذي يُضْرَب فتخرج منه النّار : قَدّاحة. ١١ ــ القَدّاس : حصاة توضع في الماء قَدْراً لِـرِيّ الإبل ، وهي نحـو المُقْلَة للإنسـان. وقيل : هي حصـاة يقسم بها المـاء في المفاوِز ، آسم كالحَبّان ، وهي القـادس أيضاً. وحكـاها بعضهم بضم القـاف ، وفَرَّق بينهـا وبين القَدّاس ، بالفتح ، قال : القُدّاس الحجر الّذي ينصب على مَصَبّ الماء في الحوض وغيره ، والقَدّاس الحجر الّذي يُنصب وسط الحوض ، إذا غمـره الماء رَوِيَتِ الإبل. ١٢ ــ القَذّاف : الميزان ، و : المركب ، و : المنجنيق ، و : الّـذي يُـرْمىٰ بـه فيُبْعِـدُ. الـواحـدة قَـذّافـة. ١٣ ــ القَـرّاع : التُّرْس ، و : القَرّاعان : السَّيف والحَجَفَة. ١٤ ــ القَرّان : القارورة ، قال آبن شُمَيْل : لغـة حِجـازيّـة. ١٥ ــ القَسّـام : الميـزان ١٦ ــ القضّـاب : السَّيْف القـطّاع. ١٧ ــ الكَـلاّب : حـديـدة في طـرف الـرَّحْـل ، و : كـلّ مـا يـوثق بـه شيء. ١٨ ــ النّبّاج : المِخْوَض : قال المفضَّل : العرب تقول للمِخْوَض : المِجْدَح ، والمِـزْهَف ، والنّبّاج. ١٩ ــ النُّبّاج : : مَـنـاقِفُ يُجـاء بهـا من مكـة ، تجعـل في القلائد والوَشح ، ويدفع بها العين ، الواحدة نَبّاجة.

١٠ ــ فَـعّالة :

بُنِيَ على زِنَـتِها :

١ ــ البَرّادة : إناء يبرِّد الماءَ ، بني على أَبْرَدَ. و : الكُوارة التي يُبَرَّد عليها الماء ، ومنه قولهم : باتت كِيزانُهم على البَرّادة ، قال الأزهريّ : لا أدري هي من كلام العرب أم كلام المولَّدين. ٢ ــ البَيّاحة : شبكة الحوت. ٣ ــ الحرّاقة : سفينة فيها مرامي نيران ، يُرمى بها العدوّ في البحر. شاعت في العصر العباسيّ الأوّل ، ووصفها أبو نُواس. ٤ ــ الحقّانة : الفارغـة من السُّفُن ، وهي الخِنُّ.

٥ ـ الخَرّارة : عود يوثق بخيط ، ويحرّك الخيط ، وتُجرّ الخَشَبة ، فيصوّت.
٦ ـ الدَّبّابة : آلة تُتَّخذ لحرب الحصار ، تدخل تحتها الرّجال ، فتدفع في أصل الحِصن. ٧ ـ الدَّرّاجة : الحالة « العَجَلَة » التي يدرج عليها الصَّبيُّ إذا مشى.
٨ ـ الدَّرّارة : المِغْزَل. ٩ ـ الدَّقّاقة : ما يُدَقّ به الأرُزّ ونحوه. ١٠ ـ الدَّوّارة : الفرجار ، وهو بالفارسية پركار ، وهي من أدوات النَّقّاش والنَّجّار ، لها شعبتان تنضمّان وتنفرجان لتقدير الدّارات. ١١ ـ الزَّرّافة : المِنْزَفة التي ينزف بها للزّرع وما أشبه ذلك. ١٢ ـ الزَّرّاقة : المِنْضَحَة ، قال الأزهريّ : « وهي عند عوام النّاس (النَّضّاحة) ، ومعناهما واحد ». ١٣ ـ الزَّمّارة : ما يزمر به ، وهي الزَّمْخَرُ ، و : الغُلّ ، قال ابن سِيدهْ : والزّمّارة عمود بين حلقتي الغُلّ. و : السّاجور الذي يجعل في عُنُق الكلب. ١٤ ـ السَّجّادة : الخُمْرَةُ المسجود عليها. ١٥ ـ السَّحّارة : شيء يلعب به الصّبيان ، إذا مُدَّ من جانب خرج على لون ، وإذا مُدَّ من جانب آخَرَ خرج على لون آخَرَ مخالف.
١٦ ـ الشَّغّارة : القَدّاحة. ١٧ ـ الصَّفّارة : هَنَة جوفاء من نُحاس ، يصفر فيها الغُلام للحَمام ، أو للحِمار ليشرب. ١٨ ـ الصَّنّاعة : خشب يُتَّخذ في الماء ، ليحبس به الماء ويمسكه حيناً. ١٩ ـ الطَّحّانة : الطّاحونة التي تدور بالماء.
٢٠ ـ الطَّلّاسة : خرقة يمسح بها اللوح. ٢١ ـ العَرّادة : شبه المنجنيق صغيرة.
٢٢ ـ العَسّالة : الشورة الّتي تتّخذ فيها النّحلُ العسلَ من راقود وغيره ، فتعسّل فيه. ٢٣ ـ الفَخّارة : الجَرَّة ، جمعها الفَخّار ، أو : هو الخَزَف.
٢٤ ـ الفَدّامة : ما يشدّ به فم الإبريق ، كالفِدامة. ٢٥ ـ القَدّاحة : القَدّاح « يُنظر في فَعّال ». ٢٦ ـ القَرّاعة : القَدّاحة التي تقتدح بها النّار.
٢٧ ـ القَصّابة : المِزمار. ٢٨ ـ القَضّابة : السَّيْف القطّاع. ٢٩ ـ المَلّاسة : آلة تُسَوّى بها الأرض. ٣٠ ـ النَّشّافة : ما ينشّف به الماء. ٣١ ـ النَّضّاحة : الآلة الّتي تُسَوّى من النُّحاس أو الصّفر للنِّفط وزَرْقِه. ٣٢ ـ النَّفّاطة : ضرب من السُّرُج ، يستصبح بها ، و : أداة تُعمل من النّحاس يُرمى فيها بالنِّفط والنّار.

١١ ـ فُعّال :

بُنيَ على زِنَتِه :

١ ـ الجُبّاع : سهم صغير ، يلعب به الصّبيان ، وهو الجُمّاح. ٢ ـ الجُمّاح : سهم بلا نَصْل ، مدوّر الرّأس ، يُتَعَلَّمُ به الرمي ٣ ـ الخُطّاف : حديدة حَجْناءُ في جانبي البكرة فيها المِحْوَر ، أو : كلّ حديدة حَجْناء.
٤ ـ الدُّوّاج : معطف غليظ. ٥ ـ الزُّنّار : حزام يشده النَّصرانيّ والمجوسيّ على وسطه. ٦ ـ السُّكّان : ما تسكّن به السّفينة ، وتُعدَّل به في سيرها.
٧ ـ الشُّبّاك : كالشَّبكة. ٨ ـ السُّلّاء : نَصْل على شكل سُلّاء النّخل.
٩ ـ العُكّاز : عصاً يُتوكّأ عليها. ١٠ ـ العُوّار : الخُطّاف. ١١ ـ القُدّاس : « يُنظر في فَعّال ». ١٢ ـ القُفّاز : حديدة مشتبكة ، يجلس عليها البازي ، و : شيء يعمل لليدين ، يُحشى بقُطن ، تلبسهما المرأة للبَرْد ، و : ضرب من الحُليّ لليدين والرِّجلين. ١٣ ـ الكُتّاب : سهم صغير مدوّر الرّأس ، يتعلّم به الصّبيّ الرّمي. ١٤ ـ الكُتّاب : كالكُتّاب ، ويفتح أيضاً. السّهم لا نَصْلَ له ولا ريش.
١٥ ـ الكُرّاز « وتخفّف راؤه أيضاً » : القارورة ، أو : كوز ضيّق الرّأس ، جمعه كِرْزان. ١٦ ـ الكُلّاب : المِهماز ، كالكَلّوب. ١٧ ـ النُّطّار : الخَيَال المنصوب بين الزّرع.

١٢ ـ فُعّالة :

بُنيَ على زِنَتِها :

١ ـ الجُمّازة : دُرّاعة « ثوب من صوف ». ٢ ـ الدُّرّاعة : ثوب لا يكون إلّا من صوف. ٣ ـ الدُّوّامة : فلكة يلعب بها الصّبيان ، يرمونها بخيط ، فتَدُوّم ، « تدور » على الأرض. ٤ ـ الرُّجّاحة : حبل يعلّق ويرتجح به. ٥ ـ الزُّنّارة : كالزُّنّار. ٦ ـ الطُّوّاحة : حبل يعلّق ويركبه الصّبيان. ٧ ـ العُظّامة : ما تعظّم به المرأة الرّسحاء عَجيزَتَها ، كالعِظامة ، والإعظامة والعُظمة. ٨ ـ العُكّازة : كالعُكّاز. ٩ ـ القُحّازة : شيء يصطاد به الطّير. ١٠ ـ العُقّافة : خَشَبة في رأسها

حُجْنَةٌ يُمَدُّ بها الشيء ، كالمِحْجَن. ١١ ـ القُفّاعة : مصيدة تُتَّخَذُ من جريد النّخل ، ويغدف بها على الطّير ، فيُصاد. ١٢ ـ القُنّاحة : مفتاح معوّج طويل ، و : المِتْرَس. ١٣ ـ الكُرّاسة : الجزء من الصَّحيفة ، الجمع كُرّاس وكراريس. ١٤ ـ اللُّبّادة : ما يلبس من اللُّبود للمطر. ١٥ ـ النُّشّابة : النَّبْلَة ، والجمع النُّشّاب. ١٦ ـ النُّوّاطة : حبلٌ يُعَلَّق ويُرْتَجَحُ به. ١٧ ـ النُّوّاعة : حبل يُعَلَّق ويُرْتَجَحْ به ، كالنُّوّاطة ، والنُّواعة ، والرُّجّاحة ، والطُّوّاحة.

١٣ ـ فِعِّيل :

بُنِيَ على زِنَتِهِ :

١ ـ الدِّرِّيج : شيء يضرب به ذو أوتار ، كالطُّنبور. ٢ ـ الزِّبِّيخ : القَتَبُ الضّخم. ٣ ـ الزِّبِّيل : القُفَّة ، أو : الجِراب ، أو : الوِعاء. ٤ ـ السِّخِّين : المِسْحاة ، الجمع سخاخين. ٥ ـ السِّكِّين : م. ٦ ـ الفِطِّيسَ : المِطرقة العظيمة ، و: الفأس العظيمة. ٧ ـ القِلِّيد : الخِزانة. ٨ ـ القِنِّين : طُنبور الحبشة. ٩ ـ الكِلِّيت : حجر مستطيل يسدّ به وِجار الضَّبُع. ١٠ ـ المِرِّيخ : سهم طويل ، له أربع قُذَذ.

١٤ ـ **فِعِّيلَةٌ :**

بُنِيَ على زِنَتِها :

١ ـ التِّلِّيسة : هَنَة تَسوَّى من الخوص ، و : كيس الحساب. ٢ ـ السِّخينة : السِّكِّين. ٣ ـ القِنِّينة : إناء من الزّجاج للشراب. ٤ ـ المِثِّيخة : العصا ، و : المِطْرَق الدَّقيق.

١٥ ـ فَعُّول :

بُني على زِنَتِهِ :

١ ـ الدَّبُّوس : م. ٢ ـ السَّفُّود : الحديدة الّتي يشوى بها. ٣ ـ **الشَّبُّوث :** كُلّاب النّار. ٤ ـ الشَّبُّور : البُوق. ٥ ـ الصَّنُّوت : الدَّوْخَلَة الصغيرة ،

أو : غِلاف القارورة وطَبَقها. ٦ ـ الصَّيُّود : السّهم الصائب. ٧ ـ الفَرُّوج : قميص الصَّغير ، و : قباء شقّ من خلفه. ٨ ـ الكَلُّوب : المِهْماز ، كالكُلّاب.

١٦ ـ فَعُّولة :

بُنِيَ على زِنَتِها : (السَّبُّورَةُ) ، وهي جريدة من الألواح ، يُكتب عليها ، فإذا استغنوا عنها مَحَوْها.

١٧ ـ مفعول :

بُنِيَ على زِنَتِهِ :

١ ـ المبسوط : المفروق من الأقتاب ، كالباسوط. ٢ ـ المثلوث ، من الحبال : ما فُتِل على ثلاث قُوى. ٣ ـ المحذوف : الزِّقّ. ٤ ـ الممحوص : السِّنان المَجْلُوّ. ٥ ـ المنجوب : الإناء الواسع الجوف. ٦ ـ المنجور : المَحالَة يُسنَى عليها ، والمَحالة البكرة العظيمة ، ويسنى : يُستقى.

١٨ ـ مفعولة :

بُنِيَ على زِنَتِها :

١ ـ المأطورة : العُلْبَةُ يُؤطَر لِرَأْسِها عُوَيْد ويُدارُ ثُمَّ يُلْبَسُ شَفَتَها. ٢ ـ المثلوثة : مَزادة من ثلاثة جُلُود. ٣ ـ المرجونة : القُفَّةُ. ٤ ـ المردودة : المُوسَى « مُوسَى الحِلاقة » ؛ لأَنَّها تُرَدُّ الى نِصابها. ٥ ـ المسرودة : الدِّرْعُ المثقوبة. ٦ ـ المضبوحة : حِجارة القَدّاحة الّتي كأنّها محترقة. ٧ ـ المضلوعة : القوسُ الّتي في عُودها عَطَف ، وتُقَوِّمُ ، وشاكلَ سائرها كَبِدَها. ٨ ـ المَفْرِيّةُ : المَزادة المعمولةُ المُصْلَحَةُ. ٩ ـ المقصورة : الحَجَلَة ، كالقَصُورة. ١٠ ـ المودونة : دُخَّلَة قصيرةُ العُنُق رقيقةُ الجُثَّة. ١١ ـ الموضونة : الدِّرْعُ المنسوجةُ ، أو المقاربة النَّسْج ، أو المنسوجة حلقتَيْن حلقتَيْن ، أو بالجواهر.

١٩ ـ مُفْعَل :

بُنيَ على زِنَتِهِ :

١ ـ المُجْنأُ : التُّرس لا حديد به. ٢ ـ المُجْنَبُ : التُّرْسُ ، وفي لسان العرب : المُجْنَب بالضم ، والمِجْنَب بالكسر ، وليست واحدة منهما على الفعل. وفي تاج العروس : المِجْنَب : التُّرس ؛ لأنه يجنب صاحبه، أي يقيه ما يكره ، كأنّه آلة لذلك. كذا في « الأساس » ، وتُضَمّ ميمه.
٣ ـ المُدْمَج : القِدْح. ٤ ـ المُطْرَف : رداء من خزّ مربّع ذو أعلام.

٢٠ ـ مُفْعَلَة :

بُنيَ على زِنَتِها :

١ ـ المُدارَةُ : جلد يدار ويُخْرَزُ على هيأة الدَّلْو ، فيستقى بها.
٢ ـ المُرسَلَة : قِلادة طويلة تقع على الصَّدْر ، أو : القِلادة فيها الخَرَز وغيرها.
٣ ـ المُطْعَمَة : القوس. ٤ ـ المُقْعَدَة : الدَّوْخَلَّة من الخوص. ٥ ـ المُنْفَجَة : قوس ارتفعت سِيَتُها ، فبانَ وَتَرُها عن عَجْسِها « مَقْبِضها ».

٢١ ـ مُفْعِلَة :

بُنيَ على زِنَتِها :

١ ـ المُلْعِبة : ثوب بلا كُمّ ، يلعب به الصِّبيان.

٢٢ ـ مُفْتَعَل :

بُنيَ على زِنَتِهِ :

المُقْتَعَلُ : السّهم الذي لم يُبْرَ بَرْياً جيّداً.

٢٣ ـ مُفَعَّل :

بُنيَ على زِنَتِهِ :

١ ـ المُخَدَّم : رباط السَّراويل. ٢ ـ المُدَمَّى : السَّهم الّذي ترمي به عدوّك ثمّ يرميك به. ٣ ـ المُرَيَّش : الهَوْدَج المُصْلَحُ بالقِدّ ، و : البُرْد المُوَشّى.
٤ ـ المُسَيَّر : ثوب فيه خطوط. ٥ ـ المُشَقَّر : القَدَح الكبير من الخشب.

٦ ـ المُشَيَّحُ : الكِساء القوي. ٧ ـ المُعَبَّد : الوَتِد. ٨ ـ المُفَدَّم : الإبريق ، و : الدَّن. ٩ ـ المُفَرَّج : المُشْط. ١٠ ـ المُفَقَّر : القَدَح الكبير من الخشب ، و : السَّيْف فيه حزوز مُطْمَئِنّة عن متنه ، ومنه سمّي ذو الفقار. ١١ ـ المُقَطَّع : من الحليّ كالحلقة والقُرْط. ١٢ـ المكوَّذ : الإزار الذي يبلغ الكاذة إذا اشتمل به ، والكاذة : ما حول الحياء من ظاهر الفخِذين ، أو لحم مؤخّرهما.
١٣ ـ المُلَسَّن ، من النِّعال : ما فيها طول ولطافة كهيأة اللسان.

٢٤ ـ مُفَعَّلَة :

بُنيَ على زِنَتِها :

١ ـ المُثَقَّلَةُ : رخامة يُثَقَّل بها البساط ، وكان القياس أن تكون « مُفَعِّلة » ، لكن كذا وردت في السَّماع. ٢ ـ المُزَمَّلَة : الّتي يُبَرَّد فيها الماء.
٣ ـ المُسَحَّلَة : كُبَّة الغَزْل ، وهي الوشيعة. ٤ ـ المُشَمَّطَة : الوشيعة ، والوشيعة كلّ لفيفة ، و : خشبة يُلَفُّ عليها ألوان الغَزْل ، و : القصبة يجعل فيها النّسّاج لحمة الثّوب. ٥ ـ المُصَفَّحَة : السَّيْف. ٦ ـ المُطَوَّقة : القارورة الكبيرة ، التي لها عُنُق. نسبها الصَّغاني الى أهل العراق. ٧ ـ المُعَبَّدَة : السَّفينة المُقَيَّرة. ٨ ـ المُلَكَّمَة : القُرصة المضروبة باليد. ٩ ـ المُكَعَّبة : الدَّوْخَلّة.
١٠ ـ المُوَأَّمَةُ : البيضة لا قَوْنَس لها ، وهو أعلى بيضة الحديد.



هذه الأوزان الاشتقاقية ، الّتي تقصّيتُها من دواوين اللغة ، هي وما صيغ عليها من صحاح أسماء الآلات والأدوات والمرافق ـ وقد بلغت ٢٤ وزناً اشتقاقياً ، ومئِينَ من الألفاظ الفصيحة ـ كلّها من قديم أوزان العربية ، ومن صحاح كَلِمِها ، أُجْرِي اشتقاقها على وَفْق أساليبها في إسناد فعل الشيء الى ما يلابس فاعله أو آلته أو أداته أو مرفقه ، كما أُجري اشتقاق الكثير على « مِفْعَل ، ومِفْعَلَة ، ومِفْعال ». . هذه الأوزان الثلاثة التي احتفل بها علماء النحو حصراً ، وقصروا إباحة الاشتقاق عليها ، على اختلاف بينهم في واحد منها ، وهو وزن مفعلة ، فمنع بعضهم القياس عليها ، كما اشترط بعض آخَرُ

السَّماعَ فيها كلّها ، ومنعوا أن **يطبَّق** القياس ويعمل به إلا في المسموع على ما أسلفت من التفصيل. وقد نَوَّع العرب هٰذه الأوزان الاشتقاقية بحسب مباني الأفعال ودلالات معانيها ، وتصرّفوا فيها بحرّيّة في كلّ ما دعت الحاجة الى اشتقاقه من أسماء الآلات والأدوات والمرافق ، ولم يتحرّجوا ، ولم يقيّدوه بهذا القيد الثلاثي الشديد ، على قلّة الصّناعات وضعفها عندهم في غابر الدهر ، وخلوّ ما كان لديهم منها من هٰذا التعقيد والمُعاظَلَة ، ومن هذه الكثرة الكاثرة المتزايدة دواماً التي تزخر في عالم الصّناعات « التقنيّة » اليوم ، ويستعصي إحصاء أسماء أجهزتها وآلاتها وأدواتها ومرافقها على الضبط والحسبان.

فأَحْرِ بنا ، وقد استفحل ذلك في الحياة الحاضرة هذا الاستفحالَ ، وفاضت فيها أسبابه هٰذا الفيضَ : يَعُبُّ عُبابُهُ ويطمّ على القَرِيّ ، أن نسايرها لِزاماً ، ونضع لمسمياتها أسماء عربية فصيحة يتداولها الناس في يُسر وسهولة. ولن يتسنّى لنا ذلك بالوقوف عند أوزان « مفعل ، ومفعلة ، ومفعال » وحدَها دون الانطلاق من قمقمها الى هذا المجال الرحب الذي جال فيه العرب الأولون وُضّاع اللغة والبيان ، فنستحيي الأوزان التي اشتقوا عليها الى جانب هٰذه الأوزان الثلاثة ، مراعين الحفاظ على الأصول والضّوابط الّتي استنبطت من أساليب العربية وضمنت لها حرمتها ، وصانت سلامتها من عوادي الضّيم ، لِتَفْرُهَ هذه اللغة ، وتمدّ مطالب التمدّن الحديث من ألفاظها بما يسدّ الفواقر ويوصد باب اللجوء الى الدخيل من اللغات الأعجمية.

ولقد ألفيت (مجمع اللغة العربية) — في الناحية العملية — قد انساق منذ أوّل نشأته الى استعمال وزن من هذه الأوزان الكثيرة في مواضَعاته العلمية والفنيّة دون أن يلتفت الى قاعدة النّحاة التي أقرّها يومئذٍ كما أسلفت ، كما ألفيت المُحْدَثين من خاصّة وعامّة قد دفعتهم مطالب الحياة الى استعمال بعض الأوزان غير المباحة عند النّحاة ، فصاغوا أسماء لبعض الآلات والأدوات على زِنة (فَعّالة) ، ولم يستفتوا فيها النحو ؛ لأن حاجتهم إليها لا تسمح لهم بالمراجعة

وانتظار صدور الفتاوى ، ولأنهم وجدوا هٰذه الصِّيغة سائغة في الذوق ومؤدية المعاني التي يريدون ، وكثر ذلك في استعمالهم. وظنّه بعض أعضاء المجمع « عامّيّاً » ، فأحَبَّ إدخاله في زمرة « الفصيح » ، واقترح على المجمع — قُبيل سُنَيّات — اضافة هذه الصيغة الى صيغ الأوزان الثلاثة المعروفة « للتيسير على الناس ، ولتقريب العامية من الفصحى » على حد قوله ، وأقرّ المجمع الاقتراح وخَرّجه تخريجاً صِناعياً ، ولم يرجع بنظره الى أصل هذه الصيغة في قديم استعمالها في العربية وزناً من أوزان الآلة والأداة ، فأباحها بأنَّ « صيغة (فَعّال) في العربية من صيغ المبالغة ، وأنّها استُعملت أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحَدَث ، وعلى الأخصّ الحِرَف . فقالوا : خَبّاز ونَجّار وسَبّاك ، وأنّ من أسلوب العرب إسنادَ الفعل الى ما يلابس الفاعلَ : زمانَهُ ومكانه ، أو آلته ، فقالوا : نهرٌ جارٍ ، ويومٌ صائم ، وليلٌ ساهر ، وعيشة راضية . وعلى ذلك يكون استعمال صيغة (فَعّالة) اسماً للآلة استعمالاً عربيّاً صحيحاً ».

وهٰذا التخريج وتعليله إنّما يصحّ اللجوء إليه إذا صحت دعوى عامية هٰذا الاستعمال. وليست بصحيحة جَزْماً ، فان استعمال وزن (فعالة) اسماً للآلة أو الأداة استعمال عربي أصيل من قديم اللغة كما تؤيّده الأمثلة الفصيحة القديمة التي أسلفتها ، وليس بالحديث في الاستعمال ، ولا بالعاميّ. وهو يُقَرّ لا بتخريجه تخريجاً صناعياً ، بل بأنّه نصّ ثابت في استعماله القديم وزناً من صميم أوزان أسماء الآلة والأداة في العربية الفصيحة.

⁂

هذا ، وأُضيف الى هٰذه الأوزان الاشتقاقيّة لأسماء الآلات والأدوات ، التي استقريتها مع أمثلتها من صحاح العربية ، أوزاناً أُخَر صاغت العرب عليها قديماً أسماء آلات وأدوات ومرافق. . أذكرها مع بعض أمثلتها على سبيل المَنْبَهَة على بسطة العربية ، وتنوّع صِيَغِها في هذا الباب كما في غيره من الأبواب الأُخَر ، وفَراهَتِها في التعبير عن مطالب النفس والحياة فَراهةً لا ضريب لها في اللغات.

وقد اهتديت منها الى :

١ ـ وزن (فيعل)

ومما بُنِيَ عليه :

١ ـ البَيْزَرُ خشبة القصّار الّذي يدقّ به ، ٢ ـ الخَيْعَل : الفَرْو. ٣ ـ الخَيْلَع : القَبّة من الأدَم. ٤ ـ الدَّيْسَق : خِوان من فِضّة. ٥ ـ الزَّيْلَع : ضرب من الوَدَع. ٦ ـ السَّيْحَف : النَّصْلُ العريض. ٧ ـ الضَّيْزَن : خدّ بكرة السَّقْي التي سانبها ها هنا وهاهنا. ٨ ـ القَيْلَع : الرَّحَى ، أو : أحد رَحَيي الماء ، واليد السُّفْلَى منها. ٩ ـ الفَيْهَج : المِصفاة ، و : مِكيال الخمر. ١٠ ـ النَّيْرَج : سِكّة الحرّاث ، كالنَّوْرج ، و : ما يُداس به الأكداس من خشب كان أو حديد. ١١ ـ النَّيْزَك : الرُّمح القصير.

٢ ـ وزن (فَوْعل)

ومما بُنِيَ عليه :

١ ـ الزورق وهو السَّفينة الصَّغيرة. ٢ ـ الصَّوْقَر وهو الفأس العظيمة الّتي لها رأس واحد دقيق تكسر به الحجارة ، كالصاقور ، وهو المِعْوَلُ أيضاً. ٣ ـ الفَوْلَفُ : الجِلال من الخوص ، و : غطاء كل شيء ولباسه ، و : غطاء تغطّى به الثّياب. ٤ ـ القَوْبَعُ : قَبيعة السّيف ، وهي ما على طرف مقبضه من فِضّة أو حديد. ٥ ـ النَّوْجَر : الخشبة يكرب بها. ٦ ـ النَّوْرَج. ـ سكّة الحرّاث ، كالنَّيْرَج ، وما يداس به الأكداس من خشب كان أو حديد.

٣ ـ وزن (أفْعُول)

وممّا بُنِيَ عليه :

١ ـ الأُحْبُول المِصيدة. ٢ ـ الأُنْقور : جِذع يُنْقَر ، ويجعل فيه كالمراقي ، يصعد عليه الى الغُرَف ، و : ما نُقِر من الحجر والخشب ونحوه ، و : أصل خشبة ، ينقر فيُنبذ فيه ، فيشتدّ نبيذه ، كالمِنقر وهو الخشبة التي تنقر للشّراب.

٤ ـ وزن (أفْعُولة)

وممّا بُني عليه :

١ ـ الأُحبولة المِصيدة ، كالأُحبول. ٢ ـ الأرجوحة : معروفة. ٣ ـ الأُرْعُوثة : حجر يقوم عليه المُسْتَقي ، كالرّاعوثة. ٤ ـ الأُضْخُومة : عُظَامَةُ المرأة الرَّسْحاءِ ، وهي العِجازة ، تعظّم بها عجيزتَها لتحسب عجزاء ، ويقال لها المِرْفَدُ أيضاً.

٥ ـ وزن (فَعْلَل)

وممّا بُني عليه :

١ ـ الجَرْجَرُ وهو ما يداس به الكُدْس ، وهو من الحديد . ٢ ـ الدَّغْلَج : الجَوالق المَلآن. ٣ ـ الوَزْوَزُ : خشبة عريضة يجرّ بها تراب الأرض المرتفعة إلى المنخفضة.

٦ ـ وزن (فَعْلَلة)

وممّا بُني عليه :

القَرْعَرَة ، وهي سداد القارورة ، ويضم.

٧ ـ وبنى العرب أسماء بعض الأدوات على المصادر، ومنها: ١ ـ التّأسير، واستعملوا جمعه التآسير، وهي السيور التي بها يؤسر السَّرْج. ٢ ـ التَّربيق وهو الحلقة، والحبل تشدّ به الغنم، ٣ ـ التَّوقيف ، وهو عَقَب يُلوى على القوس رطباً ليّناً حتى يصير كالحلقة ، مشتق من الوَقْف الذي هو السوار من العاج ، ٤ ـ التمتين وهو خيط من خيوط الفسطاط. ٥ ـ التأكيد والتّوكيد ، وقد استعملوا جمعهما التآكيد ، والتواكيد وهي السيور التي يشدّ بها القَرَبُوس.

وعلى الله قصد السَّبيل.

(*) الشِّباب ، بالكسر : النَّشاط.

(١) في اللغة : « ساغ الشَّراب سَوْغاً وسُواغاً : سَهُلَ مدخله. وسُغْتُهُ أسوغُهُ وسِغْتُهُ أسِيغُهُ ، لازم ومُتعدٍ ».

(٢) من المَثَل : « هو على طَرَف الثُّمام» يضرب لما يوصل إليه من غير مشقَّة. والثُّمام : نبت لا يطول فيشق على المتناوِل.

(٣) العلامة الشيخ عبدالقادر المغربيّ ، يرحمه الله.

(٤) زَنَّه بكذا : ظَنَّهُ به ، كأَزَنَّهُ ، وأزننته بكذا اتّهمتُه به.

(٥) قال في تاج العروس (ز/و/ل): « والمِزْوَلَـةُ : آلة للمنجمين ، يعـرف بها زوال الشمس ، والجمع مَزاوِلُ ، عامّيّة ».

(٦) الغراضيف : جمع غُرْضوف ، وهما غُرْضوفان : خشبتان تشدّان يميناً وشمالاً بين واسط الرحل وآخرته.

(٧) حنذ الفَرَس : ركَضه وأعداه شوطاً أو شوطين ، ثم ظاهَرَ عليه الجلالَ في الشمس ليعرق.

(٨) الحقَب : الحزام يلي حقو البعير ، أو حبل يشدّ به **الرَّحْلُ** في بطنه. الثِّيل : وعاء قضيب البعير وغيره ، أو القضيب نفسه.

(٩) الدُّجْر : خشبة تشد عليها حديدة الفَدّان. ــ اللؤمة : جماعة أداة الفَدّان.

(١٠) خلَّ الكساء وغيره جمع أطرافه بخلال.

(١١) يضاف هنا : (١٥٨) **الشِّيار : اللباس.**

(١٢) يضاف هنا : (١٧٦) الطَّبابة : السَّيْرُ في أسفل القربة بين الخُرْزَتَين.

(١٣) سيأتي تفسير (النجاش).

(١٤) القلْس : حبل ضخم من ليف أو خوص أو غيرهما ، من قلوس سُفُن البحر.

(١٥) تقدم تفسيره.

تنبيه : ذكرت في كلامي على ما جاء على (فِعال) انني جمعت ٣١٥ كلمة منها. ثم أضفت اليها ثلاث كلمات ، فأصبحت ٣١٨ كلمة ، وهي : ٧٢ ــ (الخدار) في صلب البحث ، و١٥٨ ــ (الشيار) ، و١٧٦ ــ (الطبابة) ــ المذكورة في الرقمين (١١) و (١٢) في هذه التعليقات.

تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ

هذه اللغاتُ البَشريَّةُ جمعاء ، لا ريبَ عندي في أنّها ، في أصلها ، إلهامٌ وتَوْقِيفٌ ، وليست مُواضعَةً واصطلاحاً . . وقعت لأجناس البشر بالحكمة ، وغُرِسَت في جِبلّتهم غَرْساً ، ونمت معهم في عهود التّاريخ المتعاقبة ، ثُمّ استحدثوا ، إبّانَ استبحارِهم في التّمدُّن والعُمْران ، المُواضَعةَ والاصطلاح ، وخرجوا إلى التّصْنيع والتّفْريع . ومضت كُلُّ أُمّةٍ ، على تَراخي الزّمَن وانبساطِه ، في الاتّساع بلُغَتها على وَفْق طبيعتها ، وما تدعو حاجَتُها إليه منْ شيء ، فاشتَقّتْ لفظاً من لفظ ، وفرّعَتِ الفُروعَ من الأُصُول ، من غير أن تخرُجَ عليها ، أو تبتعد عن جُذُورها ، جاريةً في ذلكَ على إلْهام الفِطْرَة ، ووحي الشُّعور العُنْصُريّ ، المُسْتكِنّ في غرائز الشُّعُوب والأمَم . ومن شَأن ذلك ، استبقاءُ الأُصُول والوُقُوفُ عندَها ، ومُراعاتُها مُراعاةً دقيقة ، والتّجافي عن الدَّخيل ما استطاعَتْ الى ذلكَ سبيلاً في كلِّ ما يُراد الاتّساعُ فيه من شيء .

وعلى حجم مادّة اللغة ، وطبيعتها في التّصَرُّف والمُرُونة ، يكون حجم قواعدها وضوابطها الّتي تُستنبط منها بالاستقراء والملاحظة والتّحديد ، كما يشهَدُ لهذا (نَحْوُ) هذه اللغات في اتّساعه وتبَحُّره في لغة ، وضِيقِه وتحجُّرِه في لغة أخرى .

ومما لا ريبَ فيه أنَّ اللغة العربيّة ، في حدودِ ما أعلَمُه ، هي أوسعُ اللغات الّتي تتكلّم بها أجناسُ البشر على الإطلاق . . غزُرَتْ مادّتُها غزارةً تفوق الوصف ، وتنوّعت أوزانُها في الأسماءِ والأفعال ، وتعدّدَتْ فيها صُوَرُ الاشتقاق وصِيَغُهُ ، فلا جَرَمَ أنْ يكونَ (نَحْوُها) أوسعَ (نَحْوٍ) عَرَفَتْهُ اللغات .

ولقد بلَغَ صنع النَّحْو العربيّ مَداه في أقصرِ مدّة تُتاح لمثله ولمثل اللغة العظيمة التي استُنبط منها ، وصِيغ صياغتَهُ الدّقيقةَ البارعَة الباهرة على غير مثالٍ سابق ، بفضل العباقرة العمالقة الأوائل الّذين نَبَغُوا إبّانَ الانبعاث العربيّ الإسلاميّ إلى جانبِ مَنْ نَبَغَ من أعاظم قادة الفتح وساستهِ ، فتباروْا جميعاً

في إقامة صُرُوح الدَّوْلَة العالميّة الجديدة . . هؤلاء نشروا الدّعوةَ إلى الله ، وأسّسُوا الملكَ العظيم ، وأولئك أقبلُوا على لغة الدَّعْوَةِ والدَّوْلةِ يُدوِّنُونَها ، ويَضَعُون مُعْجَمَها ، ويستنبطون نَحْوَها ، ويبتكرون علومها وآدابها وفنونها ، فلم تكد تنتصف المِئةُ الثّانية حتّى بَلَغُوا الذُّرْوَة في كلِّ ما أتَوْه من ذلك . . ومنه هذا (النَّحْوُ) ، الذي استنبطته قرائحُهم بالاستقراء والملاحظة ، وظهر في صورته الفَخْمَة الرّائعة في (كتاب) أبي بِشر سيبويه مولى الحارث بن كعب ، وقد انصبّ فيه جهد علماءِ العربيّة ، مُنذُ رُسِمَتْ أوّليّتُهُ الّتي حَصَرت أجناسَ الكَلِم الثّلاث ـ الاسم والفعل والحرف ـ إلى أن انتهى به مؤَسِّسُه الحقيقيّ : الخليل بنُ أحمدَ الفَراهيديّ ، إلى الذُّرْوَة ؛ ومنه في الأغلب استمدّ تلميذهُ سيبَوَيْه مادّة كتابِه العظيم ، الّذي شَهِد أهل العلم أنّه أكمل كتاب في بابه ، وقد يكون ـ كما قال أبو العبّاس المُبَرّد ـ الكِتابَ الذي لم يعمل كتابٌ في علم من العلوم مثلُه . وإنه لكذلك حقاً . . تجلّت فيه عبقريّةُ هذه اللغَة العربيّة تجَلّي عَبقريّةِ أهلها ، ومستنبطي قواعِدِها وضوابطها في الاستقراء والملاحظة والتّأْصيل والتّفْريع .

على أنَّ هٰذا النّحو العربيّ ، على ما بلغه من القُوّة والرَّوْعة في هٰذا الكتاب العظيم ، لم يستغنِ إطلاقاً عن المتابعة والتّعَقُّب . . لاتّساع اللغة العربيّة ، وغزارة مادّتها ، فظَلَّ العقلُ العربيّ يعتمل في تحديد مقاصده ، وتبيين حدوده ، حتّى جاءَ زمان تقاصر فيه جهد الخَلَف عن جهد السَّلَف في كُلِّ شأْن من شُؤُون الحياة ، وغلب التّقليد على الاجتهاد والإبْداع ، فوَقَفَ (النحو) في جملة ما وقف من الأشياء عِنْدَما انتهى إليه ، إنْ لم نقل تراجع عن عهده ، واقْتَصَر الجهد فيه على ترديد عبارات الأوائل وشرحها ، وعلى مُماحَكات لفظيّة لا طائلَ تحتَها في الغالب ولا جديد . وقد توَهَّم ناس هالهم ما تكدَّسَ من كتبه أنَّ هٰذا النحو قد نَضِجَ واحترق ، فلا سبيلَ لأحَدٍ إلى أنْ يجتهدَ فيه ، أو يُحَرِّرَ شيئاً منه ، أو يَأْتيَ فيه بنظر جديد .

ومن الواضح أنَّ هٰذه النَّظْرَة إلى النَّحو العربيِّ إنَّما تدُلُّ على الاستغراق في إكبار جهد النُّحاة السَّالفين ، كما تَدُلُّ على جمود الفكر وعلى الجهل بطبائع الأشياءِ ، فما عُرِفَ من سُنَن الله في الأشياءِ أن يبلُغَ شيءٌ مَّا حَدّاً من الكمال يَقِفُ الجَهْد عنده. وواقعُ النَّحْو العربيّ ، على جلالةِ ما انتهى إلينا من كتبه ، لا يمتنع على التَّعَقُّب والملاحظة والتَّجْديد. فما تزال قوانينُ من قوانينه مفتقرةً إلى استقراءٍ جديد ، وأنْظار جديدة مستقلّة ، لتحريرها ، ووضعها في النِّصاب الصَّحيح. ومَرَدُّ ذلك لا إلى عيب في فقه صانعيه ، ولٰكِنْ إلى أمرٍ هو فوقَ قدرةِ الإنْسان. . ذٰلك هو تعَذُّرُ الإحاطة التَّامّة الشّاملة بجميع لغات القبائل ولهجاتها ، على عِظَم ما تلَقَّفُوه منها من الأفْواه ، فدَوَّنُوه ، وبَنَوْا عليه هٰذا النَّحْوَ.

يشهَدُ لِما أَقول ما أُثِر عن الإمام محمَّد بن إدريس الشَّافِعِي من قوله : « لا يُحيط باللغة إلا نبيّ » ، أو كما قال ، وما حدَّث به يُونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاءِ ، قال : « ما انتهى إلينا ممّا قالتِ العَرَب إلا أَقَلُّهُ ، ولو جاءَكم وافِراً لَجاءَكم علم وشعر كثير ».

ومن ضَياع هٰذه الكَثْرة الكاثرة من اللغة ، كان مَنْشَأُ الاضطراب في أقْوال النُّحاة ثمّ اصطراعهم وتعَدُّد مذاهبهم ، وكان من ذلك أَنْ عَزَلُوا طوائفَ من الألفاظ عن القواعد العامّة ، وعَدُّوها كغَرائب الإبِل لا تنضوي إلى سِرْب ، ودَوَّنُوها على أنَّها شَواذُّ على غير قياس ، مفارقاتٌ لِما عليه غيرُها في الحُكم ، وتناقَلَها خالف عن سالف ، وقَلَّما حاولوا بحثها وضمّها إلى جماعتها. وما بحثوه منها ، اضطربوا فيه اضطراباً شديداً ، وذهبوا فيه طرائقَ قِدَداً ، ولم يلتقوا عندَ رَأْيٍ بعينه ، يَنْفي عنها صِفةَ الشُّذُوذ ، ويُضْفي عليها صفة القواعد الجامعة المانعة.

ولا ريبَ في أنَّ بحثَ هٰذه « الظّاهرة » ، ظاهرةِ الشُّذُوذ المنتشرة في كتب النُّحاة ودواوين اللغويّين ، مطلبٌ صعبٌ وعسير جدّاً ، يدعو تذليله إلى جهد شاقّ وصبر عظيم. . ولا بُدَّ من احتمال ذلك فيما يَجِبُ أن يُسْتَأْنَفَ من درس النَّحْو

العربيّ ، وبحثه مُجَدَّداً ، لِلَمِّ ما تشعَّثَ من أقوال النُّحاة فيه ، وتصحيحها ، وتبيين حدوده على نحوٍ أدقَّ وأعمقَ ممّا هي عليه.

ومن أهمِّ ما استرعى نظري في كتب النُّحاة واللُّغويين من دعاوى الشُّذُوذ ، هٰذه المزاعم الّتي تلحق بالمشتقّات. .

وإذا جازَ الشُّذُوذ والاستثناءُ في بعض الحالاتِ ، وقُبِلَ عند انبهام مَعالم السُّبُل إلى معرفة الأسباب ، فليس طبيعياً ولا معقولاً أن يكُونَ شيءٌ منهُ في هٰذه المشتَقّات ، إلاّ أنْ تكون هنالك عِلّةٌ مستكنَّةٌ خافية ، وهي ممّا يجِب أن تبحث وتزاح.

ذلك أنَّ الاشتقاق قياس مُطَّرِد في النِّظام اللغويّ ، لا يُتَصَوَّرُ تخَلُّف فرد من أفراده ، ولا بُدَّ له أن يَتَّسِقَ ويجريَ في مَجْراه إلى غايته ، لا ينقطعُ عن نظائره ، ولا يتحَوَّلُ عن النِّظام. .

يشهَدُ لهٰذا قانونه النَّفْسيُّ عند العرب ، كما تشهَدُ له ضوابطه الوضعيّة المُسْتَنْبَطة من هٰذا القانون. وهُو شيءٌ كان مُتَوارَثاً عندَهم سليقَةً ونَجْراً ، لا يُخِلُّون به ، ويتناكرون ما يُخِلُّ به كما يتناكرون زَيْغَ الإعراب.

حدَّث عبدُالملك بن قُرَيْب الأَصْمَعِيّ ، قال : « سمعْت أبا عُمَرَ الجَرْمِيَّ يقول : ارْتَبْتُ بفصاحةِ أعْرابيّ ، فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً ، وألقيْتُهُ عليه ، وهو :

كم رَأَيْنا من (مُسْحَب) مُسْلَحِبٍّ
صادَ لَحْمَ **النُّسُورِ** والعِقْبانِ

فأَفْكَرَ فيه ، ثمّ قال : « رُدَّ عليَّ ذكر (المَسْحُوب). » حتى قالَها مرّاتٍ. فعلمت أنَّ فصاحته باقية ».

ويعني هٰذا أنَّ الاشتقاق قانونٌ نَفْسِيٌّ مُسْتَقِرٌّ ، لا يتَغَيَّر ، كان العرب يُحِسُّونه بالطَّبع وقوّة النَّفْس ولُطف الحِسّ ، ويُجْرون كلَّ نوع منه على قانونه نَسَقاً واحداً مُطَّرِداً متتابعاً ، لا ينحرفون عنه ، ولا يُغَيِّرونَه.

فهذا الأعرابيُّ حين سمع (المُسْحَب) في البيت الّذي صنعه أبو عُمَر الجَرْميّ ليمتحنَ فصاحته قبل أن يأْخُذ اللغة منْه ، قد نبَّهه حِسُّه إلى امتناع اشتقاق (مُسْحَب) ، اسم مفعول من سَحَبَ الثُّلاثيّ المُتَعدّي ، بدلاً من (مسحوب) الّذي هو قياسه في نَفْسه ، فأباه طبعه ، واستعصم بالقانون الّذي فُطِرَ عليه.

وهذا . . هو القانون الّذي يحكُمُ لغة العرب ، ولا سيما مشتقّاتِها ، فلا مَناصَ من ملاحظته ، والاحتكام إليه فيما نتدارسه من قضاياها. فما نَشَزَ عليه ، وجاءَ على خلافه ، لَزِمَ التَّوَقُّفُ فيه إذا كان وارداً عن الفُصَحاءِ ، وكان رُواته ثِقاتٍ أثباتاً ، ووَجَبَ بحثُه وردُّه إلى قانونه.



وأقصر الكلام الآن على الألفاظ الّتي زعَمُوا شُذُوذَها في بابَي اسْم الفاعل واسم المفعول ، وأبْدَأُ بتقرير ما قرَّره النُّحاة من القاعدة ، لأَرُدَّ إليها هذه الألفاظ ، وتكونَ صورتُها واضحةً في الأذهان.

قالوا : إن العرب بنوا اسم الفاعل من الفعل الثُّلاثيّ المُجرَّد على وزن (فاعل) ، ومن الفعل المزيد فيه على الثُّلاثيّ ، ومن الرُّباعيّ مُجَرَّداً ومَزِيداً فيه ، على وزن مُضارِعه المعلوم ، بإبدال حرفِ المُضارَعة ميماً مضمومةً وكسرِ ما قبلَ آخِره.

وبَنَوْا اسم المفعول من الثُّلاثيّ المُجرَّد على وزن (مفعول) ، ومن غيره على لفظ مُضارِعه المجهول ، بإبدالِ حرفِ المُضارَعة ميماً مضمومة.

وهناك ألفاظ اشترك فيها اسم الفاعل واسم المفعول ، كمُحتاج ومُخْتار ومُعْتَدّ ومُحْتَلّ ، وتعيّن القرينة مدلولها ، وإنّما يُبْنَى من الفعل المُتَعدّي بنفسه كمعلوم ومجهول ، أو بغيره كموثوق به ، ومُشْفَق عليه.

وساقوا في البابين ألْفاظاً غير قليلة ، قالوا إنَّ العرب أجروها على غير القياس ، أي أنّهم جانَبُوا السَّلِيقة اللغوية ، وشَذُّوا عنها ، فجاء في كلامهم « مُفْعِل » من « فَعَلَ » ، و « مُفْعَل » من « فَعَلَهُ » ، و « مفعول »

من « فَعَلَ » اللازم ، و « فاعل » من « أفعل » اللازم ، و « مُفْعَل » اسم فاعل من « أفعل » ، و « مَفْعُول » من « أفعلته » ، و « فاعل » من « أفعلته ».

وإنّي ذاكرٌ ما أصبتُهُ في مُصَنَّفاتِ اللغة والنَّحْو من هذه الألفاظ الّتي زَعَمُوا شُذُوذها ، ورادُّها إلى القِياس بما تَهدَّيْت به من النَّظر والملاحظة.



١ ــ زعم بعضُ المُصَنِّفين أنَّ العرب قد شذَّت في باب « فَعَل فهو فاعل » ، في لفظين اثْنَيْن ، فخرجت بوزنيهما من « فاعل » إلى « مفعل ».

هذان اللفظان ، فيما حكى العَلّامة عبدالقادر بْنُ عُمَرَ البغداديّ المتوفَّى سنة ١٠٩٣هـ ، في « خِزانة الأدب » ، هما : « عَمَّ فهو مُعِمٌّ » ، و « لَمَّ فهو مُلِمٌّ ». قال : « عَمَّ الرَّجُلُ بمعروفه ، ولَمَّ مَتاعَ بيته ، فهو مُعِمّ ومُلِمّ. ولم يقولوا في هذا المعنى : عامٌّ ، ولا لامٌّ ، ولا نظيرهما ».

وهذا القولُ أقدمُ مَنْ حكاه ــ فيما أعلَمُ ــ كُراعُ النَّمْل عليّ بن الحَسَن الهُنائيّ المُتَوفَّى بعد سنة ٣٠٩هـ ، وقد رُوِي كلامُهُ في « لسان العرب » وغيره ، ونَصُّهُ :

« وقال كُراع : ورجلٌ مُعِمّ : يَعُمُّ النّاسَ بمعروفه ، أي : يجمَعُهُمْ ، وكذلك مُلِمٌّ يَلُمُّهم ، أي يجمعُهُمْ. ولا يكاد يوجد فَعَلَ فهو مُفْعِلٌ غيرهما ».

وما أرى كُراعاً إلّا قد أخطأ القراءة ، وصَحَّفَ ، فضَمَّ أوّل اللفظين وكسر ثانيهما ، وزعم ما زعم. ثمّ نقل المُصَنِّفون في اللغة كلامه ، ولم يحقّقوه ، إذْ كان هَمُّهم الجمع لا التّمحيص والتّحقيق. والصَّواب في هذين اللفظين : « مِعَمٌّ » و « مِلَمٌّ » بكسر أوّلهما وفتح ثانيهما ، كما حكى ذلك الأزهريّ.

جاءَ في « لسان العرب » (ع - م - م) : « والعرب تقول : رجلٌ مُعَمٌّ مُخْوَلٌ ، إذا كان كريمَ الأعْمام والأخْوال كثيرَهم . . قال الليث : ويقال فيه : مِعَمٌّ مِخْوَلٌ. قال الأزهريّ : ولم أسمعه لغير الليث ، ولكِنْ يقال : مِعَمٌّ مِلَمٌّ ، إذا كان يَعُمّ النّاسَ بِبِرِّه وفضله ، ويَلُمُّهم ، أي : يُصْلِح أمرهم ويجمعهم ».

وفيه أيضاً (ل ـ م ـ م) : « ورجل مِلَمٌّ : يَلُمُّ القومَ : أي : يجمَعُهم. وتقول : هو الَّذي يَلُمُّ أهلَ بيته وعشيرته ، ويجمَعُهم. قال رُؤْبَةُ :

« فَـابْـسُـطْ عـلـيـنـا كَـنَـفَـيْ مِـلَـمِّ »

أي : مُجَمِّع شملنا ، أي : يَلُمُّ أمرَنا. ورجل مِلَمٌّ مِعَمٌّ ، إذا كان يُصْلِحُ أُمُورَ النَّاس ، ويَعُمُّ النَّاسَ بمعروفه ».

أقول : و « مِفْعَل » ، هو أحد أوزان اسم المبالغة ، الَّتي يُعْدَل بها عن اسم الفاعل ، وتدُلُّ على معناه ، ومنه : مِكَرٌّ ، ومِفَرٌّ ، في الرَّجُل والفَرَس ، ومِسْعَرُ حربٍ وهو مَـنْ كان كثير التَّأْريث للحرب ؛ ومِعَمٌّ ومِلَمٌّ هما من هٰذا الجنس ، وكلّ ذٰلك مَعدول به عن اسم الفاعل : كارّ ، وفارّ ، وساعر ، وعـامّ ، ولامّ ـ لإرادة المبالغة.

ومن العجب أن يُقالَ ، بعد ذٰلك ، إنَّ العرب لم يقولوا : عـامٌّ ولامٌّ. . فقد جاء في الحديث : « بادروا بالأعمال ستّاً ؛ كذا وكذا ، وخُوَيصَّة أحدِكم ، وأمر العامّة. » وأراد بـ « العَامَّة » القيامةَ ، لإنّها تعُمُّ النّاس بالموت ، وفيه أيضاً : « سألت رَبِّي أَنْ لا يُهْلِكَ أُمَّتِي بسنةٍ ، بعـامَّةٍ » ، أي بِقَحْط عـامٍّ يَعُمُّ جميعهم ـ كما فَسَّرهما ابنُ الإثير.

***

٢ ـ وقالوا : شَذَّ في « بابِ فعله فهو مفعول » لفظ واحد، خَرَجُـوا به إلى « مُفْعَل » ، وهو : سَرَّهُ فهو مُسَرٌّ ، أي : مسرور. وقد ورد هٰذا اللفظ في مَثَل قـديم ، وهو أحـد أربع روايـات فيه ، ذُكِـرت في « فرائِـد الـلآلِ في مجمـع الأمثال » ، واشتهرت منها روايتان : إحـداهما « كُـلُّ مُجْرٍ في الخَـلاءِ يُسَرُّ » ، وهـذه لا شاهـدَ فيها ؛ والأُخْـرَى « كلُّ مُجْـرٍ في الخَلاءِ مُسَـرٌّ » ، وهي مَحـلُّ الشّاهد ، وعلى هٰذه الرِّوايـة اقتصر الجـاحظ في « البيان والتبيين » ، وصَـوَّب « مُسَرّاً » ، غيرَ أنّـه لم يُبَيِّنْ وجه الصَّـواب فيه ، قـال : « كُلُّ مُجْـرٍ في الخَلاءِ مُسَرٌّ » ، ولم يقولوا : « مسرورٌ » ، وكُلٌّ صَوابٌ ». وكذلك اقتصر أصحاب اللغة

على رِواية « مُسَرّ » في هٰـذا المثل. وقـال ابن سِيدَهْ كمـا في « لسان العـرب » و « تاج العروس » : « هكذا حكاه أفّار بن لَقِيط » ، وخَرَّج « مُسَرّاً » بأنَّهُ : « جاءَ على تَوَهُّمِ : أَسَرَّ » ، واستظهر بقول آخَرَ في عكسه ، وهو هٰذا الرَّجَز الغامض والمجهول قائله :

وبَـلَـد يُـغْـضِـي عـلى الـنُّـعُـوتِ
يُـغضِـي كـإغْضـاءِ الـرُّوَى المَنْبُـوتِ

وقال : « أراد : المُنْبَت » ، فتوَهَّم « نَبَتَهُ » ، كما أراد الآخَرُ « المسرور » ، فتَوَهَّمَ ، أَسَرَّه » !

وهٰذا التَّخريج غيرُ سَديد[1]، فإنَّ بناءَ لفظ على آخَرَ متُوهَّم لا وجودَ له ، غيرُ معقول ولا مُتَصَوَّر ، فلا مَحِيصَ إذنْ من الْتماس الحَقّ في المسألة من وجه آخرَ مقبول. والّذي أراه ، وهو الحَقُّ إنْ شاءَ الله ، أنّ « مُسَرّاً » فرعٌ ، ولا يحصُلُ فرع إلاّ من أصْل ، وكذٰلك « المنبوت ». والأَوّل يستلزم وجودَ « أَسَرَّه » بمعنى « سَرَّهُ » والثّاني يستلزم وجود « نَبَتَهُ » بمعنى « أَنْبَتَهُ » في كلام العرب لا مَحالَةَ ، حقيقـةً لا تَوَهُّمـاً. لٰكِنَّ أصحابَ المعـاجم الواصلة إلينـا أهملوهمـا ، وأثبتـوا فَرْعَيْهما ، ولذلك نظائرُ كثيـرة فيها ، ولنـا أن نستدِلَّ بـالفروع على الأُصُـول. وقد انتبهَ لذلك أبو**عليٍّ** الفارسيُّ فيما حكاه ابن جِنّي ، فجعل الاسْتِشْهاداءَ بالوصف على فعله أصلاً معتمداً. قال : « إذا صحّت الصِّفَةُ ، فـالفِعلُ نفسُـهُ حاصـلٌ في الكَفّ ». وهـو الحَقّ ، وبه ينتفي وصف « مُسَـرّ » و « منبوت » بـالشُّذُوذ ، ويسقط تخريج ابن سيدِهْ. وكأَنَّ الجاحظ إلى هٰذا قصد حين أقرّ صِحَّةَ « مُسَرّ » و « مسرور » معاً.

***

٣ ـ وذكروا ألفاظاً كثيرة من « فَعَلَ » فهو فاعل » ، قالوا : إنَّ العـرب صـاغُـوهـا ، وأفعـالُهـا لازمـة ، على « مفعـول » خـلافـاً للقيـاس ، وحـارُوا في توجيهها ، وضربوا أخْماساً بأَسْداس ، فلم يلتقوا عندَ رَأْيٍ بعينه ، يُزِيح عنها

صِفةَ الشُّذُوذ ، بل لقد زادوا الطِّينَ بِلَّةً. . وذلك مثلَ : « مسقوطة » و « مضعوف » و « محرور » و « مأْدُور » ، وغيرُها كثير ، أكتفِي ببعضها ، ليقاس الباقي عليها بعدَ أن أُبيِّنَ وجه الصَّواب فيها ، فأقول :

(أ) قد وردت « مسقوطة » في الحديث : « مَرَّ بتَمْرَة مسقوطة » ، وهو في صحيح أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل الجُعْفيِّ البُخَارِيِّ ، وتعددت أقوال الشُّرّاح فيها ، فقال قائل : أراد « ساقطة » ، لأنّها القياس ، لكِنّه قد يُجْعَلُ اللازم متعدّياً بتأْوِيل. وأراد بالتَّأْويل تضمين « سقط » معنى « رمى » أو « ألقى ». وقال ثانٍ : إنّها جاءت على النَّسب ، أيْ : ذات سقوط. وقال ثالثٌ : إنّه يمكن أن تكون من « أَسْقطه » ، مثل : « أَحمّه الله فهو محموم » ، جاءت مخالِفةً للقياس. وقال رابع ، وقد تردّد ولم يقطَعْ : إنّه قد يقال : « سَقَطَ » جاءَ متعدّياً ، واستدلّ بقوله تعالى في « سورة الأعراف ـ الآية ١٤٩ » ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ في أَيْدِيهِمْ ﴾. وعارَضَه خامس بأنّه لا دليلَ في الآية على التَّعَدِّي ؛ لإن الفعل مُسْنَدٌ إلى الصِّلة ، ويستوي في هذا اللازم والمتعدّي. وهكذا ظَلَّ هذا اللفظُ مُعَلَّقاً من غير حلّ. والرَّأْيِ الرابع ، بقَطْعِ النَّظر عما وُجِّه إلى الفعل المسند إلى الصِّلة في الآية من ملاحظة ، هو الصَّواب ، وإليه يجب أن يُصارَ ، ذلك لأنّ الفرع يُؤْذن بورود الأصل ويَهْدي إليه ، على ما قَرَّرْتُهُ في « مُسَرّ » من المادّة السّابقة ، فلا سبيل إلى الشَّكّ في أنَّ « مسقوطة » فعلها ثلاثيّ مُتَعَدٍّ ، فهي جارية على القِياس ، ولا عبرة بعدم تدوينه في المعاجم المُتداوَلَة الآنَ ، لِأنَّها لم تُضَمَّنْ كلّ لغات القبائل ولهجاتها.

(ب) وقالوا في « مضعوف » : إنّه لم يَأْتِ منه فعل مُتَعَدٍّ ، ووَجَّهَهُ بعضُهم بأنّه من الفعل الرُّباعيِّ ، جاءَ مخالفاً للقياس ، مثل : « أحمّه الله فهو محموم » ، وقال آخَرُ : إنّ العرب ذهبوا في نحو « مضعوف » إلى أنَّهُ مصاب بالضَّعْف مَرْمِيٌّ به ، وأنّ هذا اللفظ فيه معنى غيرُ ما في « ضعيف ». . هكذا قال. وقد تَوَجَّهَ إلى المعنى ، لا إلى اللفظ وسبيلِهِ في الاشتقاق من فعله. والحَقُّ أنّ « مضعوفاً » مشتَقٌّ من فعل ثُلاثيّ مُتَعَدٍّ ، تكلّمت به العرب كما تكلمت بُرباعِيِّه ، فهو جار على القياس ، وسأزيده تفصيلاً في موضعه من الرُّباعيِّ.

(ج) وقالوا في « محرور » ، وهو من تداخَلَتْهُ الحَرارة ، ما قالوه في « مسقوطة » و « مضعوف » : إنّه لم يَأْتِ منه فعل مُتَعَدٍّ. جاءَ في « لسان العرب » : « والحرير : المحرور الّذي تداخَلَتْهُ حرارة القيظ وغيره ، وفعله لازم ، يقال : حررتَ تَحَرُّ. . » ، وفيه أيضاً : « حَرَّ يَحَرُّ ، إذا سخن ، ماءً أو غيرُه » ، أي : كلّ ما تَداخَلَتْهُ حرارة. لكِنْ جاءَ في « تاج العروس » : « حَرَّ الماءَ يَحُرُّه حَرّاً : أسخنه ». فالمحرور على هذا قد جاء من هذا الفعل المتعدّي على القياس ، فلا شُذُوذَ فيه.

(د) والمَأْدُورُ ، وهو الّذِي انتفخت خُصْيَتُهُ ، قد اقتصرت المعاجم على لفظه ، وذكَرَتْه مع « الآدَرِ » بمَدِّ أوّله وفتح ثانيه ؛ والأَدَر ، بفتح أوّله وثانيه ، ولم تذكر فعله ، وإنّما ذكرت فعلَ « الآدَر » و « الأَدَر ». . ففِي « لسان العرب » : « الأُدْرَةُ ، بالضَّمّ : نفخة في الخُصْيَة ، يقال : رَجُلٌ آدَرُ ، بَيِّنُ الأَدَر. غيره : الأَدَرُ ، والمَأْدُورُ : الّذِي ينفتق صِفاقُهُ. . ، وقد أَدِرَ يَأْدَرُ أَدراً ، فهو آدَرُ ، والاسم الأُدْرَة. . ورجل آدَرُ : بَيِّنُ الأَدَرَة ، بفتح الهمزة والدّال. . . والآدَرُ : نَعْتٌ ». وقد ضُبِط « أَدِر » ، في « تاج العروس » ، بوزن فَرِح ، وقياسُ النَّعْت منه « أَدِرٌ » ، لا « آدَر » ولا « أَدَر » ولا « مأْدور ». وقد جاءَت هذه المادّة في المعاجم مُخْتَلَّةً وقاصرة. ومثلُ المَأْدور لا يجيء في قياس العربيّة إلّا من الفعل الثُّلاثيِّ المَتَعَدّي كما يُؤْذِنُ به اشتقاقُه ، فلنا أن نقولَ : أَدَرَ اللّهُ فلاناً ، إذا أَصابَهُ بالأُدْرَة ، أو أُدِرَ فلان فهو مَأْدور ، ومحالٌ أن يجيء « مفعول » من غير الفعل الثُّلاثيِّ المَتَعَدِّي بنفسه ، فلا مَناصَ إذن من الاستئناس بالفروع والاستدلال بها على أُصُولها في كلِّ ما جاءَ من ألفاظ على هٰذِهِ الشَّاكلة ، وبذلك وحده نَخْلُص ونخلِّص قاعدة مهمّة من قواعد اللغة من هذا التَّخَبُّط الّذِي وقع فيه مَنْ سبقونا وأَوقعونا منه في أمر مَرِيجٍ يصدَعُ الرُّؤوس من غير طائل.

***

٤ ــ وزَعَموا ورود اسم الفاعل من « أفعل » الرُّباعِيِّ على « فاعل » شُذُوذاً ، وذلك في ألفاظ اختلفوا في عِدَّتِها.

فقال ابن خالَوَيْهِ : « إنّ ما خالف البابَ من كلام العرب ، فجاءَ على « فاعل » ، ولم يجىء على « مُفْعِل » ، هو لفظة واحدة ».

وقال أبو عُبَيْد في « الغريب المُصَنَّف » : « اثنتان ، لا تُعْرَف غيرُهما » ، وعزا روايته إلى عبدِالملك بن قُرَيْبٍ الأَصْمَعِيِّ.

وجاءَت في بعض كتب اللغة لفظة ثالثةٌ عن أبي عُبَيْد عن الأَصْمعِي أيْضاً.

ورُوِيَ مثل ذلك عن الكِسائيِّ أيضاً ، فانّ الشّاذّ عن قياس الباب عنده ثلاثة ألفاظ ، ليس غير. وروى **الجَوْهَرِيُّ** في « الصِّحاح » رابعة وخامسةً ، ورُبَّما كانت عندَهُ أكثر من هٰذا. وهَدَاني التَّتَبّع إلى سِتَّ عشرةَ لفظة زُعِمَتْ شَواذَّ ، وقد تكون أكثَرَ ، وهِي :

(أ) أبقلَ المكانُ فهو باقل. قال الأَصْمَعِيُّ والكِسائيُّ ، وتَبِعَهُما أبو عُبَيْد وابن السِّكِّيت : « يقال : بَقَلَ الرِّمْث ــ وهو نبتٌ ــ ، وقد أبقل ، فيقولون في النَّعْت على « فاعل » ، وفي الفعل على « أفعلَ » ، كذا تكلّمت به العرب ».

وقد جاءَ عن العرب ما يَرُدُّ عليهم. . فقد حكى أبو زيد في « كتاب حيلة ومحالة » : « مكانٌ مُبْقِل » ، وقال أبو حنيفة **الدِّينَوَرِيُّ** في « كتاب النَّبات » : « وبقل المكان يبقل بُقُولاً إذا نَبَتَ بَقْلُهُ ، وأبقل يُبْقِلُ إبْقالاً ، وهٰذا أكثرُ اللغتين وأعرفهما ، وأكثر العلماء يَرُدُّ : بقل المكان ».

فقياس اسم الفاعل من بَقَلَ : باقل ، ومن أبقل : مُبْقِل.

قال عامر بن جُوَيْن الطّائيُّ ، وهو من شواهد سيبويه :

فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا ... ولا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقـالَـهـا

وقال دُوَاد بن أَبِي دُوَاد ، وقد سأله أبوه : ما أعاشك بعدِي ؟ :

أعـاشني بَعْـدَك وادٍ مُبْـقِـلُ ... آكُـلُ من حَـوْذانِـهِ وأنْسِـلُ

فجاءَ به على قياسه ، وكذلك جاءَ في بيت رُؤْبَةَ :

يـملحـن مـن كُـلِّ غَـمـيسٍ مُـبْـقِـلِ

وقال ابن هَرْمَةَ من مُخَضرمِي الدَّوْلَتَيْن ، الأُمويّة والعبّاسيّة :

لرعت بصفراء السّحالة حـرّةٌ ... لهـا مَرْتَـعٌ بينَ النَّبيطَيْنِ مُبْقِلُ

(ب) أَتْمَرُوا ، إذا كثُرَ تَمْرُهم ، وهم تامِرون. ومثله : أَلْبَنُوا وهم لابنون ، وأنعلوا وهم ناعلون. . حكاها ابن منظور في « لسان العرب » عن اللِّحْيانيِّ ، على أَنَّها نَوادرُ ، أَيّ شواذٌّ على غير قياس ، وعقَّبَ عليها بقول اللِّحْيانيِّ : « وكذلك كُلُّ شيء من هٰذا : إذا أردتَ « أطعمتَهم » أو « وَهَبْتَ لهم » ، قلتَ : فَعَلُوا ، بغير ألف. وإذا أردتَ أَنَّ ذلك قد كثُرَ عندهم ، قلتَ : أفعلوا ».

وقد أبى ابن سِيدَهْ ، وأبُو عليٍّ القالي ، وغيرهما. . ذلك ، وخَرَّجُوا « تامراً » وما جاءَ على بابه ، على النَّسَب ، أَيْ : ذو تَمْر ، وذو لَبَن ، وذو نَعْل. . وهي لا أفعالَ لها. . ومؤَدَّى ذلك أَنَّهم يجرون اسم الفاعل من « أفعلَ » على « مُفْعِل ». وقد جاء في لسان العرب ، عقب كلام اللِّحْيانيِّ : « ورجل تامر : ذو تمر. . وقد يكون من قولك : تَمَرْتُهم فأنا تامرٌ ، أيْ : أطعمتهم التَّمْرَ ، والمُتْمِرُ : الكثيرُ التَّمْر ، والمتمور : المزَوَّد تمراً ». وهٰذا هو القول السّديد الّذِي يُوائم منطق العرب.

(ج) أحنط الرِّمْثُ ، شجر ترعاه الإبل ، فهو حانط ، أيْ : ابْيَضَّ وأدرك وخَرَجَتْ فيه ثمرةٌ غَبْراءُ ، قال ابن سِيدَهْ : جاء على غير قياس ، وقال شَمِرٌ : « يقال : أَحنط فهو حانط ومُحْنِط ». وحانط من أحنط يمتنع في الكلام ، وقد جاء عن العرب ما يَرُدُّ عليه ، قال أبو حنيفة **الدِّينَوَرِيُّ** في « كتاب النبات » : « أَحنط الشَّجر والعُشْب ، وحَنَطَ يَحْنُطُ حُنُوطاً : أدرك ثمره » : وقياسُ اسم الفاعل من أحنط : مُحْنِط ، ومن الثّاني : حانط ، لا يكون غير ذلك.

(د) أشوى السَّعَفُ ، وهٰذه سعفةٌ شاوِيَةٌ ، أَيِ اَصْفَرَّت لليُبُوس. قاله الصَّغَانيّ[1] في « شوارد اللغة » ، وذُكِرَ مثله في القاموس المحيط ، وفسّرت شاوية

يابسة ، وقال الزَّبيديُّ في شرحه : « شاويّة ، بتشديد الياء ، أيْ : يابسة ، فاعلة بمعنى مفعولة ». وحَقُّه أن يقول « بتخفيف الياء » ، لتتم مطابقته لقوله « فاعلة بمعنى مفعولة » ، ولعل ذلك من سبق القلم أو تصرُّف النُّسّاخ. وقد عنى أنّ شاوية مثل راضية في قوله تعالى ، في « سورة الحاقة ــ الآية ٢١ » : ﴿ في عِيشَةٍ راضِيَةٍ ﴾ ، أيْ : مَرْضِيَّة ، من قولهم : رُضِيت معيشَتُهُ ، على ما لم يُسَمَّ فاعله ، في أحد قولين في تفسيرها ، وليست اسم فاعل من « أشوى » الرُّباعيّ اللازم ، فانّ قياسه « مُشْوٍ » ، وهو معروف لا تذكر مثلَهُ المعاجمُ عادةً. وشاوِيَةٌ ، كراضِيَة ، تقتضي لها فعلاً ثلاثياً ، وقد جمجم الصَّغانيُّ والمَجْدُ والزَّبيديّ ، فلم يذكروه ، وأهمله ابن منظور في « لسان العرب ».

(هـ) أعشبتِ الأرضُ فهي عاشب. قال الجوهريّ : « بلد عاشب ، ولا يقال في ماضيه إلاّ أعشب » ، وقال ابن خالَوَيْهِ : « ليس في كلامهم أفعلَ فهو فاعل ، إلاّ أعْشبت الأرض فهي عاشب ». وكِلاهما جازَفَ وجانَبَ الصَّواب ، فقد قالت العرب : أعشب فهو مُعْشِب ، وورد « مُعْشِب » في قديم الشعر جاهليِّه وإسلاميِّه. قال أعشى قَيْس :

ما رَوْضَةٌ من رِياضِ الحَزْنِ مُعْشِبَةٌ خضراءُ جادَ عليها مُسْبِلٌ هَطِلُ

وقالَ النّابغة الجَعْديّ :

على جانِبَيْ حائرٍ مُفْرِطٍ بِبَرْثٍ تَبَوَّأْتُهُ ، مُعْشِبِ

وقد قالت العرب : بعير عاشب ، أيْ : يرعَى العُشْب ، وإبِلٌ عاشبة ، وذلك يَدُلُّ على فعله الثُّلاثيّ ، والفرع يهدي إلى الأصل لا مَحالةَ. وقالوا أيضاً : بلد عاشِبٌ ، وروض عاشب ، ويخرج هذا على النَّسَب ، وهو لا فِعلَ له ، مثل : تامر ، ولابِن ، ودارِع ، وسائف.. أي : ذو عُشْب ، وذو تمر ، وذو لَبَن ، وذو دِرْع ، وذو سَيْف.

(و) أعقّتِ الفرس فهي عَقُوق. قال ابن قتيبة : « ولا يقال : مُعِقّ ». وهو من مجازفاته ، ودعواه منقوضة. فقد ورد ذلك في كلام العرب ، ونُصّ عليه في المعاجم الكبار ، مع أنه قياسيّ لا يُذْكَرُ في العادة. وفي « لسان العرب » : « وأعَقَّتِ الفَرَسُ والأتانُ فهي عَقُوقٌ ومُعِقّ ، وذلك إذا نَبَتتِ العقيقة في بطنِها على الولد الذي حملته » ، وأنشد لِرُؤْبَةَ قوله :

قَدْ عَتَقَ الأَجْدَعُ بَعْدَ رِقِّ بِقارِحٍ أَوْ زَوْلَةٍ مُعِقِّ

وأقرّ أبو عمرو العَقُوقَ والمُعِقَّ ، غيرَ أنَّه ادَّعى أنّ اللغة الفصيحة : أعقت فهي عقوق ، ولم يذكر وجه اللغة الفصيحة في العَقُوق دونَ المُعِقّ ، وكِلْتاهما من مادة واحدة ، ومعناهما واحد ، والثّانية على القياس لم تَشِذَّ عنه.

(ز) أغضى الليلُ فهو غاضٍ. جاء في « تاج العروس » : « أغضى الليل فهو غاضٍ ، على غير قياس ، ومُغْضٍ على القِياس إلاّ أنّها قليلة ، قاله الجوهريُّ وصاحب المِصباح.. كغضا يَغْضُو ، يقال : غضا الليلُ (أي أظلم) ، وقد وُجِدَ هٰذا أيضاً في بعض نسخ « الصِّحاح » ، ولكِنّ الذي بخطّ الجوهريّ : أغضى ، وغضا إصلاح بعدَ ذلك ». وأقول إنّ وجودَ غضا إلى جانب أغضى في كلام العرب ، يقضي بإلحاق غاضٍ بِغَضا ، ومُغْضٍ بأَغْضى ، ويدفع دعوى مجيء غاضٍ من أغضى على غير قياس ، وقد أحسن صاحب القاموس المحيط حين ذكر الفعلين دون المُشْتَقَّيْن ، لِأنّهما قياسيّان ، وسبيلهما معروف.

(ح) أغْطتِ الشَّجرةُ فهي غاطية. قال ابن السِّيدِ البَطَلْيَوْسيُّ في « الاقتضاب » ، واستضعف ما حكاه : « أبقل فهو باقل » ، وقيل : منه « عاطية » بدل « مُعْطِيَة » للكَرْمَة. وقيل : بل تصحيف « غاطية ». ، وكان عليه أن يجزم بتصحيف « غاطية » ، ويتوسَّع في الشَّرح ، ويبين وجه الشُّذُوذ فيها بحملها على « أبْقَلَ فهو باقل » الّذي أسلفتُ القول في تصحيحه. وما حكاه ابن السِّيد ، قد تَرَدّى الزَّبيديّ في مثله صَراحةً فقال في « تاج العروس (غ ـ ط ـ ا) : » « وغَطَتِ الشَّجَرَةُ : طالَتْ أغصانها ، وانبسطت على الأرض فألْبَسَت ما حولها ، فهي غاطية ، كأغْطَت فهي غاطية أيضاً على خلاف القياس ». فجعل غاطية من الثُّلاثيّ والرُّباعيّ جميعاً شيئاً واحداً ، مع التَّصْريح

بشذوذ مجيءِ الثّانية من الرُّباعيّ ، ولا برهان له عليه. ويلاحظ أنَّ صاحب القاموس قد ذكر الفعلين ، ولم يذكر الوصفين منهما ، لوضوح سبيلهما في الاشتقاق. لكن شاءَ الزَّبِيدِيُّ أنْ يتعالم ، فأعجم وما أعرب. ومن قبلُ أغفل الجوهريّ في (غ ـ ط ـ ا) ذلك جملةً ، وذكر ابن منظور في « لسان العرب » الفعلين : غطا وأغطى ، ولم يذكر الوصف منهما كما فعل المَجْدُ في « القاموس المحيط » ، ثمّ قال : « وقولُهُ ــ أنشده ابن قُتَيْبَة » :

ومن تَعاجِيبِ خَلْقِ اللّهِ غاطِيَـةٌ   يُعْصَـرُ مِنْها مُـلاحِيٌّ وغِـرْبِيبُ

إنّما عَنَى به الدّالِيَةَ ، وذلك لسُمُوِّها وبُسُوقِها وانتشارها وإلْباسها. [قال] المُفَضَّل : يقال للكرمة الكثيرة النَّوامِي [أي الأغصان]: « غاطِيَةٌ ». وواضحٌ أنَّ « الغاطية » اسماً للدّالية أو الكَرْمَة الكثيرة الأغْصان ، منقولة من الوصف المشتقّ من الفعل الثُّلاثيّ « غَطَتِ الشَّجَرة » ، وإنما لَجَؤوا إلى اشتقاقها من الثُّلاثيّ ، لأنّها أخفُّ على اللسان من « مُغْطِيَة » كما هو ظاهر.

(ط) أقربوا فهم قارِبُون. قال الجَوْهَرِيّ في « الصِّحاح »: « وقد أقرب القومُ : إذا كانت إبلهم قوارِبَ ، فهم قارِبُونَ ، ولا يقال : مُقْرِبُون ، قال أبو عبيد : وهٰذا الحرف شاذٌّ ».

قلت : هٰذا الَّذي ذهب إليه أبو عبيد ، قد رفضه أبو عليّ القالي ، وخَرَّجَه على النَّسَب فقال : « إنّما قالوا : قارب ، لأنّهم أرادوا « ذو قَرَب » ، ولم يبنوه على : « أقْرب ». عنى أن « قارِباً » لا فِعْلَ له ، وكذلك كلُّ ما جاءَ على النَّسَب ، مثل : لابِن ، وتامِر ، ودارع . . فإنَّ هٰذه ليست بمشتَقّات فيما قَرَّر علماء اللغة. على أنَّ العرب قد قالوا : قَرَبْتُ أقْرُبُ قِرابةً ، مثل كتبت أكتُبُ كِتابةً ، إذا سرتَ إلى الماءِ وبَيْنَك وبَيْنَه ليلةٌ ، وهٰذا يُبْنَى منه « قارِب » اسم فاعل ، كما يُبْنَى من أقربَ : مُقْرِبٌ قياساً ، ومنعُهُ تحكُّمٌ باردٌ.

(ي) أمحل البَلَدُ فهو ماحِلٌ. ادَّعَى ابن السِّكِّيت أنَّ العرب لم يقولوا : مُمْحِل ، والصَّحِيح أنَّه حكي عنهم : « مَحَلَتِ الأرْضُ ، ومَحُلَتْ ، وأمْحَلَ

القوم : أجْدَبُوا ، وأمْحَلَ الزَّمان » قال ابن سِيدَهْ. فما حِلٌ من مَحَلَ ، ومُمْحِلٌ من أمْحَلَ ، بلا نزاع ، ومنه قول حَسَّان بن ثابت :

إمَّا تَرَيْ رَأْسي تَغَيَّرَ لَونُهُ   شَمَطاً ، فأصْبح كالثَّغام المُمْحِلِ

وقالوا : « أرض ممحلة ، ومُمْحِل » ، لكن زَعَمُوا الأخيرة على النَّسَب ، وليس مِمَّا نحن فيه.

(ك) أنتجت فهي نَتُوج ، ولا يقال : مُنْتِج. قال الجَوْهَرِيّ في « الصِّحاح » : « وأنتجتِ الفَرَسُ ، إذا حان نَتاجُها. وقال يعقوب (يعني ابن السِّكِّيت) : إذا استبان حملها ، وكذلك النّاقة ، فهي نَتُوج ، ولا يقال : « مُنْتِج ». وكذا منع ابن قتيبة أنْ يقال ذلك. وهو مُعارَضٌ بالسَّماع والقِياس ، فقد قال أبو زيد : « أنْتَجتِ الفَرَسُ ، فهي نَتُوج ومُنْتِج ، إذا دَنا وِلادُها ، وعظُم بطنها » ، وقوله أجدر بالقَبُول ، وهو نظير « أعَقَّتِ الفرس فهي عقوق ومُعِقّ » الّذي أسلفته قريباً.

(ل) أوْدَقَتْ فهي وادق. قال ابن خالَوَيْه في « كتاب ليس » : « لم يأتِ اسم فاعل من « أفعلَ » و « استفعل » على «فاعل» إلاّ حرف واحد ، وهو : استودقت الأتانُ ، وأودقت ، فهي وادق : إذا اشتهتِ الفحلَ ، ولم يقولوا : « مُودِق » ولا « مستودق ». وقد جاءَ عن العرب ما يَرُدُّ عليه ، ففي « لسان العرب » :

« وَدَقَتِ الأتانُ تَدِقُ وَدْقاً وَوَداقاً ووُدُوقاً ، وأوْدَقَت فهي مُودِقٌ ، واستودقت ، وهي وَدِيق ووَدُوق ، ويقال : أتان وَدِيقٌ ، وبغلة وَدِيقٌ.

(م) أوْرَسَ الرِّمْثُ ، وهو شَجَر ترعاه الإبِلُ ، فهو وارس. وهذا اللفظ هو أحد لفظين زعم أبو عُبَيْد أنّهما شَذّا عن القياس ، وعزا روايته إلى الأصْمَعِي ؛ وأحد ثلاثة ألفاظ شَذَّت عند الكِسائيّ ، وقد قال هٰؤلاءِ إنَّ العرب لم يقولوا من أوْرَسَ : مُورِس ، وإنّما قالوا : وارِس. والصَّحِيح أنَّ العرب قالوا : وَرَسَ النَّبْتُ وُرُوساً ، إذا اخضرّ فهو وارس ، وأورسَ فهو مُورِس. وقد حكى الأوّل

« وَرَسَ فهو وارس » أبو حنيفةَ الدِّينَوَرِيُّ صاحب « كتاب النَّبات » المشهور عن أبي عمرٍو.

(ن) أورق النَّبْتُ ، وهو وارق : طلع ورقه ، قاله كُراع النَّمْل . والصَّحيح أنَّ العرب قالوا : « وَرَقَ الشَّجَرُ ، وأورق ، وبالألف أكثرُ ، ووَرَّق تَوْريقاً مِثْلُهُ » عن الأصْمَعِيّ . وقال أبو حنيفةَ الدِّينَوَرِيُّ : « وَرَقَتِ الشَّجرةُ ، ووَرَّقَتْ ، وأَوْرَقَت : كلُّ ذلك إذا ظهر ورقها تاماً » . فوارقٌ من وَرَقَتْ لا مَحالَةَ ، ومُورِقٌ ومُوَرِّق من : أورقت ووَرَّقَتْ ، وهو واضح .

(س) أيفع فهو يافع . في « لسان العرب » : « قال أبو زيد : وقد أيفع . . . وهو يافع ، على غير قياس ، ولا يقال : مُوفِع ، وهو من النَّوادر . قال كراع : ونظيره أبقل فهو باقل ، وأورقَ النَّبت وهو وارق ، وأورس الرِّمْث وهو وارس ، وأقرب الرَّجُلُ ، وهو قارب إبله من الماءِ » . وهذا اللفظ هو ثالث الألفاظ الثَّلاثة التي شذَّت عن قياس الباب عند الكِسائِيّ ، والحَقُّ أنَّ العرب قالوا : يَفَعَ الغلامُ ، وأيفع : إذا شَبَّ وترعرع ، أو شارف الاحتلام وناهز البُلُوغ ، وكذا الفَتاة ، فيافع من يَفَعَ الثُّلاثِيِّ ، ما في ذلك رَيْب . وأمّا منع « موفع » من أَيْفَعَ ، فتحكُّمٌ مرفوض ، قال الأزْهَرِيّ : « هو قياسٌ » .

(ع) أينع الثَّمَرُ فهو يانع ومُونِعٌ . قاله ابن منظور في « لسان العرب » والصَّحيح : يَنَع الثَّمَرُ فهو يانع ، وأينع فهو مُونِعٌ ، كِلاهما : أدرك ونَضِجَ . وفي « القاموس المحيط » وشرحه « تاج العروس » : « يَنَعَ الثَّمَرُ ، كمَنَعَ ، وضَرَبَ ، يَنْعاً ، بالفتح ، ويُنْعاً ، ويُنُوعاً ـ بضمهما ، أي : نَضِجَ وحان قِطافه . . » ، ومنه قولُهُ تعالىٰ في « سورة الأنعام/ الآية ٩٩» : ﴿ أنْظُرُوا إلى ثَمَرِهِ إذا أثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ ، وقولُ الشّاعر :

فـي قِبـابٍ حَـوْلَ دَسْكَـرَةٍ   حَـوْلَهـا الـزَّيْتُـونُ قَـدْ يَنَعـا

وقولُ الآخَر ، وهو : الأحْوصَ ، أو يزيدُ بن مُعاوية ، أو عبدالرَّحْمٰن بن حَسّان بن ثابت :

لقد أَمَرَتْني أُمُّ أَوْفَى سَفاهَةً   لأَهْجُرَ «هَجْراً» حين أَرْطَبَ يانِعُهْ

أي « هَجَراً » ، فسكَّن الجيم ضَرُورةً .

* * *

٥ ــ وزعموا ورود اسم الفاعل من « أفعلَ » على « مُفْعَل » ، بفتح العين ، خِلافاً للقياس ، وذلك في ألْفاظ يسيرة ، اختلفوا في عددها . . فقال ابن قُتَيْبَةَ : « هو حرف واحد نادرٌ ، لا يعرف غيره » ، وروى الأزْهَرِيّ عن ابن الأعْرابيّ ثلاثةَ أحرف ، أيْ ألْفاظ ، وزاد ابن خالَوَيْه لفظاً رابعاً ، وأَصَبْتُ عشرةً . . اثنان منها على البدل ، وهي :

(آ) أَجْذَعَ فهو مُجْذَع ، لِما لا أَصْلَ له ولا ثَبات . ذكر الزَّبِيدِيُّ هٰذا بحروفه في « تاج العروس » في (س ـ هـ ـ ب) ، وعزاه إلى مَتْن « القاموس المحيط » قائلاً : « وسيأتي للمُصَنِّف في (ج ـ ذ ـ ع) : أجذع فهو مُجْذَع ، لِما لا أَصْلَ له ولا ثبات . نقله الصَّغَانيّ عن ابن عَبّاد ، ولم أر أحداً ألحقه بنظائره ، فتأمَّل ذلك » .

وما ذكره مُصَنِّف « القاموس المحيط » في (ج ـ ذ ـ ع) ، هو قولُهُ : « والمُجْذَع ، كمُكْرَم ومُعَظَّم : كُلُّ ما لا أَصلَ له ولا ثبات » .

فهٰذه الصِّيغة في (ج ـ ذ ـ ع) هي غير الصِّيغة الَّتي نسبها الزَّبِيدِيُّ إليه في (س ـ هـ ـ ب) ، واختلافهما بيِّن واضح .

ولَمَّا صار إلى (ج ذ ـ ع) أسند نَصَّ المُصَنِّف إلى ابن عَبّاد ، كما أسنده إليه في (س هـ ـ ب) ، وأخرجه من عهدته . وفي النَّصّ نجد التَّمثيلَ لِـ « مُجْذَع » بـ « مُكْرَم » و « مُعَظَّم » . ولمَّا أحسّ أنَّ هٰذين المثالين لا يوثِّقان شُذُوذَ « أجذع فهو مُجْذَع » ، عقَّب يقول :

« ولو قال : كَـ « مُحْصَن » بدلَ كَـ مكرم[٣] » كما فعله الصَّغَانيّ ، لأشار إلى لحوقه بنظائره الَّتي جاءَت على هٰذا الباب » .

والصَّغَانيّ ، بِحَسَب قوله في (س. هـ. ب) ، إنَّما نقل نَصَّه

عن ابن عبّاد ، وفيه : « كَمُكْرَم ومُعَظَّم » ، وليس فيه « كَمُحْصَن » .

ولقد أجهد الزَّبِيدِيُّ نفسه ، ليزيد عدد هٰذه الشَّواذّ المزعومة ، فما أولعه بـالشُّذوذ ! على أنَّ التَّمْثيـل لِـ « مُجْـذَع » بـ « مُحْصَن » غيـر مجـدٍ في تقريـر « شذوذه » كما أراد ؛ لأنَّ « مُحْصَناً » جارية على القياس كما سأوضّحه .

وأُحِبّ أنْ أزيد أنَّ « الصِّحاح » و « لسان العرب » قد أهملا « أَجْذَعَ فهو مُجْذَع » .

(ب) عَدَّ ابنُ الأعرابيّ « أحصن فهو مُحْصَن » أحد ثلاثة ألفاظ شَذَّت عن القياس في هٰذا الباب ، قال : « أَحصن الرَّجُلُ : تَزَوَّجَ ، فهو مُحْصَن ، بفتح الصّاد فيهما (عَنَى المُحْصَن والمُحْصَنَة) : نادرٌ » .

والتَّحقيق أنّ « أحصن » قـد جاءَ في كـلام العـرب لازماً بمعنى تـزوَّج أو عَفَّ ، وجـاءَ مُتعـدِّيـاً ، والـوصفُ من الـلازم « مُحْصِنٌ » بكسـر الصّـاد ، ومن المتعَدّي « مُحْصِن » و « مُحْصَن » ، وهٰكذا يقال في المرأة. فمَـنْ كسر أرادَ اسم الفاعل ، ومَـنْ فتح أراد اسم المفعول. وقد قرأ ابنُ كثير ونافع وأبو عمرو وعبـدالله بن عـامـر ويعقـوب وحفص عن عـاصم قـولـه تعـالى في « سـورة النِّســاء ــ ٢٥» : ﴿ فـإذا أُحْـصِنَّ فَـإِنْ أَتَـيْنَ بِفـاحِشَـةٍ فَعَلَيْـهِنَّ نِـصْـفُ مـا على المُحْصَنات من العَـذاب ﴾ ، بضم الهمـزة « همـزة أحصنّ » ، أي : زُوِّجْنَ ، وهي قراءَة مَرْوِيّة عن ابن عبّاس. وأمّا أبو بكـر عن عاصم ، فقـد فتح الهمزة ، وكذا قَرأَها حمزةُ والكِسائيّ ﴿ فَإذا أَحْصَنَّ ﴾. وقال الزَّجّاج في قـوله تعالى ، في « سورة النِّساء/٢٤» : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ما وَراءَ ذٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُم مُحْصِنِينَ غيرَ مُسافِحِينَ) : « متزوّجين غيرَ زُناة » .

وهٰذا يلغي ما زُعِم من شذوذ هٰذا اللفظ .

(ج أَسْهَبَ فهو مُسْهَب ، بفتح الهاءِ ، وهٰذا عندَ ابن قتيبة هو الحرف الواحد النّادر الَّذي لا يعـرف غيره شـاذّاً عن قياس بـابه ، وأحـد ثلاثـة عند ابن دُرَيْـد في « الجَمْهَرة » وابن الأعرابيّ في « النَّوادِر » وابن خالَوَيْه في « كتـاب ليس » .

وقال غير هٰؤلاء : ويقال بالكسر أيضاً ، وأقرَّ بعضهم الفتح والكسر ، لٰكنّه ذهب إلى عدم التَّفرقة بينَهما في المعنىٰ ، وهو شيء يَأْبـاه منطق العقـل ، والصَّحيح أنَّ لكلٍّ من الكسر والفتح دَلالةً ومعنى .

وموجزُ القول أنَّ العرب قد استعملوا هٰذه المادَّة لمعانٍ عديدة ، وخَصُّوا بكلٍّ معنى صِيغةً على جاري العادة ، فقالوا : أَسْهَبَ الرَّجُلُ ، إذا شَـرِهَ وطَمِعَ حتَّى لا تنتهَي نفسُهُ عن شيء ، والصِّفَة من هٰذا « مُسْهِب » بكسر الهاء. وقالوا : أُسْهِبَ ، على ما لم يُسَمَّ فاعله ، لِلذَّاهب العقل من لَدْغ الحيّة أو العقرب ، فهو « مُسْهَبٌ » بفتح الهاء ، وكذلك قالوا : أُسْهِبَ ، لمَـنْ تَغَيَّرَ لونُهُ من حُبّ أو فَزَع أو مَرَض. وبئرٌ مُسْهَبَة ، بفتح الهاءِ : بعيدةُ القَعْر ، وهي من قولهم كمـا روي عن ثعلب : أَسْهَبَ فهو مُسْهِبٌ ، إذا حفَرَ بِئراً فبلَغَ الماءَ. وأَسْهَبُوا الدَّابّة إِسْهاباً : أهملوها تَرْعَى ، فهي مُسْهَبَةٌ ، بالفتح. قال بعضهم : « ومن هٰذا قيل للمِكْثار : « مُسْهَب » بالفتح ، كأنَّه تُرِكَ والكلامَ يتكَلَّمُ بما شاءَ ، كأَنَّهُ وُسِّعَ عليه أن يقولَ ما شاءَ » . وهٰـذا هو الحقُّ ، ومَـنْ ذهب إلى خـلافه اغتـراراً بالـرِّوايةِ الفـاذَّة ، فقد شُبِّهَ عليه ، وغَلِطَ على منطِقِ العرب .

(د) أُسْهَمَ فهو مُسْهَم. هٰذا بـالميم على البدل ، وهـو كأسهب ، فهـو مُسْهَب ، وحكمهما واحد .

(هـ) سيلٌ مُفْعَمٌ. قال الرّاجز :

فصَبَّحَتْ والـطَّيْـرُ لَمْ تَكَـلَّـمِ ... جـابِيـةً طُمَّتْ بِسَيْـلٍ مُفْعَمِ

من قولهم : أفعمه إذا مَلأَه ، أَلْحَقُوه بشَواذّ الباب ، لأَنَّه سُمعَ بفتح العين .

والصَّحيح أَنَّهُم بَنَوْهُ على المجهول ، وأَجْرَوْا فيه الحذف والإيصال ؛ لأَنَّ أصل التَّعبير : سَيْلٌ مُفْعَمٌ به الوادي ، أو الجابية كما في الرَّجز ، فحُذِفَ الجارّ ، فارتفع الضَّمير ، فاستتر في اسم المفعول .

(و) سيلٌ مُفْأَمٌ ، بالهمزة على البدل. هو كَمُفْعَم ، وحكمهما واحد .

(ز) أَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ. وهو عند ابن الأعرابيّ ومَـنْ تَبِعَهُ أَحدُ ثلاثة ألفاظ

جاءت على أفعل فهو مُفْعَل ، نوادر ، وهي : ألفج فهو مُلْفَجٌ ، وأحصَنَ فهو مُحْصَن ، وأسهب فهو مُسْهَب. وقد أزحتُ عِلَّة الشُّذوذ عن مُحْصَن ومُسْهَب. وأمّا المُلْفَج ، فقد فسَّره أهل العربيّة بما يشعر بلزوم فعله وتعدّيه. ومن الأوّل المُفْلِسُ وعليه دَيْن ، والمعدوم الذي لا شيءَ له ، واللازق بالأرض من كَرْب أو حاجة. ومن الثّاني هو الّذي يُحْوَجُ إلى أن يَسْأَل مَنْ ليس لذلك بأهل. على أنّ أبا زيد الأنصاريّ حكى : « ألفَجَني الى ذلك اضطراراً » كما جاء في « تكملة » الصَّغانيّ و« لسان العرب ». وجاءَ « مُلْفِج » بالكسر ، في إحدى روايتين ذكرهما ابن الأثير في « النّهاية » في تفسيره الحديث : « أطْعِمُوا مُلْفِجيكم ».

وقال البَلَويّ في كتاب « ألف باءِ » : « إنَّهُ من بعض كتاب أهل اللغة « مُلْقَح » ، ثُمَّ أضاف : « والّذي جاءَ في الحديث « مفرج » ، وفُسِّر بنحو هٰذا التّفسير ».

وأقول : أمّا « مُلْقَح » « فإنَّهُ لا يعرف في رِوايات هٰذا الحديث. وإنّما جاءَ في حديث رُقْيَة العين ، وجاءَ أيضاً بلفظ « المَلاقِيح » في حديث النَّهْي عن الملاقيح والمضامين من بُيُوع الغَرَر. وفي شُذُوذه كلام طويل ، لا يعدو تخريجه ما قلته في « الملفج » وأخواته. وأمّا « مفرج » ، ويُرْوَى بالحاءِ أيضاً ، فقد جاءَ في حديث الجناية والعاقلة ، وتفسيرُهما يختلف عن هٰذا.

(ح) أَهْتَرَ فهو مُهْتَر. قال ابن منظور في « لسان العرب » : « الْهُتْرُ ، بضم أوّله : ذهاب العقل من كِبَر أو مرض أو حُزْن. والْمُهْتَرُ : الّذي فَقَدَ عقله من أحد هٰذه الأشْياءِ. وقد أَهْتَرَ ، بالفتح : نادرٌ ». ثمّ قال : « وقد قالوا : أَهْتَرَ ، وأُهْتِرَ الرّجُلُ ، فهو مُهْتَر ، إذا فَقَدَ عقله من الكِبر وصار خَرِفاً ». ولم يَعْزُ ابن منظور رواية الفتح إلى راويها ، وعزاها الزَّبِيديّ في « تاج العروس » إلى ابن الأعْرابيّ صاحب « كتاب النَّوادر ». وقد تفرّد ابن الأعْرابيّ بروايته ، ولم تُعْضَدْ برواية راوٍ آخر. وقد حكى أبو عُبَيْد عن أبي زيد أنّه قال : « إذا لم يَعْقِلْ من الكِبَر ، قيل :

أُهْتِرَ ، بالضّمِّ ». ولم يذكر الجوهريّ في « الصّحاح » كذلك غير ضمّ أوّله والخَرَف من الكِبر. وكذلك اقتصر الصَّغانيّ في « التّكملة » على الضَّمّ في معنى آخَرَ من معاني الْهُتْر ، وهو الوَلَعُ بالقول في الشَّيْء ، ولم يذكُرْ غيره. وهٰذا هو الّذي يجري مع منطِق العربيّة وقياسها ، فلا اعتدادَ بما انفرد ابن الأعْرابيّ به من رواية الفتح.

(ط) نخلة مُوقَرَةٌ ومُوقَرٌ. قال الجوهريّ في « الصّحاح » : « والوِقْرُ ، بالكسر : الحِمل. . وقد أوقر بعيرَهُ. . وهٰذه امرأةٌ مُوقَرَة ، بفتح القاف ، إذا حملت حملاً ثقيلاً. وأَوْقَرَتِ النَّخْلَةُ ، أي : كثُر حملها ، يقال : نخلة مُوقِرَةٌ ومُوقِرٌ ، ومُوقَرَةٌ ، وحُكي : مُوقَرٌ ، وهو على غير القياس ؛ لأنَّ الفعل ليس للنَّخْلَة ، وإنَّما قيل : مُوقِر ، بكسر القاف ، على قياس قولك : امرأة حامل ؛ لأنَّ حمل الشَّجَر مُشَبَّهٌ بحمل النِّساءِ ».

وقد تابعه المجد في « القاموس المحيط » ، والزَّبِيدي في « تاج العروس » ، وابن منظور في « لسان العرب » ، على القول بشُذُوذ « مُوقَرَة » و« مُوقَر » ، بفتح القاف ، ولم يشر الأوّل إلى أخذه من « الصّحاح ». وأشار الثّاني إليه ، ونقل الثّالث كلامه بحروفه. والجوهريّ إنَّما ذهَبَ إلى شُذُوذ « مُوقَرة » و« مُوقَر » بفتح القاف ، لأنّ الفعل فيما قال ليس للنَّخْلَة ، يعني أنَّ فعلهما لازم ، وإنّما الوصف من اللازم على « مُفْعِل » ، لا على « مُفْعَل ».
وقد ذهب عنه أنَّ ما سُمِعَ عن العرب من موقَرة وموقَر إنّما يدُلّ اشتقاقهم لهما من الرُّباعيّ المتعدّي ، فقد قالوا : أوقر بعيرَه. وأوقر الدّابَّةَ إيقاراً ، إذا حمَلُوا على ظهرها وِقْراً ، وامرأة مُوقَرَةٌ ، ونحن نعلم أنَّ الفعل ليس لها ، وقد شَبَّه هو حمل النَّخْلَة بحمل النِّساء ، والّذي أَوْقَرَ النِّساءَ ، وهو الله عَزَّ وجَلّ ، هو الّذي أَوْقَرَ النَّخْلَة. فلا جَرَم أنَّها مُوقَرَةٌ عند إرادة هٰذا المعنى ، ومُوقِرَةٌ عند إرادة كثرة حملها.

(ي) اجْرَأَشَّتِ الإبِلُ ، فهي مُجْرَأَشَّةٌ. وهٰذا هو اللفظ الرّابع عند ابن خالويه مِمَّا زَعَمُوا أنَّه جاءَ على « أفعل » فهو مُفْعَل » خلافاً للقياس.

وقد رُويت الثّلاثة عن ابن الأعْرابيّ ، وحكـاها ابن خـالَوَيْـه في « كتاب ليس » عن ابن دُرَيْد ، ثمّ قال : « ووَجَدْتُ حرفاً رابعاً : اجْرَأَشَّتِ الإبِلُ فهي مُجْرَأَشَّةٌ ، بفتح الهمزة ، إذا سَمِنَتْ وامتلأَتْ بطونها » ، ونقله عنه السُّيُوطيّ في « المزهر » بهٰـذا اللفظ أيـضـاً ، وأورده الـزَّبِيـديّ أيـضـاً في « تـاج الـعـروس » ، في (س - هـ - ب) و (ج - ر - ش) ، ولكِنْ في صورتين ، خالفَ في أُولاهُما صُورةَ ما دُوِّن في « كتاب ليس » ، وطابَقَ في الأُخْرَى صيغته .

قال في (س - هـ - ب) : « قال (ابن خالَوَيْه) : ووجدت ، بعدَ سبعين سنةً ، حرفاً رابعاً ، وهو : أَجْرَشَتِ الإبِلُ فهي مُجْرَشَةٌ » . فجعلهُ رباعيًّا ، وزاد عبارة : « بعد سبعين سنة » .

وقال في (ج - ر - ش) شارحاً عبارةَ « القاموس المحيط » : « واجْرَأَشَّتِ الإبِلُ : امتلأت بُطونُها ، فهي مُجْرَأَشَّةٌ ، بالفتح ، شاذٌّ . . » :

قال (ابن خالَوَيْه) : « وَجَدْتُ هٰذه اللفظة بعدَ سبعينَ سنةً » . وعبارة « القاموس المحيط » هي عبارة « كتاب ليس » ، وقد أبْقاها الزَّبِيديّ كما في « كتاب ليس » ، ولكِنْ زاد عليها عبارةَ : « بعدَ سبعينَ سنةً » . ثمَّ أردف ذلك بقوله : « قال الصَّغَانِيّ : وأنا وجدت هٰذه اللفظة بعدَ سبعينَ سنةً . . . . »[٤] .

وقد أكّد الزَّبِيدِيّ هُنا تصحيح هٰذه الصِّيغة ، حين عقَّبَ على قول الصَّغَانِيّ هٰذا ، فقال : « فإذا عَرَفْتَ ذلك ، فقولُ شيخنا : مُراده (مُراد مُصَنِّف « القاموس ») بالفتح ، صيغة اسم المفعول . وليس بصواب إطلاقُهُ ، لِما فيه من الإبهام ، ولو قال : كمُكْرَمَة ، لَكانَ أظهر . انتهى » ــ فيه تأَمُّلٌ ، وكأَنَّه (أي شيخه) ظنَّ أنَّه من : أَجْرَشَتِ الإبِلُ ، كَـ « أَكْرَمَ » ، وليس كذلك . وقد نَسِيَ الزَّبِيدِيّ هنا ما كتبه في مادة (س - هـ - ب) مخالفاً لأصله في « كتاب ليس » ، إنْ لم يكن هٰذا من تصرُّف النُّسّاخ .

ولقد أهمل الجوهريّ في « الصّحاح » هٰذا اللفظ ، وجاء به الصَّغَانِيّ في « تكملتِهِ » ، ولكن بصيغتِهِ القياسيّة ، ولم يعرّج على الصِّيغة الشَّاذَّة ، وهٰذا

لفظه :

« وقال ابن شُمَيْل : اجْرَأَشَّ : إذا ثابَ جسمُهُ بعدَ هُزال . وقال أبو الدُّقَيْش : هو الّذي هُزِل وظهرت عظامه . وقال الأَصْمَعِيّ : الْمُجْرَئِشُّ ، الغليظ الجَنْب . وقال ابن الأعْرابيّ : المجتمع الْجَنْب . وقال الليث : هو المنتفخ الوَسَط من ظاهر وباطن . أنشد ابن الأعْرابيّ :

جافٍ عَريضٌ مُجْرَئِشُّ الْجَنْب

واجْرَوَّشَ من مرضه ، مثلُ : اجْرَأَشَّ . ومُجْرَئِشُّ الأَرْضِ : أعاليها . واجْرَأَشَّ : ارتفع » .

فهٰذا النَّصُّ من كلام الصَّغاني في « التكملة » ، قد خلا من « مُجْرَأَشّ » ، ومن العبارات الَّتي نسبها الزَّبِيدِيّ في « تاج العروس » إليه . فمن أين جاءَ بها ، وهو عالم ثقة لا كلام في صدقه فيما يحكيه وينقله ؟ إنَّ للصَّغَانِيّ ، كتباً أُخرى في اللغة غير **« التكملة »** ، كالعُباب ، ومجمع البحرين ، والشَّوارد في اللغات . فلعَلَّ الزَّبِيدِيّ ، من أحدها نقل ذلك عنه .

وصنع صاحب « لسان العرب » صنيع الجَوْهَرِيّ في « الصّحاح » و الصَّغَانِيّ في « التّكملة » ، فذكر « الْمُجْرَئِشّ » القياسيّ **وحدَهُ** . **وأَغْرَبَ المجد** في « القاموس المحيط » حين ذكر الصّيغتين القياسيّة والمزعومَ شُذوذُها ، ومعناهما قريبٌ من قريب ، فخَصَّ المجرئِشّ بالغليظ الْجَنْب ، والْمُجْرَأَشّ بالَّذي امتلأ بطنه وسَمِنَ من الإبِل . وكأنِّي به قد تأَثَّر في حكاية المزعوم شُذوذُها بابن خالَوَيْه ، وما أكْثَرَ مجازَفاتِ هٰذا ، وغرائِبَ ذاك !!

***

٦ ــ وروى الرُّوَاة ألفاظاً غير قليلة ، أنّها جاءَت من « أفعلته » بوزن مفعول ، خلافاً لقياسها « مُفْعَل » ، وأوردها النُّحاة ومُصَنِّفو المعاجم كما سُمِعَتْ ، وقلَّ مَنْ حاولوا تخريجها . ومَنْ فعلوا ، اختلفت أنظارهم فيها ،

فما زادُوها إلاّ تعقيداً ، وسأُوردُ ما أصبته منها ، وأناقشها لفظاً لفظاً ، حتّى أُظهِرَها وقد جرت على قانونها الصَّحيح من العربيّة .

(آ) أَبَرَّ الله حَجَّك فهو مبرور. حكى ابن سِيدَهْ في « المُخَصَّص » ، وابن منظور في « لسان العرب » : أنَّ الفرّاء قال : « بُرَّ حَجُّهُ ، فهو مبرور. فإذا قالوا : أَبَرَّ الله حَجَّكَ ، قالوه بالألف ، فهو مبرور » .

والعرب فيما روى أهل اللغة إنّما قالوا : « بُرَّ عملهُ ، وبَرَّ بَرّاً وبُروراً ، وأَبَرَّ ، وأَبَرَّه الله » . وقال الجَوْهَرِيُّ : « وأَبَرَّ الله حَجَّك ، لغةٌ في : بَرَّ الله حَجَّك ، أي : قَبِلَهُ » . ومثلُ هٰذا جاء في « لسان العرب » وغيره ، فالمبرور من بَرَّه ، ولو أردنا من : أَبَرَّه ، وقلنا : مُبَرّ ، لكان قياساً صحيحاً في العربيّة .

(ب) أبرزه فهو مبروز ، قال الجَوْهَرِيّ في « الصّحاح » : « وكتابٌ مبروزٌ ، أي : منشور ، على غير قياس » . وقال ابن منظور في « لسان العرب » : « وأَبْرَزَ الكتاب : أخرجه ، فهو مبروز ; وأبرزه : نَشَرَهُ فهو مُبْرَز ـ ومبروز شاذٌّ على غير قياس ، جاءَ على حذف الزّائد » ، يعني أَلِفَ : أبرزه .

وهٰذا التّفريق بين المبروز والمُبْرَز ، وتخصيص كُلٍّ منهما بمعنى ، وفعلُهما واحد ، وهو « أبرزه » ، لا وجهَ له في منطق العقل . وقد أنكر أبو حاتم « المبروز » في قول لَبيد العامِرِيّ يَصِفُ رسم الدّار ويُشَبِّهه بالكتاب :

أو مُذْهَبٌ جَدَدٌ ، على أَلْواحِهِ ... أَلنّاطِقُ المَبْرُوزُ والمَخْتُومُ

وقال : لعلّه « المزبور » ، وهو المكتوب. واسْتُظْهِر عليه بأَنّ لَبيداً قال في كلمة له أُخْرَى :

كما لاحَ عُنْوانُ مُبْرُوزَةٍ ... يَلُوح مَعَ الكَفِّ عُنْوانُها

قال الجَوْهَرِيُّ : « فهٰذا يدُلُّ على أنّه لغته ، والرُّواة كُلُّهم على هٰذا ، فلا معنى لإنكار مَنْ أنكره » .

وأقول : إنَّ العرب قد قالوا : برزه وأبرزه ، فَلَزِمَ أنْ يكون المبروز من الأوّل ، وهو لغة بني عامر قوم لَبيدٍ ، وأنْ يكون المُبْرَزُ من الثّاني ، وهو لغة

قبيلة أُخرى . . . ونظائر ذلك كثيرة في كلام العرب .

(ج) أحبّه فهو محبوب . قال أبو زيد : « . . . محبوب على غير قياس ، هٰذا الأكْثَرُ . وقيل : مُحَبّ ، بالفتح ، على القياس » . وجاء مثله عن الأزْهَرِيّ في أحد ثلاثة أقوال له . والثّاني هو قوله : « حُبَّ الشَّيْءُ فهو محبوب ، ثمَّ لا تَقُل : حَبَبْتُهُ ، كما قالوا : جُنَّ فهو مجنونٌ ، ثم يقولون : أَجَنَّهُ اللّهُ » ، والثّالث أنَّ « حَبَبْتُهُ » لغة حكاها الفرّاء .

قلت : قد حكى سيبويه : حَبَبْتُهُ وأَحْبَبْتُهُ ، وجاءَ في « الصّحاح » مثله ، قال : « أَحَبَّهُ فهو مُحَبٌّ ، وحَبَّهُ يَحِبُّهُ ، بالكسر ، فهو محبوب » ـ هكذا رَدَّ كُلّاً إلى فعله ، وأصاب شاكِلةَ الصَّواب . وحَبَّهُ وأَحَبَّهُ لُغَتانِ فصيحتان شائعتان في كلام العرب .

وعلى اللغة الأُولىٰ قرأ أبو رَجاء العُطارِدِيُّ قوله تعالى في « سورة آل عمران ٣١» : ﴿ قُلْ : إنْ كُنْتُم تَحِبُّونَ اللّهَ فاتَّبِعُوني يَحِبَّكم الله ﴾ . وقال غَيْلانُ بن شُجاع النَّهْشَلِيّ :

أَحِبُّ «أبا مَرْوانَ» من أجل تَمْرِهِ ... وأَعْلَمُ أَنَّ الجارَ بالجارِ أَرْفَقُ
وواللّهِ ، لَوْلا تَمْرُه ما حَبَبْتُهُ ... وكان «عِياضٌ» منه أدنىٰ «ومشرقُ»

وأنشد أبو العبّاس المبرّد في « الكامل » :

لَعَمْرُكَ إنّني وطِلابَ مِصْرٍ ... لَكَالمُزْدادِ مِمّا حَبَّ بُعْدا

وقال أبُو الطَّيِّبُ أحمد بن الحُسَيْن المُتَنَبّي :

حَبَبْتُكَ قَلْبي مِثْلَ حُبِّكَ مَنْ نَأَىٰ ... وقَدْ كانَ غَدّاراً ، فكُنْ أَنْتَ وافِيا

وعلى اللغة الثّانية « أَحَبَّ فهو مُحَبٌّ » ، جاءَ قولُ عَنْتَرَةَ العَبْسِيُّ :

ولَقَدْ نَزَلْتِ ، فَلا تَظُنّي غَيْرَهُ ، ... مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

وقالت هِنْدُ بنت أبي سفيانَ ، ترقّص ابنَها عبدَالله من زوجها الحارث ابن نوفل بن عبدالمطلّب ، وقد لَقَّبَتْه « بَبَّة » ، وهو حكاية صوتِ الصَّبيّ :

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ ... جارِيَةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ ... تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

أي جاريةً ضخمة تَغْلِبُ نِساء قُرَيْش بحسنها.
وقال الآخَرُ :

ومَـنْ يُنـادِ آلَ يَـرْبُـوعٍ يُجَبْ   يَأْتِكَ منهم خَيْـرُ فِتْيانِ العَـرَبْ
الـمَـنْـكِـبُ الأَيْـمَـنُ والـرِّدْفُ الـمُـحَـبْ

والرِّدْف : هو الّذي يخلُفُ الرَّئيس أو الملك ويعينه ، نحو الوزير.

(د) أحزنه الأمْرُ ، فهو محزون. قال بعض رواة اللغة : « شاذّ ، لِأَنَّـهُ لا يقال : حَزَنَهُ الأمْرُ ، ولكن يقال : أَحزنه فهو محزون ».

وهـذا الرّاوي إنّمـا حكى مَا تـأدَّى إلى سمعه ، ولم يُحَقّقـه ، ولم يجئْهُ أنّ العرب قالوا : حَزَنَهُ الأمْرُ أيْضـاً ؛ وحَزَنَـهُ لغة قُـرَيْش ، وأَحْزَنَـهُ لغة تَميم ، وكلتـاهما فصيحـة ، وقد قُـرِيءَ بهما قـولُه تعـالى في «سورة يـوسف/١٣/ : ﴿ إنّي لَيَحْزُنُنِي أنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾.

ومن هُنا قال بعض الرُّواة « سُمِعَ : مُحْـزَنٌ » كما في « لسـان العرب ». فمحزونٌ من : حَزَنَهُ ، ومُحْزَنٌ من : أَحْزَنَهُ ، قِياساً وسَماعاً.

(هـ) أَجَنَّهُ اللّهُ ، فهو مجنون. قال الجَوْهَرِيُّ في « الصِّحاح » : « جُنَّ الرَّجُلُ جُنُوناً ، وأَجَنَّهُ الله ، فهو مجنون ، ولا تَقُلْ : مُجَنّ » ، وقال ابن منظور في « لسان العرب » : « وأَجَنَّه الله فهو مجنون ، على غير قياس ، وذلك لِأَنَّهُمْ يقولون : جُنَّ فبُنِيَ المفعول من أَجَنَّهُ الله على هٰذا ».

والصَّحِيح أنَّ العرب إنّما بَنَوْا جُنَّ من « جَنَّهُ » ، لا من « أَجَنَّهُ » ، كما نَصَّ عليه سِيبَوَيْهِ في « الكتاب ». وقد يجوز أن يقـال إنّهم استغنوا بـه عن « مُجَنّ » من : أَجَنَّهُ ، ولكِنّه لا يُمْنَع إذا احتيج إليه ، لِأَنَّه قياس في العربيّة. وكذلك حكم كُلِّ ما جاءَ من هٰذا النّوع من ألفاظ الباب الّتي زُعِمَ شُذُوذها. وإليه سَأَرُدُّها.

(و) أَحَمَّهُ الله فهو محموم. قال الجَوْهَرِيُّ : « وحُمَّ الرَّجُلُ ، من الحُمَّى ، وأَحَمَّه اللّهُ عَزَّ وجَلَّ فهو محموم ، وهو من الشَّواذّ ». وقال ابن منظور والزَّبِيدِيّ : «ابن دُرَيْد قال في تخـريج محمـوم : « هو محمـوم به » ، وقـال ابن سِيدَهْ :

« ولست منهـا على ثِقـة ، وهي احـد الحـروف التي جـاء فيهـا « مفعـول » من « أفعله » ، لقولهم فُعِلَ ، وكأَنَّ حُمَّ وُضِعَتْ فيه الحُمَّى » ، كما أنَّ « فُتِنَ » جُعِلَتْ فيه الفِتْنَةُ ».

والصَّحيح أنَّ « المحموم جارٍ على قياسه من الثُّلاثيّ المُتَعَدِّي : « حَمَّهُ » ، كنظيره « جَنَّهُ » ، أو من « حُمَّ » المبنيّ للمجهول ، وهو منه ، لا من : أَحَمَّهُ. ولا معنى لقولهم أَسْقَطُوا منه الألف ثمَّ بَنَوْا منه « حُمَّ » فقالوا منه « محمـوم » ! « ومُحَمّ » من « أحمه » قياس صحيح في العربيّة ، وجائزٌ أن يقال : اسْتُغْنِيَ عنه بِحُمّ فهو محموم.

(ز) آرَضَهُ الله فهو مَـأْروض. جاءَ في « تـاج العروس » : « الأَرْضُ : الزُّكامُ ، نقله الجَوْهَرِيُّ. والأَرْضُ : النُّفْضَةُ والرِّعْدَةُ .. والمَأْروضُ : المزكوم. وقال الصَّغَانِيُّ : وهو أحد ما جاءَ على « أفعله فهو مفعول ». وقد أُرِضَ ، كعُنِيَ ، أَرْضاً ، وآرَضَهُ الله إيراضاً ، أي : أَزْكَمه ، نقله الجَوْهَرِيّ ».

وهو كما **ترى** من جنس : أَجَنَّهُ فهو مجنونٌ ، وأَحَمَّه فهو محموم ، وأقول في نفي الشُّذُوذ عنه ما قلته فيهما : فذلك هو المذهب الّذي يلائم منطق العربيّة.

(ح) أزعقه ، فهو مـزعوق. قـال الجَوْهَـرِيُّ في « الصِّحاح » : « قـال الأَصْمَعِيُّ : يقال : أزعقته فهو مزعوق ، على غير قيـاس » ، وقال ابن منـظور في « لسان العرب » : زَعَقَهُ ، وزعق به ، وأزعقه ، وهو مزعوق وزعيق : أفزعه على غير قياس ، ومعناه مزعوق ».

وفي عبارته اضطراب وغموض ، فقد ذكر ثلاثة أفْعال : فعلاً ثُلاثيّاً متعدّياً ، ويجيءُ منه مزعوق ، وفعلاً ثُلاثيّاً لازماً متعدّياً بالباءِ ويجيءُ منه مزعوق به ، وفعلاً رُباعِيّاً متعدّياً ويجيءُ منـه مُزْعَق. غيـرَ أنّه أَلْحقَ بهـا مشتقَّيْن ، وأردف قائـلاً « على غيـر قيـاس » ، ولم يعيِّن مـا عنـاه. وأحسَنُ مـا في كـلامـه أنّـه نصّ على « زَعَقَهُ » ، وهو يُسقط دعوىَ مجيءُ « مزعوق » من « أزعقه ». ويعضُدُه نقل الجَـوْهَرِيِّ عن الأُمَـوِيِّ ، بعدَ حكـايتِهِ قـولَ الأَصْمَعِيِّ السّابق : « زعقتـه فهـو مزعوق ». وأنشد :

تعلمي[٥] أن عليك سائقاً   لا مبطئاً ولا عنيفاً راعفاً
لَبّاً بأعْجازِ المَطِيِّ لاحقاً[٦]

لكنّ ابن سِيدَهْ حكى في « المُخصَّص » عن أبي عُبَيْد ، عن الأُمَويِّ العكس ، أي أنّه قال : أَزْعَقْتُهُ فهو مزعوق » ، ثمّ قال : « وقال غيره : زَعَقْتُه ، بغير ألف ، فانزعق ، أي : فَزِعَ . فإذا كان هٰذا ، فمزعوق على القياس .

(ط) أزكمه اللّهُ فهو مزكوم . قال الجَوْهَرِيُّ في « الصّحاح » : « وقد زُكِمَ الرَّجُلُ وأزكمه الله ، فهو مزكوم ، بُنِيَ على : زُكِمَ » .

أقول : إنّ البناء على « زُكِمَ » للمجهول ، يستلزم وجود « زَكَمَهُ » ، بغير ألف . وقد أغْفَله « الصّحاح » ، وذكره « القاموس المحيط » ، قال : « وقد زُكِمَ ، كعُنِيَ ، وزكمه ، وأزكمه ، فهو مزكوم » . وهٰذا تخليط . والنَّصُّ على « زكمه » بغير ألف ، يقطع باشتقاقِ مزكومٍ منه ، لا من أزكمه الرُّباعِيِّ ، فلا شذوذَ فيه .

(ي) أسعده الله ، فهو مسعود . قال الزَّبِيدِيُّ : « ولا يقال : مُسْعَد ، كمُكْرَم ، مجاراةً لـ « أَسْعَدَ » الرُّباعيِّ ، بل يقتصر على مسعود ، اكتفاءً به ، كما قالوا : محبوب ومجنون ونحوها من أفعال رُباعيّة » .

وأقول : إنّ العرب قد قالوا : سُعِدَ الرَّجُلُ فهو سعيد ، وسُعِدَ من سَعَدَه ، لا من أسعده ، قال الأَزْهَرِيّ : « وسعيدٌ يجوز أن يكون بمعنى مسعود من سَعَدَه الله » ، فوجب إلحاق مسعود بفعله الثُّلاثيِّ ، واستعمال « مُسْعَد » من أسعده إذا احتيج إليه ، وهو قياس في العربيّة ، ومَنْعُهُ تحجيرٌ للواسع **وتحكُّم** باطلٌ .

(ك) أَسَلَّهُ الله ، فهو مسلول . قال ابن منظور في « لسان العرب » : « سُلَّ ، وأسلَّه الله فهو مسلول : شاذّ على غير قياس : قال سيبويه : كأنّه وُضِعَ فيه السُّلُّ » .

والصَّحيح أَنّ بناءَ « مسلول » عند سيبويه ، هو على « سَلَّهُ » ، ولكنّهُ فيما يرىَ استُغْنِيَ عنه بـ « أَسَلَّه » ، قال : « فإذا قالوا : سُلَّ ، فإنّما يقولون : جُعِل فيه السُّلُّ » . هٰذا ما صَرَّح به في « الكتاب » ، والاستغناءُ بلفظ عن لفظ شيء ، والشُّذُوذ شيء . ولكِنّ هٰذا الاستغناء لا يذهَبُ بحقٍّ استعمال « المُسَلّ » من أسلّه الرُّباعيّ متى احتيج إليه .

(ل) أضْأده اللّهُ ، فهو مَضْؤُودٌ . قال الزَّبيدِيُّ : « الضُّؤْدُ . . . الزُّكامُ ، وقد ضُئِدَ كَعُنِيَ ضُؤْداً : زُكِمَ ، فهو مَضْؤُودٌ . **وأَضْأَدَهُ** الله تعالى فهو مَضْؤُود ، ومُضْأَد » . ثمّ ساق كلام ابن سِيدَهْ في تخريج « مَضْؤُودٍ » على طرح الزّائد ، أو كأنّه جُعِل فيه ضَأَد ، ثمّ قال : « وأباها أبو عُبَيْد » .

وهٰذا النَّصّ في « لسان العرب » أيضاً ، إلاّ قولَهُ : « فهو مضؤودٌ » بعد « زُكم » . وقد أصاب في الأوّل ، إذْ بَنى مَضْؤُوداً على ضُئِدَ ، وضُئِد مبنيٌّ على ضَأَدَهُ لا أَضْأَدَهُ ، ولا معنى لطرح ألفه ، ونقله إلى الثُّلاثيّ . وخلَّط في الثّاني ، إذْ زعم بناءَ مضؤودٍ ومُضْأَدٍ معاً على الرُّباعِيِّ ، بعدَ أن قَرَّر بناءَ مضؤودٍ على ضُئِدَ الثُّلاثيّ المبنيّ للمجهول .

(م) أضعفه ، فهو مضعوف . قالوا : جاءَ على غير قياس ، عن أبي عمرو كما في الصّحاح ، واستشهدوا ببيت لَبِيدٍ العامِرِيّ :

وعالَيْنَ[٧] مَضْعُوفاً وفَرْداً سُمُوطُهُ   جُمانٌ ومَرْجانٌ يَشُكُّ المفاصِلا

وقال المَعَرِّيُّ في « عبث الوليد » مُعَلِّقاً على بيت البُحْتُرِيِّ في رثائه وَصِيفاً التُّرْكِيَّ :

تَغَيَّبَ أهلُ النَّصْرِ عنه ، وأُحضِرت[٨] سَفاهَةُ مَضْعُوفٍ وتكثيرُ ناصِحِ

: « مضعوف ، كلمة قليلة الاستعمال ، وإذا حملت على القياس فإنّما يراد : رجل فيه ضعف ، ولا يستعمل : ضعف فهو مضعوف . وهٰذا مثل قولهم : مجنون : أي به جِنَّةٌ ، ولا يقولون : جَنَّهُ الله ، وإنّما يقولون : أَجَنَّهُ . ولهٰذا نظائر ، مثل قولهم : مكذوذ (كذا ، والصَّواب مكزوز) إذا أصابه الكُذاد (كذا ، والصَّواب : الكُزاز) ، ومقرور إذا أصابه القُرُّ . فإذا رُدَّ الفعل إلى الفاعل ، دخلت الهمزة ، فقيل : أَقَرَّهُ الله ، وأَكَذَّه (كذا ، والصَّواب :

أكزّه) ، ونحو ذلك » .

ثمّ قال : « وأمّا قولُ لَبيد :

وعالَيْنَ مَضْعُوفاً كَثيراً سُمُـوطُهُ ... جُماناً ومَرْجاناً يَشُكّ المَفاصِلا

فهو راجع إلى مثل حال الأوّل ، إلاّ أنّ « المضعوف » في قول لَبيد مرادٌ به الكَثْـرَة ، من قـولهم : « أَضعفت الشَّيْءَ ، وضـاعفتـه ، إذا أَضفْتَ إليـه مثلَه أو أكثرَ » .

وكيف كان المراد بمضعوف ، فإنّ دعوى شذوذه غير مُسَلَّمة ، ومـا قالـه المَعَرِّيُّ في محاولة حمله على القياس ، هو قول سيبويه في تخـريج المجنـون والمسلول . لكِنْ فات المَعَرِّيَّ صدرُ كلامه من أَنَّ بناءَهُما في الأَصل على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُه . وهٰذا هو الحَقُّ . وما جاءَ من كلامه بعدَ ذٰلك إنَّما هو صِناعة نحويّـة ، متكَلَّفة ، لا حاجة بنا إليها . وقد أَسْلفت في الكلام على « أبرزه فهو مبروز » بيتين لِلَبيد صاحب هٰذا البيت ، واستدلال الجَوْهَرِيّ بهما على أَنّ « مبروزاً » هو لغته ، وقد جرى في « مضعوف » في هٰذا البيت على لغته أيضاً ، فلا شُذُوذَ فيه . وإذا أغفلتِ المعـاجم « ضَعَفَه » بمعنى « أَضْعَفَـه » فإنَّ في فـرعه الـوارد في الكلام الفصيح دليلاً شاهداً عليه لا مَحَالَة .

(ن) أقرّه الله ، فهو مقرور . قال الجَوْهَرِيُّ في « الصّحاح » : « وأَقَرَّهُ الله ، من القُرّ « البرد » ، فهو مقرور : على غير قياس ، كأَنَّه بُنِيَ على : « قُرَّ » ، وزاد ابن منظور : « ولا يقال : قَرَّهُ » . وكذلك خَرَّجَه ابن سِيدَهْ على طـرح الزّائـد ، أي ألف أقرّ ، ثم بنائه على المجهول . والصّحيح هو مذهب سيبويه في نظائر هٰذا اللفظ كالمجنون والمسلول . . . فقد قررّ أَنَّ جُنَّ ونحوها إنّما بنيت على جَنَّهُ ، لا على أَجَنَّهُ ، واستغني بفَعَلَ عن أفعلَ . والقول بالاستغناءِ بلفظٍ عن لفظ جائز ، ولكِنّه لا يسقط حقّ استعمال المتروك متى دعت الحاجة إليه .

(س) أكربه ، فهو مكروب . قالوا : إنَّهُ شاذّ على غير قياس . وهو خَطأٌ من قائله ، فإنّ العرب قد قالوا : « كَرَب فلاناً الأَمْرُ والغَمُّ ، وكَرَبَهُ العِبْءُ إذا اشتّد

عليه وثَقُل فهو مكروب » ، وفي الحديث : « كان النّبيُّ ، صلّى الله عليه وسلّم ، إذا أتاه الوَحْي كُرِب له » .

(ع) أكزّه الله ، فهو مكزوز . قال ابن منظور في « لسان العرب » : « وقد كُزَّ الرَّجُلُ ، على صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله : زُكِمَ ، وأَكَزَّهُ اللّهُ فهو مكزوز ، مثل : أَحَمَّهُ فهو محموم . وهو تشَنُّج يصيب الإنسان من البرد الشّديد ، أو من خروج دم كثير » . واقتصر الجَوْهَرِيّ في « الصّحاح » على كُزَّ الثُّلاثيّ ، فقال : « وقـد كُزَّ الرَّجُلُ فهو مكزوز ، إذا تقبَّضَ من البرد » ، ولم يزد عليه . وكُزَّ ، بناؤه على كَزَّهُ ، والكاف والزّايُ أَصلٌ للانقباض واليُبْس كما تدلّ عليه جملة معاني هٰذه المادة ، وقـد جـاء فيهـا : « كـززتُ الشَّيْءَ فهـو مكـزوزٌ ، أيْ ضيقّتـه » كمـا جـاءَ في « الصّحاح » وغيره .

(ف) أكمده ، فهو مكمود . أهمله الجَوْهَرِيّ في « الصّحاح » . وذكـره ابن منظور في « لسان العرب » ، والمجد في « القاموس المحيط » ، والزَّبِيدِيّ في « تاج العروس » . وقد خصَّهُ ابن منظور بمداواة مـوضع الـوَجَع بـالكِمادة ، وقال : « . . وقد أَكْمَـدَه فهو مكمـود : نادر » ، وخصَّـهُ المجد بـالحُزْن والغَمّ كما يهدي إليه سياق كلامه ، ويفسّره صنيع الـزَّبِيدِيّ ، ثُمَّ اعتـراضُهُ من بعـدُ بأَنْ يكون موضع « أكمده فو مكمود على مداواة موضع الوجع بالكِمادة كما هو صنيع ابن منظور في « لسان العرب » .

والذي يعنينا من ذلك هو دعوى اشتقاق مكمود من أكمده ، وهي مرفوضة أصلاً ، فإنَّ أكمده مفعوله « مُكْمَد » لا مَحالَةَ ، والمكمود من كَمَدَه ، ولا عِبرةَ بعدم إثباته في المعاجم كنظائر له ، فما أَغفَلته شيءٌ وافر ، ولنا أن نستدِلَّ بالفرع على الأصل دون اللجوءِ إلى المخارج النَّحْوية المتكلفة .

(ص) ملقوحة . جاءَ في « المصباح » : « أَلْقَـحَ الفَحْلُ النّـاقَةَ ، فهِي ملقـوحـة ، على غيـر قيـاس » . وهي عنـدَ أبي عُبَيْـد من قـولهم : « لُقِحَتْ ، كالمحموم من حُمَّ ، والمجنون من جُنَّ ، وعند ابن الأَثير من : « لَقِحَتِ النّاقة ،

وولَدُها ملقوح به ، إلاّ أنّهم استعملوه بحذف الجارّ ، والنّاقة ملقوحة ، وأجْراها الجَوْهَرِيّ على قياسها ، قال : « المَلاقِحُ : الفحول ، الواحد ملقح ، والمَلاقِح ، أيضاً : الإناث التي في بطونها أولادُها ، الواحدة مُلْقَحَة بفتح القاف » . وما قرره ابن الأثير هو الحقّ . ولا ريبَ في أنّ ملقوحة من لَقِحَتْهُ ، لا من أَلْقَحَها . وفي « لسان العرب » : « قال الأزهري في قول أبي النَّجْم :

وقد أَجَنَّتْ عَلَقاً مَلْقُوحا

: يَعْني لقحته من الفحل ، أي : « أخذته » .

(ق) أَمْلأَهُ الله ، فهو مملوءٌ . قال الجَوْهَرِيّ : و« المُلأَةُ » ، بالضَّمّ ، مثل المُنْعَة : الزُّكام ، ومُلِيءَ الرَّجُلُ وأَمْلأَه الله ، أي : أزكمه ، فهو مملوءٌ ، على غير قياس ، يحمل على مُلِيءَ » . ومثل هٰذا في « لسان العرب » و « تاج العروس » .

ولا ريبَ في أنَّ القول بحمل « مملوء » على « مُلِيءَ » ، معناه نفي صفة الشُّذوذ عنه ؛ لأنّ مُلِيءَ يستلزم « مَلأه » الثُّلاثيَّ ، وهو عند سيبويه مما استغني بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الرُّباعيّ ، ولكِنّ ذلك لا يمنع منه إذا احتيج له ؛ لأنّه قياس في العربيّة .

(ر) أنبت الله النَّباتَ ، فهو منبوت . ذكره الجَوْهَرِيّ في « الصّحاح » ، وقال : « على غير قياس » ، وذكره المجد في « القاموس المحيط » بإسقاط هٰذه العبارة . وأضافها الزَّبِيدِيّ ، في شرحِهِ مُصَرِّحاً ، إلى الجَوْهَرِيّ ، وأهمله « لسان العرب » جملةً في (ن ـ ب ـ ت) . وذكره في (س ـ ر ـ ر) استطراداً عن ابن سِيدَهْ ، وجاءَ « المنبوت » وفعله في عبارته مُصَحَّفَيْن بالثّاء « المثبوت » و « أثبته » ، قال : « والمَثَلُ الذي جاءَ : « كُلُّ مُجْرٍ بالخَلاءِ مُسَرٌّ » ، قال ابن سِيدَهْ : حكاه أَفّار بن لَقِيط ، إنّما جاءَ على تَوَهُّم « أَسَرَّ » ، كما أنشد الآخر في عكسه (وهو رَجَز غامض) :

وبلد يُغْضِي على النُّعُوتِ   يُغْضِي كإغْضاءِ الرّوى المَثْبوتِ

أراد : المثبت (؟) ، فتوهم « ثَبَتَهُ » (؟) ، كما أراد الآخَرُ « المسرورَ » فتوهَّم : « أَسَرَّ » .

وزُعم التَّوَهُّم هٰذا ، تعليل جديد يقرّره ابن سِيدَهْ ، قد أَبَنْت رأيي فيه في كلامي على « سَرَّه فهو مُسَرّ » ، ولي تفنيدٌ له لا يحتمله الموضع . وقد عوَّدَنا ابن سِيدَهْ توجيه نظائر هٰذا اللفظ كما سبق بأنّها على طرح الزّائد . . فما عدا مِمّا بدا ؟ ولو كان له ولنظرائه من اللغويين منهج عِلْمِيٌّ متّبَع ، لجرى على سَنَنِه ، ولم يُعَدِّد صورَ التَّعْليل والتَّوجيه في الألفاظ المتماثلة . وأُعِيد هنا ما قلته في « سَرَّهُ فهو مُسَرّ » : « إنّ المنبوت يستلزم نَبَتَهُ بمعنى أنبته لا مَحالَةَ ، حقيقةً لا تَوَهُّماً ، لكِنّ أصحاب المعاجم لأَمْرٍ ما قد أثبتوا الفَرْعَ وأهملوا الأصل ، ولذلك نظائرُ كثيرة فيها ، ولنا أن نستدلّ بالفرع على أصله ، ونستهدي بالوصف على فعله ، وهو مذهب اعتمده أبو علي الفارسيّ وابن جنّي ، ونُقِرُّهما عليه لوجاهته .

(ش) أَهَمَّهُ الله ، فهو مهموم . ذكره السُّيُوطيّ في « المزهر » عن « الغريب المُصَنَّف » لأَبِي عُبَيْد في جملة أَلْفاظ من هٰذا الضَّرْب ، ولفظُهُ : « . . وأَهَمَّهُ الله ، من الهمّ ، وكُلُّ هٰذا يقال فيه « مفعول » ، ولا يقال فيه « مُفْعَل . . » .

ولم أجد النَّصَّ على شُذُوذه في « الصّحاح » و « لسان العرب » و « القاموس المحيط » و « تاج العروس » ، وإنّما وجدت فيها : « هَمَّهُ الأَمْرُ ، وأَهَمَّهُ : إذا حَزَنَهُ وأَقْلَقَهُ » ، أي الفعلين الثُّلاثيّ والرُّباعيّ ، ليس غير ، ومن الأوّل يقال مهموم ، ومن الثّاني مُهِمّ « اسم فاعل » ، « ومُهَمّ » « اسم مفعول » قياساً ، غيرَ أنَّه يظهر من شيوع «مهموم» في الكلام أَنّهم اكتفوا به عن الاشتقاق من الرُّباعيّ . ولو أرادوه ، لَساغَ لهم ؛ لأَنَّهُ قياس في العربيّة .

(ت) أَهَنَّهُ اللّهُ ، فهو مهنون[٨] . ذكره الجَوْهَرِيّ في « الصّحاح » ، وأحمد ابن فارس في « المجمل » ، وابن منظور في « لسان العرب » ، والمجد في « القاموس المحيط » ، ولم يَنُصُّوا على شُذوذه ، لظهوره . ونَصَّ عليه الزَّبِيدِيّ في « تاج العروس » بأنَّه « كأَحَمَّهُ فهو محموم » ، وقال : « وله نظائرُ » .

وقد بَيَّنْتُ الرَّأْيَ في أَحَمَّهُ فهو محموم » ونظائرِهِ ؛ ولا يتغيّر ماأقوله هنا عمّا قلته هناك.

(ث) أَوْجَدَه ، فهمو موجود. في « لسان العرب » : وُجِدَ الشَّيءُ عن عدم ، فهو موجود ، مثل : حُمَّ فهو محموم ، وأَوْجَدَه الله ، ولا يقال : وَجَدَه ، كما لا يقال : « حَمَّهُ ». وفي « تاج العروس » : وأَوجد الله الشَّيءَ من العدم ، فَوُجِدَ ، فهو موجود : من النّوادر ، مثل : « أَجَنَّهُ اللَّهُ ، فجُنَّ ، فهو مجنون ».

يلاحظ أنّ الأوّل بَنَى « الموجود » على « وُجِدَ » ، قياساً على حُمَّ فهو محموم ، وأجاز « أَوْجَدَه » ، ولم يَرْبِطْ به « الموجود » ، ولكنّه منع « وَجَدَ » بمعنى « أَوْجَدَه » ، كما منع « حَمَّهُ ». والثاني جعل « وُجِدَ » مطاوعاً لـ « أوجَدَه » ، وبنى منه « الموجود » ، وقرّر ندرته أي شُذُوذه ، كأنّه لم يَبْرَحْ يلاحظ صلته بالرُّباعيّ واشتقاقَه منه ، وهو تناقضٌ واضح.

والصَّحيح في هٰذا هو مذهب سيبويه ، وهو أنَّ جُنّ ونحوه إنّما بُنِيَ على جَنَّهُ ، لا على أَجَنَّهُ الرُّباعيّ ، ثمّ استُغْنِيَ بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الرُّباعيّ ، فالصِّلة بين « الموجود » و « أوجده » ، على هٰذا ، منقطعة من حيث الاشتقاق. وقوله بالاستغناءِ به عن البناء على الرُّباعيّ ، هو شيءٌ آخَرُ ، وليس مُؤدّاه حَظْرَه ، فلكلٍّ موضعٌ في الكلام.

(خ) أودعه ، فهو مودوع. ذكره ابن جنّي في « الخصائص » عن شيخه أَبي عليّ الفارسي.. قال : « ومثله « أي مثل : أَحَبَّهُ وأَجَنَّهُ وأَزْكَمَهُ. » ، ما أَنْشَدَناه أبو عليّ من قوله :

إذا ما اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ من سَمائِهِ   جرىٰ وهْو مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ

قال : وهو ، من : أَوْدَعْتُهُ ، وينبغي أن يكون جاءَ على « وُدِعَ ».

أقول : هٰذا البيت ، قائله خُفَافُ بن نُدْبَةَ ، وفي لفظِ « مودوع » ثلاثة أقوال :

الأوّل : أنَّ معنى «مودع»: متروك، لا يُضْرَبُ ولا يُزْجَرُ، وهو تفسير الجَوْهَرِيّ

الثّاني : أنّه ها هُنا من : الدَّعَة الّتي هي السّكون ، لا من التَّرْك ، أي : أنّه جرى ولم يَجْهَد. وهٰذا قول ابن بَرّيّ. ويقال من هٰذا المعنى : وَدَعَ يَدَعُ دَعَةً ووداعةً ، ووَدَعَهُ فهو وديع ووادع. وقال ابن بُزُرْج : فرس وديع ، ومودوع ، ومُودَع.

الثّالث : أنَّ وَدَعَهُ ، أي : تركه ، فهو مودوع على أصله ، جاءَ في الشّعر على الضَّرُورة. وهٰذا القول ــ وينسب إلى ابن جِنّي كما في لسان العرب ــ مبنيٌّ على ادّعاء إماتة هٰذا الفعل وما يتصرف منه ، فلا يقال : وَدَعَهُ يَدَعُهُ وَدْعاً ، ولٰكِنْ يقال : تَرَكَهُ يَتْرُكُهُ تَرْكاً ، ولا دَعْ ولٰكِن أُتْرُكْ ، ولا وادع ومودوع ولكن تارِك ومَتْرُوك ؛ وأنّ ما جاءَ في الشّعر ضَرُورةٌ.

وذلك قول باطل مُطَّرَح ، كيف وقد وَرَد كُلُّ ذلك في أَفصح الكلام ، في القِراءات والحديث ، كما ورد في قديم الشِّعر جاهليِّهِ وإسلاميِّهِ ؟

فأمّا في القراءات ، فقراءة عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر قوله تعالى في « سُورة الضُّحى/٣/ :

﴿ ما وَدَعَك رَبُّكَ وما قلا ﴾ ، بتخفيف الدّال ، أي : ما تركك ربُّك ، وهو بمعنى (وَدَّعَكَ) في القراءة الأُخْرَى.

وأمّا الحديث ، فقولُ النّبيّ ــ عليه الصّلاة والسّلام : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعاتِ ، أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبِهِم » ، أي : على تركِهِم الجُمُعات والتخلُّف عنها.

وأمّا الشعر ، فمنه قولُ أبي الأَسْوَد الدُّؤَليّ ، ويروى ببعض اختلاف لأنس ابن زنيم الليثيّ ، ولسويد بن أبي كاهل أيضاً :

لَيْتَ شِعْري عن خَليلي ما الّذي   غالَهُ في الحُبِّ حَتّى ودَعَهُ ؟

أي : تركه. وقولُ الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ مِنْ قَوْمِهِ ... ثُمَّ لَمْ يَتْرُكْ ، ولا عَجْزاً وَدَعْ

أي : ترك. وقول مَعْن بن أَوْس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيِّنٌ وادِعُ العَصا ... يُساجِلُها حَمّاتِهِ وتُساجِلُهْ

أي : تارك العصا. ومثلهُ قول الآخر ـ أنشده أبو عليٍّ الفارسِيُّ في « البَصْرِيَّات » :

فأَيُّهما ما أَتْبَعَنَّ ، فإِنَّني ... حَزِينٌ على تَرْكِ الّذي أنا وادِعُ

ثُمَّ قول خُفَاف بن نُدْبَةَ الّذي أنشده أبو عليٍّ أيضاً فيما حكاه ابن جنّي :

إذا ما اسْتَحَمَّتْ أَرضُهُ من سَمائِهِ ... جرى وهو مَوْدُوعٌ وواعدِ مَصْدَقِ

أي : متروك ، على تفسير الجَوْهَرِيِّ ، وفعله : وَدَعَهُ ، لا : أَوْدَعَهُ ، وبه يظهر خَطأُ أبي عليّ الفارسِيّ في بنائه له على : وُدِعَ.

***

٧ ـ جاءَ في « المزهر » : « لم يَأْتِ اسم المفعول مَن « أفعل » على «فاعل » إلّا حرف واحد ، وهو قول العرب : أَسَمْتُ الماشِيةَ في المَرْعَى فهي سائمة ، ولم يقولوا : مُسامة ، قال تعالى : ﴿ فيهِ تُسِيمُونَ ﴾ من : أَسَامَ يُسِيمُ ». و استظهر السُّيُوطِيُّ على تخريجه بقول ابن خالَوَيْهِ : أَحسَبُ المراد : أَسَمْتُها أنا ، فسامت هي ، كما تقول : أَدخلته الدّارَ ، فدخَلَ ، فهو داخل ».

وهٰذه الدعوى : دعوى أَنَّ العرب لم يقولوا « مُسَامَة » ليست بسليمة ، وما خالَهُ في تحريرها ابنُ خالَوَيْهِ ، ليس بالّذي يركن إليه !

أَمّا الدّعوىٰ فتحريرها أَنَّ « سائمة » لفظ مشتقّ ، و « مُسَامة » كذلك لفظ مشتقّ ، وكلاهما يجري عليه من الحكم ما يجري على سائر المشتَقّات في كلام العرب على إطلاقه بلا منع ولا قيد ولا شرط ، ولا يُرْكَنُ في ذلك إلى السّماع ؛ لِأنّ تَعَرُّف كلّ مشتقّ تَنْطِقُهُ العرب من طريقه متعذّر ، وممتنع عقلاً وعُرْفاً ، ومن المجازفات أن يقال غيرُ هٰذا.

وأَمّا تخريج ابن خالَوَيْهِ ، فإنّه إنّما تكلّم فيه على « سام » الثُّلاثيِّ اللازم

وما يشتقّ منه ، لا على « أسام » الرّباعيّ المتعدي ، فجعل الثاني مطاوعاً للأوّل ، وخرج إلى الاشتقاق منه تاركاً « أسام » جانباً ، لِتَعلُّق ذهنه بصورة الدَّعْوَى وحسبانه إيّاها سليمة. . فما زاد على أَنْ فسَّرَ الماءَ بعدَ الجهد بالماءِ.

والأَمْر في المشتقّات إِنَّما يَرْجِع في جملته إلى القياس دون السّماع ، وما يُخصّ بالسَّماع إِنَّما هو الفعل. . وفي هٰذه المادّة ، نجد العرب قالوا : سامتِ الماشية ، إذا رعت حيثُ شاءَت ، وأَجْرَوْا اسم الفاعل منه على قياسهم فقالوا : « سائمة » ، ثمَّ توسَّعُوا فيها فأَطْلَقُوها اسماً لِما يَرْعَىٰ من الإِبِل والخيل والنَّعَم ، وسَمَّوْا الموضع الّذي تسومه ، أي : تَلْزَمُهُ ولا تبرَحُ منه : « المَسَامَ » ، وهو قياس أيضاً. ثمّ احتاجوا ، عندَ إرادتهم إخْراجَها إلى الرَّعْي ، إلى تعديته ، فقالوا : أَسامها إسامةً ، وسَوَّمَها تسويماً ، ويجيء اسم المفعول منهما في كلامهم « مُسامَة » و « مُسَوَّمَة » قياساً مُطَّرِداً لا تَوَقُّف فيه ، ولا يُطْلَبُ فيه السَّماع.

وقد جاءَت « المُسَوَّمةُ » في قوله تعالى ، في «سورة آل عمران/١٤» : ﴿ والخَيْلِ المُسَوَّمَةِ ﴾ ، وفُسِّرت تفسيرَيْنِ : المُرْسَلَة لِلرَّعْيِ ، والمُعْلَمَة ذات الغُرَّة والتّحجيل.

هٰذا هو كلامُ العرب ومَنْطِقُه.

***

تلك هِي جملةُ ما أَصبته في دواوين اللغة وكتب النَّحْو من المشتَقّات الّتي زعموها جاءَت شَواذّاً على غير القياس ، في بابَيِ اسم الفاعل واسم المفعول. ويلحق بها ما فاتني منها ، فتُرَدُّ إلى القانون الّذي أجريته عليها. . انطلاقاً من مراعاة أصلين ، اعتمدتُهما فيما تدارستُهُ ، وأَقمت عليهما عمود البحث والنِّقاش والتّوجيه.

فأَمّا الأَصلُ الأَوّل ، فهو هٰذا القانون اللغويُّ العامُ الّذي استقرّ في فِطرة العرب ، وصدروا عنه في كلامهم ، تصريفِهِ وإعرابِهِ ، سَجِيَّةً وطبعاً ، وأَجْرَوْه في ذلك قِياساً مُطَّرِداً لا يَتَوَقَّف ، بقوّة الطبع ورَهافة الحِسّ ، وتَأَبَّتْ سلائقهم

الانحراف عنه ، كما رويت ، في صدر البحث ، من شواهده حديث أبي عمر الجَرْمِيّ والأعرابِيّ الّذي أراد امتحانَ فصاحته قبلَ أَخْذِه اللغة عنه تحرّياً للفصيح الصَّحيح ، والتزاماً للأمانة ، على جاري سُنَّة علماءِ العربيّة الثِّقات الأُمَناءِ في صدر عهود الرِّواية.

وأمّا الأصل الثّاني ، فهو التَّهَدِّي بالأُصول الّتي لم تُدَوَّنْ في دواوين اللغة (وفي هٰذا كلامٌ يطول) بالفروع الّتي وردت في كلام الفصحاءِ من طريق الرِّوايات الصَّحيحة ، والبناءِ عليها فيما أوردت وناقشت من مزاعم الشُّذوذ.

وقد تنبّه الى هٰذا الأصل أبو عليٍ الفارِسِيّ من أئمّة العربيّة في المئة الرّابعة الهِجْرِيّة ، وحكاه عنه تلميذه ابن جِنّي ، إذْ قَرَّر « أنَّ الفرع يدُلُّ على أصله ، والوصف يَهْدِي إلى فعله ، فإذا صحّتِ الصفةُ فالفعل حاصل في الكَفّ » ، أو كما قال.

ولكنّ العجيب أنّهما لم يطبّقاهُ ، ولم يستفيدا منه في تخريج بعض ما عَنَّ لهما من هٰذه الألفاظ ، فتسَكّعا ــ كأمثالهما ممَّنْ ذكرتُ في ثَنَايا البحث ــ في بُنَيّات الطُّرُق ، وأخذا فيما أخذ فيه غيرهما يضربان ذاتَ اليمين وذاتَ الشّمال ، وتَعَثّرا كما تعثّروا ، إذْ لم يسلُكوا الجَدَدَ ليأْمَنُوا العِثار ، وانتشرت أقوالُهم في ذلك على مناحِيَ شَتَّى ، وقد أرادوا المَخارِج ، فوقعوا وأَوْقَعُوا في المَحارج ، ولم يلتقوا فيها ــ وما عَرَضُوا له أشباهٌ متماثلة ــ على رأيٍ بعينه ، يُزيحُ عنها العِلّة ، ويَرْجِعُها إلى نِصاب ، بل رُبَّما قالوا قولاً في لفظ ثُمّ قالوا خِلافه في نظيره ، فما زادوا مزاعم الشُّذُوذ بذلك إلّا تهويشاً وتعقيداً. وقد بَسَطْتُ ذلك بسطاً ، وما أقول هٰذا افتئاتاً ، أو عَجْرَفَةً وافتخاراً ، فما بِي ولله الحمدُ شيءٌ من هٰذا ، وهٰذه أقوالهم بين أيدينا قريبة من نظرنا ، وما في العهد بها من قِدَمٍ فتُنْسَى.

ولعَلَّ اتّباعِي هٰذين الأصْلين.. قد هداني لإتْيان الأمْر من بابه ، ودخوله مُسْتَأْذِناً غيرَ واغِلٍ ولا مُتَجَرِّىء ، وأبلغني ما قصدت إليه : من إزاحة العلل

الّتي ألحقت بهٰذه الطّوائف من ألْفاظ « العربيّة » ، وإبطال القول بشُذُوذها ، وإدخالها كُلِّها جمعاءَ في القانون الّذي يَجْري على أمثالها. وهو مطلب أرجو أنْ تتلاحقَ نظائره ، لإبْرازِ عبقريّة هٰذه « العربيّة » العظيمة ، وأَسْتَغْفِرُ اللّهَ من الزَّلَلِ ، وعليه قصد السبيل.

(١) يُنظر بحث « مزاعم بناءِ اللغةِ على التوهم » الآتي بعد هٰذا البحث.

(٢) نسبة إلى صغانيان ، من إقليم ما وراء النهر. ونسبوا إليه « الصغاني » و« الصاغاني ». والأولى أحقّ عندي بالاستعمال منعاً للالتباس بالنسبة إلى (صاغان) قرية بِمَرْو. وهٰذا اللغوي من أهل الأولى وليس من أهل هٰذه.

(٣) يلاحظ أن الزبيدي قد أسقط : « ومعظم ».

(٤) وبعدها قوله « والحمد لله على طول الأعمار ، وتردد الآثار ، ومصاحبة الأخيار ، ومجانبة الأشرار ، والإكثار من الازديار ، والحج والاعتمار ، جعلني الله من أوليائه الأبرار ». ومن عجب أن أقع الآن على هٰذا اللفظ ، وأنا أشارف السبعين ، وحالي ما وصف الصغاني من حاله على التمام !

(٥) في المخصص : « تعلمن.. » وفي لسان العرب : « إن عليها فاعلمن سائقاً لا متعباً.. ».

(٦) اللب : اللازم لها لا يفارقها.

(٧) في « المخصص » و « لسان العرب » : « ودراً » ، وفي « التاج » : « وفرداً » ، وفي عبث الوليد : « كثيراً ».

(٨) أهنه الله : رماه بالهنانة ، بالضم وتخفيف النون ، وهي الشحمة في باطن العين تحت المقلة ، وبقيّة المُخّ.

مزاعم بناء اللغة على التوهم

هل بُنِيَ في اللغة العربيّة شيء من الألفاظ المشتقّات على التَّوَهُّم ؟

بناء اللغة على التَّوَهُّم ، يَعْني انحرافَ السَّلائق عن قانونها النفسيّ الذي يحكمها ، وتجري عليه صورها الاشتقاقية اطِّراداً على نسَق متعيِّن.

وفي حدود ما أعلمه وأطمئنّ إليه ، أستطيعُ أن أدَّعيَ أنَّ اللغة العربيّة ، بأساليبها الكثيرة الدقيقة ومناحيها المختلفة في الاشتقاق وتنويع الصُّوَر الكلامية ـ هي أقرب الى النِّظام الطبيعيّ والتزامِهِ سجيّة وسليقةً ـ من هٰذه اللغات الواسعة الانتشار ، التي نعرف بعضها معرفةً تكاد تضارع معرفة أهلها المتميزين بها ، أو نُلِمّ بها إلماماً غيرَ قاصر نَفْقَهُ معه طبيعتها ، أو يَصِفُ لنا علماء اللغات أحوالَها وخصائصها ، فنستشفّ منها نظامها العامّ في التّأصيل والاشتقاق.

ولكنّ هذا النِّظام الطبيعيّ ، الذي تتميّز به العربيّة ، قد يبدو بعض جوانبه في كتب النَّحْو وعليه سمات من الاختلال اليسير ، كما تُلْمَحُ في هٰذا الاضطراب الذي نجده في تأصيل بعض ما أصّله النُّحاة واللغويون ، رحمهم الله ، من الضّوابط ، وفي هٰذا الاختلاف بينهم في مسائل السّماع والقياس ، وما يتصل بها من القول بالشُّذوذ والنُّدرة والبناء على التَّوَهُّم ونحو ذلك من أقوال.

وحدوث مثل هٰذا الاضطراب والاختلاف في تقرير مسائل اللغة العربيّة ، أمر طبيعيّ ومعهود في كلِّ لغة أخرى. ومَرَدُّهُ في اللغة العربيّة إلى جملة عوامل ، اعتملت فيها في تاريخها المديد ، فألقت ظِلالها على أذهان اللغويين والنُّحاة وعلى بعض ما استنبطوه من ضوابطها وقواعدها العامّة.

وحالةُ اللغات جمعاء ، هي كذلك أيضاً . . تخضع لأمثال ما خضعت له العربيّة ، من حيث هي كوائن حيّة ، يعتورها عادةً ما يعتور الأحياء من تغيُّر وتَطَوُّر ، وكون وفساد ، ونموّ وضمور ، فينعكس ذلك كله على ضوابطها المستنبطة منها ، وما يقال فيها أحياناً من الشُّذوذ ونحوه.

وأكثر ما نرى ذلك يعرِض لأبنية اللغات الكبيرة ، التي تقادمت عهودها

وكانت لها جذور تاريخيّة وتكلمت بها شعوب كثيرة في بقاع شتى وأزمان متطاولة.

واللغة العربيّة ، كما نعلم ، لغة عريقة قديمة ممعنة في القِدَم ، ضاربة في أعماق التاريخ البعيد. وقد عايشت حضاراتٍ أخصبت في الحِجاز واليمن وحَضْرَ مَوْتَ وعُمان والبحرين ، بل أخصبت في قلب الجزيرة أيضاً ، كما دلّ على ذلك التنقيب عن الآثار ، وشهره الباحثون في العصر الحديث ، واتصلت بالأمم التي تجاورها في البرّ من فُرْس ورُوم ، وبالأمم التي تسكُنُ وراءَ بحارها من الشَّرْق والغرب والجَنُوب. وعايشت كذلك البداوةَ في العصر الجاهلي ، الذي اتّصل به ظهور الإسلام وقُدِّرَتْ مُدَّتُه بمِئَتي سنة ، فعرفت بفضل هٰذه المعايشات المختلفة ، ألواناً شتّى من ألوان الحياة في صعودها وهبوطها ، وفي حضارتها وبداوتها في مختلف الأحوال المادّيّة والمعنويّة ، وزَخَرت بذلك مادتها زخوراً منقطع المثال في تاريخ اللغات ، وحملت من ألفاظ الحضارة والبداوة معاً ما نعم به من مادَّتها الثَّرَّة وثرائها الوافي.

ونحن نعلم أنّها في عصورها الحضارية القديمة كانت لغة متعددة اللهجات والسِّمات ، ولكنّه التعدُّدُ الذي لا يطغَى على الأصل الجامع. وكذلك ظلت بعد اندثار تلك الحضارات ، واضطرار العرب بسبب ذلك إلى الانتشار في البوادي ما بينَ فَيافِي الحِجاز وتهامة ، ومهَامِهِ الأَحْقاف واليَمامة ، وفي أطراف الجزيرة وحواشيها من أسياف البحر وتُخُوم البَرّ. . فتوَزَّعُوا فيها قبائلَ وبطوناً وأفخاذاً ، وعاشوا رُحَّلاً جَوَّابِينَ ، ينتقلون في جزيرتهم من أرض إلى أرض ، يَسْعَوْن في انتجاع المراعي ومساقط الأمطار ، وقلّما كانوا يلتقون إلا متنازعين على موارد العيش. . هكذا تباعد بعضهم عن بعض ، فاستتبع تباعدهم هٰذا على مرور الزمن تباعُدَ لهجاتهم في أشياء غير قليلة ، ولكنّه لم يَنَلْ من الأصل العامّ الذي ظلّ محتفظاً بنفسه ومستقراً في النَّحائز والسَّلائق.

وبهٰذه القبائل والبطون والأفخاذ العربيّة المُتَبَدِّية ، وتلك كانت حالة اللغة من الانتشار وتعدد اللهجات. . اتّصل رواةُ العربيّة ، بعدَ أن نجَمَ الإسلام

وانبثقت الثّورة العلمية التي رافقت دعوته بدءاً بنشر الكتابة والقراءة في الأمّيّين ، وانتهاءً بالتدوين والتأليف ووضع النَّحْو وصُنْع المعجم العربي .

أخذوها منهم وهي لغاتُ قبائلَ ، لا لغةُ قبيلة واحدة بعينها ، ودوّنوها جميعاً ولٰكِنْ من غير أن يُصَنِّفُوها بحَسَبِ كلّ قبيلة ، وإن لم يَفُتْهُم أن يُشيروا في أثناء ذلك إلى اختلاف اللهجات. هٰذا إلى أن ما دَوَّنُوه منها ، على عِظَمه وغزارته ، لم يكن كُلَّ ما تكلّمت به العرب ، وإنّما كان قليلاً من كثير درَسَ وذَهَب بذَهاب أهله كما أجمع على ذلك المؤرّخون.

ثم كانت هٰذه الأصول ، وهي على هٰذه الحال ، هي عمدة اللغويين والنُّحاة في تأصيل ضوابط العربيّة الّتي استنبطوها ابتداءً وابتداعاً ، فأحسنوا ، رحمهم الله ، الإحسانَ كُلَّه. وكان طبيعيّاً جدّاً أن يجتهدوا فيما استنبطوه وأصَّلوه ، أو في أشياءَ مما أصَّلوه ، اجتهاداً متغايراً ، وأن ينشأ بينهم اختلاف في الآراء ، وتَعَدُّدٌ في المذاهب ، وأن يقرّر هٰذا غير ما يقرره ذاك ، وأن يحدُثَ القول بالشُّذوذ ، أو النُّدرة ، أو البناء على التَّوَهُّم.

على أنَّ هٰذا كله ، ليس بالقدر الّذي يُخِلّ بجملة نظام اللغة ، ولا هو بالّذي يستعصي على التّصحيح لِمَنْ أراده ، لا أعني تصحيح اللغة ، ولٰكِنْ تصحيح ماتشعّث من بعض ضوابطها التي بنيت على الاستقراء الناقص عند بعض النُّحاة ، وعلى المتابعة في النقل عند آخرين.

ولقد اهتدت الدراسات الحديثة المُعَمَّقَة ، التي قامت في هٰذا العصر على التحرّر من قيود المتابعة ، إلى أشياءَ من هٰذا التصحيح ، أصابت فيها حظوظاً من التوفيق في إبراز عبقريّة العربيّة وتبديدِ ما رانَ عليها من بعض القواعد الضّاغطة ، من مظاهر العسر والجمود ، وكان لها أثر محمود في الدّلالة على حيويتها ، وفي النظرة إلى يُسْرها وطواعيتها. ومن ذلك ما اهتدى له هٰذا « المجمع » الجليل موفّقاً منذُ أول نشأته ، وما يزال دائباً في طريقه ، وإنّه لَمَرْجُوٌّ أن تُراعِيَ دراساتُهُ الحُسْنَيَيْن : أصالةَ العربيّة ، وملاحظة مطالب الحياة في ضوء

هٰذه الأصالة وقانونها النَفسيّ .

وكنت قد عرضتُ ، في بحث سابق ، لقيود اشتقاق اسم الآلة ، وحصر النُّحاة لها في أوزان ثلاثة ، وتحجيرهم بذلك الواسع من تصَرُّف العربيّة في هٰذا الباب الخطير الذي إليه المفزع في هٰذا العصر الآلي الذي يتقاضانا في كل يوم مِئِينَ من ألفاظ الأجهزة والأدوات والآلات في غير تلَبُّث ولا وَناء ، فدللت به على طواعية هٰذه اللغة وقدرتها على الاستجابة إلى ما يراد منها.

كما عرضت من بعده لمزاعم الشُّذوذ في المشتقات ، فرددت كل لفظ من المشتقات الموصوفة بالشُّذوذ في بابَيِ اسمِ الفاعل واسم المفعول خاصّةً إلى قانون اللغة النفسي الذي تجري عليه هٰذه العربيّة سليقةً ونَجْراً.

وأَعْرِضُ اليومَ لمزاعم البناء على التَّوَهُّم ، وأنا أرجو أن أَبلُغَ من اجتهادي في تبديد التَّوَهُّم وإبطاله ما أطمح إليه من التوفيق إن شاء الله.

**

أصبت في أقوال النُّحاة واللغويين ، في كِبار كتب النَّحْو ودواوين اللغة ، أنواعاً من مزاعم التَّوَهُّم نَسَبُوها إلى العربيّة ، أنا ذاكرها بحسب ما انتهى إليها علمي ، ومفنّدها واحدةً فواحدة. وهي :

١ ــ تَوَهُّمُ حذفِ الحرف الزّائد.

٢ ــ تَوَهُّمُ حذفِ الحرف الأصليّ.

٣ ــ تَوَهُّمُ التّغيير.

٤ ــ تَوَهُّمُ زيادةِ الحرف الأصليّ.

٥ ــ تَوَهُّمُ أصالةِ الحرف المُتَحَوِّل.

٦ ــ تَوَهُّمُ أصالةِ الحرف الزّائد.

٧ ــ العطفُ على التَوَهُّم.

وهٰذا رأيي في هٰذه « التَوَهُّمات ».

١ ـ تَـوَهُّـمُ حذف الحرف الزّائد :

ويسميه بعض أهل اللغة « شاذّاً » ، وهو كل ما ورد في كلام فُصَحاء العرب من المشتقّـات على « فَعِيـل » أو « مفعـول » ، ولم يسمَعُـوا فعله الثّـلاثيّ ، وإنّما سَمِعُوا منه الفعل الرُّباعيّ الذي يبنى اسم المفعول منه على « مُفْعَل » ليس غيرُ ، فيخرّجـونه على أنـه مبنيّ على تَـوَهُّـم حذف الحـرف الزّائـد من فعله ، أو على أنّه جاء خلاف القياس.

ومن أمثلتـه : (ذَهِيب) بمعنى (مُـذْهَب) في قـول حُمَيْـدِ بْن ثَـوْر من مُخَضْرَمِي الجاهليّة والإسلام .

مـوشّحة الأَقْــراب : أمّـا سَـرَاتُهـا   فَمُلْسٌ ، وأمّـا جِلْدُهـا فـ (ذَهِيبُ)[1]

قال أبو منصور : « أراه على تَوَهُّم حذف الزّيادة ، أراد الشاعر المُذْهَبَ ، فَتَـوَهَّـمَ (ذَهَبَهُ) ، وبناه عليه ».

والذي حمل أبا منصور على هٰذا القول أنه سَمِعَ الفعل الرُّباعيّ : أذهبه ، إذا طلاه بالـذَّهَبِ ، ولم يَسْمَعْ ذَهَبَـهُ ، فـأرسـل حكمـه على (ذَهِيب) بـأنّـه على تَوَهُّم حذف الزّيادة. وليس بصواب كما سأوضحه.

ومنها : (منبوت) في رَجَز غامض مجهول قائله ، وربّما حكي (مثبوت) بالثاء المثلثة في موضع النّون ، وهو :

وبلدٍ يُغْـضِي عـلى النُّـعُـوتِ   يُغْضِي كإغْضاء الرُّوَىٰ المنبوتِ

قال ابن سِيدَهْ الأَنْدَلُسِيّ : « أراد (المُنْبَت) ، فتَـوَهَّـمَ (نَبَتَهُ) ، كما قال الآخر (المُسَرّ) وأراد (المسرور) ، فتوهم (أَسَرَّه) بمعنى (سَرَّهُ) ». قـال : « وقد ورد هٰذا اللفظ في مَثَل قديم ، وهو : « كلّ مُجْرٍ في الخَلاء مُسَرٌّ » ، أي : مسرور. هكذا حكاه أَقَار بن لَقِيط »[2].

ومنها : (مبروز) في قول لَبِيد بن رَبيعة العامِريّ :

أو مُذْهَبٌ جَدَدٌ ، على أَلْواحِهِ   النَّـاطقُ (المبـروزُ) والمختـومُ

وقـد أنكر أبـو حاتِم (المبـروز) ، وقال : « لعله (المـزبـور) ، وهـو

المكتوب ». ذٰلك لأنه سمع (أبرزه)، ولم يسمع (بَرَزَه) ، وقال غيره : « كتاب مبروز ، أي : منشور ، على غير قياس » يعني أنّ الشاعر تَـوَهَّـمَ حذف الزّيادة.

وغير هٰذه الأمثلة ، كثير في الكلام الوارد عن فصحاء العرب ، ممّا لا يجوز أن ينسب كلّه إلى تَوَهُّم حذف الزّيادة ، ويوقف عنده ، ولاتبحث الأسباب.

وقد أوردتُ طائفـة من ذلك في بحثي : « تحـرير المشتقّـات من مزاعم الشُّذُوذ » ، فلا أحاول إعادتها هُنا ، وحسبي منها التمثيل ببعضها لِما زُعِم أنّه مبنيّ على تَـوَهُّـمِ الحرفِ الزّائد من أفعال الألفاظ المشتقّات.

والحقّ أَنَّ هٰذه المشتقّات ، التي جاءت على « فَعِيل » أو « مفعول » ، وظنّ أبو منصور وابن سِيدَهْ وأبو حاتِم وآخرون غيرهم أَنّها بنيت على تَـوَهُّـمِ حـذفِ الحرف الزّائد ، إنّما هي مشتقّات من أفعال ثلاثيّة ، سَمِعَها غيرُهم ولم يسمعوها هم ، وثبتت عن قبيل من العرب تعتزّ العربيّة بفصاحتهم ، وتتناقل النّاس أشعار شعرائهم ، ويحتجّ أهل اللغة بكـلامهم. وهؤلاء هم (بنو عـامر) ، وهم قـوم حُمَيْد بن ثَوْر ، ولَبِيد بن ربيعة ، صـاحبي البيتين اللذين أسلفتهما ، فـلا جَرَمَ أَنّهما ــ ومثلَهما غيرهما لم أذكرهم ــ إنّما تكلموا بلغة قـومهم ، ولم يتَـوَهَّـمُوا في شيء مما بنوه عليها من كلام.

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن أبا حاتِم لمّا أنكر (المبروز) في قول لَبِيد :

أو مُـذْهَبٌ جَـدَدٌ ، على أَلْـواحِهِ   النّـاطقُ (المبـروزُ) والمختـومُ

استظهروا عليه بأن لَبِيداً قال في كلمة أخرى له :

كمـا لاح عُنـوانُ (مبـروزةٍ)   يَلُوحُ مـع الكَفّ عُنْـوانُـهـا

وقالوا : « فهٰذا يدل على أنّه لغته ، والرُّواة كلُّهم على هٰذا ، فلا معنى لإنكاره ».

ومعنى « أنّه لغته » : أنّه لغة قـومه (بني عـامر) ، ومقتضـاه أَنّ ما ورد عن فصحاء العرب ، وصحّت روايتـه من مثل هٰـذه المشتقّات ، يجب أن يُـرَدَّ إلى لغة (بني عامر) ، وبنو عـامر يقـولون : ذَهَبَـه فهو ذَهِيب ، ونبتـه الله فهو منبوت ، وبرزه فهو مبروز. . الخ ، وغيرهم يقولون : أذهبه وذَهَّبَهُ فهـو مُذْهَب

ومُذْهَب ، وأنبته فهو مُنْبَت ، وأبرزه فهو مُبْرَز . . الخ . على أنّه ربّما وافق (بنو عامر) غيرهم أيضاً فقالوا : أذهبه فهو مُذْهَب ، كما قالوا : ذَهَبَهُ فهو ذَهيب ، كما جاء في قول لَبيد المتقدم :

أو (مُذْهَبٌ) جَدَدٌ ، على ألْواحِهِ   النّاطقُ (المبروزُ) والمختومُ

فقد جمع لبيد في هذا البيت بين اللغتين.

وبهذا تسقط دعوى بناء أمثال هذه المشتقات على التَّوَهُّم : توهُّمِ حذف الحرف الزائد ، إذ لا تَوهُّمَ في ذلك ، لأنها مبنية على أصول ثلاثيّة ، هي فروع منها ، ولا يمكن أن تكون فروعٌ من غير أصول. وقد لحظ أبو علي الفارسيّ وصاحبه ابن جِنّيّ ذلك ، فاتخذا الاستهداء بالوصف على فعله أصلاً معتمداً ، وقالا : « إذا صَحَّتِ الصّفة فالفعل حاصل في الكفّ ». وهو قول سديد، فيه فتح طريق لاحبة ، يزداد بها بيان اللغة سَعةً على سَعَتِه ، وتطّرد مقاييسها ، وينتفي عنها كثير مما يضاف إليها من الشُّذوذ والبناء على التَوَهُّم.

٢ ــ تَوَهُّمُ حذف الحرف الأصلي :

وذلك في مثل قول العرب : أَرَضُون في جمع أرضْ ، ودُهَيْدِهُونَ في جمع دَهْداه ــ وهي القِطعة من الإبل ــ وفُتَكْرُونَ في جمع فُتَكْرْ ، وأُبَيْكِرُونَ في جمع أُبَيْكِر تصغير أبكرَ ، والبَرْحُونَ في جمع البَرْح ، والأَقْوَرُونَ في جمع أَقْوَر. وفُتَكْرْ ، والبَرْح ، والأَقْوَر ، قالوا : إنّها أسماء الدَّواهي.

وقد ذكر هذه الأُلَيْفاظ ، على هذا النحو ، أحمد بن عبدالنّور المالَقِيّ الأَنْدَلُسِيّ المُتَوفّى سنة ٧٠٢هـ في « رصف المباني في شرح حروف المعاني »[3] ، وقال : « إنّها جمعت بالواو والنّون ، دلالةً على أنّها قد حذف منها شيء (تَوَهُّماً) ، وهو التاء التي تدلّ على التّأنيث ، فأرض مُؤَنّثة ، فحقها أن تكون بتاء التّأنيث ، فلما استُعملت بغير التّاء ، بقيت التّاء (متوهَّمة) فيها في التقدير ، فجعلت الواو تدلّ عليها ، وجرت التّاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة[4]؛ لأن بين تاء التأنيث ولام الكلمة مناسبة من جهات . . ». ثم قال : « وأما أُبَيْكِرُونَ ، فجمع أُبَيْكِر ، تصغير أبكر. وكان حقه أن يقول : أبكرة ،

كأَنْدِيَة ، وأَجْرِيَة ، جمع جَرْو ، فيؤنّث على معنى القطعة. فلما تُوُهِّم ذلك ، جمع بالواو والنّون ، دلالة على ذلك. وأمّا فُتَكْرُونَ ، والبُرَحُونَ ، والأَقْوَرُون ، فَكُلّ واحد منهم (؟) جمع ما هو في معنى الدّاهية ، والدّاهيةُ مُؤَنّثة ، وكذلك ما في معناها. فلما (تَوَهَّموا) ذلك ، جعلوا الجمع بالواو والنّون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكثير في الأمر الدّاهي ، واختلاف أنواعه ».

وقد فهمت ما حكاه المالقيّ ، وتفلسف فيه ، وما هو بشيء ! إن لم أقل فيه غير هذا !.

وهذه ألفاظ سمعت من بعض العرب على هذا النحو ، ولحظ النُّحاة الخالفون ، الذين بالغوا في التّعليل ، الواوَ والنُّونَ في أواخرها ، وشاؤوا إخضاعها لِما أَصَّلُوه من قصر الجمع بالواو والنّون على المذكّر العاقل ، فطَفِقُوا يلفّقون لها أمثال هذه العلل الباردة التي لم تمرّ بخواطر العرب ، ولا جالت منهم في وهم أَوْ خيال.

والمالقيّ ، قد ناقض نفسه ، وجمع بينَ الضَّبِّ والنُّون ، حين نسب إلى العرب التَّوَهُّم والدِّراية في وقت معاً ، وذلك قوله : « إن العرب قد حذفت من هذه الألفاظ حروفاً معيَّنة (تَوَهُّماً) ، ثم جمعتها بالواو والنّون (لتدلَّ على المحذوف). وهذا كلام متناقض ، يجمع بين التوهُّم والقصد ، وهما نقيضانِ لا يجتمعان.

وأقربُ شيء إلى العقل ، وأقومه في المنطِق ، أن يقال في هذا : إن العرب إنّما جمعت الأرض جمع مذكر سالماً إنزالاً لها منزلة العاقل ، وعلى ذلك جاءت الآية الكريمة : ﴿ والشَّمْسَ والقَمَرَ رأَيْتُهُمْ لي ساجِدينَ ﴾.

ومثله يقال في كل ما جاء على هذه الوتيرة من الألفاظ ، كالدُّهَيْدِهين والأُبَيْكِرين ــ وقد وردت هذه مجموعة جمع مؤنث سالماً أيضاً في رَجَز في « الأَصْمَعِيّات » :

قــد رَوِيَتْ إلاّ دُهَيْــدِهينــا   أُبَيْكِــراتٍ وأُبَــيْـكِــرينــا

والفُتَكْرِين ، والبَرْحِين ، والأَقْوَرِينَ ، وقد قالوا في هٰذه الثلاثة : جمعت بالواو والنّون ، ولم يستعملوا فيها الإفراد فيقولوا : فُتْكر ، وبَـرْح ، وأقور ، من حيث كانوا يصفون الدّواهي بالكثْرة والعموم والاشتمال والغلبة ، ولم يقضوا بما قضى به المالقيّ عليها من جمعها بالواو والنّون على التّوهُّم والتعويض.

وفي العربيّة غير ما ذكره المالقيّ ألفاظ أُخَر ، من هٰذا القبيل ، جمعت بالواو والنّون ، ولم يتوفر فيها شرط قاعدة جمع المذكر السالم.

منها : عِلّيُّون ، جمع   ، في قوله تعالى : ﴿ كَلاّ إنَّ كِتابَ الأبرار لَفِي عِلّيِّينَ ﴾.

ووابِلُونَ في قول الشاعر :

فأصبحتِ المذاهبُ قد أذاعت   بهـا الإعصار ، بعدَ الوابِلِينا

أراد المطر بعد المطر.

ومَرَقُون ، وقد قال بعض رواة العربيّة : سمِعت العرب تقول : « أطعمنا مَرَقه مَرَقِين » ، تريد اللُّحمان إذا طبخت بماء واحد ، وأنشد :

قــد رَوِيت إلاّ دُهَيْــدِهِينــا   أُبيكــراتٍ وأُبـيـكــرينــا

وما أدرانا أن هٰذا الجمع بالواو والنّون كان هو الأصل في العربيّة القديمة المعرقة في القِدَم ، ثم جرى التطور فيها في صيغته ، فتعددّتَ صوره على النّحو المعروف ، وبقيت هٰذه الألفاظ شواهد على ذلٰك الأصل القديم الذي لم يميز بين تذكير وتأنيث ، ولا بين عاقل وغير عاقل !

٣ ــ تَوَهُّمُ التغيير :

ذكر أحمد بن عبدالنور المالقيّ في « رصف المباني » من هٰذا النوع ثلاثة ألفاظ ، قال : إنها « غُيِّرت (تَـوَهُّماً) ، وجُمعت جمع مذكـر سالماً للدَّلالة على هٰذا التغيير ».

وهي : إوَزُّونَ ، وإحَرُّون ، وحَرُّون.

أمّا (إوَزُّونَ) ، فقد وردت في قول النّابغة الذُّبيـاني يصف امرأة بـدوية قد تحَضَّرَت ، وهو في « لسان العرب » (و/ز/ز) :

تَلْقَى الإوَزِّينَ في أكنـاف دارَتِهـا   فَوْضَى ، وبينَ يَدَيْها التِّينُ مَنْثُورُ[٥]

قال في تفسيره : إن هٰذه المرأة تحضّرت ، فالإوَزّ في دارتها تأكل التِّين ، وإنّما جعل ذلك دلالة على التحضّرِ ، لِأن التِّين إنّما يكون في الأرياف ، وهناك تأكله الإوَزُّ.

وأمّا (إحَرُّون) ، فقد وردت في قول زيد بن عتاهية التّميميّ :

لا خَمْسَ إلاّ جَنْـدَلُ (الأحَـرِّينْ)   والخَمْسُ قد أجشمك (الأمَـرِّينْ)

جَمْــزاً إلى الـكــوفــة من قِـنَّسْــرِيـنْ

وأما (حَرُّون) ، فقد وردت في رجز غير منسوب ، وهو[٦] :

لـكِنّ حَيّــاً نـزلـوا بـذي بيـنْ   فمـا حوت «تُقْـدَةُ» ذات (حِرِّينْ)

أو « ذات الحِرِّين ».

قال المالقيّ في (رصف المباني) : « هٰذه الألفاظ غُيِّرَتْ (تَـوَهُّـماً) ، فدلّت الواو على ذلٰـك . . وكان الأصـل : إوْزَزَة ، وإحْرَرَة ، وحَـرَرَة في معنى أحِرَّة ، فجرت مجراها . فلما نُقِلت حركة الزّاي الأولى ، والرّاء الأولى إلى الواو والحاء ، لاجتماع المِثْلين ، سُكنتا ، فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل الجمع بالواو والنّون عوضاً عن التّغيير المذكور ، ولا يقاس على شيء منها غيرها ، وإنما عُلّل من ذلك ما عُلِّل بعد السماع ، لأنه ليس باباً يُبنى عليه ».

وأقول : إن تعليل المالقِي جمع هٰذه الألفاظ بـالواو والنّـون بأنـه عوض عن تغييرها المتوهَّم ، فاسد ؛ لأنه غير معقول ، ومتنـاقض أيضاً ؛ لأنـه يجمع بين التوهُّم والدراية.

وقد عللها غيره بما عللها به ، ولم يذكروا هٰذا (التوهم) ، فقالوا في تعليل جمع (الإوَزَّة) : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع إوَزَّة : (إوَزُّونَ) بالواو والنّون ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو : ظُبَة وظُبُون وثُبَة وثُبُون ،

وليست إوَزَّة مما حذف شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في : إوَزّة ، إوْزَزَة ، إفْعَلَة ؛ ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الأول منهما ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، وأدغموه في الذي بعده. فلما دخل الكلمة هٰذا الإعلال والتوهين ، عوضوها منه بالواو والنّون ، فقالوا : إوَزُّون ».

وفي (إحَرِّينَ) و (حَرِّينَ) ، قال سيبويه : « زعم يُونسُ أنهم يقولون : حَرَّة وحَرُّون ، جمعوا بالواو ، يشبهونه بقولهم : أرض وأرَضُون ، لأنها مؤنثة مثلها » ، قال : « وزعم يونس أيضاً أنهم يقولون : حَرَّة وإحَرُّون ، يعني الحِرار ، كأنه جمع إحَرَّة ، ولكن لا يُتكلم بها ».

وقال بعض النُّحاة : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع حَرَّة وإحَرَّة : حَرُّون وإحَرُّونَ ، وإنما يفعل ذٰلك في المحذوف ، نحو ظُبَة وظُبُون وثُبَة وثُبُون . وليست حَرَّة ولا إحَرَّة مما حذف منه شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه مؤنث بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في إحَرَّة : إحْرَرَة ، وهي إفْعَلة . . إلى آخر ما تقدم مثله في إوَزَّة. قال : ولما فعلوا ذٰلك في إحَرَّة ، أجروا عليها حَرَّة فقالوا : حَرُّون ، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف ، لأنها أخت إحَرَّة من لفظها ومعناها. قال : وإن شئت ، قلتَ : إنهم قد أدغموا عين حَرَّة في لامها ، وذٰلك ضرب من الإعلال لحقها ».

وقال ثعلب : « إنما هو « الأَحَرِّين » ، جاء به على « أَحَرّ » وكأنه أراد هٰذا الموضع الأحَرّ ، أي الذي هو أحَرّ من غيره ، فصيره كالأكرمين والأرحمين ».

قلت : عنى ثعلب أنه أنزل منزلة العقلاء ، فجمع جمعَ مذكر سالماً.

فالقول بـ (توهم التغيير) في هٰذه الألفاظ ، وتعويضه عند الجمع بالواو والنّون ، بحسب زعم المالقيّ ، لم يرد في كلام الأوائل. وما قاله ثعلب هو المقبول السائغ. على أن هٰذه الجموع ربما كانت من بقايا صيغة الجمع في العربيّة القديمة قبل تطورها ، وحدوثِ تعدُّد صوره كما قلت من قبل.

٤ ــ تَوَهُّمُ زيادة الحرف الأصلي :

القول بتوهم زيادة الحرف الأصلي ، قول حديث. . توهمه صديقنا العلاّمة عبدالقادر المغربي ، عليه رحمة الله ، فطفِق يلهَجُ به ، ويذيعه في بحوثه ، محاولاً أن يتخذه قاعدة جديدة في العربيّة يُعمل بها ويقاس عليها. وقد تكلف لها طلب الشواهد ، فلم يظفر ــ بعد جهد ومعاناة بحث ــ بغير سبعة ألفاظ ، رآها تُسْعِفُه في تقرير ما يُريد تقريره من هٰذه القاعدة الجديدة ، وتعسَّف في تخريجها وتكلّف ما شاء ، وليس في شيء منها غَناء.

هٰذه الألفاظ السبعة ، هي :

١ ــ أشياء.
٢ ــ بُراء ، جمعُ بَرِيء.
٣ ــ أملاكُ جمع مَلَك.
٤ ــ منائر ، جمع منارة.
٥ ــ طَحّان ، مُسَمّىً به
٦ ــ فَيْنان.
٧ ــ تَعَلَّمْتُ لُغاتاً.

وقد ذهب إلى أنّ في كلّ لفظ من هٰذه الألفاظ حرفاً أصليّاً (تَوَهَّمتْهُ) العرب زائداً ، وقال : إنّه يؤسس قاعدته هٰذه : « قاعدة تَوَهُّم الحرف الأصليّ زائداً » على تعليل الكسائيّ « منع صرف (أشياء) أنَّ العرب (اشتبه) عليهم أمرُ همزِ هٰذه الكلمة ، لوقوعها بعد الألف ، فظَنّوها زائدة كهمزة : حمراء ، مع أنّها أصليّة كهمزة : أفياء ، ومنعوها من الصَّرْف ، بناء على هٰذا (الاشتباه) ، بل هٰذا (التَّوَهُّم) ».

هكذا عزا هذا التعليل بألفاظه إلى الكسائيّ.

والكِسائيُّ ، فيما عَلَّلَ به منع صرف (أشياء) ، لم ينسب إلى العرب (الاشتباه) ، ولا (التَّوَهُّم) في أمر همز هٰذه الكلمة ، وإنّما ذكر (التشبيه) ، والتّشبيهُ هو غير الاشتباه والتَّوَهُّم بَداهةً.

وعبارَتُه ، في « لسان العرب ». وقد وردت فيه في صورتين ، خَلَتا من « الاشتباه » و « التَّوَهُّم ».

أما الصُّورةُ الأُولى ، فقد نقلها عنه أبو إسحاق الزَّجّاج ، قال ــ وهو يسرد أقوال أهل اللغة في تعليل منع (أشياء) من الصَّرْف ــ :

« وقال الكِسائيُّ : « (أَشْبَهَ) آخرُها آخِرَ حَمْراءَ ، وكَثُرَ استعمالهم لها ، فلم تُصْرَفْ » .

وأما الصُّورة الثَّانيةُ في « لسان العرب » ، فهي :

« وقال الكِسائيُّ : « (أشياء) ، أفعال ، مثل : فَرْخ وأَ اخ ، وإنّما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم لها ؛ لأنها (شُبِّهَتْ) بفَعْلاءَ » .

فَأَيْنَ (الاشتباهُ) و (التَّوهُّم) في كلام الكِسائيّ ؟

على أن الزَّجّاج قد قرر أنَّ البصريّين وأكثرَ الكُوفيّين ، أجمعوا على أنّ قول الكِسائيّ خطأ في هٰذا ، وألزموه أن لا يصرف (أبناء) و (أسماء) .

وقال مؤسس النحو الحقيقيّ (الخليلُ بن أحمد الفَراهِيدِيُّ) ، رَحِمَهُ الله :
« إنّ (أشياءَ) اسمٌ للجمع ، كان أصله فَعْلاء ، شَيْئاء ، فاسْتُثْقِلَ الهمزتان ، فقلبوا الهمزةَ الأُولى إلى أوّل الكلمة ، فجُعِلَتْ لَفْعاء ، كما قلبوا أَنْوقاً ، فقالوا : أَيْنُقاً ؛ وكما قلبوا قؤوساً فقالوا : قِسِيّاً » .

قالوا : « وتصديق قول الخليل ، جمعهم أشياء : أشاوَىٰ وأَشايا » .

قالوا : « وقولُ الخليل ، هو مذهب سيبويه والمازِنيّ وجميع البصريّين ، إلاّ الزِّيادِيَّ منهم »[٧] .

فما أَسَّسَهُ عليه العلاّمة المَغْربِيّ من هٰذه القاعدة ، إنّما أَسَّسَهُ على شفا جُرُف هارٍ ، ولم يسلم له الدَّليل الّذي استعان به ، لا لِأنّه تصرف في عبارة الكِسائيّ فصيَّرَ (التشبيه) : (اشتباهاً) ، حَسْبُ ، بل لِأَنّ الكِسائيّ لم يُصب ، في تعليله منعَ صرف (أشياء) ، شاكِلَةَ الصَّواب أيضاً .

وأمّا شاهدُه الثّاني ، وهو (بُراء) ــ على وزن غُراب ــ في جمع بريءٍ ، الّذي منع صرفه ، فقد قال فيه : « إنّ قوماً منعوه من الصَّرْف ، مع أَنَّ همزته أصليّة لا زائدة » . ثُمَّ ساق ما علّل النُّحاة به منعَه من الصَّرْف ، ولم يَرْتَضِهِ ،

وزَعَمَهُ تَعَسُّفاً وفَرْطَ تكلف ، وقال : « والأَوْلَى أن نخرّجه تخريج الكِسائيّ لمنع الصَّرْف في (أشياء) ، استناداً إلى (قاعدة تَوَهُّم الزّيادة) ! » .

قال ، وأضاف (التَّوهُّم) إلى نفسه وإلى من ظَنَّهُ معه : « فإنّنا (تَوَهَّمْنا) زيادة همزة (بُراء) ، مع أنّها أصليّة ، ومستندنا في هٰذا (التَّوهُّم) رأيُ الكِسائيّ في تخريج منع صرف (أشياء) ، وأَنّها مُنِعت (لمشابهتها) لحمراءَ ! » . وهٰذا ، أعني قوله (لمشابهتها) ، هو لفظ الكِسائيّ جاء به هنا مطابقاً لأصله ، وهو يبطل (الاشتباه) أو (التَّوهُّم) الّذي نسبه قبلُ إلى الكِسائيّ مَرّةً ، وإلى نفسه مرةً .

على أن (بُراء) ، بوزن (غُراب) ، لا يعدو أن يكون تسهيلَ (بُرَءاء) ، رُوعي أصله فأُبقي ممنوعاً من الصرف . قال ابن جنيٍّ : « يجمع بريء على أربعة من الجموع . . ورابعها : بريء وبُراء ، مثل ما جاء من الجموع على فُعال ، نحو : تُؤام ورُباب ، في جمع : تَوْأم ورُبَّى » . فهٰذا هو ، واللغة نقلٌ وسَماعٌ ، وليست رَغَبات وأهواء .

وأما شاهدُه الثّالثُ (أملاك جمع مَلَك) ، فقد قال : إنّه « ليس في هٰذا الشاهد منعُ صرف ، وإنّما فيه جمع (مَلَك) على (أملاك) . ووجه الغرابة والشُّذوذ في هٰذا أن (مَلك) (؟) أحدُ ملائكة السَّماء ، مشتقّ من الأَلُوكة ، وهي الرِّسالة . . » .

وتكلم على أصل هٰذه الكلمة ، وتصرُّفِ العرب فيها ، ثُمَّ قال : « وسواء أقلنا : إنّ أصل مَلَك : مَأْلَك ، أو مَلْأك ، أو مَلاك ، فإنّ همزته أصليّة لا زائدة . وإذْ كانت الجموع تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، فيكون جمع مَلَك ، إنّما هو : مَلائك ، وملائكة بالهمزة الأصلية . لكنّنا سَمِعْناهم يجمعونها أيضاً على أملاك ، كأَفْراس جمعاً لِفَرَس . وقد أشبهت أملاك التي هي جمع مَلَك السَّماء ، أملاك التي هي جمع لمِلك المكسور اللام : أحد ملوك الأرض ، فهما : أملاك وأملاك ، جمعان مُتَّفِقان لفظان ، مختلفان معنىً وتخريجاً » .

وانتهى من هٰذا إلى أن اللغويين يَعُدُّون ذٰلك شاذّاً ، ويراه (هو) مُخَرَّجاً

على (قاعدة تَوَهُّم الزِّيادة) ! « أي زيادة الهمزة في : مَأْلَك ومَلأك ، مع أنّها أصلية . . غير أن العرب ـ على حد قوله ـ (تَوَهَّموا) الهمزة في مَأْلَك ومَلأك زائدة ، وأنّ وزنَ ملك المخفف منها هو فَعَل ، بالتّحريك ، وفَعَلٌ يجمع على أفعال ، فقالوا ، بناءً على هٰذا (التَّوَهُّم) : أملاك ، كما قالوا : ملائكة ، على الأصل » .

هٰذا ما قَرَّرَهُ ، ولم أجِدْ أحداً غَيْرَه قاله .

والّذي في دواوين اللغة ، هو : أنّ أملاكاً جمع مَلِكٍ ، بكسر اللام ، أحد ملوك الأرض ، ليس غيرُ . أما المَلَك ، بفتح اللام ، فجمعه فيها ملائك وملائكة ، ولا ثالث لهما .

ففي « لسان العرب » وغيره ، واللفظ له في (م/ل/ك) :

« والمَلْكُ ، والمَلِكُ ، والمَلِيكُ ، والمالك : ذو الملك . ومَلْك ، ومَلِك ، مثال : فَخْذ ، وفَخِذ ، كأنَّ المَلْك مخفف من ملِك ، والملِك مقصوَر من مالِك أو من مليك ، وجمع المَلْك ملوك ، وجمع الملِك أملاك ، وجمع المليك مُلَكاء ، وجمع المالك مُلَّك ومُلاّك . والأُمْلُوك اسم للجمع . ورجل ملِك ، وثلاثة أملاك إلى العشرة ، والكثير ملوك » .

وفي (أ/ل/ك) :

« والمَلَكُ ، مشتقٌّ منه [أي من : ألك] . . والجمع ملائكة ، دخلت فيها الهاء ، لا لِعُجْمَة ولا لنَسَب ، ولكنْ على حَدِّ دُخُولها في القَشَاعِمة والصَّياقِلة ، وقد قالوا : الملائك » . ولم يَزِدْ .

وفي (ل/أ/ك) .

« والمَلأك : المَلَك ، لِأنّه يُبَلِّغُ الرِّسالة عن الله ، عَزَّ وجَلَّ ، فَحُذِفَتِ الهمزة ، وأُلقيت حركتها على السّاكن قبلها ، والجمعُ ملائكة ، جمعوه مُتَمَّماً ، وزادوا الهاء للتّأنيث . . » .

وبهٰذا سقط شاهده الثّالث أيضاً .

وأمّا شاهدُه الرّابع ، وهو (منائر) بالهمزة في جمع منارة ، فقد قال فيه :
« إنّ ألف منارة أصليّة ، لا زائدة . . لكنّهم (تَوَهَّموها) زائدة . وقد ظهر أثر هٰذا (التَّوَهُّم) في الجمع ، فقالوا : منائر ، بالهمزة ، والقياس : منايِر ، بالياء ، إذِ القاعدة في ذٰلك أنّ الواو والياء ، إذا وقعتا في فعائلَ جمعاً بعد ألف تُهْمَزان إذا كانتا زائدتين ، كياءِ « فَضِيلَة » الزّائدة ، يقال فيها : فضائل : وتَبْقَيان على حالتيهما إذا كانتا أصليتين ، كواو منارة ومغارة ، فيقال في جمعهما : مناور ومغاور ، لكنّهم في مناور قالوا : منائر ، بالهمزة ، ولا يمنع أن يقال فيه : مناور ، بالواو أيضاً كما هو القياس » .

وقد أجاب بعضهم عن هٰذا بأنّه تطوُّرٌ جديد للكلمة ، فلا يخضع للتَّوَهُّم .

والجواب الصَّحيح : أنّه لغة من لغات العرب ، جرى أهلها في أمثال هٰذا على همزه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وجَعَلْنا لكم فيها مَعائِشَ ﴾ « سورة الأعراف ٧/١٠» في بعض القراءات المَرْوِيّة في الآية ، فلا تَوَهُّمَ في ذٰلك ، ولا تَطَوُّر !

وأمّا شاهدُه الخامس ، وهو (طَحّان) عَلَماً لرَجُل ، فقد قرّر أنَّ العرب (تَوَهَّموه) كسكران ، فأجروه مُجْراه ، ومنعوه من الصَّرف .

أمّا علماء العربيّة ، فقد ذهبوا في هٰذا وأشباهِهِ مذهباً آخَرَ غيرَ (التَّوَهُّم) ، وقَرَّرُوا أنّ العرب (يشبّهون) النّون الأصليّة في (طَحّان) مثلاً بالنّون الزّائدة في مثل (سكران) ، فيمنعونه من الصَّرْف ، وذٰلك إذا سَمَّوْا به .

قال الفَرّاء : « وهٰذا عند أهل الكُوفة أسوغُ منه عند البصريّين » .

وإنّه لَرَأْيٌ سديد للكُوفيّين والبصريين ، على الاختلاف اليسير بينهما ، يضيف إلى ما اشترطوه في منع الكلمة من الصَّرف ، إذا زِيد في آخرها الألف والنون ، ما يُشبهها في ذٰلك ، وإن كان أحد هٰذين الحرفين أصليّاً ، ويُجْرُونه مُجْراه إذا كان عَلَماً ، طَرْداً للباب ، وتوحيداً للنّظائر . وفي هٰذا توسعه لقاعدة الموانع من الصَّرف ، وتخفيف لبعض القيود .

وقد اهتدى الأستاذ المغربيّ إلى هٰذا النَّصّ في « كتاب عبث الوليد »

لأبي العلاء المَعَرّيّ ، ولكِنّه لم يَرْتَضِهِ ، وأبىٰ إلاّ مخالفته ، وإنْ كان قد أطبق عليه نُحاة المِصْـرَيْن ، وهم بُناة النحـو العربي ، وأصـرّ على القول ببنـاء ذلك على (التّوَهُّم) ! ، ليستقيم له ما يُريدُه ، وهيهات !

وأمّا شاهدُه السّادس (فَيْنان) ، فإنـه نقل فيـه قول أبي العـلاء المَعَرّيّ في « عبثِ الوليد » شارحاً بيتَ البُحْتُرِيّ :

أتَت بَـرَكاتُ الأرضِ من كُـلِّ وِجهةٍ ... وأصبحَ غُصْنُ العيشِ (فَيْنانَ) أخضرا

قال أبو العلاء : « شعرٌ فَيْنان ، وغصن فَيْنان : من الْفَنَن ، فوزنه فَيْعال[8] لكِنْ يترك صرفه ، كأنّه على وزن فَعْلان ».

قال المغربي : « وإذا كان على وزن فعلان ، كانت نونه زائدة ، كنـون (سكران) ، فيمنع من الصَّرف. فقولُ المَعَرّيّ : « لكن يترك صرف (فينان) كأنه على وزن « فَعْلان » ، لا معنى له إلا كون وزنه على فعلان الزّائد النّون أمراً مفروضاً فرضاً ، أو معتبراً اعتباراً ، أو (مُتَوَهّماً تَوَهُّماً) ، وهو التعبير الصّحيح الشّائع على ألسنة اللغويين ».

وأقول : إن ما قرّره المَعَرّيّ في هٰذا اللفظ ، هو المذهب الذي سنَّهُ النُّحاة واللغويون قبلَه بأزمان متطاولة ، تبدأ بأوائل العهد بنَضْج النّحو على يد الخليل ويونس وسيبويـه وغيرهم من الأئمـة. وهم قد بَنَـوْا رأيهم في أمثال هٰـذا اللفظ على معنى اللفظ ومادّته الاشتقاقية ، فأداروا الكلام عليهما وِفاقـاً لمنطق اللغـة والاشتقاق والمعنى ليس غيرُ. وهٰذا هو السبيل ، ولا مَناصَ من سلوكه. وليس في المسألة « أمر مفروض فرضاً ، أو معتبـر اعتباراً ، أو (مُتَوَهَّمٌ تَوَهُّمـاً) » ، ولم يَرِد فيما قرروه من ذلك هٰذا (التَّوَهُّمُ) الذي حلا للأستاذ المغربيّ ترديدُه ، وليس هـو بـ« التّعبير الصّحيـح » ، ولا هو بـ« الشّـائع على ألسنـة اللغويين » على النّحو الذي تَخَيَّلَه ، أو تَعَمَّدَ تخيُّله !

وإنّما الصحيح هو ما ذكرته من مذهبهم ، الذي تابعهم المَعَرّيّ عليه ؛ لأنّه منطِق المعنى والاشتقاق ، وقد قال هٰؤلاء في لفظ (الفينان) نفسه ، ولاحـظوا

فيما قالوه مادَّتَهُ الاشتقاقية ومعناه ، ما أَرْويه بحروفه.

وأبدأ بسيبويه. قال : « شعر فينانٌ : معنـاه أنَّ له فُنوناً كفنـون الشَّجَر، ولـذلك صُـرِف ، ورجل فينـانٌ وامرأة فينـانةٌ » ؛ قـال ابن سِيدَهْ : « وهٰـذا هـو القياس ، لِأنَّ المذكَّر فينان مصروف مشتقّ من أفنان الشَّجَر ».

وقـال أبو منصـور : « فينـان ، فَيْعـال ، من الفَنَن ، واليـاء زائـدة » ».

وفي التهذيب : « وإن أخذت قولهم « شعر فينان » من الفَنَن وهو الغصن ، صرفتَهُ في حالي النّكرة والمعرفة ، وإنْ أخذته من الفَيْنَة وهو الوقت من الزمان ، ألحقته بباب فعلان وفعلانة ، فصرفته في النَّكِرَة ، ولم تصرفه في المعرفة »[9].

وهٰكذا يقولـون في أمثالـه ، ومن ذلك (حَسّـان) اسم رجل ، قـالوا : « إن جعلته فَعّالاً من الحُسْن أجريته ، أي صرفتَهُ ، لأنّ النّـون حينئذٍ أصليّـة ، وإن جعلته فَعْلانَ من الحَسّ وهو القَتْل ، أو الحِسّ بالشيء ، لم تُجْرِه »[10].

فالصَّرْف والمنع عندهم تابعان لـلاشتقاق والمعنى ليس غيـرُ ، ولا وجودَ (للتَّوَهُّم) في المسألة.

وأمّا شاهدُه السّابع ، وهو باعترافه عائرٌ بين تَوَهُّم الأصالة وتَوَهُّم الزّيادة ! ، فقد قال : « إنّـه نوع من التَـوَهُّـم غـريب : لا هو من تَـوَهُّم الأصالـة ، ولا هو من تَـوَهُّـم الزِّيادة ، وإنّما هو من تَـوَهُّـم الحرف الزّائد حرفاً زائداً آخَرَ » ! وذكر مثاله فقال : « مثاله لغات جمع لغة ، فإنّه جمع مؤنّث ينصب بالكسرة ، تقول : سَمِعْت لُغـاتِ العرب ، لكِنْ حكى الجـوهريّ في « صحـاحـه » : أنّ العـرب (يَتَوَهَّمُون) تاء جمع التّأنيث زائدة ، كالتّاء التي يوقف عليها هاءً في نحوِ : قُضَاة ورُواة ، فكما يقولون : رأيت قُضَاةَ البلد ، بفتح تاء قُضَاة ، يقولـون : سَمِعْتُ لغاتَ العرب ، بفتح تاء التأنيث ».

ثمَّ استدرك بأن الجوهريّ عَبَّرَ عن هٰذا (التَّوَهُّم) بـ(التّشبيه) ، فقال : « إنهم (شبّهوا) تاء لغات بتاء قضاة» ، وحكى عبارته ، ونَصُّها : « وجمعها ، أي جمع لغة : لُغًى ولغات أيضاً ، وقال بعضهم : سَمِعْتُ لُغاتَهم ، بفتح التاء ،

فأين الشّاهد على (التَّـوَهُّـم) في تعليل الجوهريّ فتح تاء جمع المؤنث السّالم ، وهو لم يذكر غير (التّشبيه) ؟ فهل عرف من معاني (التشبيه) في كلام العرب : (التَّـوَهُّـمُ) ، لِيَصِحّ الاحتجاج به ؟

على أنّني أرفُضُ تعليل الجوهريّ ، إذْ لا أرى للتّشبيه الذي يذكُرُه وجهاً . .
فإنّ فتح تاء جمع المؤنث السالم إنّما هو لغة قوم بعينهم من العرب ، انفردوا بها ، وجروا عليها قياساً مُتّبعاً في كلامهم . ولو كان ما يقولـه الجوهـريّ في لغة قبيلة واحدة ، لجاز حملُ شيء منها على شيء آخر . ولٰكنّ الأمر ليس كذلك . وفتح تاء جمع المؤنث السّالم ، هـو لغة بني عَـدِيّ كما يؤخـذ من رواية راويهـا عنهم .
و « بنو عَدِيّ » يـطلق على بطون كثيـرة من القَحْطانيّين ومن العَـدْنانيّين أيضـاً .
والرّاوي لهٰذه اللغة عنهم هو واحد منهم ، وهو أبو خَيْرَةَ نَهْشَلُ بن زيد العَدَوِيّ ، ولم يذكر من أيّهم هو؟ وهو أعرابيّ بَدَوِيّ ، دخـل الحاضـرة ، وأفاد ، وأخـذ النّـاس اللغة عنـه ، وصَنَّفَ في الغريب كُتُباً ، منها : كتـاب « الحشـرات » .
وقد روي عنه هٰذا الخبر ، وفيه « لغاتهم » مرة ، و « إراتهم » و « عِرْقاتهم » مرة أخرى ، وكِلتا الروايتين يرويها ثعلب أحمد بن يحيى اللغوي المشهور في مسألة بعينها ، هي فتح تاء جمع المؤنّث السّالم .

قال : « قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرَةَ : كيف تقول : حَفَرْتُ إراتكَ[11]؟ فقال : حَفَرْتُ إراتَكَ ، قال : فكيف تقـول : استأصَـل الله عِرْقـاتِهم[12]؟ فقال أبو خَيْرَة : استأصل الله عِرقاتَهم ، فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال : لانَ جِلْدُك[13] يا أبا خَيْرَةَ ! يقول : أخطأتَ » .

لكنّ ثعلباً أَقَرَّ أبا خَيْرة على ما قال ، واعتذر عن أبي عمرو بأنّهُ لم تبلغه هٰذ اللغة .

وقال ابن جِنّي : « سأل أبـو عمرو أبـا خَيْرَة عن قـولهم : استأصـل الله عِرْقاتَهم ، فنصب أبو خَيْرَةَ التّاء من عِرْقـاتهم ، فقال لـه أبو عمـرو : هيهات ، أبا خَيْرَةَ ، لانَ جِلْدُك ! وذلك أنّ أبا عمرٍو استضعف النَّصْبَ ، بعدَما كان سمِعَهُ

منه (؟) بالجر ، قـال : ثم رواهـا ابـو عمـرو فيمـا بعـد بـالجـر والنصب ، فإمّا أن يكون سَمِعَ النّصب من غير أبي خَيْرَةَ مِمَّـنْ تُرْضَى عربيّته ، وإمّا أن يكون قد قوِي في نفسه ما سَمِعَه من أبي خَيْرَةَ بالنّصب . ويجوز أيضـاً أن يكون أقـام الضّعف في نفسـه ، فحكى النّصب على اعتقـاده ضعفـه ، قـال : وذلك لِأنّ الأعرابيّ يَنْطِقُ بالكلمة يعتقد أن غيرَها أقوى في نفسه منها . . » .
وليس يَعنيني من كـلام ابن جِنّي إلاّ مـا يـذكـره من روايـة أبي عمـرو ابن العلاء ، فيما بعد ، الفتحَ والجرَّ في نصب جمع المؤنَّث السّالم ، والوجه الأوّل الذي علَّلها به ، وهو سَماعُه الفتح من غير أبي خَيْرَةَ ممَـنْ تُرْضَى عربيّته ، وهو أقوى الوجوه الثّلاثة التي ذكرها .

٥ ـ تَـوَهُّـمُ أصالة الحرف المُتَحَوِّل :

ويعني القائلون بهٰذا التَّـوَهُّـم النّاحيةَ الخاصَّة بـالواو واليـاء ، وهي باب عظيم في العربيّة ، تدخل فيه صور شتّى من كلام العرب ، ولِكلِّ صورةٍ منها نظام مُطَّرِدٌ تخضَعُ له .

ومن هٰذه الصُّوَر ، إيثـارُ بعض القبائـل الياءَ على الـواو ، وإيثارُ غيـرِهم العكسَ . ويحسَبُهُ الّذين لا يلحَظُون ذلك تَحَوُّلاً من حرف إلى حرف ، ويزعُمُون ذلك (تَوَهُّماً) . ولو كان ذلك صادراً من قبيلة واحدة ، لجاز هٰذا الحكم .
فأهلُ الحِجاز ، يُؤْثِرُون الياء ، فيقولون مثلاً : صَيّام ، وقَيّام ، وصَيّاغ .
وغيرُهم يقولون : صَوّام ، وقَوّام ، وصَوّاغ .
والقائلون بتَـوَهُّـمِ أصالـة المُتَحَوِّل ، يجعلون الأصـل في ذلك الـواو .
وما جاء على الياء من الألفاظ مخالفاً للأصل الواوي الذي أصّلوه ، يَعُدُّونه مبنيّاً على (التَّـوَهُّـم) ، وليس الأمر ما يذهبون إليه .

ومن هٰذه الصُّوَر أيضاً ، ما حُوِّلت واوُهُ ياءً ، لأثر لغوي يقتضي تحـويل صيغته ، فتبدل الواو ياءً ، وذلك في مثل : غصن مَرِيح ، وماء مَشِيب . وقد بُنِيا على : رِيحَ ، وشِيبَ . ونظام اسم المفعول في مَنْطِق العربيّة إنّما يتبع الفعـل

المبنيّ للمجهول ، لا الاسم. ويأبى مَنْ يقول بالتَّوَهُّم إلاّ تخريج مثل هٰذا على (التَّوَهُّم).

ومن هٰذه الصور أيضاً ، ما اقتضى التَّطَوُّر الاجتماعيّ وغيره استحداثه في اللغة من أصل واوي ، فنقلوه إلى الياء ، وألزموه إيّاها ، وجعلوه أصلاً ثانياً ، وتصرَّفُوا في الاشتقاق منه ، للدَّلالة على المعاني المستحدثة.

وذٰلك مثل (العِيد). فإنّ أصل يائه الواو لا جَرَمَ ، وصيغة هٰذا الأصل : العِوْد ، فلما سكّنت الواو وكسر ما قبلها ، صارت ياء. أو نقول : قلبوا الواو ياءً ، ليفرّقوا بين الاسم الحقيقيّ والاسم المصدريّ ، وألزموا الياء في الواحد ، فصار أصلاً جديداً في بناء مادته ، وجمعوه على (أعياد) ليفرّقوا بذٰلك بينها وبين (أعواد) الخشب ، كما قالوا في تصغيره : (عُيَيْد) ليفرّقوا بينه وبين (العُوَيْد) تصغير (العُود).

وأمثال هٰذا اللفظ ، كثير في العربيّة بَنَتْهُ العرب على هٰذا التأصيل ، لأداءِ معانٍ جديدة في صِيَغٍ جديدة اقتضاها التَّطَوُّر ، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيتها من غير تَمَحُّل ولا تكلّف ولا اقتسار ، وجرى فيها من ذٰلك ما جرى عن وَعْي وإرادة وقصد ، لا عن غفلة وتَوَهُّم. ومَنْ ذهبوا غير هٰذا المذهب ، وقالوا بالتَّوَهُّم ، فقد أعربوا عن غفلةٍ عن طبيعة هٰذه اللغة وقوانينها الدّقيقة العجيبة.

٦ ـ تَوَهُّمُ أصالةِ الحرف الزّائد :

وفي العربيّة نظام آخَرُ في التّأصيل مَرِن ودقيق ، يأذَنُ في حدود منطقها ببناء تأصيل لاحِقٍ على تأصيل سابق ، وذٰلك بإعطاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصليّة ؛ لأنّها إنّما زيدت لزيادة المعاني ، فلا بُدَّ أن ترعى حرمة الزّائد في الكلمة ، ويجري الاشتقاق منه لإفادة المعاني المستحدثة التي تفرضها سُنَّةُ التَّطَوُّر ودواعي الحياة المتجدّدة.

وقد فطِنَ قُدامَى اللغويين والنُّحاة لهٰذا النظام في العربيّة ، ولِما أستطيع

أن أُسَمِّيَهُ التَّأصيل الثّاني ، وعقلوا ما أرادتِ العرب من زيادة الحروف على الأصول ، وما يجري في كلامهم من الاشتقاق من المزيد ورعاية حرمة الحرف الزّائد ، تنويعاً لصور الألفاظ بِحَسَب الدَّلالات ، ومدّاً لأديم اللغة من جِنْس مَنْطِقها وأصولها. فأقَرُّوه قانوناً من قوانين العربيّة ، ونَبَّهُوا على آثاره ودلالاته كما سأوضحه.

ولٰكنْ جَهِلَ النُّحاة الخالفون ، أو قِلّةٌ منهم ، هٰذا القانون ، فقرروا الاشتقاق من الحروف الأصول وَحْدَها ، ومنعوا الاشتقاق من الزّوائد ، وحكموا على كل ما وقعوا عليه من ألفاظ وردت عن فصحاء العرب مشتقّة من "الزَّوائد بالتَّوَهُّم والخروج عن القياس.

وهٰذا النّوع من الألفاظ في العربيّة كثير ، وأكثرُهُ يبدأ بالميم ، فلم يعرض لهم شيء منها حيث يعرض إلاّ وصفوه بالتَّوَهُّم ، لأنّه يخالف قاعدتهم في تأصيل الحروف الأصليّة والاشتقاق منها وحدها.

وقد تأثر صديقنا العلاّمة المغربيّ ، طيّب الله ذكراه ، بهٰذا المذهب ، وآمن إيماناً عميقاً بالقول بـ (تَوَهُّم) أَصالة الحرف الزّائد ، وأَبْدَأَ فيه وأعاد ما شاءَ داعياً إلى اتّخاذه قاعدة مقررة مَقِيسة ، ونقل دعوته إلى هٰذا المجمع الموقر ، حتى انعكست آثارها على مقرراته في شيء من « التحفظ ». فقد جاء في « كتاب : في أصول اللغة » (ص ٤٤) :

« ٧ ـ تَوَهُّم الحرف الزّائد أصليّاً : رأت اللجنة في ضوء ما أُثِر عن اللغويين أَنَّ تَوَهُّمَ أصالة الحروف الزّائد ، أو المُتَحَوِّل ، لم يبلغ درجة القاعدة العامّة. غيرَ أن هٰذا التَّوَهُّم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون ، ولهٰذا ترى اللجنة أنَّ في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على (تَوَهُّم أصالة الحرف الزّائد أو المُتَحَوِّل) مما يستعمله المُحْدَثُون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة ».

وجاء في الحاشية :

أ ـ « صدر القرار في ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥ ».

ب ـ « في ج ١١ دورة ١٤ (المؤتمر) عرض الشيخ عبدالقادر المَغْرِبيّ على المؤتمر بحثاً له بعنوان (بين اللغة والنحو) ، أشار فيه إلى موضوعين : تَوَهُّم أصالة الحرف الزّائد ، وتَوَهُّم زيادة الحرف الأصليّ. وبعدَ المناقشة فيه ، وافق المؤتمر على (تَوَهُّم أصالة الحرف) في بعض الكلمات ، وجاء في تلخيص أعمال المؤتمر : (الموافقة على جواز تَوَهُّم أصالة الحروف في بعض الكلمات العربيّة).

ولست أرى الشأن في المسألة كذلك.

فإن ما فطن له المتقدمون من هٰذه الظّاهرة اللغويّة ، هو غير هٰذا الّذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع. ذلك هو (حرمة الزّائد في الكلمة ، وإقراره إقرارَ الأصول على سبيل القصد والإرادة والتّأصيل ، لا على سبيل الغفلة والتّوَهُّم والاعتباط). وهو في جملته يقوم على التّفريق بين الأسماء ، وملاحظة اختلاف المُسَمَّيات في الصّفات. وهٰذا المذهب هو الأشبه بطبيعة عبقريّة العربيّة وقانونها العامّ.

ومن أمثلته الموضّحة :

تنطّق وتمنطق ، وتَدَرَّعَ وتمدرع ، وأسلم وتمسلم ، وتَوَلَّى وتَمَوْلَى ، وترفّق وتمرفق ، وتكَحَّل وتمكحل ، وتسكّن وتَمَسْكن.. ونحو ذلك من هٰذه الألفاظ المبدوءة بالميم ، وهي أكثر ما يجيء في هٰذا الباب.

فإنّ كل لفظ من هٰذه الألفاظ ، ما اشتقّ منها من الحروف الأصليّة وما اشتق من الحروف الزّوائد التي اتخذت أصلاً ثانياً للاشتقاق ، له دَلالة خاصّة غيرُ دَلالة صاحبه :

فتنطّق ، أو انتطق : لَبِسَ أو اتّخذ النِّطاق ، وتمنطق ، لَبِسَ أو اتّخذ المِنْطَقَة. ولكل من هٰذين اللفظين : النِّطاق والمِنْطَقة ، صفة عند العرب ، تلحظها وتراعيها ، فتخالف بينهما فيما تشتقّه لهما من الأفعال.

وادَّرَعَ ، وتَدَرَّع : اشتقتا من الدِّرْع ، لَبُوس الحرب المعروف ، وقميص المرأة ، والثوب الصغير تَلْبَسُه الجارية الصّغيرة في بيتها. وتَمَدْرَع : اشتُقّ من المِدْرَعة ، وهي ضرب آخر من القُمصان ، ولا تكون إلّا من الصُّوف خاصّة. ففرّقوا بين الدِّرْع والمِدْرَعة ، لاختلافهما في الصِّفة واللفظ.

وأسلم : دخل في الإسلام مؤمناً به ، وتمسلم : تَسَمَّى « مسلماً » ، وحكى الرُّؤاسي : كان فلان يسمّى « محمداً » ثم تمسلم ، أي : تسمّى « مسلماً ».

وتَوَلَّاه : اتّخذه وَلِيّاً ، وتمولى : تَشَبَّه بالموالي ، وفي فلان مَوْلَوِيَّة : إذا كان شبيهاً بالمَوْلَى ، وهو يتمولى علينا : أي يتشبّه بالمَوالِي ، وما كنت بمولى وقد تموليت.

وترفَّق : توكّأ على المِرْفَقة ، وتمرفق : إذا أخذ مِرْفَقَه.

وتكحّل : وضع الكحل في عينيه ، وتمكحل : أخذ مُكْحُلَةً.

وتسكّن : اشتقّ من السُّكُون ، وتمسكن : اشتقّ من المسكين على معنى التّشبيه به في زيّه وحاله ، وتمسكن لله : تضَرَّع لله ، وفي الحديث عن النبي ﴿ﷺ﴾ أنه قال للمصلّي : « تَبْأَسُ وتَمَسْكَنُ وتُقْنِع يديك ».

وهٰكذا ما لم أذكره ، وهو كثير.

فحال الاشتقاق من الزّوائد ، هو كحال الاشتقاق من الحروف الأصليّة في عرف العربيّة ، وكلٌّ منهما يراد لِدَلالته الخاصّة ، ويقصد إليه قصداً للتفريق بينَ دَلالة ودَلالة أخرى ، فلا تَوَهُّمَ في شيء من ذلك. وإنّما التَّوَهُّم قائم في أنفس القائلين به.

وقد قلت إن قدامى اللغويين والنُّحاة قد فطنوا لهٰذه الظاهرة اللغويّة ، فـ (رَعَوْا حرمة الزّوائد ، وقَرَّرُوا الاشتقاق منها) ، وهو أمر يقتضيه نظامُ الكلام ، ويَفْرِضُه تنوّعُ المعاني والصفات ، والتفريق بين الشيء والشيء الآخر.

وإذْ قد بلغت بالمسألة هٰذه الغاية من الإبانة عمّا أردته ، فلأذكرْ كلام إمام النُّحاة الأوائل فيها ، الإمام العبقريّ العربيّ المفكّر (الخليل بن أحمد

الفَراهِيديّ) ، رحمه الله ، و « كُلُّ الصَّيْدِ في جَوْفِ الفَرا » .

وقد ألفيت نَصَّهُ في « لسان العرب » غير مَعْزُوٍ إليه ، كأنّه من كلام مؤلفه ابن منظور. لٰكِنْ دَلّ عليه العلامة السَّيِّد مُحمد مُرْتَضى الزَّبيديّ في « تاج العروس » ، فَرَدّ حقه إليه. ولعَزْوِ الأقوال إلى أربابها شأن خطير في الدِّراسات ، يَهْدي إلى مناشيء الآراء وتطوُّرها ، ويحدِّد زمن ظهور الرَّأي ، فتوضع القضايا في نُصُبِها الصَّحيحة ، وتجنّب الزَّيْغ والفساد.

قال (الزَّبيديُّ) ، رَحِمه الله ، في « تاج العروس » (د/ر/ع) :

« وقال (الخليل) : فرِّقوا بين أسماء الدِّرْع ، والدُّرَّاعة ، والمِدْرَعَة ، لاختلافها في الصفة ، إرادة الإيجاز في المنطق. وتَدَرَّع مِدْرَعَتَهُ ، وادَّرَعَها وتمدرعها ، تحملوا ما في تبقية الزّائد مع الأصل في حال الاشتقاق ، توفيةً للمعنى ، وحراسة له ، ودَلالة عليه. ألا ترى أنهم إذا قالوا : تَمَدْرَعَ ، وإنْ كانت أقوى اللغتين ، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أمِنَ الدِّرْع هو ، أم من المِدْرَعَةِ ؟

وهٰذا دليل على حرمة الزّائد في الكلمة عندهم ، حتى أقروه إقرارَ الأصول ، ومثله : تمَسْكَنَ ، وتمسلم ». و« قطعت (جَهِيزَةُ) قولَ كُلِّ خطيب ».

هٰذا هو قانون العربيّة في (حُرْمَة الزّائد في الكلمة والاشتقاق منه عن وعي وقصد وإرادة) اهتدىٰ إليه إمام النُّحاة (الخليل) بفطنته وزكانته وفقهه وذكائه النّافذ ، وإليه يجب أن يُصار في تحرير جملة ما توصم به العربيّة العبقريّة العظيمة من هٰذه الوصمة الشَّنْعاء : وصمة البناء على التَّوَهُّم ، وتبرئتها منها جملة وتفصيلاً ، وذلك ما قصدت إليه في تدوين هٰذا البحث.

فالعربيّة إنّما تجري سليقتها على قانونها النَّفسيّ الذي يحكمها ، ومنه تستمدّ صورها الاشتقاقية اطّراداً لا توقُّفَ فيه ، وعلى نَسَق متعيّن قويم ، على ما قررتُ في صدر البحث.

وهٰذا القانون النَّفْسيّ يَظَلُّ دائماً هو المرجع المعترف بأصالته وسلامته ،

وإليه يُصار ويُحتكم في قضايا اللغة ، أصولها وفروعها ، وبه تتعيّن السّلامة كما يتعيّن الوهم الذي يتورَّط فيه الخاطئون والواهمون.

وَفَّقنا الله للصَّواب ، وجنَّبنا الزَّلل والوهم ، وأعاننا على السُّمُوّ بهٰذه العربيّة العروبية : لسانِ الوحي والفُرْقان ، ولغة العلم والحضارة والعُمْران ، إلى مقامها الكريم ، وأَوْجِها الرّفيع.

(١) هٰذه رواية «تهذيب اللغة»، نقلها «لسان العرب» و«تاج العروس». ورواية ديوان الشاعر: بـوحشيّة: أمّـا ضـواحي مُتُـونهـا فَـمُـلْسٌ، وأمّـا خَـلْقُـهـا فـتـليـبُ
فلا شاهد فيه.

(٢) هو أبو مهدية الأعرابيّ. رجل من «باهلة» دخل الحواضر، واستفاد الناس منه اللغة. وكان به عـارض من مَسّ. وترجمته في: فهرست محمد بن اسحاق النديم، وطبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي، وإنباه الرواة للقفطي.

(٣) طبعه مجمع اللغة العربيّة بدمشق (المجمع العلمي العربيّ ـ سابقاً)، سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، وقد حققه أحمد محمد الخراط.

(٤) يعني قول العرب: «مِئُونَ في جمع مِئَة، وثُبُون في جمع ثُبَة، وظُبُونَ في جمع ظُبَة.. إلخ».

(٥) وروايته في الديوان (ص ٩٤):
تلقي الإوَزِّين في أكناف دارتها بِيْضاً، وبين يديها التِّبْن منثورُ
كذا رسم فيه (التبن) بالباء الموحدة!

(٦) ذكره ابن يعيش في شرح المفصل، وياقوت في «حرة تُقْدَة» من معجم البلدان، واقتصر المالقي على الثاني. وتقدة، بالتاء المثناة الفوقية، وتروى: نقدة، بالنون: موضع.

(٧) يرى أحد الفضلاء الباحثين المعاصرين، وهو / د. رمضان عبدالتّواب، غير هٰذه الآراء في المسألة، إذ يقول (في مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ٣٣/١١٩):
«ولعل المسؤول عن منع كلمة (أشياء) من الصرف، وقوعها في القرآن الكريم، في سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت، في قوله تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) «سورة المائدة ٥/١٠١»، إذ لو صرفت لقيل: (عن أشياءٍ إن)، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع: (إن). وليست العربيّة بدعاً في سلوك طريق الحذف، للتخلص من توالي الأمثال».

(٨) قال المغربيُّ: «أي فتكون نونه أصليّة، لا زائدة، فلا يمنع من الصرف».

(٩) لسان العرب (ف/ن/ن).

(١٠) الصحاح، ولسان العرب (ح/س/س) و(ح/س/ن).

(١١) الإرات: جمعُ الإرَةِ، وهي الحفرة التي توقد فيها النار.

(١٢) العرقات: جمعُ عِرق وعِرقة، وعرق الشيء أصله وأرومته.

(١٣) وفي رواية: «يا أبا خيرة، أريد أكثف منك جلداً، جلدك قد رق» يعني أنه لابس الحضارة وعاشر أهلها، ففسدت لغته.

كيف تستدرك الفصاح في المعاجم الحديثة

في هٰذا البحث الّذي أتشرَّفُ بإسماعكم إيّاه ، عرضتُ لِألفاظ معدودة من فِصاح اللغة ضيمت بالاستعمال ، فعُدِل بدلالاتها عن جهتها ، أو داخَلَها التحريفُ ، أو انفرد بها راوٍ متأخّرٌ زمَنُهُ عن زمن الرّواية ، ولم يُسْتَأْنَ في أمرها ، فأُخِذَتْ على عِلاّتها.

وإنّما اقتصرتُ على هٰذه الألفاظ المعدودة ، لأنني تناولتُها على نحو من النّقد والتوجيه ، اصطنعتُ فيه الاستقراءَ والتّمثيل له ، بقَدْرِ الطّاقة وإسعافِ الفكر ، ليستبينَ فيها وجهُ الرّأي ، ويستندَ البحث إلى سِناد ، فامتدّ نَفَسُ الكلام عليها ، والمَقامُ لا يَتَّسِعُ ظرفه لِأكثرَ منه. على أنّني لم أُرِدْها لذواتها بقَدْرِ ما أردتُ ما يترتَّب على بحثها من نتائجَ ، رفضاً لها ولأمثالها مما يجري منها بسبيل يقضي بنفيها من المعجم الحديث ، أو قبولاً لها ولأمثالها يأذن بإقرارها وإدخالها في المعجم الحديث بعد درسٍ مُسْتَأْنٍ ، يشارك فيه الرّأي الجميع ، ولا يستبدّ به الرأي الفاذّ.

وأصطنعُ مذهبَ (البُحْتُرِيّ) في اقتضابه ، فأقتحمُ الكلام على هٰذه الألفاظ وَثْباً ، لِأخلُصَ إلى النّتيجة التي أبغيها ، وإنّي بآرائكم لَشَدِيدُ الاعتزاز.

(١)

أوّلُ هٰذه الألفاظ (أنجب) اللازم ، واستعماله على سبيل الغلط متعدّياً ، وتحويله بذٰلك عن دَلالته ومعناه ، وليس بأحد حاجة إلى هٰذا التصرّف المفسد لمقاصد الكلام العربيّ الأصيل مع وجود الألفاظ الخاصّة بالمعنى الذي يُريدونه ، مثل : وَلَدَهُ ، ونَجَلَهُ ، ونَسَلَهُ . .

وهٰذا الفعل الرُّباعيّ اللازم ، يدخل ، في طوائفَ من الأفعال جاءت على (أفعل) ، تحت (بابِ ما هَمْزُهُ يُفِيد معنى الإتيان بالشّيء). وكلّ هٰذه الأفعال قد لَزِمَتِ الفاعلَ ، لم يَشِذَّ شيء منها عن ذٰلك. فإذا عُدِيَّتْ أفادت معنىً آخَرَ.

وما جاء في كلام العرب من هذا ، كثير جدّاً ، أذكُرُ منه ما يحضُرُني الآنَ :

تقول العرب : أنجبَ الرَّجُلُ والمرأة ، إذا جاءا بولد نجيب ، أي كريم فاضل في نفسه. وتقول وأنخبا ، بالخاء المعجمة : جاءا بوَلَد منخوب جَبان. وأضوى الرَّجُلُ : أتى بولد أو نَسْل ضاويٍّ ، ومنه الحديث الشّريف « اغتربوا ، لا تُضْوُوا ». وأسْنَعَ الرَّجُلُ : جاء بأولاد حِسان طِوال. وأذكرتِ المرأة : ولدت ذكراً ، وفي الحديث الشّريف : « إذا غلب ماءُ الرَّجُلِ ماءَ المرأة أذكرا » ، أي : ولدا ذكراً. وآنَثَتِ الحامل : وَلَدَتْ أُنثى. والأَمَ الرَّجُلُ : وَلَدَ أولاداً لئاماً. وأَذَمَّ : وُلِدَ له ولد مذموم. وأخبث : وُلِدَ له أولاد خُبثاءُ. وأكرم : أتى بأولادِ كِرام. وأحولت المرأة ، أو النّاقة : وَلدت ذكراً على أَثَرِ أُنْثى ، أو أنثى على أثرِ ذكر. وأجزأت : إذا وَلَدَتِ الإناثَ دونَ الذُّكُور. وأتأمت : إذا وَلَدَتْ ولَدَيْنِ في بطن. وأرجلت : وَلَدَت ولداً ذكراً. وأشهب الفحل : وُلِدَ له الشُّهْبُ. وأصهب : ولد له الصُّهْب. وأبلق : ولد له وَلَدٌ أبلق. وأكشفت النّاقة : تابعت بين النِّتاجين. وأصاف الرَّجُل : ولد له في الكبر ، وولده صَيْفِيّون. وأرْبَعَ : وُلِدَ له في شَبابه ، وولده رِبْعِيُّونَ ، قال الرّاجز :

إنّ بَنِيَّ صِبْيَةٌ صَيْفِيُّونْ أَفْلَحَ مَنْ كانَ لَهُ رِبْعِيُّونْ

وأحمق : وُلِدَ له ولد أحمقُ. وأحمر : وُلِدَ له وَلَدٌ أحْمَرُ. وأَسْوَدَ وأساد : وُلِدَ له ولد أسود. وأكاس : وُلِدَ له أولاد أكْياسٌ. وأسقبت النّاقة : ولدت ولداً ذَكَراً. وأحْلَبَ الرَّجُل : وَلَدَتْ إبِلُه إناثاً. وأجلب : وَلَدت له ذكوراً ، ومن كلامهم : أأحلبت أم أجلبت ؟ وأَرَكَّتِ السَّحَابة : جاءت بالرَّكِّ ، وهو المطر الضعيف القليل. وأَوْدَقَت : جاءت بالوَدْق ، وهو المطر. وأَطَشَّتْ : أتت بالطَّشِيش ، أي المطر الضَّعِيف: وهو فوق الرَّذَاذ. وأفلق الشّاعرُ : أتى بالعجيب في شعره. وأحسَنَ : أتى بِفِعل حَسَن. وأملح : جاءَ بكلمةٍ مليحة. وأقبحَ : أتى بفعل قبيح. وأفجَرَ : جاء بالغَدْر والفُجُور. وأَذْنَبَ : أتى بالذَّنْب. وغير هٰذا كثير.

وما عُدِّيَ من هٰذه الأفعال ، خرج إلى معنى جديد غير معنى الإتيان بالشيء ، ومنه : أنجَبَ من الشجر قضيباً : قَطَعَهُ. وأخبثَ الرَّجُلُ الرَّجلَ : علّمه

الخُبْثَ ، وهو غير أخبث إذا وُلِدَ له ولد خبيث في نفسه ، وأكاسه : أخذ بناصيته ، وهو غير أكاس إذا وُلِدَ له أولادٌ أكياس. وأحسنَ الصنيع : جَوَّدَهُ ، وهو غيرُ أحسن إذا أتى بفِعل حَسَن ، ومن الأوّل قولُهُ تعالى : ﴿ صَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾[1]، ومن الثّاني قولُه تعالى : ﴿ إِنْ أَحسنْتُمْ أحسنتم لأنفسكم ﴾[2].

هٰذا هو التأصيل اللغوي لهٰذا الباب ، عُنِيتُ به لِأَرُدَّ إليه مناقشة الغلط في هٰذا اللفظ الذي وقـ في بعض الكلام.

ومن الحقّ أنْ أذ أَنَّ هٰذا الفعل ، فعلَ (أ) ، قد ورد موصولاً به الباء وضميره ، وله شاهد قديم في شعر عُزِيَ الى الأعْشَى حِيناً ، ورُوِيَ غُفْلاً من العَزْو حيناً آخر ، وهو قوله :

(أنجبَ) أيّامَ والداه (به) إذْ (نَجلاهُ) فَنِعْمَ ما (نَجلا)

واستعمال الشّاعر : (نَجَلاهُ) أيْ وَلَداه ، مع (أَنْجَبَ به) ، نَصٌّ قاطِعٌ في تصحيح دلالة (أنجب) التي انحرف بها مَنْ لا تحقيقَ عندَهُم إلى وجهة أخرى.

و (أنجب به) قليل في الاستعمال ، ويحضُرُني من ذلك ما جاء في ترجمة العباس بن عبدالمطلب ـ وهو في نكت الهميان ١٧٥ ـ قال : « أُمُّهُ (نَتْلَة). . (ولدتِ) العبّاس لعبدالمُطَّلِبِ ، (فأنجبت به) » وتلاحظ هنا دلالة (أنجبت به) مع قوله (ولدت العباس) ، كما تقدّمَ مثلُهُ في بيت الأعشى ، لتعرف الصُّورة الأصيلة في استعماله.

وأما (أنجب) من غير الباء ومجرورها ، فاستقصاؤُهُ يطول ، لِكَثْرَته. ومنه قول العرب : « رُبَّ حمقاءَ مُنْجِبَة » ، وقيل : « أربعة مَوْقَىٰ : كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة ، وعجل بن لجيم ، ومالك بن زيد بن مَناة بن تَميم ، وأوْس بن تَغْلِبَ. وكلّهم قد أنجب ! » ، أي : وُلِدَ لهم أولاد نجباء فضلاء في أنفسهم ، وآباؤهم مَوْقَىٰ حُمَقاء !!

وقال ابن الزبير : « لا يمنعكم من تَزَوُّجِ امرأةٍ قِصَرُها ، فإنّ الطوِّيلَة تلد

القصيرة ، والقصيرة تَلِدُ الطّويل ، وإيّاكم والمُذْكِرَة فإنها لا تُنْجِب »[3] وامرأة مُذْكِرة : تُشْبِهُ في شَمائِلها الرِّجالَ ، لا في خلقتها.

وجاء في شعر العباس بن مِرْداس السُّلَمِيّ ، يذكُرُ فرسيه (صوبة) و (الصموت) :

أعددت (صَوْبَةَ) و(الصَّمُوتَ) ومارِناً ومُفاضَةً للرَّوْع كالسَّحْلِ
قُرُطَ العِنازِ ، كَأَنَّ ملجمها في رأس نابتةٍ من النَّخْلِ
بين الحَمالةِ والقُرَيْظ ، لقد أنجبت من أُمٍّ ومن فَحْلِ[4]

وفي قولِ شاعر آخر في (شقيق) فارس (ميّاس) ، وهو في كتاب أنساب الخيل ، ولم يعز إلى قائله :

غرانينُ من عبدِ بْنِ غَنْم ، أبوهُمُ هِجانٌ ، تَسامىٰ في الهِجان ، وأَنْجَبا[5]

وفي تأريخ ابن الأثير : « قال إسحاق بن إبراهيم المُصْعَبِيّ ، وهو يُحاور المعتصم ، وقد قال له : إنه نظر إلى أخيه المأمون ، وقد اصطنع أربعة فأفلحوا ، واصطنعت أربعة فلم يفلح أحد منهم. فقلت : أجيب على أمان من غضبك ؟ قال : نعم. قلتُ : يا أمير المؤمنين ، نظر أخوك الى الأصول فاستعملها فأنجبتْ ، واستعملَ أمير المؤمنين فروعاً فلم تُنْجِب ، إذْ لا أُصُولَ لها. فقال : يا اسحاق : لَمُقاساةُ ما مَرَّ بي طُولَ هٰذه المُدَة أهونُ عَلَيَّ من هٰذا الجواب ! »[6].

وبسبيل من هٰذا الاستعمال الصحيح لهٰذا الفعل ، قولُ الذَّهَبِيّ في (ذَيل العِبَر) في مفيد الدّولة نجم الدّين اسماعيل بن ابراهيم بن الخَبّاز ، المتوفى سنة ٧٠٣هـ : « كتب عمَّنْ دَبَّ ودَرَجَ ، وجَمَعَ ، وكَتَبَ الكثيرَ ، ولم يُنْجِب » ، أي : لم يتقن ما جمع وكتب. وقد نقل محقق الكتاب من شذَرات الذهب (٨/٦) : « أنه كان له ولد ، يقال له أبو عبدالله محمد ، وكان مُسنِدَ وقته»[7].

ومنه أيضاً قول شاعر العصر الحديث « أحمد شوقي » في قصيدة (صحبة المكتب) الرّائعة :

وكم مُنْجِبٍ في تَلَقِّي الدروس تَلَقَّى الحياة فلم يُنْجِبِ

وأكتفي بهٰذا القدر من الاستعمال الصحيح لهٰذا الفعل ، وأنتقل إلى ما ورد منه في بعض الكلام مخالفاً لقاعدة الباب وأمثلته ، ومنه ما يوهم أنه استعمال صحيح لا مانع يمنع منه لوروده في بعض المعاجم ، أذكُرُ ذٰلك استكمالاً للتحقيق الذي أردته ، ودَرْءاً للشُّبُهات التي اكتنفته منها.

وقد عثرت في بعض الشعر القديم على نصين ، ورد فيهما هٰذا الفعل متعدياً ، أحدُهما لشاعر جاهلي ، هو طُفَيْل الغَنَوِيّ وَصّافُ الخيل المشهور ، والآخر لراجز من مخضرمي الدَّوْلَتَيْن : الأُمَوِيّة والعبّاسيّة ، يقال له « حفص الأُمَوِي مولاهم ».

فأمّا نص طُفَيْل الغَنَوِيّ ــ وهو في تاج العروس ــ فهو قوله في (ك/ت/م) يصف بعض أفراس العرب :

دِقاقٌ كأمثالِ الشَّواجِنِ ضُمَّرٌ … ذَخائرُ ما أبقىٰ الغُرابُ ومُذْهَبُ
أبوهُنّ مكتومٌ وأَعْوَجُ ، أنجبا … وِراداً وحُوّاً ليس فيهن مُغرِبُ[8]

وفي هٰذين البيتين تحريفانِ ، (فالشواجن) في البيت الأوّل هي تحريف السَّراحين أي الذئاب ، والعرب يشبهون الأفراس بها في ضمورها وعَدْوها ، ولا معنى للشواجن في سِياق البيت ، وروايته في ديوان طُفيل :

وخيل كأمثال السِّراح مصونة … ذَخائر ما أبقى الغُراب ومُذْهَبُ

والسِّراح والسَّراحِين ، كلاهما جمع السِّرْحان.

و (أنجبا) في البيت الثاني ، هي في الرِّواية الصَّحيحة (تفتلى) ــ أي تفصل من أمّاتها ــ كما جاء في ديوان طُفَيل ، وهو محقق على أصول معتمدة. وقد حققه كرنكو ، وطبعه في سنة ١٩٢٧م في ليدن في سلسلة جيب التذكارية ، وأعاد تحقيقه محمد عبدالقادر أحمد معتمداً على أصلين : تحقيق كرنكو ، ونسخة صحيحة من الديوان في مكتبة الآثار القديمة ببغداد من رواية أبي حاتِم السِّجِسْتانيّ عن الأَصْمَعِيّ ، وطبعه في بيروت سنة ١٩٦٨م.

ومما يُسْتَأْنَسُ به في تصويب هٰذا التحقيق شعر آخَرُ لطُفَيْل الغَنَوِيّ

في ديوانه ، وهو قوله :

جلبنا من (الأعراف) أعرافِ غَمْرَةٍ … وأعرافِ لُبْنَى الخيلَ ، يا بُعْدَ مَجْلَبِ[9]
بناتِ الغريب والوَجِيهِ ولاحِقٍ … وأعوجَ تَنْمي نسبةَ المُتَنَسِّبِ
وِراداً وحُوّاً مشرفاً حَجَباتُها … بناتِ حصانٍ قد تُعُولِمَ (مُنْجِب)
وكُمْتاً مُدَمّاةً ، كأنَّ مُتُونَها … جرى فوقَها واستشعرت لونَ مُذْهَبِ

وأما نص الرّاجز حَفْص الأَمَوِيّ مولاهم ، فهو قوله في أرجوزة ارتجزها ارتجازاً :

إنَّ الْجَوادَ السّابقَ ، الإمامُ … خليفةُ اللّهِ الرِّضَى الهُمامُ
أنجبه السَّوابِقُ الكِرامُ … من مُنْجِبات مالَهنَّ[10] ذامُ

وهٰذا الرجز ، ذكره ياقوت في ترجمة حفص هٰذا في معجم الأدباء[11]، في خبر يتحدث فيه راويه ، وياقوت ناقلٌ عنه ، عن حَلْبَة زُعِمَ أن هِشام ابن عبدالملك أجرى فيها بين يَدَيْهِ أربعة آلاف فرس ، وهو ينظر إليها تدور ، وبينها فرس له ، وجعل النّاس يَتَراءَوْنَها ، حتّى أقبل فرسه كأنّه ريح لا يتعلق به شيء ، حتى دخل سابقاً ، وأخذ القصبة ، ثم جاءت الخيل بعده أفذاذاً وأفواجاً ، فوثب الرُّجّاز يرتجزون من فَوْرِهم ، بعضُهم يرتجز في مدح الخليفة وفَرَسِه كما فعل حَفْص ، وبعضُهُم يرتجز في مدح غيره كما فعل غيره على ما جاء في الخَبر. وهو في جملته وتفصيله مصنوع مفتعل ، وفيه إحالة ظاهرة ، فإن اجراء أربعة آلاف فرس أمر غير معقول ، وهَبْها يَتَّسِع لها الطَّريق والميدان ، فكيف تسلم من أن يَحْطِمَ بعضُها بعضاً ؟ وهَبْها تسلَمُ من أن يَحْطِمَ بعضُها بعضاً ، فكيف استُبين فَرَس الخليفة من بينها في عَجاجتها ؟ ولِمَ كان وحدَهُ من بين أربعة آلاف فرس الرِّيحَ ، لا يتعلق به شيء ؟ فهل كانت تلك الأفراسُ كَوادِنَ ، وكان هو وَحْدَهُ الجواد ؟ ثم بعد هٰذا كيف يعقل أن يتجاوز الرُّجّازُ (غير حَفْص) الخليفةَ بالمدح ، وفرسه هو السّابق ، وهو ، أعني الخليفة ، موضعُ رَجائهم في نيلِ جوائزه ؟

أقول هٰذا ومعي المنطق المعقول ، لأخلُصَ إلى رَفْض هٰذا الرَّجَز من حيث هو مصنوع وموضوع . على أنني أدعُ هٰذ النقد الداخليّ كُلَّهُ ، وأقرر أن هٰذا الرجز مسوق في قصص في كتاب أخبار وتراجم ، وليس في كتاب لغة محقّق معتمد ، ومثله يحتمل وضع كلمة فيه موضع أخرى ، فلِمَ لا تكون (أنجبه) هٰذه في الأصل (نَجلَهُ) ، فبدَّلها الرّاوية أو الناقل أو الناسخ ، والوزن قابل لها ؟ وحفص الأموي راجز معروف عند علماء اللغة . يستظهرون برَجَزه في دواوينهم الكِبار ، وفي « لسان العرب » وغيره أشياء من رجزه استشهد بها في موادّ (دخ) و (جلخ) و (طلخ) و (لخ) و (أخ) ، وغيرها مما لم يُسْعِفْني الوقت لتقصيه ، فلا جَرَمَ أنَّهم ما كانوا ليغفلوا عن هٰذا الرجز الّذي فيه (أنجبه) لو صحت عندَهُم روايته ، ليؤكدوا به وجهاً جديداً لِإستعماله . وهٰذا الأمر ، أعني وضع كلمة موضع أخرى ، كثير . وفي هٰذا الخبر في « معجم الأدباء » حرف اسم فَرس الخليفة ، واسمه (الذائد) فصُيِّرَ (الزابد) في موضعين منه ، في نثره وفي رَجَزه ، وليس في خيل العرب فرس اسمه (الزابد) على وجه التحقيق . فهٰذا مثل ذاك .

وألحق بهذين النصين كلاماً قرأته في كتاب أنساب الخيل لابن الكلبي في كلامه على (الصغا) أو (الصفا) ــ كذا ولم يحرر فيه ــ وهو فرس مُجاشع ابن مسعود السُّلَمِيّ ، وقد جاء فيه : ان عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، اشترى هٰذه الفرس(١٢) بعشرة آلاف درهم ، ثُمَّ غزا مجاشع ، فقال عمر : تحبس منه بالمدينة ، وصاحبها في نحر العدو ، وهو إليها أحوج ؟ فردَّها إليه ، (فأنجَبتْ عنده ولده) ، حتى بعث الحَجّاج بن يُوسُف ، فأخذها بعينها ــ كذا . وهٰذا خبر غريب في نفسه ، لاستحالة أن يشتري عمر فرساً بهٰذا المال الكثير ليرتبطها ، ولإستحالة أخرى أبلغ في البُطْلان ، وهي أن يعيش الفرس ويعيش ولدها إلى زمن الحَجّاج بن يُوسُفَ !

ولنَدَعْ هٰذا ، ونقف عند عبارة : (أنجبت عنده ولده) ، فإنّ احتمال زيادة (ولده) فيه من النُّسّاخ ، غير بعيد ، وورودُها على هٰذا النحو ، مُجافٍ لمُدْرَك الباب وأمثلته : أعني (باب همزة الإِتْيان) ، ولا يمكن أن تَنْزِعَ إليه السليقة العربيّة الموروثة في العصور الأولى .

بعدَ هٰذا التحقيق ، أسوق أمثلة مما انزلق إليه بعض المُوَلَّدين وبعض المعاصرين في نقل هٰذا الفعل عن جهة صوابه ، ليكون الدارس على بَيِّنَة ممّا يراه . ويحضُرُني من كلام المولَّدين مثالان ، أحدهما كتب به شبل الدولة مقاتل(١٣) بن عطية الله البَكْرِيّ من شعراء (خريدة القصر)(١٤) ، أي المئة السّادسة الهجرية ، وهو في وَفَيات الأعيان(١٥) وإنباه الرواة(١٦) أيضاً ــ إلى جارالله الزمخشري ، قال :

هٰذا أديبٌ كاملٌ   مِثْلُ الدَّرارِي دُرَرُهْ
زَمَخْشَرِيُّ فاضلٌ   (أَنْجَبَهُ) زَمَخْشَرُهْ
كالبَحْرِ : إنْ لَمْ أَرَهُ ،   فقد أتاني خَبَرُهُ

والمثال الآخر ، أصبته في شرح نَهْج البلاغة لِإبْن أبي الحديد(١٧) قال : « واحتذيت أنا حذو أبي نصر بن نباتة ، فقلت لأبي المظفر هبة الله بن موسى الموسوي :

أمّك الدرة التي (أنْجَبَت) من   جوهر المجد راضياً مَرْضِيّا

ومن كلام المعاصرين قول الأمير شكيب أرسلان في « أناتول فرنس »(١٨) : « إن هٰذا الهازل العظيم كلّما تَوَغَّلَ في حُبّ الطَّبيعة وعِشْق الإنسانية ، تقَرَّبَ إلى المسائل الاجتماعية . (أنجبه الشَّعْبُ) ، فأراد أن يبقى من الشَّعْب » ، وقوله فيه أيضاً(١٩) : « فهو عندي أعظم عبقري (أنجبته فرنسة) » ، وقال في ملحق الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون : « (أنْجَبَتْ أفريقية الإسلامية اجتماعياً) من الطبقة الأولى في شخص ابن خلدون » . وقال في (أحمد شوقي)(٢٠) : « وجدير بالشاعر الّذي (أنجبه هٰذا الوادي) أن يكون له منه خطاب شهير » .

وهٰذا كله مُجافٍ للصواب .

ومما جاء منه في شعر المعاصرين ، قول معروف الرصافي في بعض شعره

الاستنهاضيّ في إبّان شَبابه ، وهو يخاطب بغداد :

أراكِ عقمتِ لا تلدين حُـرّا فهـلّا (تُـنجبيـن فـتىً أغـرّا)
وكـنـتِ لـمـثـلـه أزكـى وَلُـودِ

أراد : فهَلّا تَلدِين ؟ ولو قال : « تنجلين ، أو : تنسلين » ، لحالفه التوفيق ، ولزم السليقة الأصيلة .

(٢)

اللفظ الثّاني فعل هَرَب ومصادره .

من معاجم اللغة ما أورد مصدراً واحداً له ، ليس غيـر ، وهو الهَـرَب . ففي تهذيب اللغة : « وأهرب فلان فلاناً إذا اضطره إلى الهرب » ليس فيه أكثر من هٰذا . وفي الصحاح : « الهَرَب : الفرار » ، وفي لسان العرب : « الهرب : الفرار . هرب يهرب هَرَباً : فَرّ . يكون ذلك للإنسان وغيره من أنواع الحيوان » .

ومنها ما أورد مصدرين له : الهَرَب والمهرب ، كما في أساس البلاغة ، ولفظه : « جَدَّ به الهَرَب ، والمَهْرَبُ » .

ومنهـا مـا أورد ثـلاثـة مَصادِرَ لـه : الهـرب ، والمهـرب ، والهَـرَبـان ـ كمـا في تكملة الصَّغـاني ، والقـامـوس المحيط ، وقـال الـزبيـدي في تـاج العروس : « وهٰذا أي الهربان عن الصَّغاني » ، وعلَّلَ ورودها على فَعَلان بما فيه من الجَوَلان والاضطراب .

والهرب والمهرب ، ، كثيران في كلام العرب ، ولكن الهَرَبـان قليل ، بل غريب ، لا أحفظ له شاهداً يوثق به ، وأغلب الظن أن الصَّغـاني لم يذكـره اعتباطاً ، وأن المجد قد تابعه عليه . وتعليل الزَّبيديّ للهَرَبان بما فيه من الجولان والاضطراب ، كالزَّوَغان والعَسَلان والغَلَيان والفَـوَزان ، سليم منطقيـاً ، ولكن العِبْرَة في اللغة بالشّاهد لا بالتعليل .

وانفرد ابن القطاع في كتاب الأفعال ، فـذكر (الهُـرُوبَ) مع الهَـرَب ، وأهمـل المَهْـرَبَ والهَـرَبـان ، ولم يـوثّق (الهُـرُوب) بـالشـاهـد . وفي نفسي

من ابن القطاع شيء ، بسبب انفراده بأشياء غيره أيضاً . وجـاء الهروب عَـرَضاً في الزَّمن الأخير في نموذج (المعجم الكبير) لسنة ١٩٥٦ الذي ألغي ، وذلك في مادّة (أبق) ، قال : « وقال الأزهريّ : الأَبَقُ : هُرُوبُ العبدِ من سيّده » ، والنَّصُّ في لسان العرب « الأبق : هَرَبُ العبدِ من سيّده » . وكذلك فعل (المعجم الوسيط) ، فذكر الهَرَبَ والهُرُوب والهَرَبان مجتمعات . ثم أفرد المَهْرَبَ بالذكر بعد كلام على معاني الهَرَب وعلى مزيده الرباعي ، فلم أتبيّن الحكمة في ذلك .

ولست أشـك في أن المعجم الـوسيط قـد أخـذ (الهـروب) ، من أفعـال ابن القطاع ، ورواية ابن القطاع (وليس هو من عصر الرواية) هي من قبيل الآحاد في الأحاديث ، ولا بُدَّ للعمل بالآحاد من تقويتها بما يَعْضُدُها ويُعَزِّزُها .

وقد سرى هٰذا (الهروب) إلى بعض شعري قديماً ، وبدا لي فأذكيت العَيْنَ في طلب الشّاهد له ، والتمسته في الفَيْنَةِ بعدَ الفَيْنَة ، فلم أقع عليه إلا في كتيب حديث يقصّ سيرة عبقري العرب الخليل بن أحمد ، رحمه الله . . ساق قصته مـع ولده عبـدالـرَّحْمٰن ، وكـان فيمـا ذكـروا أحمقَ متخلِّفـاً لا يفهم ، وعنيـداً لا يستكين ، وقد جاء الخليلَ شاعرٌ يزوره ، وجلس عنـدَهُ ، وكان عبـدَالرَّحْمٰن حاضراً ، وعرضت حاجة للخليل ، فقـال لابنه : قُمْ وأحضـرها . فقـال ابنه : لا أقوم ، فقال : إذا لم تَقُمْ فاقعُدْ . قال : لا أقعدُ ، قال : فأي شيء تصنَـعُ ؟ قال : فأي شيء أصنَعُ ؟ وضحك الشّاعر ، وقال للخليل : إنّ لكَ أَنْ تتعَزَّى ، فـابنُك ليس وحيـداً في ذلك . . إن لي امـرأةً تُشابهـه ، وقد قلت فيهـا شعـراً . ثم أنشده الشعر ، فضحك الاثنان ، وضَمّ عبدالرَّحْمٰن شَفَتَهُ السُّفْلَى إلى العلْيا وأبرزهما إلى الأمام احتجاجاً وأنفةً .

وشعر هٰذا الشاعر الّذي فيه شاهد (الهروب) هو قوله :

سَكَتُّ ، فقالَتْ: لِمْ سَكَتَّ عن الحَقّ؟ وقلتُ ، فقالَتْ : ما دعاك إلى النُّطْقِ ؟
فأومأتُ : هل من حالةٍ بينَ ذا وذا ؟ فقالَتْ : وذا الايماءُ أيضاً من الحُمْقِ ؟
فلم أَرَ لي إذْ حَـلَّتِ الغـربَ راحـةً من الشَّرِّ إلا في (الهروب) إلى الشَّرْقِ

فلمـا أتيت الشـرْق ألـفيْتَهـا بـهِ   وقد قَعَدَتْ لي منه في ضَيِّقِ الطَّرْقِ

ولم أسترح لهٰذا الشعر ، لأنَّ قائله مجهول ، والكتَيِّب الَّذي ساقه ليس من كتب اللغة المعتمدة ، ولعلّه أيضاً قد داخله التحريف أو التبديل ، واللغة كما نعلم جميعاً لا تقمش قمشاً من هُنا وهنا ، وإنّما تؤخذ من مواردها الأصيلة المُحَرَّرَة.

ولقد صح ظَنّي في مداخلة التبديل لهٰذا الشعر ، بل (للهروب) نفسه في البيت الثالث ، إذْ أصبته بعدَ لأيٍ في الشَّرح الكبير لمقامات الحريري من تأليف أبي العباس أحمد بن عبدالمؤمن القَيْسِيّ الشَّرِيشِيّ ، وقد ساق الخبرَ والشِّعر مرتين : مرة في ٢/٢٤٨ وفيها روايته البيت ، بيت الهروب ، على النحو المتقدم مع إغفال اسم الشاعر أيضاً ، ومرة في ٢/٣٩٠ ، وقد نسب الشعر فيها إلى أعرابي لم يُسَمِّه ، وليس هٰذا الشعر من نمط شعر الأعراب في شيء ، والبيت في هٰذه الرِّواية قد وضع فيه (المسير) في موضع (الهُرُوب) كما وُضِعَتْ كلمات غيرها بدل بعض الكلمات في المقطوعة . وهكذا تعارضت الرِّوايتاذ في كتاب واحد ، فسقطت الحُجَّة، وبطل الاستدلال ، هٰذا مع التساهل في قبول المجاهيل.

(٣)

اللفظ الثّالث : صمد ، ومعناه ، ومصدره.

جرى في الاستعمال الحديث (الصمود) مصدراً للفعل (صمد) ، وأُعْطِي غيرَ معناه عند العرب.

والصّاد والميم والدال ـ كما قال أحمد بن فارس في (المقاييس) ـ أصلان : أحدهما القَصْدُ ، والآخر الصَّلابةُ. فالأول الصَّمْدُ : القصد ، يقال : صمدته صَمْداً ، وفلان مُصَمَّدٌ : إذا كان سيداً يقصد إليه في الأمُور ، وصمداً أيضاً ، والله جلَّ ثناؤه الصَّمَدُ ، وهو كل مكان صُلْب.

وعلى هٰذين المضمونين جرت الأمَّهات المتداوَلَةُ : تهذيب اللغة ،

والصِّحاح ، وأساس البلاغة ، والقاموس المحيط ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، والنِهاية ، ومفردات الراغب.

وكلها قد ذكرت (الصَّمَدَ) وحدَهُ مصدراً لِـ (صَمَدَ) ، ولم يذكر شيء منها (الصُّمُود) ، كما أنَّها كلَّها ذَكَرت من معاني هٰذه المادة ما لا يخرج عن تأصيل (المقاييس) لأصليها : القصد والصلابة ، ما خلا زيادات عليه في بيان وجوه استعمال فعله متعدّياً بنفسه ، أو بالهمزة ، أو بالتّضعيف. وأذكر منها ما يعنيني ، وهو من لسان العرب وتاج العروس ، ففيهما : « صَمَدَهُ ، يصمده ، صمداً ، وصَمَدَ إليه : كلاهما قَصَدَه. وصَمَدَ صَمْدَ هٰذا الأمر : قَصَدَ قَصْدَهُ واعتمده ، وتَصَمَّد له بالعصا : قَصَد. وفي حديث معاذ بن الجَمُوح في قتل أبي جَهْل ـ وليلاحظ أنّه مسوق في بيان معنى القصد ـ : « فَصَمْدت له حتى أمكنتني منه غِرَّةٌ » ، أي : وَثَبتُ له وقصدته.

وقد حرف النُّسّاخ أو المطبعة (وثبت له) إلى (ثَبتُّ له) في (النهاية في غريب الحديث) طبعة المطبعة الخيرية ، ومختصرها (المسمى بالدر النثير) القابع في أسفل (النهاية) ، فصرف بذلك عن معناه خلافاً لِنَصَّيِ اللسان والتّاج. والذي يناسب القصد إنّما هو الوُثُوب لا الثَّبات ، وليس للثبات صلةٌ ما بالسِّياق وبالأصل المؤصّل للصّاد والميم والدال ، فهو مباين له بلا نِزاع.

وقد شاعَ في الأيّام الأخيرة (الصُّمُود) مصدراً لِصَمَدَ ، واستعمل بمعنى الثبات ، فقالوا : صامد وصامدون ، أي ثابت وثابتون.

فأمّا (الصمود) مصدراً لِصَمَدَ ، فقد أغفلَتْهُ الأمَّهات ، ولم تذكر له غير مصدر واحد هو (الصَّمْدُ) كما قدمتُ. وانفرد ابن القطّاع بذكره مع (الصَّمْد) في كتاب الأفعال كما انفرد بالهروب وبغيره أيضاً ، فقال : « صمدت إلى الله تعالى صمداً وصُمُوداً ، وأصمدت : لجأت. وصَمَدْتُ للشَّيْء صَمْداً ، وصَمَدْتُه : قَصَدْتُهُ ». ويلاحظ ، إذْ ذكر الصُّمُود ، أنه خَصَّهُ بمعنى اللجوء ، ليس غير. واللجوء فيه معنى القَصْد ، وكلاهما بعيد عن الثَّبات.

في (الثّبات) الرُّسُوخُ والاستقرار ، وفي (الصَّمْد) الحركة والمبادرة والوثوب ، وإعطاء الصمد معنى الثبات إضعافٌ له ، ونحن نثْبُتُ للعدوّ في قتاله ، ثم نصمُدُ له ونهجُمَ عليه ، فالثبات أوّلاً ، ثم يكون الهجوم بعد الرسوخ والتعبئة والاستعداد.

قال الله تعالى في سورة الأنفال (٤٥) ﴿ يا أيُّها الّذينَ آمَنوا إذا لَقِيتُمْ فِئَةً فاثْبُتوا ﴾ أي : لا تفروا ولا تضطربوا. وقال في سورة البقرة (٢٥٠) وسورة آل عمران (١٤٧) : ﴿ رَبَّنا أَفْرِغْ علينا صَبْراً وثَبِّتْ أقْدامَنا ﴾.

وإذا أردنا الهجوم ، قلنا صَمْداً صَمْداً. ألا نرى إلى الإمام عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، كيف يقول ذلك لأصحابه في أول أيّام اللقاء والحرب بصِفّين ـ وهو في نهج البلاغة : « . . فعاوِدوا الكَرَّ ، واستَحْيُوا من الفَرّ ، فأنّه عارٌ في الأعقاب ، ونارٌ يوم الحساب ، وطيبوا عن أنفسكم نفساً ، وامْشُوا إلى الموت مِشْيَةً سُجُحاً ، وعليكم بهٰذا السَّواد الأعظم والرِّواق المُطَنَّب ، فاضربوا ثَبَجَهُ ، فإنّ الشّيطانَ كامنٌ في كِسْرِه ، وقد قدَّم للوثبة يداً ، وأخَّرَ للنكوص رجلاً ، (فصَمْداً صَمْداً) ، حتّى ينجليَ لكم عَمُودُ الحَقّ ، وأنتم الأعْلَوْنَ ، واللّهُ معكم ، ولن يَتِرَكُمْ أعمالَكم »[21].

أهٰذا الكلام ، إذ يقول فيه بعد أمره أصحابه بمُعاوَدَة الكرّ : (فَصَمْداً صَمْداً) ، يشم منه معنى غير معنى القَصْدُ والهجوم ؟

قال ابن أبي الحديد يشرَحُهُ : « وقوله ، عليه السلام : فَصَمْداً صَمْداً ، أي : اصْمُدُوا صَمْداً صَمْداً. صمدت لفلان : أي قصدت له ».

وجاء في خبر ذهاب شَبِيب نحوَ الكُوفة ومحاربته الحَجّاجَ وإخافته ، قوله ـ وهو في شرح نهج البَلاغة : « دبّوا دبيباً تحتَ تِراسِكم ، حتّى إذا سارت أسنّة أصحاب الحَجّاج فوقها ، (فأدلفوها صَمْداً) ، وادخلوا تحتها ، واضْرِبُوا سُوقَهم وأقدامَهُم ، وهي الهزيمة بإذن الله » ، فأقبلوا يَدِبُّون دبيباً تحت الحَجَف (صَمْداً صَمْداً) نحو أصحاب الحَجّاج[22]

أفأراد شبيب بقوله : (فأدلفوها صَمْداً) ، وبقوله : (صَمْداً صَمْداً) نحوَ أصحاب الحَجّاج » : أثبتوا لهم ، أم أراد اقصدوا نحوهم ؟

وإذا استقر هٰذا كُلُّه في الأذهان ، واطمأنت إليه النُّفُوس ، فلعله يصلُحُ حينئذٍ مُنْطَلَقاً لمعاودة النظر في تحرير هٰذه المادة في (المعجم الوسيط) عند إعداده لطبعة جديدة ، إذْ جاء فيه : « صمد ، يصمد ، صَمْداً ، وصموداً : ثَبَت واستمر ، ومنه قول الإمام علي : صَمْداً صَمْداً حتّى يتجلى[23] لكم عمود الحق : ثباتاً ثباتاً . . » إلى آخر ما جاء فيه. وقد قدّمتُ الحُجَّةَ على ما يفيد خلاف هٰذا.

وأغلب الظَّنّ عندي أن (الصُّمُود) الشائع الذي تجري به الأقلام وتنطقه الألْسنة ، مُحَرَّفٌ من السُّمُود ، وان كاتباً من الكتّاب قد استعمله مُتَفاصِحاً ومُتَقَيِّلاً مذهب البلغاء في انتقاء الألفاظ ، فتلقفه منه المتلقفون ، ثم أبدَلُوا سينه صاداً على سبيل التوهم. والسمود تشترك فيه عدّة معانٍ ، ومن هٰذه المعاني : الثبات في الأرض والدّوام عليه ، ومنها رفع الرجل رأسه تكبراً ، والسّامد : المنتصب إذا كان رافعاً رأسه ، ناصباً صدرَهُ. وفي حديث علي ، رضي الله عنه ، وقد خرج إلى المسجد والنّاسُ ينتظرونه للصّلاة قِياماً ، فقال : مالي أراكم سامِدِين ؟ قال الشّارح : أنكر عليهم قِيامَهُمْ قبلَ أن يروا إمامهم.

(٤)

أردت من محاكمة هٰذه الألفاظ إلى أصولها اللغوية الأصيلة ، وأنصبتها الحقيقية ـ وغيرُها كثير ـ أن أستبينَ المذهب الذي ينبغي أن يُسْتَنّ في تدوين المعجم الحديث ، وما يودع فيه من ألفاظ صالحة استدراكاً على المعاجم الأصول ، وما نرفُضُ إيداعه فيه من الألفاظ التي تحَيَّفَها الزَّيْغُ أو التّحريف أو التّصحيف ، ويَظُنُّ المتعجّلُ سلامَتَها من ذلك ، كما يَفْرِضُ الحِفاظ على أصالة اللغة أن نفعل. وهي بعدُ من وَفْرَة الألفاظ ومن الاتساع والطّواعية والمُواتاة بحيث لا تحتاج إطلاقاً إلى إدخال الفاسد عليها ، المنحرف عن معانيها ومقاصدها.

الاستدراك على المعاجم الأصول سهلٌ ميسور حيناً ، وصعبٌ بل عسيرٌ حيناً آخر . سهل ميسور حين يتصل الأمر بالمُوَلَّد والمُعَرَّب ونحوهما ــ دونَ العامي المبتذل ــ مما لم يدوّن في المعاجم الأصول ، ويظفر به في كتب غيرها ، ويجمع من مَظَانّه المعتمدة ويدون في المعجم الحديث . وهو صعب بل عسيرٌ غايةَ العُسْر حين يَتَّصِل الأمر بالفِصاح ، يُظَنُّ أَنَّها فاتت الأوائل ، وتحسب حينَ يظفر بها في كتابٍ من غير كتب اللغة صَيْداً أفْلَتَ من شِباك القَنّاص ، فيسارع إلى قيدها ، وتقبل قبل أن يتبيّن مصدرها وموردها ، وقبل أن تمحَّص وتعارَض على الأصول المحررة بتدقيق بالغ . ونحنُ نعلم أن هٰذه الكتب قد اعتورها من التحريف والتّصحيف والنقص والزّيادة ما يتجاوز حدود التصور . وقبل أن يحرر العلماءُ الأثبات هٰذه الكتب تحريراً علميّاً أصيلاً وعميقاً ، يَئِل إلى علم وفهم وتثبُّت ، لا يجوزُ في نظري الأخذُ منها والاحتجاج بها لصحة شيء أو استدراكه .

والأمثلة التي عرضتها صُوَرٌ ، مَثُلَ في وجوهها العَوَرُ والتشويه والمَسْخ ، وغيرُها كثيرٌ جداً ، ولعلّها تسمح لمثل نظرتي إليها وإلى أمثالها أن نقف منها موقف الحذر ، ولا نقبَلَ شيئاً منها ، إلاّ بعد تحقيقه كما يَفْرِض وفاء الذِّمم للغتنا الكريمة الغالية .

وأنا إذْ أَعْرِض هٰذه الألفاظ المنقودة ، لا أقف دونها موقف « حامي الهَدَف » في « لعبة الكرة » ، وإن كان الأمرُ في جُملته وتفصيله جِدّاً بالغَ الخطورة في حياة اللغة . وإنّما أرجو أن تكون دُولَةً بينكم في مناقشة منهجها ، وتبيُّن ما فيه من خطأ ومن صواب .

إن هٰذه اللغة ليست مِلْكاً لفرد ، ولا لأهل إقليم بعينه ، وإنّما هي مِلْكُ الأمّة العربيّة جمعاء ، مِلْكُ أبنائها الحاضرين والمقبلين ، بل مِلْك الأمّة الإسلامية ما بين مشرقٍ للشّمس ومغيب ، في حاضرٍ وفي مستقبلٍ . هي لسان القرآن ، وهو لسان الدّين الذي تَدِين به ، وتَنْطِقُ به شهادَتَها ، وترفع أَذانَها ، وتتلوه في صلواتها

آناء الليل وأطراف النّهار .

أقول هٰذا ، وأنتم جميعاً أفقهُ منّي له ، وأبعدُ عمقاً في فهمه ، وأَكِلُ إليكم نقده وتمحيصه ، والله ولي التوفيق .

(١) سورة غافر ــ في الآية ٦٤ ، وسورة التغابن ــ في الآية ٣ .
(٢) سورة الاسراء ــ في الآية ٧ .
(٣) عيون الأخبار ٣/٤ .
(٤) أنساب الخيل ، لابن الكلبي ٨٣ .
(٥) أنساب الخيل ٨٣ .
(٦) الكامل ١٩٥/٦ .
(٧) ذيل العبر ، طبعة وزارة الثقافة الكويتية ، بتحقيق الأستاذ رشاد عبدالمطلب .
(٨) الغراب ، ومذهب ، ومكتوم ، وأعوج : من فحول خيل العرب قبل الإسلام . والمغرب الذي ابيضت مشافره ومحاجره وبطنه .
(٩) قال ياقوت : « قال أبو زياد : في بلاد العرب بلدان كثيرة تسمى الأعراف ، منها أعراف لبنى ، وأعراف غمرة ، واستشهد بشعر طفيل هٰذا .
(١٠) كذا في معجم الأدباء ، والظاهر : ما بهن .
(١١) معجم الأدباء ٢٠٩/١٠ ــ ٢١٤ ط . أحمد فريد رفاعي .
(١٢) العرب تقول : هٰذه الفرس .
(١٣) في الجزء الرابع من قسم شعراء العراق ، مخطوط (بتحقيقي) [نُشِرَ من بعدُ] .
(١٤) في إنباه الرواة : « مقبل » ، وهو تحريف .
(١٥) جـ١١٤/٢ ط . الميمنة بمصر ١٣١٠هـ .
(١٦) في ترجمة الزمخشري ٢٧١/٣ .
(١٧) ٣٧٤/١ .
(١٨) كتاب أناتول فرانس في مباذله ٣٨ .
(١٩) ص ١٥٨ .
(٢٠) كتاب شوقي أو صداقة أربعين سنة ، ص ٣٣٤ .
(٢١) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد : ٤٧٩/١ .
(٢٢) شرح نهج البلاغة ٤٢٢/١ ــ والحجف : جمع حجفة ، وهي الترس من جلود وليس فيه خشب ولا عَقَب .
(٢٣) في شرح النهج « ينجلي » بالنون .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الألفاظ الحضارية ودلالاتها وأمثلة منها

أجمعَ أهلُ العلم على أن لغة العرب هي من السَّعَة بحيثُ لا يستطيع أنْ يحيط بها أحد ، وإنْ عُمِّرَ عُمْر « لُبَد » ، وتَداوَلُوا بينهم قديماً قولهم : « كلام العرب لا يحيطِ به إلا نَبِيٌّ » . وهٰذا كلام حَرِيٌ أن يكون صحيحاً كما قال أحمد ابن فارس . وأصل هٰذا القول للإمام العظيم محمّد بن إدريس الشّافعيّ القُرَشيّ ، رضوان الله عليه ، في أوائل كتابه « الرسالة » ، وهو إمام حُجّة في لسان العرب كما هو حجة في فقه الشريعة ، قال : « . . . لسانُ العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ » .

كذلك أجمع أهل العلم على أن لغة العرب لم تنتهِ إلينا كُلُّها، وأنّ الّذي جاء عن العرب قليل من كثير ، وأن كثيراً من الكلام ذهب بذَهاب أهلِه .

ولا ريب في أن أئمّة اللغة والرُّواة الأوائل قد أبلغوا في الجهد في تحصيل هٰذه اللغة العظيمة بمشافهة العرب العاربة بها في ديارهم بالبادية ، فأتقنوها رِوايةً ودِرايةً ، ولم يَأْلُوا في ذٰلك نُصْحاً ، ولا ادّخروا وُسْعاً ، والتزموا في تدوينها الأمانةَ والصِّدق كما يَفْرِضُهما الـدّين ، وأودعوا فيما ألفوه من كتب ورسائلَ ما صَحَّ عندَهم ، وتَحَرَّوْا ضَبطَهُ وإتْقانه ، واتّخذوا من ذلك مذهباً لا يَعْدُونَه . وكان جهدهم مُنْصبّاً على فِصاح اللغة ، وقلّما أبهُوا للدَّخيل ، الّذي انتقل إلى العرب من الأمم الأعجمية المجاورة أو من النازلة فيهم في قديم الزَّمان . ويظهَرُ هٰذا واضحاً كلَّ الوضوح في كتب الرَّعيل الأوّل من طبقة الخليل بن أحمد ، والأصْمَعِيّ ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي عُبَيْد ، وأضرابهم . ولكنّ هٰذا الأمرَ لم يَدُمْ طويلاً ، فما لبِث الحال أن تبدلت حين اتّسع العرب في المعارف الإنسانية ، واستبحروا في العُمْران والتَّمدُّن ، ودخلت اللغة ألفاظ حضارية وعلمية وفنية وفلسفية . وتطوَّرَ اللغويون تبعاً لذٰلك ، فلبوا دواعي الحياة الجديدة ، واستجابوا لِما ابتغى النّاس معرفته من هٰذه الألفاظ الجديدة الطّارئة ، فوسعوا لها فيما استجدوا من صياغة المعاجم . مكاناً إلى جانب الفصاح الأصيلة . ولكنه

لم يكن واسعاً في أوّل الأمر ، ثم اتسع شيئاً فشيئاً ، وكثر إيراد الدخيل في المعاجم الجديدة ، وأفرد لها بعض أهل اللغة كتباً خاصّة أوعبت قدراً كبيراً من هذه الألفاظ مما كان يدخل في علمهم ، وظَلَّتْ أشياءُ كثيرةٌ خارجَ ما أَلِفُوه لم تَنَلْ منهم عناية ، ولم يَتَقَصَّوها ، لِأن تَقَصِّيَها في مواردها هو من وراءِ القدرة لانتشارها ، ومنها ما يتّصل بلغات شرقية ، وأخرى غربية لم يكونوا على صِلَة بها فيبحثوا ألفاظها . والباحث المتعمّق إذْ يصل أسبابه بتُراث القدماء لِيَغْنَى من كنوزه ، يرى فيه من هٰذه الألفاظ الحضارية والعلمية الشّيءَ الكثير ، ولا يرى لها في هٰذه المعاجم وجوداً ، وهي ألفاظ مهمّة لها دَلالات تاريخية ترشد إلى أشياءَ ذات شأن في علائقنا الماضية بالأُمَم وعلائق الأُمَم بنا ، سكت عنها التّاريخ أو كادَ ، وأفصحت عنها هٰذه الألفاظ . ولكنّ كتبنا اللغوية لم تَأْبَهْ لها ، أو هي أَبِهَتْ لشيءٍ منها . ولكنّها ساقتِ الكلام عليها غامضاً ، وربّما ضامّتها التّحريف أو بالتصحيف أو بالتّغيير ، فعَدَّدت صورها ، فتعذّر تمييز الصحيح من السقيم ، وأطلقت القول في كثير منها بأنّه معرب ، ولم تَنُصَّ على أصله ما هو ؟ وهو أمر ذو بال في دِراسة الصِّلات اللغوية ، وصبغت تعريفاتها بصبغة العموم ، واقتضبتْها اقتضاباً مُخِلّاً ، فلا بُدَّ من استئناف الكتابة في ذٰلك على نحوٍ من التّحقيق والتّوضيح ، وردّ الأشياء إلى أصولها ردّاً يصوّر دلالاتِها التّاريخية .

وأسوق في حديثي الآن أمثلةً من هٰذه الألفاظ التي ضيمت في كتب اللغة أو أهملت فيها ، تكون فيها مَنْبَهَةً لِما أريده ، وآمُلُ أن يستأنف المجمع الموقر تحرير هٰذا الفن الخطير ، كما آمُلُ أن تكون لي فيه مشاركة جادّة فيما أستقبل من أيامي إن شاء الله .

— ١ —

القرسطون أ « القارسطون »

نقرأ في « كتاب طبقات النحويين واللغويين » قول مؤلفه الزُّبَيْدِيّ الأَنْدَلُسِيّ ، وهو يترجم للطّلاء المنجّم إسماعيل بن يُوسُفَ : « كان أهل العلم

بصناعة الطِّلاء بالعِراق يَضِنُّون بصِناعتهم. وكان إسماعيل بن يُوسُفَ قد لازمهم وخدمهم ، فكانوا يُخْرِجُون إليه وإلى أصحابه من التَّلاميذ العقاقيرَ للدَّقّ مختلطةً. فتحَيَّلَ إسماعيـل بن يُوسُفَ للمبيت في خِـزانة العَقـاقِير ، وأَعَـدَّ (قرسـطوناً) صغيراً ، فبات ليلتَهُ تلك يَزِنُ كُلَّ عِقِّيرٍ هنالك. فلمّا كان الغد ، أخرجت إليهم العقاقير للدَّقّ والطِّلاء ، واستعملوا ذلك. ثم رجع إسماعيل بن يُوسُفَ من الليلة القابلة ، فعاوَدَ وزن عقاقير الخِزانة ، فعرف ما نقص كلّ عِقِّيرٍ منهـا ، فعلم أنّه المـأخوذ لـلاستعمال في ذلـك ، فكتب ذلـك كله ، ثم استعمله ، فقـامت لـه الصناعة ».

فني هذا النَّصّ الطَّريف ، يستوقفنا لفظُ غريب غير معروف عندَنا ، ونجِد محقّقَ الكتاب قد مر به مرور الكِرام فلم يُلْقِ إليه بالاً ، وهو قد شغل بما هو أهون منه شأناً من هذه الألفاظ العامة في الكتاب ، فيشغلنا البحث عن الاستمتاع بقصّة هذا الباقعة وثقوب ذهنه وسعة حيلته ودقة تصوره ، وكيف اهتدىَ إلى السِّـرّ ، وقامت له الصِّناعة.

هذا اللفظ الغريب ، هو (القرسطون) ، بقاف وراء وسين وطاء وواو ونون. نبحث عنه في موارده ، فنجده في لسان العرب بلفظ (القَرَصْطُون) بالصّـاد ، وقد ضبط فيه ضبطَ حـركات بفتح القاف والـراء ، وذكر في تعـريفه ، والنص من طبعة دار صادر ببيروت أنّه : « القفـار. أعجميّ ، لِأنّ فعلولاً وفعلوناً ليسـا من أَبْنِيَتِهِم». فمـا نفهم من هـذا التفسيـر ؟ ومـاالقفـار ؟ ومـا هـذا الأعجمي ؟ ومِـنْ أيّ البـَرْساءِ هـو ؟ ونفـزع إلى (القفـار) في مـادتـه من لسـان العـرب ، فلا نَحْلَى منه بطائل ، فننتقل من مجهول إلى مجهـول ، وندور بين هـذا وذاك في حلقة مفرغة ، فنطوي الكتاب على غِرهِ ، ونولّي وُجُوهَنا شَطْرَ « الصحاح » و « القـاموس المحيط » وكتب المعربات ، فـلا نجـده فيهـا ، فنـطلب « تـاج العروس » وإذا به ينقل نَصَّ لسان العرب ، ولكنه يذكره صحيحاً (القَرَسْطُون) بالسِّين وفاقـاً لطبقـات النحويين واللغـويين ، وإن كان السِّين والصّاد يتعاقبـان في اللغـة العربيّـة ، كالقِسْـطاس والقِصْطاس ، والسِّـراط والصِّـراط ، ويجلي عن (القفار) التحريف فإذا هو (القَبّان) ، على أنّه أتى بليس ، وهي « ليسا » للمُثَنّى(١). ولكن هـل (القَبّان) مـرادفٌ (للقَرَسْطُون) ؟ وهل همـا يتعاقبـان على مُسَمّىً واحد بعينه من أشكال هذه المـوازين ؟ ثمّ ما اللغـة التي نقل منهـا (القَـرَسْطُون) إلى العـربيّـة ؟ إن النصّ على أنـه أعجميّ ، وتعليـل عجمتـه بأنّ فعلوناً وفعلولاً ليسا من أبنية العرب ، لا قيمة له على الإطلاق ، ولا يفيـدنا معرفة نافعة في الاهتداء إلى العلائق اللغوية ودلالاتها التّاريخية.

فـأمّا فيمـا يتعلّق بـالشّـأن الأوّل ، فـأقـرر فسـادَ تفسيـر (القَـرَسْـطُون) بـ (القَبّـان) ، وأقول : إن القَـرَسْطُون شيء ، والقَبّـان شيء آخَرُ ، وإن كـان كـلاهمـا من المـوازين. مَـوْرِدُ (القَـرَسْـطُون) في عبـارة « طبقـات النحـويين واللغويين » يدل دلالةً قاطعة على أنه ميزان يوزن به العَقّار ، فلا جرم أنّه صغير الجرم. أمّا القَبّان ، ولا يزال مستعملاً عندنـا في العِراق ، فهـو ميزان تـوزن به الأشياء الثقيلة ، وقد عرَّفه « المعجم الوسيط » فأحسن تعريفه ورسم إلى جانبه شكله على حقيقته المعروفة في بلادنا وِفاقاً لتعريفه ، وفيه : « القَبّان : الميزان ذو الذراع الطويلة المقسَّمة أقساماً ، ينقل عليها جسم ثقيل يسمى الرُّمّانة ، لتعين على وزنِ ما يُوزَنُ. » ، وأزيـد عليه أنّـه في الفارسيّـة (كبان) ، وفي الـلاتينية (كمبانا) (Campana) ، ومن النّاس مَـنْ يراه انتقل إليها من الفارسيّة.

وأمّا فيما يتعلّق بالشأن الثاني ، وهو جِذْمُ الكلمة ، فأقول : هو يوناني ، ولفـظه في اللغـة اليـونـانيـة (Kharistiyon) Xaplo Tiwy ، وهـو يفيـد ضبط راء (القَرَسْطُون) بالكسر ، كما يفيد كتابتها بزيادة الألف بعد القاف (قارسطون). وهو مفسر عند اليونانيين بأنّه ميزان توزن به الـدراهم ، اخترعـه (أرخميدس) العـالِم المتوفَّىٰ سنـة ٢١٢ قبل الميـلاد ,. ويبـدو من نصّ طبقـات النّحـويين واللغـويين أنّ العـرب استعملوا (القَـرَسْـطُون) في وزن العقـاقيـر ، وهي أدقّ من الدّراهم ، فهل طَوَّرُوا (القَرَسْـطُون) ؟ أو هم أبقوه على حـالـه ، وقصـروه

على وزن العقاقير به ؟

ومن الحقّ عليَّ أن أشير إلى أن « محيط المحيط » قد عَرَف هٰذه اللفظة فذكرها بزيادة ألف بعد القاف ، ومثله ورد في «شرح الشَّريشي على مَقامات الحَريري » كما سيأتي . وفَسَّرها « محيط المحيط » بأنّها ميزان الدّراهم ، ووَصَفَها بأنّها « أعجميّة » ، فلم يخصصها بلغة بعينها ، وهٰذا قصور بالغ .

هٰذا ، وقد ذكر في « المُعَرَّب » للجَواليقيّ ، وفي « شفاء الغليل » للخَفاجيّ : (القُسطار) بضم أوّله وكسره ، وفَسّر فيهما بالميزان ، ولم يوضّحا نوعه . وذكره كذلك « لسان العرب » و« تاج العروس » ، وأوردا له معانيَ عَديدة ، ليس بينها الميزان ، وخَصّاه بالصَّيْرَفي . ويظهر أن (القُسْطار) الّذي فسّره « المُعَرَّب » بالميزان ، وتابعه عليه « شفاء الغليل » هو تحريف (القسطاس) الّذي فُسِّر في كتب اللغة تارة بالميزان ، وفُسِّر تارةً أخرى بأنّه ميزان العدل أيّ ميزان كان .

وفي العربيّة لفظ يقابل فيما أرى (القَرَسْطُون) ، يمكن أن نخصَّه بالموازين الصَّغيرة الدّقيقة جدّاً ، كالّتي يستعملها الصَّيْدَلانيّون وصاغة الذَّهب ، ذلك هو (التَّريص) من قولهم : تَرُصَ الشَّيء ، يَتْرُصُ تَراصَةً ، إذا أُحكم وضبط ، فهو تارص وتَريص ، ويقال : ميزان تَريص ، وفي الحديث : « لو وُزِنَ رجاءُ المُؤمن وخَوفه بميزانٍ تَريصٍ ، ما زاد أحدُهما على الآخَرَ » ، ويكون ذلك على سبيل نقله من الوصفيّة الى الاسميّة ، وهو شائع في استعمالات العربيّة عند إرادة التَّوَسُّع .

وقد عُرِفَ في العهد العبّاسيّ نوع من الموازين الدّقيقة بٱسْمِ (الطَّيّار) ، وهو لفظ مشترك ، أطلقَ يومئذٍ على الميزان الحَسّاس ، وعلى ضرب من الزَّوارق الخفيفة الّتي كانت شائعة ببغداد . وقد أهملت المعاجم الأوَّلَ ، وأثبتت الثّاني .

وفي (الطَّيّار) الّذي هو الميزان الحَسّاس ، أَلْغَزَ « الحريري » في « المَقامة النَّجْرانيّة » فقال :

وذي طَيْشَةٍ شِقُّهُ مائلُ ... وما عابَهُ بِهِما عاقِلُ
يُرَى أَبَداً فوقَ عِلِّيَّةٍ ... كما يَعْتَلي المَلِكُ العادِلُ
تَساوَى لَدَيْهِ الحصى والنُّضارُ ... وما يستوي الحَقُّ والباطِلُ
وأعجبُ أوصافِهِ إنْ نَظَرْتَ ... كما ينظُرُ الكَيِّسُ العاقِلُ
تراضي الخصوم به حاكِماً ... وقد عَرَفُوا أنَّهُ مائِلُ

قال الشَّرِيشِيّ : « الطَّيّار : ميزان معروف عندهم ، يرجّحه أيسر شيء ، فلخفته سمي الطيار » ، قال : وقيل : « الطَّيّار ميزان الدّراهم المعروف عندهم بالقارسطون » . ثُمَّ نقل عن الفنجديهيّ : « الطَّيّار : لسان الميزان » .

قلت : ويُبْطل قولَ الفنجديهيّ هٰذا تعريف الحريريّ له في هٰذه الأبيات ، وما ذكر من صفته وكونه يتراضى به الخصوم حاكماً ، وكونه يرى أبداً فوق عِلّيَة ، وقد ألغز بالعلية عن اليد التي يمسك عليها الميزان .

وأحسن من هٰذا تفسير المُطَرِّزي له في شرح المقامات المسمى « الإيضاح » قال : « الطَّيّار : معيار الذَّهب ، لأنّه على شكل طائر » . ثمَّ قال : « وقيل : هو ميزان لا لِسانَ له » . وهٰذا التفسير مُهِمّ جدّاً ، لأنه يعرّفنا بأن هٰذا النَّوع الّذي لا لسانَ له من الموازين المستعملة الآن ، ويظن النّاس أنّه من مخترعات « أوربة » ، قد سبقت إليه الحضارة العربيّة ، وتداولت استعماله قبلَ أوربة بعصور .

— ٢ —

البرفرا

ومن هٰذا النّوع (البرفرا) .

نقرأ في شعر « النُّواسِيّ قولَهُ متغزّلاً (الديوان : جمع حمزة بن الحسن ، ٤٢٣ ـ ٤٢٤ ، ط : المطبعة الحميدية/ مصر ، ١٣٢٢هـ) :

الحُبُّ في الأحشاءِ قد عَسْكَرا ... والدَّمْعُ في خَدَّيَّ قد أَثَّرا

ونومَ عيني في الدُّجى ضائعٌ   ضَيَّعَهُ حُبُّ رَشاً أحْوَرا
لوجهه شمسُ الضُّحى أسْفَرَتْ   والبدرُ في الظَّلْماء قد أسْفَرا
وقاعدٌ «هارُوتُ» في طَرْفِهِ   يغتصب المُقْبِلَ والمُدْبِرا
بدا مِنَ «الخُلْدِ» لنا غُدْوَةً   في قَصَبٍ من صُنْعِ «إسْكَنْدَرا»
في مَوْكِبٍ تَحْميه خِصْيانُهُ   كما رأيتُ المَلِكَ الأكبرا
فخِلتُ أنَّ الشَّمْسَ لمّا بدا   لابسةٌ عِقْدَيْهِ و (البرفرا)

فما البرفرا ؟

النُّواسِيُّ ، إذْ يتحدث في شعره هٰذا عن صورة هٰذا الرَّشأ الأحْوَر الّذي فتنه ، ويشير إلى أنّه أمير من أبناء البيت العباسيّ ، يتحدث أيضاً عن زيّه ولباسه ، وأنّه قصب من صنع « الإسكندر » ، يعني الإسكندر بن فيلبس الملك اليونانيّ المشهور ، وإنّما أضاف صنعة القصب إليه ليرمز إلى أنّ ثوب هٰذا الأمير من نسيج يوناني ، وأنّه قَصَبٌ مُمَزَّج بالذَّهب. كما يفهم من البيت الخامس :

بدا من «الخُلْد» لنا غُدْوَةً   في قَصَب من صنعِ «إسْكَنْدَرا»

ومن البيت الأخير :

فَخِلْتُ أنَّ الشَّمْسَ لمّا بدا   لابسةٌ عِقْدَيْهِ والبرفرا

وواضح من هٰذا السّياق أن (البرفرا) ، وأحسَبُ النُّواسِيّ قد تفرّد بين الشعراء بإدخاله في الشعر ، هو إمّا لون ، وإما غِلالة مصبوغة بهٰذا اللون.

وقد نَقَّرْتُ عن هٰذا اللفظ في المعاجم القديمة وفي كتب المعرب والدخيل ، فلم أصبه في شيء منها ، ثم أصبتُهُ بعدَ لأيٍ في معجم حديث ، هو « محيط المحيط » ، فإذا هو يذكره بصيغتين ليس في آخرهما ألف : « البرفير » بزيادة ياء مُثَنّاة بعد الفاء ، و « الفرفير » ، بفاءين ، ويقول في تفسيره : « ضرب من الألوان مركّب من الأحمر والأزرق ، والثّوب صبغ به ، ويعرف بالأرجوان. فارسيّ ».

وسياقُ شعر النُّواسِيّ ، يشير إلى هٰذين المعنيين جميعاً ، ويشير أيضاً

إلى أصل هٰذا اللفظ إشارة تمنع أن يكون إلّا يونانياً مَحْضاً ، لا فارسيا ، ونطقه باليونانيّة كما يستظهره العارفون « بُرفيرا : « porfira)' Kopy'upa » » ، فعربه النُّواسِيّ « البرفرا ». وعلى هٰذا تضم ياؤه وتسكن راؤه وتكسر فاؤه ، وتكون الألف في آخره أصلية وليست حرف إطلاق. وقد فسروه بأنه يقابل « الأُرْجُوان في العربيّة ». والأرجوان الأحمر ، ورد في الشعر الجاهليّ ، وعليه بيت عَمْرو بن كُلْثوم في مُعَلَّقَتِه :

كأنَّ ثيابَنا مِنّا ومِنْهُمْ   خُضِبْنَ بأُرْجُوانٍ أوْ طُلِينا

والعرب يقولون : أحمرُ أُرجُوانٌ ، أي قانِيءٌ. وفي « الصِّحاح » و « أساس البلاغة » : قطيفة حمراء أُرْجُوانٌ. وقال ابن الأثير : والأكثر في كلامهم إضافة الثَّوب أو القَطِيفَة إلى الأُرْجُوان.

— ٣ —

المُمَزَّج

وقد ذكرتُ في أثناء الكلام على (البرفرا) لفظ (المُمَزَّج). وهو لفظ عربي خالص ، من هٰذه الألفاظ الحضارية ، دار في كتب التأريخ ، وفي كتب التَمَدُّن الإسلامي ، وفي الشِّعر ، وأغفلته المعاجم. وربما نجده يَعْرِضُ لمحقّق من محققي هٰذا التراث العربيّ ، فلا يدري ما هو ، فيهمله ، وقد يشكّ في صحّته.

أذكر من هٰذا ما نراه في بعضِ مَظَانِّ استعمالاته ، مثل « كتاب الذَّخائر والتُّحَف » ، فإنّنا نقرأ فيه هٰذه العبارة :

« وحمل طغرلبك إلى ملك الروم في سنة ٤٤٨ هـ. صدورة[٣] لؤلؤ ، فيها خاتم سليمان. . . ومئة ثوب ملا (كذا) ممزج ، ومئتي (كذا) ثوب سقلاطون . . . ».

ونرى محقّق الكتاب الفاضل يَقِفُ عند (المُمَزَّج) وِقْفَةَ الشّاكّ ، أو المُنْكِر ، إذْ يَضَعُ بجانبها قولة « كذا » ، وهو بأنْ يفعل هٰذا خليق ، ذلك

بأنّ مراجعه اللغوية قد أهملت هٰذا اللفظ ، فلم يَظْفَرْ به فيها ، فهل يخرجه بالحَدْس ، أو يُبْقِيه على حاله ويشير إلى شَكِّهِ فيه ؟ لا ريب أنّ ما فعله هو النّهج الصَّحيح في التّحقيق ، فليس من حقّ أحد أن ينزع في مثل هٰذا الى التخريجات . ومن هنا أهمله أيضاً في فهرست الألفاظ الحضارية الذي صنعه للكتاب ، على حين أورد في هٰذا الفهرست لفظ « ملا » المذكور في النّصّ قبل (مُمَزَّج) ، وفسَّرَهُ بـ « ثوب » ، وأرى صحة « ملا » (مُلاء) بالمدّ ، جمع المُلاءَة ، وهو من الألفاظ العامّة التي نجدها في هٰذه المعاجم كبيرها وصغيرها ، قديمها وحديثها ، وما زالت تحيا في استعمالات النّاس في بلاد الشام وغيرها ، فإنّا نسمع الشاميين يقولون ملاية وملايات . وما إلى هٰذا أقصد ، ولكن جرت إليه المُجَاورة ، فلَزِمَ التنبيه على صحته .

ويحضرني من استعمالات (المُمَزَّج) في الشّعر العباسيّ شعر صَبُوحِيّ للكامل أبي عبدالله الحسين بن أبي الفوارس (شاعر بغدادي من شعراء المئة السادسة الهجريّة) قال فيه :

صَبا إلى اللّهْوِ في هُبُوبِ صَبا   وقال: قُمْ ، فالصَّبُوحُ قد وَجَبا
ها أنجُمُ الصُّبْحِ من مَخافَتِها   مِيلٌ إلى الغَرْب تطلُبُ الهَرَبا
وأدهمُ الليلُ كُلَّما حاوَلَ الـ   ـحُظْوَةَ من أَشْهُبِ الصَّباحِ كَبا
والدِّيكُ قد قامَ في (مُمَزَّجةٍ)   شَمَّرَ أذيالَها ، وشَدَّ قَبا
يَصيحُ إمّا على الدُّجَى أسفاً   منه، وإمّا على الضُّحَى طربا[1]

وشعر آخر لأبي بكر القَصّار البغدادي المُتَوفَّى في ثامن المحرم سنة ٥١٤هـ ، يصف فيه ديكاً أيضاً ، وقد وضع فيه (الممزوجة) في موضع (المُمَزَّجَة) خلافاً للشائع الذّائع في كتب التاريخ والأدب ، قال :

ومُشَمِّر الأذيالِ في (مَمْزُوجة)   متتوِّج تاجاً من العِقْيانِ
للجاشِرِيّة ظَلَّ يَهْتِفُ سُحْرَةً   ويَصيحُ من طَرَب إلى النُّدْمانِ
هُبُّوا إلى شرب الشَّمُول، فإنّما   لِصَبُوحِكم لا للصَّبوح أذاني

يا طيبَ لَذَّةِ هٰذه دنياكُمُ   لو أنّها بَقِيَتْ على إنْسانِ
طلعت شموسُ الرّاح في أيديهِمُ   وغَرَبْنَ حِينَ غَرَبْنَ في الأبْدانِ

و (المُمَزَّج) في كل هٰذا نسيج حرير مُوَشًّى بغزل الذّهب ، ومن ذٰلك جاءته هٰذه التّسمية(*) . وهي اسم مفعولٍ من مَزَّجَهُ بالتّشديد ، وصف به هٰذا النّسيج ، ثم نقل إلى الاسميّة ، فصار عَلَماً على نسيج بعينه من نوع « السِّقْلاطُون » . ولكن (المُمَزَّج) عربيّ الاشتقاق ، وهٰذا دخيل مُعَرَّب من اليونانيّة ، وهو فيها سِجلاّطُس (Sigllatus) ، ويقال : سِجِلّاط ، وكان هٰذان النّسيجان يُصْنَعان ببغداد إبّان العهد العباسيّ ، ويَردانِ في الأخبار مقترنَيْن ، فلا يذكر (السّقلاطون) إلا ويذكر (المُمَزَّج) معه . وقد جاء في أحداث سنة ٥١٢هـ من تاريخ ابن الأثير (٣٨٢/١) : أن الخليفة المسترشد بالله أطلق ضَمان غَزْل الذَّهَب . وكان صناع (السّقلاطون) و (المُمَزَّج) وغيرهم ممَّنْ يعمل منه ، يَلْقَونَ شِدّة من العُمّال عليها وأذى عظيماً » .

ـ ٤ ـ

الكنكلة

ونقرأ في الأغاني (١٢٢/١٧ ط . ساسي) ، في أخبار الشاعر العباسيّ المطبوع والمغني المحسن المشهور في عصره بجودة صنعته : عبدالله ابْن العَبّاس الرَّبيعيّ ، حفيدِ الفضل بن الرَّبيع وزير الرَّشيد والأمين :

« حدثني جَحْظَة ، قال : حدثني أحمد بن الطَّيِّب ، قال : حَدَّثني حَمّاد بن اسحاق ، قال : سمعت عبدالله بن العبّاس الرَّبيعيّ يقول : أنا أوّل مَنْ غنّى بـ (الكنكلة) في الإسلام ، ووضعتُ هٰذا الصَّوت :

أتاني يُؤامِرُني في الصَّبُو   حِ لَيْلاً ، فقلت له : غادِها »

وفيه أيضاً (١٣٤/١٧ ـ ١٣٥) :

حدَّثني الصُّوليّ ، قال : حدَّثني الحسين بن يَحْيَى ، قال : قلت لعبدالله بْن العبّاس : لك خبر مع الرَّشيد أوّل ما شهرت بالغناء ، فحدِّثني به .

قال : نعم ، صوت صنعتُهُ :

أَتـاني يُؤامِـرُني في الصَّبُـو ح ليـلاً ، فقلتُ لـه : غـادِهـا

فلما تَأتّى لي ، وضربتُ عليه بـ (الكنكلة) ، عرضته على جاريةٍ يقال لها « راحة » ، فاستحسنته ، وأخذته عنّي . . . » .

ونجد هٰذَيْن الخبرَيْن في « نهايـة الأَرَب » (٥/٢٢ و٢٦) ، وقد نقلهمـا النُّوَيْرِيُّ من « الأغاني » ، وفيهما (الكنكلة) هٰذه . فما هي ؟ أنغمةٌ ، أم آلةٌ ؟ فإنْ كانت آلةً ، فما نعتُها ، وما أصلُها ؟ أعربي ، أم غيرُ عربي ؟ ولفظها ــ وهو يحتمل تسع قراءات ــ كيف ينطقَ ؟

هٰذا كلُّه اسْتَوْقَفَني ، فطلبت معناه وأصله وضَبْطَه في هٰذين الكتـابين ، ولا سيما « الأغاني » ، فإنّ أبا الفَرَج يَجُود أحياناً بتفسير الغريب ، فلم أجد ذٰلك في شيء منهمـا ، ومـددت بصـري إلى التعليقـات في حـواشي « الأغـاني » ولا سيما طبعة دار الثَّقافة البيروتيّة ، وفي حـواشي « نهايـة الأَرَب » الّتي تزخَـرُ بالشّروح ، فانقلب البصر عنها خاسئاً[1] وهو حسير ، فيممت شطر المعاجم وكتب المُعَـرَّب والـدخيـل من قـديم ومن حـديث ، فمـا رأيتُني إلا كـطالب المـاء من السَّراب . فمددت يدي إلى « الموسوعة التيمورية » ، وصـاحبها رحمـه الله مَنْ نَعْرِف عِلماً وإحاطة وتحقيقاً ، فألفيت في الصفحة الـ ٢١٤ منها مـا يأتي ، أورده بحروفه ، قال :

« الكنكلة : في الأغاني (ج ١٧ ص ١٢٢) : « عبدالله بن العباس الرَّبيعِيّ أوّلُ مَنْ غنّى بالكنكلة » ، فلعلها نغمة من نغمات المُوسيقىٰ ، أو آلة من آلات الطرب . وفي نهاية الأرب للنويري (ج ٥ ص ٢٢ س٦) : « الكنكلة والغناء بها الخ » ، وفي (ص ٢٦ منه س ١) : الغناء بالكنكلة » .

ونتبين من هٰذا أن « الموسـوعة التيمـوريّة » قـد وقفت عند النَّصّ الأوّل من نَصّي « الأغـاني » ، فـاستنتجت منـه معنيين مختلفين للكنكلة على وجـه الشَّكّ ، نغمة أو آلة ، وهو يحتملهمـا معاً ، ولكن التـأمّل في النّص الثّـاني ، وقد تجاوزته الموسوعة ، يـدفع الشَّكَّ باليقين إذْ يقـرر أنَّ الكنكلة آلة يضـرب عليها ، وليست نغمة ، ألا نرى إلى الفتى الربيعي يقول : « . . صوت صنعته . . فلّما تأتّى ضربت عليه بالكنكلة » ؟ فلا جَرَمَ أنَّ ما يُضرب به آلـة ، وليس نغمة من نغمـات المـوسيقى . وإذَن ، فـالكنكلة اسم آلـة من آلات الـطرب عـرفهـا العباسيون واستعملوها في أواخر المئة الثانية للهجرة . ولٰكن ما أصلها ؟ هل هي من مخترعات العرب في ذلك العهد ؟ أو هي منقولة مُسَمًّىً وآسماً من بعض هٰذه الأمم التي اتصلوا بحضاراتها ؟ ثمَّ ما شكلها ؟ وكيف تنعت ؟

لقد أذكيت عَيْنَيَّ في طلب ذلٰك في هٰذا التراث القديم زمناً ، ولم يَرُعْني ذاتَ يوم إلا أبو عثمـان عمرو بن بحـر الجاحظ ، وهـو يوافيني على حين غِـرَّة بما ألتمسه غنيمة باردة . . . ولكن بعد قرع الظّنابيب وكَثْرَة الطّواف ، وإذا ما أُريدُهُ يُجْمله أبو عثمان في عبارة بليغة وجيزة يجلسها القُرْفُصاء بين سُـودانه وبيضـانه ــ أعني كتابه « فخر السُّودان على البيضان » ــ ، وإذا الكنكلة آلة طرب هنديّة ، وإذا هي وَتَرٌ واحد يُمَدُّ على قَرْعَة فيقوم مقام أوتار العُود . أمّا نطقُها فَلْنَطْلُبْه من أحد الهنود الثِقات ، أو من معجم من معاجمهم ، وجزى الله أبا عثمانَ خيراً .

ــ ٥ ــ

الجغانة

وأذكر من هٰذه الألفاظ الحضارية التي طرأت على العربيّة ، وأصابها الضَّيْم والدّواهي منذُ أوردها « القاموس المحيط » ، ولعله أول معجم عربيّ احتضنها ، إلى يـوم النّاس هٰـذا ــ لفظة (الجغـانة) اسم آلـة من آلات الطّرب ، شـاعت في بعض الأقطار العربيّة في المئة السادسة والسابعة الهجريتين على ما أحسب .

فقد أحصيت لها في كتب اللغة وفي كتب التاريخ وفي الشعر خمس صِيَغ ، هي : جغانة ، وجفانة ، وجغتة ، وصغانة ، وصنغانة .

والأولى ، أي « الجغانة » ، هي صيغتها الأصلية في اللغة المنقولة منها بإبدال جيمها الأعجمية الذي يقابـل « ch » في الإنكليزيـة جيماً عـربيّة ، وهي

التي تَرِدُ في كتب التاريخ والأدب وفي الشِّعر ، فجاء مجدالدين فأبدل الجيم صاداً ، ووضع اللفظة في حرف الصاد في معجمه « القاموس المحيط » ، وتابعه مؤلفو المعاجم ، فأضاعها هٰذا الصَّنِيع ، وعَزَّ على مَنْ يقرؤها في كتب التأريخ والأدب وفي الشِّعر « جغانة » أن يجدها في الجيم ، وأن يتصور أنَّها مذكورة في الصّاد. وأذكر من الآثار السّيئة لهٰذا أن باحثاً لغويّاً معاصراً مرَّ بهٰذه اللفظة في كتاب من كتب التاريخ يحققه ، ففسّرها بالحَدْس والاستنتاج من سِياق النَّصّ ، وقال : « الظّاهر أَنّها (أي الجغانة) من آلات الموسيقى. ذٰلك بأنّه حِين مَرَّ بها ، وهو لا يدري ما هي ، هُرِع إليها في حرفها في المعاجم ، فلم يجدها ، ولم يخطر بباله أنّها في الصّاد ، فلجأ إلى التَّفْسير بالحَدْس.

والدّاهية الثّانية أصابت غَيْنَها فَصَيَّرَتْها فاءً ، فإذا هي « جَفَانَة ». وورد ذٰلك في النسخة المعتمدة « للقاموس المحيط » ، ونَصّه : « الصَّغانة : كَسَحَابة ، من الملاهي ، مُعَرَّب جَفَانَهْ ». هكذا بالفاء في « جفانَة » ، كما تشاهد في طبعة المطبعة الميمنيّة بمصر لهٰذا الكتاب ، وهي مُصَحَّحَة على نسخة الشّيخ محمّد بن محمود الشِّنْقِيطِيّ ، وقد قابلها على نسخة المُؤلِّف الصَّلاحية الرَّسُوليّة التي قُرِئت على المؤلِّف في ١١٢ مجلساً في سنة ٨١٤هـ ، ومصحّح هٰذه الطّبعة هو محمّد الزّهري الغَمْراويّ من علماء مصر. ثم جاء شارحه العلامة الزَّبيدي فأبقى هٰذه اللفظة كما وردت في هٰذه النسخة مُصَحَّفَة فاء ، وزاد أنّها « بالجيم الفارسية ». ولا ريب في أن « الجَفَانَة » هي تصحيف « الجغانة » ، بآيةِ إبقائهما على هٰذه الغَيْن في « الصَّغَانة » ، فقد قالا : « الصّغانة » ، ولم يقولا « الصفانة ».

وأمّا « جغنة » من غير ألف ، فقد وردت في كتاب اسمه « الدرر المنتخبات المنثورة » ، ونقلت عنه « الموسوعة التيموريّة » ، ولفظه (ص ١٣٠) : « جغنة : وأنّ العرب قالت فيها صغانة ». ونلاحظ على قولها « قالت العرب فيها » خطأ هٰذا التعبير في هٰذا المقام ، ذٰلك أنّ هٰذا التعبير « قالت العرب » ، حين يطلق ينصرف

الذِّهن إلى قدماء العرب من غير تَرَدُّد ، وقدماء العرب لم يعرفوا هٰذه الآلة ، وإنّما عرفها متأخروهم في العصور التالية ، وسمّوها كما سمّاها أصحابها « جغانة » كما سأورد أمثلة من استعمالاتهم لها كذٰلك.

وأمّا « ضغانة » بالضاد المعجمة ، فهٰذه وردت في « الجاسوس على القاموس » . ومؤلف هٰذا الكتاب ــ وهو أحمد فارس الشِّدْياق ــ ، قد تعقب « القاموس المحيط » كما يتعقب الشُّرْطيّ اللِّصّ أو القاتل ، وأمسك بتلابيبه ، وأَنْضى نفسه في تجريحه ، وطبع كتابه على مطبعته الخاصة ، وصحّحه بنفسه ، وهو لغوي حاذق لا نزاع في مكانته اللغوية وفي حدة ذكائه وثُقُوب ذهنه واهتدائه إلى كثير من الصّواب في نقد هٰذا الكتاب الضخم العظيم ، ولٰكنه حين انتهى إلى هٰذه « الجغانة » في (ص ٢٦٢) من كتابه أتى بالطِّمّ والرِّمّ ، فصَحّف صاد « الصّغانة » ضاداً معجمة ، ثم شَكَّ في تعريف « القاموس المحيط » لها أنها « من الملاهي ». لا ، لأنّ عنده علماً جديداً من أمرها ، بل لأنّ « صحاح الجوهري » لم يذكرها ، ولست أدري كيف يصح أن يطلب من الجوهري أن يذكر في كتابه لفظاً لم يعرف إلا بعد زمانه بمئين من السنين ! ثُمَّ زعم أنّها هنا « اسم آلة ، من اللازم ». ولست أعلم ولا المنجّم يعلم ما شأن الاشتقاق واللزوم والتعدّي في هٰذه اللفظة الفارسية المعرَّبة الجامدة ؟ إن هٰذا من أغرب ما تورط فيه هٰذا الباقعة العجيب الذكاء من مزالق متلاحقة في موضع واحد !

ونخلص من هٰذا التحرير لِلَّفْظَة إلى النَّصّ على أصلها وصيغتها الصحيحة واستعمالاتها القديمة في كتب التاريخ والأدب وفي الشِّعر.

فأمّا أصلها ففارسيّ. وأما صيغتها في الفارسية فهي « چغانه » بالجيم الفارسية التي تقابل «ch» في الإنكليزية ، وبهاء في آخرها. وبهٰذه الصيغة أيضاً يَنْطِقُها التُّرك. ولما عرفها العرب ، أبدلوا حرفها الأول ، ووضعوا له حرفاً قريباً منه ، فقالوا « جغانه » ليس غير ، وعدولُ « القاموس المحيط » ومقلدته عن الجيم إلى الصّاد تنطع ، لا مُسَوِّغ له. وهي حيث وردت في كتب التاريخ

والأدب وفي الشِّعر قبل عصر صاحب « القاموس المحيط » وردت بلفظ « الجغانة » ، ولم يقل أحد من النَّاس « صغانة » . جاء في وفيات الأعيان ٢/١٤٠ في ترجمة أبي الفتح موسى بن الملك العادل الأيوبيّ المُتوفَّى سنة ٦٣٥هـ ، في سياق خبرٍ عن إنشاء « جامع التوبة » بظاهر « دمشق » : « كان ــ الجمال البستي ــ في صِباه يلعب بشيءٍ من المَلاهي ، وهي التي تُسمَّى (الجغانه) ، ثم ساق المؤلف في خبر هٰذا الجامع شعراً للجمال عبدالرحيم المعروف بآبن زوتينيّة الرحبي على لسان « جامع التوبة » ، رفعه إلى صاحب دمشق الصالح عمادالدين إسماعيل بن الملك العادل. . . وردت فيه (الجغانة) ، قال :

يا مليكاً ، أوضحَ الحـ ... ـقَّ لَدَيْنا وأبانَهْ
«جامعُ التَّوبَةِ» قد قَلَّـ ... ـدَني منهُ أَمانَهْ
قال: قُلْ للملك (الصَّا ... لِحِ) ، أعلى اللّٰهُ شانَهْ :
يا (عمادَالدِّين) ، يا مَنْ ... حَمِدَ النَّاسُ زَمانَهْ
كم إلى كم أنا في ضُـ ... ـرٍّ وبُؤْس وإِهانَهْ
لي خطيبٌ واسِطِيٌّ ... يعشَقُ الشُّرْبَ دِيانَهُ
والذي قد كان من قبـ ... ـلُ ، يُغنِّي بِـ (جغانَهْ)
فكما نحنُ ، فما زِلْـ ... ـنا ، ولا أَبْرَحُ حانَهْ
رُدَّني لِلنَّمَطِ الأَوَّ ... لِ ، واسْتَبْقِ ضَمانَهْ

ونمطُهُ الأول ، كان حاناً يجمع أسباب المَلاذّ ، ويَجْرِي فيه من الفِسق والفُجُور ما لا يحدّ ولا يوصف. فبلغ خبره الملك العادل ، فهدمه ، وعمر في موضعه مسجداً جامعاً ، غرم عليه جملة مستكثرة ، وسمى النَّاس المسجد « جامِعَ التَّوْبَة » .

وجاء في « تلخيص مجمع الآداب » لابْن الفُوَطِيّ ، في ترجمة غرس الدِّين يَحْيَى بن أحمد الدَّقُوقيّ المُتَوَفَّى سنة ٦٨٠ هـ أنَّه « كان حاذقاً بضرب (الجَغَانَة) . » وفي ترجمة عزّالدين محمّد بن علي التتماجيّ التركماني الصُّوفيّ المُتَوَفَّى سنة ٧٦٤هـ : « كان أوحد وقته في ضرب (الجغانة) ، ثمَّ إنَّه تاب وتزهد » .

وهٰؤلاء كانوا قبل عصر مؤلِّف « القاموس المحيط » . ولعل في هٰذا الكفاية لتوثيق هٰذه اللفظة بهٰذه الصِّيغة والحروف .

أمَّا تفسيرها في هٰذه الكتب اللغوية ، فقد تعددت ألفاظه ، فهو في « القاموس المحيط » : « من الملاهي » ، وفي « الموسوعة التيموريّة » : « آلة طرب » ، وفي « الألفاظ الفارسية المعرَّبة » : « القيثار » ، وفي غرائب اللغة : « نوع قيثار » ، وفي التعليقات على « تلخيص مجمع الآداب » : « الظاهر أنّها من آلات الموسيقى » !!

وليس في شيء من هٰذه الجمجمات العامّة ما يخصص مفهوماً ، ويَصِفُ صورةً. ومن العبث كلّ العبث أن نطلُبَ مثل هٰذا في الكتب العربيّة المتداولة ، وإنّما يطلب في المعاجم الفارسية والمعاجم التركية. وهي « تعرّف « الجغانة » تعريفاً يجسّد شَكْلَها ، ويجعلها شيئاً مفهوماً وتقول : هي آلة طرب ، تُصنع من الخشب على هيأة مِضْرَبِ النَّدّاف ، وهو الذي تضرب به المِنْدَفَة أو المِنْدَف ــ ويكون لها مَقْبِض فيه فرجة ، وتزيَّن بحراشف مَعْدِنِيَّة. وتخص هٰذه المعاجم اللعب بها بالمحاربين ، وتذكر أنهم يمسكونها بأصول فيضربون بها ويرقصون عليها.

(١) أي مثنى السين والصاد.
(٢) طبعته وزارة الثقافة والإرشاد في دولة « الكويت » .
(٣) كذا ، ولعله « صرة » .
(٤) أخذه الشاعر من عبدالله بن المعتز .
(٥) وقد ذكرت هٰذا في التعليقات على خريدة القصر ــ قسم شعراء بغداد (٢/١٨٤) .
(٦) خسأ البصر : كَلَّ.

الى خط سير جديد
في تدوين تاريخ الأدب العربي

السيد الرئيس ،

السادة الزملاء الأجلّاء .

كتابُ الدعوة إلى مؤتمر مجمعِكم مجمع الخالدين ، تضمن عبارة لطيفة تُومىء ولا تُصَرِّح ، وتشير ولا تحكُمُ ، في صورة جميلة من السُّلُوكِيَّة الذَّوقيَّة المهذَّبَة . وأقولُ « السُّلُوكيّة » ولا أقول « الدِّبْلُوماسيّة » أنفاً من استعمال الدَّخيل في لغة أغناها الله . وقد عودتْنا هٰذه « السُّلُوكيّة المهذَّبة » ، التي طُبِعَ عليها مِزاجُ السيد الزّميل الكبير العليم[1] « إبراهيم مَدْكُور » وأدبه ــ أن نفهم من إيمـاءاتها معانيَ الطَّلَب ، ومن إشاراتها دَلالاتِ الحُكْم . وما أَحَبَّ هٰذا وذاك إلى قلوبنا ، ولا سيما إذا وَضَعْنا في تقـديرنـا أنّ من مقاصـد هٰذا الحُكْم أو ذلـك الطَّلَب ، الإحسان إلينا بدعوتنا إلى واجبٍ مقدَّس تفرضه علينا قوميَّتنا ودينُنا وطبيعةُ وجودنا المستقلّ . فلا مندوحةَ لنا من أنْ نتلقى هٰذه الإيماءات المكسوّةَ بمَطارف الذَّوْق الأنيق ، بمعناها الضِّمْنيّ ، فنمتثل ، ونُسارع بِداراً إلى ما يُرِيدُ ، وإنْ كنا خليقين أنْ نبادر من ذات أنفُسِنا ودوافعنا الشُّعوريّة لأداء هٰذا الواجب القوميّ كما نُؤدّي فروض العبادة في أوقاتها من غيرِ أن ننتظر تَجَدُّدَ وَحْيِ السّماء بها يوماً بعدَ يومٍ ووقتاً بعدَ وقت .

ولقد بادرتُ فاغتنمت الرَّغْبة ، وقَدَّمت عُنوان موضوعي كما ترونه في جدول الأعمال : « صُوَرٌ من المُدْرَكات اللغويّة والأدب والنَّقْد إبَّانَ عصر الولاة المماليك في بغـداد » . والمفروض في هٰـذه الصُّـوَر ــ وقـد تـولّـدت في آخـر المُنْحَـدَر من العصـور التركيـةّ الّتي سمّاهـا مؤرّخو الأدب العـربيّ المُحْـدَثُـون « العصـرَ المُـظْلِم » ، وانبعثت في مصرٍ آضَ كقـريـةٍ نـامت على الخمـول ، وأوت إلى الضَّعْف في أحضان تلك الأيّام ــ أن تكون شبيهة بزمنها هٰذا ، كما تخيّله لنا أقلام هٰؤلاء المؤرّخين المُحْدَثِين ، وطبعوا عليها طابعه ؛ ووسموها بما شاؤوا لها من مَياسِمِ التَّفاهة والرَّكاكة والضَّعْف .

ولٰكنّ الواقعَ أنَّ هٰذه الصُّوَرَ تمثّل في جُملتها القُوَّةَ التي اقترنت بها عُصُور

القُوَّة . ولا غَرابةَ في هٰذا ، ذٰلك أنّ روح الأمة العربيّة الذي لا يُقْهَرُ ، لم ينهزم أمامَ الغزوِ المُغُولي الّذي دَمَّرَ حضارة هٰذه الحاضـرة العربيّـة العظمى ، وأعني (بغداد) ، وأَنّ هٰذا الروح القويَّ ما لبث أن استردّ إيمانَهُ بنفسه ، ففرض قُوَّتَه على الغالب حتى صَيَّرَه مغلوباً له ، وجعل من الدُّوَل المتتابعة حُرّاساً للغة القرآن يَحْمُون حِماها بحكم دخولهم في الإسلام . .

وحينَ تأمّلت هٰذا المعنى ــ وأنا أستعرضُ هٰذا العصر في (العِراق) وغيرِه من بِقاع الوطن العربيّ والإسلامي ، وأرى العربيّة ، وهي عاملة ناصبة وماضية إلى غايتها ــ بدا لي أن هٰذه الصُّوَر لا بدَّ لها من مقدّمات تفسّر عواملَ هٰذه القوّة فيها ، وتفنّد مزاعم مؤرخي الأدب المُحْدَثين فيما صَوَّرُوا به عصرَها .

ولمّا كان توضيح هٰذا من وراء الإمكان الآن ، رأيتُ العدول عنه ، وأنـا في (القاهرة) ، إلى أن أرسُمَ خطّ سيرٍ جديداً لتدوين تاريخ الأدب العـربيّ ، يعتمد هٰذا الرُّوح ، ويؤدي إلى تغيير كثير من معالم هٰذه الصُّوَر الّتي رسمت لأدبنا ولغتنا في تلك العصور التركيّة خاصّة .

ويَسُرُّني ، إذْ أَعرِضُ الرّأي في هٰذه القضيّة الخطيرة ، أن أجِدَ من زُمَلائي الأكرمين ما يستحقّه من نقاش جادّ كما عَوَّدُونا ، يحملني على أحدِ ثلاثة أمور : الإبقاءِ ، أو التّعديل ، أو الاطّراح والتَّرْك .

***

لمّا بدأ العرب التَّدوين في المئة الأولى للهجرة ، جروا فيما دونوا من شيء مع الفطرة ، بعيـدين عن التكلّف والتعمُّل والتعقيـد ، وعُنُوا في كتـابة أدبهم بإثبات الرِّواية ــ وهي مصدره الأوّل الأصيل ــ في أمانة بالغة . . . تَزَمَّتُوا فيها تزمتاً شديداً ، التزاماً للصِّدق ، وتقديراً لِما في أعناقهم من هٰذه الأمـانة ، ومـا يجب عليهم من أدائها سالمـةً إلى الأجيال . ذلـك شأن تَفـرَّدُوا به بين الأمم قـاطبةً ، ولم يَرْوِ لنا التّاريخ ضَرِيباً لهم فيه .

وتحتَ سلطان هٰـذه النزعـة ، الأمينة الصّـادقة المتثبّتـة ، على نفوسهم

وأقـلامهم ، حَرَّرُوا نصـوص الرِّوايـات والآثار ، معـارَضـة وضبطاً وتفسيـراً ، ثُمَّ حَفَلُوا بأخبارِ مَنْ صدرت عنهم هٰذه النّصوص والآثار ، من شعـراء وأدباء ، فدوّنوها في إيجاز تارة وإطناب تارة ، وتَقَصَّوُا السِّيَرَ ، وأَحْصَوْا ما أُنتج في كلّ فنّ من فنون الأدب ، وكلّ لون من ألوان الثّقافات ، سالكين في ذلك مسالكَ مختلفةً وإنْ تقاربت في **الغايات** ، على ما هو مشاهد مُحَسٌّ فيما خلّفوا من تُراث زاخر عظيم على تَوَالي العصور ، ثُمَّ ما بَرِحَ الخَلَفُ يتابع السَّلَف على نهجه ، والجيل يقفو أثر الجيـل ، ويَتَوَفَّـر على تدوين الآثـار القَيِّمة ممّـا يَجِدُّ من أدب وعلم ، في أزمانه وأقاليمه ، ما دنا منها وما بَعُدَ ، على قدر ما يَتَّسِع له الذَّرْع ، ويتوافر من مادّة التأليف. وما فاتهم حين استبحـروا في الحضارة والعُمْـران ، واتّسعت معـارفهم ، أن يستجِدُّوا الـطَّريفَ الممتعَ الخِصْبَ من مـذاهب النَّقـد وطـرائق الموازنة ، فيلوّنوا بها التّأليف بألوان جديدة تُكْسِبُهُ القـوّةَ ، وتخلَعُ عليه غَـلائِلَ الجِدة ومَطارِفَ الحُسن والرُّواء.

وهكذا كان تدوينهم نِتاج الأفكار والعقول والضّمائر ، تدويناً طبيعيّاً حراً ، طليقاً من القيود الثِّقال ، تسجيلاً ووصفاً وإحصاءً ونقداً وموازنة ، لم يخرجوا به في معـظم أحوالـه عن الفطرة والـطّبع ، ولم يفلسفـوه ، ولم يـربـطوا تـاريخـه بـالأحداث ، وإنّمـا تركـوا لمَـنْ شاء أن يفهم ممّـا يقع لـه من آثاره مـا يشاء ، وأن يستنبط منها ما يستطيعه بالقَدْر الذي يسمو إليه إدراكه ، أو تحاوِلُهُ إرادته ، فَيقِف عندما استنبط راضياً به أو ساخطاً عليه ، أو يتجاوزه فيستزيد منه ، ويسعى وراءه في الآفاق القاصية من محيطاته وعُبُبه العميقة أبلغ العمق ، والواسعة سَعَةً ينقلب عنها البصر خاسئاً وهـو حَسِير. ذلـك بأنّ امتـدادَ تاريخهم ، واختـلافَ تقلُّبـاته ، وانبسـاطَ رُقْعَـة الأوطـان الّتي انتشـروا على أديمهـا مـا بين المشْـرق والمغرب ، قد تَنَوَّعت طبائعها وأمزجتُها ، وتباينت فيها وجوه المؤثّرات ، ثُمَّ كثرة ما أنتجوا في الحِقَب الطِّوال من ولائد الأفكار ، وتعدُّد صوره ، وتنوّع ألـوانه : كُلُّ هٰذا وغير هٰذا ، لم يأذَنْ بتدوين أدبهم على غير المَنْحَى الذي ذكرتُ. وهو إذا أذِنَ به ، يَسْتَدِعي طاقاتٍ قويّة قوّةً خارقة : تُعِين على تقصّي آثاره ، واستحضار مضامين هٰذه الآثار ، وما اختلف منها وما تشابه ، وتنسّق ذلك كُلَّه تنسيقاً علميّاً ، وتدرسه دِراسة جَماعِيَّةً ، مُتَأَمِّلة مُسْتَأْنية ، نِقاشاً وتحقيقاً يخلُصان بها إلى نتائج تصدق على هٰذا الأدب في جملته وتفصيله. ولم يتوافر شيء من هٰذا ، ولا أحسبه سيتوافر بعد زمن طويل أيضاً ، فليس حدوث مثله بالمطلب السَّهْل الميسور. وهٰذا باب واسع يُنْفَذُ منه إلى آفاق بعيدة ، وليس يعنيني منه هاهنا غيرُ اللمحة الدّالّة مما يقال فيه.

ولمّا كان هٰذا العصر الحديث ، وحدث الاتصال فيه بأوربة ، وُجِدت آداب الفرنجة مدوَّنةً ومؤرَّخَةً بأسلوب مغاير لهٰذا الأسلوب العربيّ. وهو في جملته مُنَطَّق بنطاق التّاريخ السّياسيّ عندهم ، وموصول به ، ومقسـوم إلى عصور متميّـزة ، جعلت لكل عصر منها مَعالِمَ من الأحداث الكبرى تَفْصِلُ بينَها ، ووُصِلَ فيه أُفُق الفكر وإنتاجه بأُفُق السّياسة والاجتمـاع والاقتصاد ، قصـداً إلى تَبيُّن المؤثّرات في الآثار ، وتَعَرُّف الظّلال والألوان الّتي تتخالف فيها من عصـر إلى عصر تَبَعـاً لذلك.

ولقد ذهب بريقُ هٰذا المذهب في تدوين تاريخ الأدب بأبصار كُتّاب العرب المُحْدَثِين منذُ أوّل الاتّصال بأوربة ، وبفرنسة خاصّة ، كما يكون الشّأن عادةً عند الالتقـاء بشيء جديـد ، فبادروا إلى اصـطناعـه قبـلَ أن يفحصـوه ، ويتعمّقـوا في درسه ، ويلاحظوا الفروق بين طبيعـة أدب أمّةٍ وأخـرى ، ويتدبـروا القياس كما ينبغي أن يكون التَّدَبُّر لقانونٍ مّا يُراد تطبيقه ، وجروا وراءَهُ سِراعاً مُهْطِعين ، يَنْقُلُون أقلامهم على آثار ما رسمه الأوربيون ، فيما حاكوهم به من كتابة موجزات في تـاريخ الأدب العـربيّ ، غالبُهـا تعليميّ ، أو مُفَصَّلات غلبت عليهـا طبيعة الفهـرسة وقلّت حـظوظها من التقصّي والغـوص إلى الأعماق ، ولم يكتبـوا فيه ــ في حقيقـة الأمر ــ إلا بقَـدْرِ ما يَحْسُـو العُصْفورُ بمنقـاره من نُغَب من البحـر المحيط. وقسّموا الأدبَ العربيَّ فيما كتبوا من ذلك وِفاقاً لهٰذه الطّريقة الأوربيّة

إلى عصور تاريخية ، أخضعوا جملة نتاج العقل العربيّ فيها لعوامل السّياسة خاصّة ، ظانين ــ وظَنَنْتُ ظَنَّهُمْ في مَطْلَع الشّباب ــ أنَّ هٰذا المذهب يصلُحُ أن يكون في جملته وتفصيله مذهباً عامّاً ، ويحسُنُ تطبيقه على الأدب العربيّ وتدوين تاريخه كما يُدَوَّن التاريخ العام ، تدويناً يجسّد أطواره من عصر إلى عصر ، ويُعْطي من الأحكام الجامعة والنّتائج المَرْضِيّة مُعْطَياتٍ قَيِّمةً تطابق الحقيقة والواقع من أمره !

ولا ريب عندي في أن هٰذا المذهب في حدّ نفسه ــ بقطع النّظر عن إمكان الانتفاع بتطبيقه في كتابة تاريخنا الأدبي ، بأبْعاده وأغواره وأزمانه ــ هو مذهب موفور الحظ من مَسْحَة التّفكير والتنظيم ، وعليه طابَعُ الأصالة المنهجيّة التي تُحدِثُ في البحث أشياءَ من جمال التّبويب والتّنسيق ، وتجمَعُ النّظائر والأشباه ، وتوضّح الأقدار المشتركة بينَها توضيحاً مّا ، لا شك في غنائه وجَدْواه عند إرادة إدراك علاقة الآثار بالمؤثرات ، فيما يمكن حصرُهُ والسّيْطَرةُ على أبعاده من شيء ، وحين تتسنّى الإحاطة التّامّة بوسائله ، وتتيسَّرُ القُدرة التي تستطيع الغوص والاستنباط والخلق .

ثمَّ هو مذهبٌ تُوائم طبيعته طبيعةَ الآداب الأوربيّة عامَّةً ، بوحداتها المتعدّدة والصّغيرة ، وانفصال كُلِّ وَحْدَة منها عن الأخرى انفصالاً سياسيّاً وتاريخيّاً ، وانفصالاً لغويّاً وأدبياً من حيثُ استقلالُ كلٍ منها بلغتها الخاصة ، وأدبِها الخاصّ ضِمْنَ حدودها الضّيِّقة ، ونحو ذٰلك من أشياء يسهل معها تشخيص السِّمات وتَبيُّن المميِّزات .

ولٰكِنْ هل كان الأدب العربيّ في مناشئه وطبيعته كذٰلك ؟ ومتى ؟ وأنّى ؟ فنخضع تدوين تاريخه العامّ لهٰذا المذهب على هٰذا النحو بحيثُ نبلُغَ به النّتائج الصّحيحة الّتي تصدُقُ عليه ؟ جوابُ هٰذا التّساؤل عندي ، ولست أتعجَّلُ به من غيرِ تدبّر : « لا » مشحونةً بكُلِّ دَلالةِ نَفْيها القاطع ، متمثّلاً في حَرْفَيْها المُسْتَعْلِيَيْنِ الشّامخين !

فلا ريبَ أن الأدب العربيّ يتميّز بخاصَّتَيْن عظيمتين ، بايَنَ بهما آدابَ هٰذه الوحدات الأوربية وغيرها أيضاً ، فامتنع بهٰذه المباينة ــ فيما أرى ــ إخضاعُهُ إخضاعاً تامّاً لِما أُخْضِعت له من قانون دُوِّنت به تواريخها الأدبيّة العامّة .

أما إحداهما ، فتلك هي ما انبسط لهٰذا الأدب من أوطان ترامت ما بين بلاد « الغال » في الغَرْب وتخوم « الصِّين » في الشرق ، وبين حواشي « البسفور » شمالاً و « اليمن » وحَضْرَمَوْتَ جنوباً ، وما ظَفِرَ به من مشاركة عبقريّات من مختلف الشّعوب في بنائه ، وما استوى بذلك لآفاقه من أبعاد وأغوار ، وما زخَرَ فيه من آثار متنوّعة ، إذا استطاع الإحصاء لشيءٍ مّا أن يحيط بأفراده حصراً ، فلن يبلُغَ من آثاره مَدىً يحصُرُها في حدوده ، ويُعْطِيها صورةً عامّة صادقة .

وأمّا الأُخْرى ، فتلك هي طبيعته الخاصّة ، ومَناشِئه وينابيعه التي تشق مجاريها الدّافقة طُرُقَها فيه إلى « لا نهايتها » ، وتَرْفِدُه دائماً بما يمنَحُه استقلال الشخصيّة وحماية وجودها بالثّبات بوجه الأعاصير ، بل القدرة على التّأثير في مجاري أحداث الحياة نفسها ، فيَفْرِضُ عليها سلطانه كما سترى فيما يأتي من حديث .

ونحن إذا تدبّرنا هٰذا كُلَّه بإزاءِ هٰذا الأسلوب الأوربيّ في تدوين تاريخ الأدب مقسّماً إلى عصور سياسيّة . . اتضحت لنا صورة الصُّعُوبة في تطبيقه على أدبنا ، إنْ لم نقل بتعَذُّر تطبيقه عليه ، وبدت لنا هٰذه المعالمُ الفاصلةُ بين أدب عصر وآخر ، في ضعفها ، أشبهَ بالحدود والحواجز التي أقامتها دول الاستعمار في الوطن العربيّ ، واتّخذت منها « مناطق نُفُوذ » لها ، تتحكّم في مواردها ومصادرها ومصايرِها على نحو ما تشاء ! ولٰكِنَّ هٰذه الحدود والحواجز كانت أمام مَوْرِ الأمّة العربيّة أضعفَ من أن تثبت له أو تحول دون الأماني القوميّة أن تتلاقى على هَدْيٍ من أمرها العظيم .

كذلٰك كان شأن هٰذه التّقاسيم السياسيّة في تحديد طبيعة الأدب العربيّ ،

فإنّها حين فرضت عليه عجزت ــ من هٰذا المنطلق المقيّد ــ عن الوفاء بتمثيل الصُّور الصّحيحة لأبعاده وأغواره ، في مختلف بيئاته وعهود تاريخه.

ونحن حينَ نَمْضي في ملاحظة الأحداث السياسيّة والاجتماعيّة على وجه الزمن كلّه ، نجدها تجري أبداً متلاحقةً ومتلازمة بالضَّرُورة تلازُمَ أجـزاءِ الزّمن الذي تحدُثُ فيه ، كل حادث منها ينشأ وهو منفعل بأسباب وعلل تتقدّمه متّصِلةً بحادث سابق. فما يكون في يومنا من حادث جديد ، فلأحداثِ الأمس الدّابر أثرٌ في حدوثه ، وله بها اتّصال وثيق مباشر ، وإن بدا للّنظرة القاصرة قائماً بنفسه. وما يكون من أحداثٍ في غدٍ آتٍ إنّما هو مرتبط بأحداث يومنا كذلـك ، وهٰكذا الشّأن كله في أحداث الحياة ، تدور في هـذه الحلقة المُفْرَغَة دَورانَ الأفـلاك في مساراتها.

ثمَّ نمضي في ملاحظة تَوَلُّد الأفكار ، فنَجِدُ الفِكر الإنسانيّ ــ أيَّ فكرٍ كان ومتى وأين وكيف ــ لا ينبُـعُ من الأذهان ابتـداءً ، وإنّما ينبُـعُ من أفكار تقَـدَّمَتْه وولّدته ، وإنْ خرج أحياناً مبايناً لها في الصُّورة والشَّكْل ، أو بدا منفصماً عنهـا في النَّزْعَة والمعنى والغاية. وهو كما يكون مؤثّراً فيما يحدث بعـدَه من أفكار ، يخضَعُ لعواملَ شتّى سبق زمنُ وجودها زمنَ ظهورهِ ، ومنها تولّد من بعدُ وتركَّبَ في صورة من الصُّور. وعلى هٰذا النَّحْو تتلاحقُ أجزاء السِّلْسِلة الزّمنيّة متماسكةً ، وتتلاحَقُ كذلٰك الأفكار آخذاً بعضُها بِرقاب بعض ، وتتتابَعُ ويتولّد فكر من فكر ، وتنتقل مؤثّرات عصر سابق إلى عصـر لاحق ، فتظهـر آثارهـا في حياتـه العامّـة وفي جملة أفكاره وآدابه. على هٰذا قام قانون الوجود ، واطّردت سننه منذُ أَزَلِه ، وسيَطَّرِدُ على ذلٰك كذلٰك إلى أَبَدِه ، فما ثَمّ من شيء فيه إلّا يولد من شيء سابق له ، ثُمَّ ينمو رويداً حتّى يبلُغَ نُضْجَه في الوقت المقدّر له ، فيظهَرُ فيه سَوِيّاً يحسَبُ الساذَجُ حصادَهُ ابنَ يومه كما يتوهّمه عندَ ظاهِرِ عِيانه ، ولا يكاد يذكُرُ أوائله ومناشئه في زمن سبق ونبت فيه من بِذاره.

ثمَّ ، هٰذه الأحداث السياسيّة الّتي تحدُثُ في زَمَنٍ مّا ، إنّما تُحْدِثُ آثارَها الحقيقيّةَ في الحياة عامّةً ، وفي المعاني الإنسانيّة خاصّةً ، بَلْهَ الصُّوَرَ والأشكالَ ، في أَنـاةٍ وبُطْء ، فـلا يـظهَـرُ منهـا مـا يـظهَـرُ إلا بعـدَ رَيْث من الـزَّمَن يمضي على لِقاحها ، كما يكون من شَأن المواليد.

وهي ــ بعدُ ــ أحداثٌ متغايرة ، تعتـريَ الحياة ، فتُحْـدِثُ لذلـك آثاراً متغـايرة ، تتشـابـك فيهـا المؤثّـرات ، فيتعـذّر تبيُّنُ عنـاصـرِ كـلِّ حَـدَثٍ منهـا على انفراده ، وتعرُّف مَدَى عمله في خلق تلك الآثار.

وإذا كان الأمر كلّه كذلٰك في جملة شأنه ، ولستُ أحسَبُه يكون غير ذلٰك ، فلا جَرَمَ يكون مَؤَدّى هٰذه التقاسيم السّياسيّة ــ حينَ نَفْرِضُها على الأدب العربي ــ أَنّنا نُدْخِلُ بها عليه فساداً ــ وأيَّ فساد ــ ما في ذلٰك رَيْب ، إذْ نضيف إلى عصرٍ لاحقٍ نِتاجَ عصرٍ سابقٍ حَمَل في نفسه كلَّ عوامله ومؤثّراته وخَصائصِه ، ونحن ــ إلى هٰذا ــ لا نملِكُ الوسيلة إلى تحليل عناصرِ كُلِّ حـدث نتخيّل لـه تأثيـراً في الصُّوَر والمعاني ، وإلى تشريحها لإدراك عملها في الآثار الأدبيّة ، وتمثيلها في شَكْلٍ مّا من الأشكال ، يَصِفُ حُكْماً عامّاً صحيحاً يصدُقُ عليها ولا يَفِيلُ. فنجور بالأول على الأشياء ، ونفتئت على الحقائق ، ولا ينتهي بنا الثّاني إلى فائدة مستخلصـة توضـح مـا نحـاوِل تبيُّنَـهُ من السِّمـات الصَّحيحـة من خِـلال رُكـام الأحداث.

وإذا نحن وَسَّعْنا الأُفُقَ ، ومَدَدْنا أبصارَنا إلى خَطٍ أبعدَ وأعمقَ ، وفَحَصْنا طبيعـة تغليب العوامـل السّياسيّـة في هٰذه التقـاسيم ، وإعطائهـا صفةَ السُّلطان المطلق أو شِبْهِ المطلق الّذي يتحكّم في مصايِرِ الأشياء ، وتَفَهَّمْنا مُؤَدّى ذلٰك . . . انتهينا منه إلى تصوير هٰذا الأدب في معظم حالاته ذنبـاً وراء السياسـات لاصقاً بـأعجازهـا ، أو عَبْداً لهـا قِنّاً ، مجـروراً أبداً بخُـطُمها ، ومُصَـرَّفاً بهَـراواتها ، أو محبوساً على الخَسْف بأجِرَّتِها ، كما تُريدُ له لا كما يُريدُ ، دونَ أن تكون له في نفسـه قوَّةٌ يمتنـع بها عن قبـول هٰـذه التَّبَعِيّـة الـذَّليلة ، أو هـوى في التمـرُّد على توجيهاتها له وسيطرتها على حُرِّيّته.

وأنى يكون أدب ــ تستقيم له حياة وترتقي به لغةٌ ــ حين يكون هٰذا شأنَهُ من التَّبعِيَة الذَّلِيلة وفُقْدان الحُرِّيّة ؟ وهل عرف الأدب العربيّ الأصيل مُنْطَلَقاً له من غيرِ هٰذه الحُرِّيّة ؟ وهل تَنَفَّس إلاّ من جِوائها الطَّلْقةِ نَواسِمَها الصّافية المنعشة للأرواح والأكباد ، والباعثة القوّة والنَّشاط في عروقه ؟

نخلُصُ من هٰذا إلى أنّنا نَجِدُ أنفُسَنا من هٰذا المذهب بإزاء قانون خاصّ ، إن صَلَحَ لكتابة تاريخ عامّ به لآداب هٰذه الوحدات الأوربية الصّغيرة ، فإنّ التجارب ، في تطبيقه في تدوين تاريخ أدبنا ، قد انتهت بنا ولا ريب إلى الإخفاق في إبراز قَسَماته الدّقيقة ، ورَسْمِ صُورته الصّحيحة ، وتوضيح أَصالَتِهِ وهي تعلو على الخلاف والشُّبُهات .

فلا مندوحةَ لنا إذَنْ من اطِّراحِه وتركِه ، إلا ما فيه من مَسْحَة التّفكير والتنظيم ونحوهما ، ومن الْتماس قانون آخَرَ غَيْرِهِ ، نكتُبُ به هٰذا التاريخ كتابةً تحقّق صورته الصّحيحة على وجه أفضلَ وأكملَ وأصدقَ .

فما هٰذا القانون الذي أدعو إلى الْتِماسِه ؟ ما روحه ؟ وما طبيعته ؟و أين تلتمسه ؟

بَديهيّ أَنَّ أدبَ كلِّ أُمّة تحكُمُه قوانينُ لغتِها ، وروحها المُفْرَغ في هٰذا الأدب ، قبل أن تحكُمَه المؤثِّرات الخارجيّة ، وكُلُّ أدبٍ أصيل كالأدب العربيّ ــ يستمدّ وجوده واستمراره من روح الأمّة بعيداً عن التقليد والمحاكاة لأيّ أدب كان ــ يتميز عادةً بشخصيّة قويّة ، قَوامها الوضوح والصِّدق ، وبَلاغُها التَّأثير والإبْداع .

واللغة العربيّة ــ وهي وِعاء العقل العربيّ ومُبْدَعاتِهِ ــ تتميّز بخصائصَ ، نشأت فيها من روح الأمة العربيّة وتجاربها خِلالَ الآماد التي اجتازتها من لَدُنْ وُلِدَتْ مع العرب إلى أن بلغت بهم كمال نُضْجها ، واستوت في أروع صُوَرها البلاغيّة التي مَثَّلَتِ الإعجاز ــ في القرآن الكريم ، فعلت بذلك على مجرد « التعبير عن المقاصد » ، كما يقال في تعريف اللغات ، وانتهت بهٰذه الخصائص

إلى تحمل معاني الوجود ومُبْدَعات العقول .

ولن يختلف عالمان في أنها تميَّزَتْ من هٰذه الخصائص أَوّلاً بهيآتها ومَوازينها وقوانين اشتقاقها ، وتميّزت بكمالِ مخارج حُروفها من مهموسة أو مجهورة ، وبروعة موسيقاها ، وحلاوة نغمها ، ورِقة جَرْسها ، وتميّزت ثالثاً بهٰذا الفيض الغزير من مادّتها وفَرْط غِناها من الألفاظ الموضوعة بإزاء مختلف المعاني وأدقّ الفروق ، وهي بكلِّ أولئك تُسْلِسُ ــ في طواعية تامّة ــ قِيادَ التّعبير عن التشكّلات التي تَعْرِضُ للنّفس الإنسانيّة في المَنْشَط والمَكْرَه وشتّى الأحوال ، وتُساوِق أغراضها ، وتتلوّن بألوانها جميعاً ، فتَلِينُ وتعذُبُ حتّى لَكَأنّها لا تعرفُ غيرَ اللين والعُذُوبة في مثلِ الغَزَل والحنين والمواجد والأشْواق ، وتشتدّ وتصلُبُ في مَواطِنَ العُنْف والقوّة ، فتبدو وكأنَّ ألفاظها وجُمَلَها قد قُبِسَت من لَهَب النّار ، أو قُدَّتْ من مَعادِن الحديد . . وهي في هٰذا وغيره تجري دائماً على توافُق تامّ مع روح الموضوع ، واندماجٍ كامل في صميمه ، وهكذا تتشكّل بأشكال الأشياء ، وتبرز مع كلِّ حالة موقعة بإيقاعها وحركة روحها توافقاً وانسجاماً ، كما تتناسق وتتوافق في الرقص الإيقاعيّ لقطات الرِّجْل مع صفق « الصَّفّاقات » ، أو نَقَراتِ اليَدِ على « الطار » بحِساب !

ولستُ أدري أكان ابن حمديس ــ شاعر صِقِلّية ــ لَمَحَ في راقصته خاصّيّة اللغة العربيّة هٰذه في توافق إيقاعها ، أَمْ لَمَحَ في اللغة العربيّة خاصّيّة رَقْص الراقصة في توافق لَقَطات رِجْلِها ونَقَرات « الطّار » . . . حين وصفها وصفه المشهور :

وراقصةٍ لَقَطَتْ رِجْلَها   حِسابَ يَدٍ نَقَرتْ طارها ؟

هٰذه واحدة .

وأخرى أنّ اللغة العربيّة ــ إلى هٰذه الخاصية الرّائعة بكلِّ أوصافها وسِماتها ــ تمتازُ بشيء أكبرَ من هٰذا . . .

تمتاز بالشُّحْنات النّفسية ، وطاقات الحياة النّامية ، التي تعمل في باطنها

دائماً ، فتُغذّيها وتُقوّيها وتمنحُها القدرة البالغة في التّأثير والإبْداع .

ذلك بما أفرغته الأمّة العربيّة فيها ، في آمادها الطّويلة ، من قُوّةِ روحِها ، ورَهافةِ حِسِّها ، ووَقْدَةِ شعورِها ، وحركة خَيالِها ، وعُمقِ تَصوُّرِها ، وسَعَةِ حُرّيّتِها المكتسبة من طبيعة الصّحراء ولا نهاية الفَضاء ، وما إلى ذلك وغيره من أخلاق ومعانٍ وتجارب ، ومن مُثُل إنسانيّة رفيعة ونبيلة أفرغها كتاب الدعوة الإسلاميـة المُعْجِز ، وأدبُ النبوّة الحيّ ــوهما المَثَلان الأَعْلَيان لأدب العرب ــ في جملة ألفاظها وتراكيبها ، ومعانيها ، ومدلولاتها ، فكانت منها كالجِبْلَة «Protoplasm» في خلايا الأجسام العُضْويّة من نَبات وحَيَوان .

هٰذه ثانية .

وأستطيع أن أقول في جزم ووثوق إنّها القانون الحَيُّ الّذي يحكُمُ هٰذه اللغةَ العظيمة ، ويعمل في ضميرها دائماً ، ويجدّد في شرايينها وعروقها دَمَها النَّقِيّ الحارّ ما اختلف عليها الجديدان ، وما التزم أهلُها قوانينَ الحياة والبقَاء ، وأدركوا مدى ارتباطِ حياتهم بحياة لغتهم . وهو قانون كما قلتُ قد أبدعه روح الأمّة ، ومنه اشتقّ ، ومن مُعْطياته ــ وهي باب من البحث يستغرق الأعمار ويستنفدها قبلَ أن تبلغ تَمَثُّلَهُ أو تُلِمَّ به ــ هٰذا الأدبُ الحيّ ما تجدَّدَ على تقلّب الشّمس طلوعاً ومغيباً ، وهٰذه العلوم اللسانيّة وغيرها من علوم إسلاميّة وأخرى دخيلة صيغت بهٰذه اللغة ، مما تعاونت الأمم التي دانت بالإسلام على مشاركة العرب مشاركةً صادقَة أصيلة في إنتاجه وإبداعه ، على امتداد الوطن الإسلامي الكبير ، وفي مختلف الأزمنة ، وتمثَّلَتْ فيه عبقريّاتها في أروع الصور .

ومن فِعْلِ هٰذا القانون في حياة اللغة العربيّة ، وامتدادها إلى ما وراء وطنِها الأوّل . . أنّها قد أصبحت بـه على وجه الـزّمان مَناط إحترامِ الأمم الّتي دانت بالإسلام ؛ لِأنّها لسان الدّين ، فَرَعَوْها أعظمَ رِعايةٍ لشيء عُرِفَ في التّاريخ ، وهي أمم ذوات لغات وأديان وعقائدَ شتّى ، منذُ أحسن العرب لِقاءهم أيّام حملوا وَحْيَ السّماء إلى الأبيض والأحمر والأسود على أديم المعمورة ، من غيـر تمييز

عنصري من هٰذا التمييز الّذي تمارسه سياسة الطُّغاة في هٰذا العصر ، عصر الكهرباء والذَّرّة والفضاء ، وبلغوهم رسالَتَه فأحسنوا التّبليغ ، وهَدَوْهُمْ بمثلها ، ورُبَّما كان هٰؤلاء يُحِسُّونَ في أعماقهم هٰذه المُثُلَ مُبْهَمةً ، فلا يكادون يتصَوَّرُونها ، أو يطلبون التّعبير عنها فلا يجدونه ، فعبّرت لهم عنها هٰذه اللغة العربيّة تعبيراً وَجَدُوا فيه زادَ الأرواح ، ورِيَّ الأكباد ، وغذاءَ العقول ، وأحسوا أعمقَ الإحساس أنّهم أُعْطُوا منها جزيلاً جليلاً ، فشُغِفُوا به حباً ، وتعلّقوا باللغة التي أقلّت إليهم أمانته ، فاطَّرَحُوا أديانَهم وعقائدهم لدين الله ، وتركوا لُغاتِهِم (أو كادوا) للغةِ العرب ، ووَجَدُوا لها في مذاقهم حلاوةً ، وفي أسماعهم جَرْساً لا عهد لهم بمثلهما في لغاتهم ، فأقبلوا عليها إقبالاً منقطعَ النَّظير ! وقد اشتهر فيه كيف انجذبَ شَبابُ (إسبانية) إليها ، فتعلَّقوا بها تعلُّق الحُبّ بل الهُيام ، حتّى رفع الآباء ، الّذين لم ترتفع عن بصائرهم الغِشاوات ، عَقائِرَهُمْ بالشّكوى من هجرِ أبنائهم لغتَهُمْ[1] إليها ، وكيف سارعت أمم في الشّرق والغرب لتدارُسِها ، وكيف تَمَثَّلَها أصحابُ العبقريّات خاصةً فملكوا من ناصيتها ما كان يمتلكه أهلُها الأُصَلاء منها ، وتناغَوْا بها ، وأبدعوا فيها روائع الآثار في الشِّعر والنّثر والفلسفة والحكمة ، وفي كلِّ علمٍ أَصَّلُوه وفَنٍّ مارَسُوه .

وقد عاش ما كتبوه بلغة القرآن ، وسيعيشُ إلى ما شاء الله ، مصادرَ حَيَّةً قويّةً تثوبُ إلى الانتفاع بها الأجيال بعد الأجيال ، ولقد أوحت كثرة هٰؤلاء العباقرة من الأعاجم في الإسلام إلى ابن خلدون قولته المشهورة في « المقدمة » : « أكثر حَمَلَةِ العلم في الإسلام كانوا من الأعاجم » ، أو كما قال ، ولم يَزِغْ قلمه بها عن جادّة الصواب ، وإنْ خاله مَنْ غابت عنهم دَلاَلتُها جائراً . ولست أتّهم منهم مخاطباً حين أَدُلُّهُ على ما تشير إليه عبارته في حق عظمة العرب والعربيّة ، ومِنْ هٰذه العظمة أنّها تمتص العبقريّات من كلّ أُمّة تَتَّصِلُ بها وتتذوَّقُها لِتُبْدِعَ إبداعَها للغة العربيّة دونَ لغاتها !! وما انفك هٰؤلاء العظماء ــ إلى جانب إبداعِهِمْ هٰذا لها على تراخي الأيام ، يتناغون بها دون لغتهم . وهو أمرٌ لا يعرف نظيره

في تاريخ العالم. ومن هٰذا التّناغي عبارات عجيبة صدرت عنهم ، وركبت إلينا أعناقَ الدُّهور ، تصف عظمة العربيّة في نفوسهم ، ولا تُغْفِلُ تقديس العرب.
ومن روائع ذٰلك قول إمام العربيّة في عصره جارالله محمود الزمخشري التركيّ وهو يفتتح كتابه (المفصل في صناعة الإعراب) : « الله أحمدُ على أن جعلني من علماء العربيّة ، وجَبَلَنِي على الغَضَبِ للعرب والعصبيّة ، وأبىٰ لي أن أنفردَ عن صميم أنصارهم وأمتاز ، وأَنْضَويَ إلى لفيفِ الشُّعُوبيّة وأنحاز ، وعَصَمَني من مذهبهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلاّ الرَّشْقَ بألسنة اللاعنين ، والمَشْقَ بأسِنّة الطاعنين . . » .

ولست واجِداً في كلامٍ كلمةً أَحَرَّ وأحلى وأزكى من كلمة الفيلسوف الرياضي المؤرخ محمد بن أحمدَ أبي الرَّيْحان البيرُونيّ الخوارزميّ ، وهو يتمطّق بحلاوة العربيّة ، ويقول في جملة كلام في كتاب الصَّيْدَنَة : « الهَجْوُ بالعربيّة أَحَبُّ إليَّ من المدح بالفارسيّة » .[٣]

ذٰلك فعل هٰذا القانون الذي يحكُمُ اللغة العربيّة ، والأدب العربيّ ، في حياتهما وانتشارهما. وقد دَلَّ عمله الدّائب في باطنهما أنّه قد أدّى وظائفه بقوّة ويَقَظَة في مختلف الأحوال : أدّاها كما ينبغي أن يكون أداءُ شيءٍ حينَ كان السُلطان السياسي إلى العرب ، وكانوا القَوّامين على الحياة العامّة في الوطن الإسلاميّ كلّه من مشرقه إلى مغربه.

وأدّاها كذٰلك حينَ انبعثت في الأوطان الإسلاميّة الحركات الدّاخليّة الهدّامة ، وحين داهمها الغَزْوُ من شرق ومن غرب ، فمضى باللغة العربيّة إلى غايتها غيرَ قاعدٍ بها عن عمل ، في أدب أو علم أو فكر.

وأدّاها على هٰذا النَّحْو وذاك حين انتهى السُّلْطان إلىٰ غير العرب ، لعصور طويلة خلت ، امتدّت من سقوط (بغداد) في يد « المغول » وزوال الدولة العباسيّة بذٰلك في سنة ٦٥٦هـ إلى عهدنا هٰذا الذي ما بَرِحَ الصِّراع مشتّداً فيه بين الأمة العربيّة والحِلف الاستعماري اليهودي في عُنْف بالغ الخطورة ،

على امتداد أديم الوطن العربيّ ما بين المحيط الأطلنطي والخليج العربيّ.

أقول : أدّىٰ هٰذا القانون وظائفه خيرَ ما يكون الأداء في هٰذه الحِقْبَة الطّويلة ، كما أدّاها في الحِقَب الّتي سبقته ، وأحسَبُ أنّ أداءه هٰذه الوظائفَ حين صار السُّلْطان إلى غير العرب أو حينَ عرض له الشَّرُّ والغَزْو والعُدْوان ، لم يُصَبْ بعَجْز ، ولم يخامره فتور أو ضعف ؛ لأن القوّة الدّافعة التي تعمل في باطنه لا تغالَبُ ، ولا تَنالُ منها المؤثِّرات أو تَهْزِمُها ؛ لأنّها تقبس أقباسها ودفعها من مصادر نفسيّة تتَّقد جَذَواتها أبداً ولا يخبو لها أُوار ، وربّما بدت لنا في هٰذه العصور ــ إذا لاحظنا الأعاصير التي تناوحت حولها من داخل ومن خارج فتثبت لها راسخة شامخةً ــ أشدَّ وَقْداً ، وأعلى سَناً وسناءً مما كانت عليه في دهرها القديم ، وشأنُها هٰذا هو شأن النّار حين تُنَكَّسُ ، فيرتفع لهبها ويشتدّ وَقْدُه وضِرامه ، وما أكبَرَ شَبَهَها في هٰذا بما شبه به أسامة بن منقذ الأمير الشاعر المجاهد قُوّةَ عزيمتِه ، وتَأَبِّيَهُ أن يلين للأيّام التي تحاول أن تنال منه ، حين قال :

كم تَغُضُّ الأيّامُ مِنّي ، وتَأْبىٰ   هِمّتي أَنْ تَنالَ مِنّي مُناها
أنا في كَفِّها كجَذْوَةِ نارٍ   كُلَّما نُكِّسَتْ تَعالىٰ سَناها

وكأنه إيّاها عَنَى بهٰذا ، ولم يَعْنِ نفسه ؛ لأنّ القُوّة الّتي كان يستشعرها في نفسه ، ويغالب بها عَواديَ البُغاة على الوطن العربيّ إبّانَ حروب المئتين بين الشّرق والغرب ، هي قَبَس من روح الأُمّة ، وروح الأمّة هٰذا هو روح أدبها الحيّ الخالد ، أفرغته فيه إفراغاً ، وامتزجت به ، فأصبحا مُتَلازِمَيْن بالضَّرُورة ، لا ينفصم شيء منهما عن شيء.

والصُّورةُ التي أُريد إبرازَها لهٰذا القانون ، تتوضّح معانيها بتعزيزها بالتّمثيل لها ، فهي بدونه تبقىٰ صورة غامضة مبهمة . . . غيرَ أنَّ هٰذا التّمثيلَ يستغرق كتاباً ضخماً ، وموقِفُنا يستدعي الاقتضاب و « الاستقطاب » ، لو أمكن أن « تُسْتَقْطَب » سبع مئة سنة في دقائق.

ومع هٰذا أراني مضطراً أن أقولَ في هٰذا شيئاً ، وسأقف عند هٰذه السبع مئة

سنة التي تلت العصر العباسيّ وقفةً قصيرةً لا مَعْدَى لي عنها.

وننظر الآن كيف صَوَّرَتْ أقلام المؤرّخين أدبها الذي أجرت عليه هٰذا القانون الأوربيّ عند كتابة تاريخه.

الصُّورة السياسيّة العامّة لهٰذا العصر والأحداث العظمى التي حدثت فيه وتناوشته من شرق وغرب، كانت هي الإطارَ الّذي وُضِعَ الأدب العربيّ في داخله.

وهي صورة ـ كما نعلَمُ جميعاً ـ تتوثّب فيها أشباح ذئاب بَشَرِيّة يقال لها «مغول» و«تتار»، انثالت على الوطن الإسلامي والعربي من أواسط آسية شَرِهَةً نَهِمَةً، تتحَرَّقُ من جهل وخرق وغَباوة ظَمَأً إلى الدّم والتّخريب والتّدمير؛ وأشباحُ ذئابٍ بشريّة أُخْرَى يقال لهم «الصليبيون»، تتفصّد عروقهم عصبيّة، وتتنزّى نفوسهم حقداً وطيشاً، بعضُهم يغزون الوطنَ من أطرافه كما كان من الأسبان في الأندلس فيطاردون أهله، ويقتلونهم، ويفرضون على مَنْ استبقوا منهم الرِّدّة عن دينهم أو الجلاء، وآخرون منهم يغزون قلبه ويقيمون على ثَراه سُوقَ القتال قرناً بعد قرن، وهم ينثالون عليه مَوْجَةً إِثْرَ مَوْجَةٍ من البَرّ ومن البحر لِيُجْرُوا دماء أهليه على ثَراه أنهاراً، وليبيدوهم ويَرِثوا ديارهم.

سيطرت أخيلة هٰذه الصورة الرّاعبة على أذهان المؤرّخين الذين أرخوا الأدب العربيّ، فذهلوا عن سواها، ولم يكادوا يبصرون إلاّ سَوادَها القاتم وظِلالَ أشباحِها على الحياة.

وكانَ أوّل شيء فعلوه أنْ سَمَوْا هٰذا العصر كُلَّهُ ـ وفيه أجزاء مهمة اختلفت صورتها عن هٰذه الصورة ـ «العصر المظلم»، وهي تسمية أحسَبُهُمْ نقلوها إلى تاريخنا عن المؤرخين الأوربيين الّذين أطلقوا تعبير (Dark ages)، على حِقْبَة من تاريخ أوربة بين انهيار الإنْبراطُوريَّة الرُّومانية في المئة الخامسة الميلاديّة وبداية عهد «الرِّينصانص» «Renaissance» في المئة الخامسة عشرة. ولكِنّ هٰذا العصر ـ في آماده الطّويلة الّتي تخالفت أحداثُها وأحوالُها وصورها السِياسيّة ـ

لم يكن كلّه ظلاماً كما تخيّلوه، وتحدّثوا عن دُوَلِه المتتابعة، وهي دول تُرْكيّة في الغالب، حديثاً مُجْمَلاً متشابهاً أو يكادُ يكونُ متشابهاً، ولم يحاولوا أن يميزوا بين صفاتها، ويَتَبَيَّنُوا مواقف الملوك والسّلاطين من العرب والإسلام واللغة العربيّة ومن العلوم النّقليّة والعقليّة والدّخيلة.

وعَرَضُوا للأدب في الوطن العربيّ، دونَ الأوطان الإسلامية الّتي لم تتخَلَّ عن الإسلام وعن لغته، بل خَصُّوا بحديثهم أجزاءً منه، وأغفلوا أجزاء أُخَرَ مهمّة كانت مَباءاتٍ له غنيةً كُلَّ الغِنى بثرائها منه، وكانت النّفوس فيها رَيّا من العربيّة.

فماذا نشأ من هٰذا؟ وما الأحكام الّتي انتهوا إلى استنتاجها ووَسَمُوا بها أدب هٰذا العصر؟

نشأ من هٰذا أخطاء جَمَّة خطيرة، من أوضحها هٰذه الصِّفات المتشابهة المتماثلة التي أجروها عليه، ما عَرَفُوه منه وما لم يَعْرِفُوه، وهٰذا الطّابَعُ الشّاحِبُ الّذي طبعوه به، وهو يَصِف ركوده وركود اللغة ركودَ الموت، ويُغْفِلُ الإشارة إلى قُوّته ومصادر هٰذه القوّة إغفالاً يكاد يكون تامّاً.

وجملةُ الصُّورة الّتي رسموها له، أراها تُمَثِّلُ صورةَ إنسان خَديج دَميم مُشَوَّه، جامدِ النَّظرات، منطمس القَسَمات، مُتَغَضِّن الأَسِرَّةِ، منكمش مُتَقَبِّض كَـ«أَحْدَبِ نوتردام»، أو «أَحْدَب بغداد» عَنَيْتُ الأحدَبَ الذي أدى صورته إلينا شاعرُ التّصوير الابتداعيّ أبو الحَسَن بن الرُّوميّ في بيتيه المشهورين:

قَصُرَتْ أَخادِعُهُ وطال قَذالُهُ ... فكأَنَّهُ مُتَرَبِّصٌ أَنْ يُصْفَعا
وكأنّما صُفِعَتْ قَفاهُ مَرَّةً ... وأَحَسَّ ثانيةً لها فَتَجَمَّعا

وهو إلى ذلك قابعٌ في قَبْوٍ بارد رَطْب مُظْلِم، لا يلتمع فيه من بارق إلاّ مِثْلَ ما يكون من نار الحَباحِب تحتَ الْحِنْدِس البَهِيم.

ذلك ما يرسمُهُ هٰذا القانون الأوربيّ الّذي ارتضاه مُؤرِّخونا المُحْدَثُونَ من صورةٍ لِأدب هٰذا العصر وحياةِ اللغة العربيّة فيه، كما أتخيَّلُها كلّما أقرأ ما كتبوه في إيجازه أو تفصيله.

فهل هو كذلك حقّاً وصِدقاً ؟

القانونُ النَّفْسِيّ الحَيُّ الذي يحكُمُ اللغة العربيّة ويقوم الأدب العربيّ به كما أسلفتُ ، تنفي إجابته عن هٰذا التَّساؤل صِدقَ هٰذه الصُّورة القاتمة على أدب هٰذا العصر وحياة اللغة العربيّة فيه ، وتكاد ترسم له صورة أخرى مغايرة لهٰذه الصُّورة في كثير من قَسَماتها وأوصافها ، ولا أقول في كلِّ قَسَماتِها وأوصافها .

وهي تَتَّسِقُ ويتهيّأ لها الاستقرار في نِصابها التّامّ كُلَّما تناولت هٰذه الإجابة التّاريخ من مختلف جوانبه ، وجرت وراءه تتقَصَّى كُلّيات حوادثه وجزئيّاتها ، والتمست الرَّغَبات في الطّبائع والميول فتدارستها ، وفاءت إلى القوانين النَّفْسيّة الّتي تعمل عملها الدّائب في روح الأُمّة وعقلها ولغتها وأدبِها جميعاً ، فجعلتها المِحْوَرَ والأساسَ لكُلِّ ذٰلك .

وحسبي الآن ، وقد طال بي نَفَس الكلام ، أنْ أَدُلَّ على هٰذا في هٰذا الموقف .

أمّا تفاصيل ملامح هٰذه الصورة التي ستتناولُها هٰذه الإجابة ، وهي تقتضينا مُتَّسَعاً من الوقت لا نملكه في هٰذه اللحظات ، فأَدَعُها إلى وقتٍ آخر ، وأَكِلُ أَمْرَ ما قَدَّمْتُ إلى أنظاركم ، ورأيكُم الموفق .

(١) العليم : بديل « الدكتور » الأعجمية .

(٢) ومن جملتها شكوى (القارو) : كاهن (قرطبة) في أواسط المئة التاسعة الميلادية (٣/هـ) من انكباب أبناء جنسه على قراءة أشعار العرب ، وهيامهم بدراسة كتابات فقهاء المسلمين وفلاسفتهم ، لا بقصد تفنيدها ، بل رغبة في التعبير عن خوالجهم بأسلوب عربي وثيق وصحيح . قال المستشرق الإنكليزي (نيكلسون) ، وترجمه الأديب كامل كيلاني : « وكان (القارو) يتساءل قائلاً : أَنَّى يتاح لإنسان في هٰذه الأيام أن يقابل واحداً من أبناء جنسنا يقرأ التفاسير اللاتينية للكتب المقدسة ؟ ومَنْ ذا الذي يدرس منهم فصول الأناجيل وسير الأنبياء والحواريين ؟ واحسرتاه ! إن كل الشبان المسيحيين ذوي المواهب لا يعرفون إلا (العربيّة) و (كتابات العرب) ، فهم يقرؤونها ويدرسونها بحماس بالغ منتهاه ، كما أنهم ينفقون المبالغ الطائلة من النقود لاقتنائها في مكاتبهم . وتراهم ــ أَنَّى وُجِدوا ــ يذيعون أن تلك (الآداب) جديرة بالإعجاب . فإذا تجاوزتَ عن ذٰلك ، وأخذت تحدثهم عن الكتب المسيحية ، ازوَرّ جانبهم ، وأجابوك باحتقار « إنها أسفار لا تستحق الذكر ! » . واحسرتاه عليهم ! لقد نسي المسيحيون لغتهم ، حتى ليندُرُ العثور ــ بين آلاف مِنّا ــ على فرد يستطيع أن يحرر إلى أصدقائه رسالة لاتينية بأسلوب لا بأس به ، على حين ترى العدد الجم قادراً على الإبانة عمّا في نفسه بأسلوب (عربيّ) خلّاب . وعلى حين ترى حذقهم في قرض (الشعر العربيّ) قد وصل إلى حدّ فاقوا معه (العرب) أنفسهم » .

(٣) وجملة كلام أبي الريحان البيروني في كتابه هٰذا ، الذي ما يزال مخطوطاً لم يطبع ، وفي بعض عباراته غموض : « فصل : ديننا والدولة عربيّان ، وتَوْأمانِ : يرفرف على أحدهما القوّة الإلهية ، وعلى الآخر اليد السماوية . وكم احتشد طوائف من التوابع ، وخاصة منهم (الجِيل) و (الديلم) ، في لباس الدولة جلابيب العجمة ، فلم ينفُقْ لهم في المراد سوق . وما دام الأذان يقرع آذانهم كل يوم خمساً ، وتقام الصلوات بالقرآن العربي المبين خلف الأئمة صفّاً صَفّاً ، ويخطب في الجوامع بالإصلاح كانوا لليدين وللفم ، وحبل الإسلام غير منفصم ، وحِصنه غير مثلم . وإلى (لسان العرب) نُقِلت العلوم من أقطار العالم . فإن دانت وحلَت في الأفئدة ، سرت محاسن (اللغة) منها في الشرايين والأوردة ، وإن كانت كل أمة تستحلي لغتها التي أَلِفَتْها واعتادتها واستعملتها في مآربها مع ألّافها وأشكالها . وأقيس هٰذا بنفسي ، وهي مطبوعة على لغةٍ ، لو خُلِّد بها علم لاستُغْرِب استغراب البعير على الميزاب ، والزَّرافة في الكراب ! ثم منتقلة إلى (العربيّة) و (الفارسيّة) ، فأنا في كلٍّ واحدة دخيل ، ولها متكلّف ، والهَجْوُ بالعربيّة أَحَبُّ إليَّ من المدح بالفارسية . وسيعرف مِصداق قولي مَنْ تأمّل كتاب علم قد نِقل إلى الفارسيّ كيف ذهب رونقه ، وكسف باله ، واسوّد وجهه ، وزال الانتفاع به ، إذْ لا تصلح هٰذه اللغة إلا للأخبار الكِسروية والأسمار الليلية » .

المحتويات